ISSN 0256-1190

حالة الأغذية والزراعة

٢٠١١

المرأة في قطاع الزراعة
سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية

FAO
FIAT PANIS

الصور على الغلاف وصفحة ٣: جميع الصور من الأرشيف الإعلامي للمنظمة.

يمكن طلب نسخ من مطبوعات المنظمة من:

SALES AND MARKETING GROUP
Office of Knowledge Exchange, Research and Extension
Food and Agriculture Organization of the United Nations
Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy

البريد الإلكتروني: publications-sales@fao.org
رقم الفاكس: ٠٦ ٥٧٠٥٣٣٦٠ (+٣٩)
الموقع: http://www.fao.org/catalog/inter-e.htm

ISSN 0256-1190

٢٠١١-٢٠١٠

حالة الأغذية والزراعة

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، ٢٠١١

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو لبرنامج الأغذية العالمي في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو برنامج الأغذية العالمي أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

الأوصاف المستخدمة في الخرائط وطريقة عرض موضوعاتها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو لبرنامج الأغذية العالمي في ما يتعلق بالوضع القانوني أو الدستوري لأي بلد أو إقليم أو مجال بحري، أو في ما يتعلق بتعيين حدود كل منها.

ISBN 978-92-5-606768-5

جميع حقوق الطبع محفوظة. وإنّ منظمة الأغذية والزراعة تشجّع نسخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في هذا المطبوع. ويجوز عند الطلب استخدامه مجاناً لغير الأغراض التجارية. ويحظر استنساخ هذه المواد الإعلامية لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص إلى:

Chief
ElectronicPublishing Policy and Support Branch
Office of Knowledge Exchange, Research and Extension
FAO
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

أو بواسطة البريد الإلكتروني:

copyright@fao.org

© FAO 2011

المحتويات

تقديم و
شكر وتقدير ح

الجزء الأول
المرأة في قطاع الزراعة : سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية ١

١. **الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة ٣**
هيكل التقرير ورسائله الرئيسية ٥
رسائل التقرير الرئيسية ٥
٢. **عمل المرأة ٧**
المرأة في قطاع الزراعة ٧
المرأة في أسواق العمل الريفية ١٦
الرسائل الرئيسية ٢٢
٣. **توثيق الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة ٢٣**
الأراضي ٢٣
الثروة الحيوانية ٢٤
العمل في المزرعة ٢٧
التعليم ٢٨
المعلومات والإرشاد ٣٢
الخدمات المالية ٣٣
التكنولوجيا ٣٥
الرسائل الرئيسية ٣٨
٤. **المكاسب التي تتحقق من سد الفجوة بين الجنسين ٣٩**
إنتاجية المزارعين والمزارعات ٤٠
مكاسب الإنتاج التي تتحقق من سد الفجوة بين الجنسين ٤٢
الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي تتحقق من سد الفجوة بين الجنسين ٤٣
الرسائل الرئيسية ٤٥
٥. **سد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة وفي العمالة الريفية ٤٦**
سد الفجوة في ما يتعلق بالحصول على أراضٍ ٤٦
سد الفجوة في أسواق العمل الريفية ٤٩
سد الفجوة في ما يتعلق بالخدمات المالية ٥١
سد الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق برأس المال الاجتماعي من خلال الجماعات النسائية ٥٣
سد الفجوة في مجال التكنولوجيا ٥٦
الرسائل الرئيسية ٥٩
٦. **سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية ٦١**

الجزء الثاني
استعراض حالة الأغذية والزراعة في العالم ٦٣

اتجاهات نقص التغذية ٦٥
إنتاج الأغذية واستهلاكها وتجارتها أثناء الأزمات ٦٨
الاتجاهات الأخيرة في الأسعار الزراعية: مستوى أعلى لاستقرار الأسعار وزيادة تقلّب الأسعار ٧٤
الاستنتاجات ٨١

الجزء الثالث
الملحق الإحصائي ٨٣

ملاحظات بشأن جداول الملحق ٨٥

الجدول ألف ١ مجموع عدد السكان ونسبة الإناث بين السكان ونسبة الريفيين بين السكان في ١٩٨٠ و١٩٩٥ و٢٠١٠ ٩٠

الجدول ألف ٢ نسبة الإناث بين سكان البلد وسكان الريف والحضر الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٩ سنة، أحدث رصد وأول رصد ٩٧

الجدول ألف ٣ عدد السكان النشطين اقتصادياً ونسبة الإناث بين السكان النشطين اقتصادياً ونسبة النساء النشطات اقتصادياً العاملات في الزراعة في ١٩٨٠ و١٩٩٥ و٢٠١٠ ١٠٤

الجدول ألف ٤ عدد السكان النشطين اقتصادياً ونسبة السكان النشطين اقتصادياً العاملين في الزراعة ونسبة الإناث بين السكان النشطين اقتصادياً العاملين في الزراعة في ١٩٨٠ و١٩٨٥ و٢٠١٠ ١١١

الجدول ألف ٥ نسبة الأسر في المناطق الريفية التي تعيلها إناث، أحدث رصد وأول رصد، ومجموع أصحاب الحيازات الزراعية ونسبة الإناث بين أصحاب الحيازات الزراعية، أحدث رصد ١١٨

الجدول ألف ٦ نسبة السكان الراشدين الذين يعانون من نقص مزمن في الطاقة (نقص الطاقة المزمن – مؤشر الكتلة الجسمية يقل عن ١٨,٥) حسب الجنس ونسبة الأطفال ناقصي الوزن حسب الجنس والإقامة وخميْس ثروة الأسر، أحدث رصد ١٢٥

المراجع ١٣٥

الفصول الخاصة من حالة الأغذية والزراعة ١٤٦

الجداول

١- العمالة في صناعات زراعية مختارة عالية القيمة ٢١

٢- أمثلة مختارة لمنتجات التأمين الصحي الموجهة نحو المرأة ٥٢

الأطر

١ - الجنس كمفهوم مختلف عن القضايا الجنسانية ٤

٢ - الأسئلة التي يكثر طرحها بشأن المرأة في قطاع الزراعة ٨

٣ - المرأة والمسؤوليات الأسرية التي لا تتقاضى أجراً عنها ١٤

٤ - المزارعات، وربات الأسر المعيشية، وأوجه قصور البيانات ٢٤

٥ - إنتاجية العمل، والجوع، والتغذية، والصحة ٢٧

٦ - المرأة في التعليم العالي الزراعي وفي قطاع البحوث الزراعية في أفريقيا ٣٠

٧ - إنتاج وتسويق بُن أصحاب الحيازات الصغيرة في أوغندا ٣٧

٨ - توجيه مدفوعات التحويلات إلى المرأة تحقيقاً لفوائد اجتماعية ٤٤

٩ - Mama Lus Frut: العمل معاً من أجل التغيير ٤٧

١٠ - الرابطة الهندية للنساء اللائي يعملن لحسابهن الخاص (SEWA) ٥٤

١١ - المرأة في برنامج لسبل المعيشة الريفية المستدامة في أوغندا ٥٩

١٢ - حالات الطوارئ الغذائية ٧٠

١٣ - التقلب الضمني كمقياس لعدم اليقين ٧٩

١٤ - تقلّب الأسعار وجماعتا منظمة الأغذية والزراعة الحكوميتان الدوليتان المعنيتان بالحبوب والأرزّ ٨١

الأشكال

١ - نسبة الإناث من قوة العمل الزراعية ١٠
٢ - نسبة العمل الذي تؤديه النساء في جميع الأنشطة الزراعية ١١
٣ - نسبة العمل المتعلق بمحاصيل مختارة الذي توفره النساء ١٢
٤ - العمالة حسب القطاع ١٧
٥ - المشاركة في العمالة الريفية لقاء أجر، حسب الجنس ١٨
٦ - ظروف العمالة الريفية لقاء أجر، حسب الجنس ١٩
٧ - الفجوة بين أجور الرجال وأجور النساء في المناطق الحضرية والريفية ٢٠
٨ - نسبة أصحاب الحيازات الزراعية من الذكور والإناث في الأقاليم النامية الرئيسية ٢٥
٩ - الأصول التي تملكها الأسر الريفية: حجم المزرعة ٢٥
١٠ - الأصول التي تملكها الأسر من الثروة الحيوانية، في الأسر التي يعيلها ذكور والأسر التي تعيلها إناث ٢٦
١١ - تعليم أرباب الأسر الريفية من الذكور والإناث ٢٨
١٢ - الفروق بين الجنسين في معدلات الانتظام في التعليم الابتدائي الريفي ٢٩
١٣ - استخدام الائتمان من قِبَل الأسر التي تعيلها إناث والأسر التي يعيلها ذكور في المناطق الريفية ٣٣
١٤ - استخدام الأسمدة من قِبَل الأسر التي تعيلها إناث والأسر التي يعيلها ذكور ٣٥
١٥ - استخدام المعدات الآلية من قِبَل الأسر التي تعيلها إناث والأسر التي يعيلها ذكور ٣٦
١٦ - غلة الحبوب وانعدام المساواة بين الجنسين ٣٩
١٧ - عدد ناقصي التغذية في العالم، من ١٩٦٩-١٩٧١ إلى ٢٠١٠ ٦٦
١٨ - نسبة السكان ناقصي التغذية في الأقاليم النامية، من ١٩٦٩-١٩٧١ إلى ٢٠١٠ ٦٦
١٩ - عدد ناقصي التغذية في ٢٠١٠، حسب الإقليم ٦٧
٢٠ - مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار المواد الغذائية بالقيمة الحقيقية، ١٩٦١-٢٠١٠ ٦٨
٢١ - متوسط النسبة المئوية للتغيُّر السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ٢٠٠٥-٢٠١٠ ٦٩
٢٢ - النمو السنوي في إنتاج المواد الغذائية واستهلاكها وتجارتها في العالم، ٢٠٠٦-٢٠١٠ ٧٢
٢٣ - مؤشرات استهلاك الفرد الواحد للمواد الغذائية حسب المنطقة الجغرافية، ٢٠٠٠-٢٠١٠ ٧٢
٢٤ - مؤشرات الإنتاج الغذائي حسب المجموعة الاقتصادية ٧٣
٢٥ - مؤشرات الإنتاج الغذائي حسب الإقليم، ٢٠٠٠-٢٠١٠ ٧٤
٢٦ - مؤشرات أحجام الصادرات الغذائية حسب المنطقة الجغرافية، ٢٠٠٠-٢٠١٠ ٧٥
٢٧ - مؤشرات أحجام الواردات الغذائية حسب المنطقة الجغرافية، ٢٠٠٠-٢٠١٠ ٧٥
٢٨ - رقم منظمة الأغذية والزراعة الدليلي لأسعار الأغذية وأرقامها الدليلية للسلع الأخرى (الفاكهة والمشروبات غير الكحولية والمواد الخام)، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ - أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠ ٧٦
٢٩ - الأرقام الدليلية لأسعار السلع المدرجة في رقم منظمة الأغذية والزراعة الدليلي لأسعار الأغذية (الحبوب والزيوت ومنتجات الألبان واللحوم والسكر)، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ إلى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠ ٧٧
٣٠ - التقلب السنوي التاريخي في الأسعار الدولية للحبوب ٧٨
٣١ - الحركة المشتركة لتكاليف إنتاج الطاقة: الإيثانول من الذرة مقابل البترول من النفط الخام، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ – أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠ ٨٠

تقديم

هذه الطبعة من تقرير حالة الأغذية والزراعة تتناول المرأة في قطاع الزراعة: سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية. فأداء قطاع الزراعة أقل مما يجب في كثير من البلدان النامية، وأحد الأسباب الرئيسية لذلك هو عدم حصول المرأة حصولاً متكافئاً على الموارد والفرص التي تحتاج إليها لكي تكون أكثر إنتاجاً. ويؤكد هذا التقرير بوضوح أن الهدفين الإنمائيين للألفية المتعلقين بالمساواة بين الجنسين (الهدف ٣) والفقر والأمن الغذائي (الهدف ١) يعزز كل منهما الآخر. وعلينا أن نعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الزراعة لكي ننتصر بصفة مستدامة في مكافحة الجوع والفقر المدقع. فلدي إيمان راسخ بأن تحقيق الهدف الإنمائي ٣ للألفية يمكن أن يساعدنا على تحقيق الهدف الإنمائي ١ للألفية.

إن المرأة تسهم إسهامات جوهرية في الزراعة والمشروعات الريفية في جميع أقاليم البلدان النامية، كمزارعة وعاملة ومنظمة أعمال حرة. وتتباين أدوارها عبر الأقاليم ولكن المرأة تواجه، في كل مكان، معوقات قاصرة عليها تقلل من إنتاجيتها وتحد من مساهماتها في الإنتاج الزراعي والنمو الاقتصادي ورفاه أسرتها ومجتمعها المحلي وبلدها.

فالمرأة تواجه فجوة خطيرة بين الجنسين في الحصول على موارد الإنتاج. إذ تسيطر المرأة على مساحة من الأراضي أقل من المساحة التي يسيطر عليها الرجل وكثيراً ما تكون الأراضي التي تسيطر عليها ذات نوعية أسوأ وتكون حيازتها لها غير آمنة. وتملك المرأة عدداً أقل من الحيوانات التي تلزم للعمل في مجال الزراعة. وغالباً ما لا تسيطر أيضاً على الدخل الذي يتأتى من الحيوانات الصغيرة عادةً التي تديرها. وتقل احتمالات استخدام المرأة المزارعة للمدخلات الحديثة من قبيل البذور المحسّنة والأسمدة وتدابير مكافحة الآفات والأدوات الميكانيكية عن احتمالات استخدام الرجل المُزارع لهذه المدخلات. وهي تستخدم أيضاً ائتماناً أقل وكثيراً ما لا تسيطر على الائتمان الذي تحصل عليه. وأخيراً، تحصل المرأة على تعليم أقل وعلى خدمات إرشاد أقل، مما يُزيد من صعوبة حصولها على بعض الموارد الأخرى، من قبيل الأراضي والائتمان والأسمدة، واستخدامها لها. وهذه العوامل تحول أيضاً دون اتباع المرأة للتكنولوجيات الجديدة بالسهولة التي يتبع بها الرجل تلك التكنولوجيات. وكثيراً ما تكون المعوقات التي تواجهها المرأة مترابطة ويلزم التصدي لها تصدياً كلياً.

والعقبات التي تواجه المرأة المزارعة تعني أنها تحقق غلة أقل من الغلة التي يحققها نظراؤها من الذكور. ومع ذلك فإن المرأة قادرة على الزراعة تماماً مثل الرجل. وتبيِّن أدلة متينة مستمدة من التجربة العملية أن المرأة المزارعة إذا استخدمت نفس مستوى الموارد الذي يستخدمه الرجل في الأرض التي تزرعها فإنها ستحقق نفس مستويات الغلة التي يحققها الرجل. وتتراوح فجوة الغلة بين الرجل والمرأة من ٢٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة تقريباً في المتوسط، ويجد معظم الأبحاث أن الفجوة ترجع إلى الاختلافات في استخدام الموارد. ورفع غلات الأراضي التي تزرعها المرأة إلى المستويات التي يحققها الرجل من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي في البلدان النامية بنسبة تتراوح من ٢,٥ في المائة إلى ٤ في المائة. وزيادة الإنتاج بهذا القدر يمكن أن تقلل من عدد ناقصي التغذية في العالم بما يتراوح من ١٢ في المائة إلى ١٧ في المائة. ووفقاً لأحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، يبلغ حالياً عدد ناقصي التغذية ٩٢٥ مليوناً. وسد الفجوة بين الجنسين من حيث الغلة الزراعية يمكن أن يخفِّض هذا العدد بمقدار يصل إلى ما يتراوح من ١٠٠ مليون شخص إلى ١٥٠ مليون شخص.

وهذه التحسينات المباشرة في الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي هي جزء واحد فحسب من المكاسب الكبيرة التي يمكن أن تحققها كفالة حصول المرأة على الموارد والفرص على نحو متكافئ مع الرجل. فسد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة من شأنه أن يضع مزيداً من الموارد تحت تصرف المرأة وأن يعزز صوتها داخل الأسرة المعيشية، وهو ما يمثل استراتيجية ثبتت جدواها لتحسين الأمن الغذائي للأطفال وتغذيتهم وتعليمهم وصحتهم. وعندما يحصل الأطفال على تغذية أفضل ويكونون أوفر صحة فإنهم يتعلمون بشكل أفضل ويصبحون مواطنين أكثر إنتاجاً. ومن شأن الفوائد التي تتحقق أن تمتد عبر الأجيال وأن تحقق عائدات كبيرة في المستقبل.

وتتبدى الفجوة بين الجنسين بأشكال أخرى. فالعلاقات بين الجنسين هي ظواهر اجتماعية ومن المستحيل عزل المجالات الاقتصادية للمرأة عن أنشطتها في أسرتها المعيشية. فإعداد الطعام وجمع خشب الوقود وجلب الماء هي معوقات تستهلك وقتاً ومقيدًة يجب التصدي لها إذا كان المراد للمرأة أن تكون قادرة على قضاء وقتها بأشكال مجزية ومنتجة بدرجة أكبر. ويجب أن تنظر التدخلات إلى المرأة في إطار أسرتها وفي سياق مجتمعها المحلي. ومن شأن تحسين أداء أسواق العمل الريفية، وتوفير تكنولوجيات موفرة للعمل، وتوفير سلع وخدمات عامة، أن يمكِّن المرأة من المساهمة على نحو أكثر فعالية في الفرص الاقتصادية التي يتيحها النمو الزراعي، ومن الاستفادة من تلك الفرص استفادة أوفى.

ولا توجد وصفة جاهزة لسد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة، وذلك لأن الأمر ينطوي على طائفة واسعة من المدخلات والأصول والخدمات والأسواق ولأن المعوقات ذات الصلة متشابكة. ولكن باتباع سياسات ملائمة تستند إلى معلومات دقيقة وتحليل دقيق، يمكن إحراز تقدم وستكون الفوائد التي تتحقق من ذلك كبيرة. والمبادئ الأساسية واضحة. فعلينا أن نستأصل جميع أشكال التمييز ضد المرأة بمقتضى القانون، وأن نكفل جعل الحصول على الموارد أكثر تكافؤاً وجعل السياسات والبرامج الزراعية واعيةً بالفوارق بين الجنسين، وأن نجعل صوت المرأة مسموعاً في عملية صنع القرار على جميع المستويات. ويجب أن يُنظر إلى المرأة على أنها شريكة متكافئة في التنمية المستدامة. وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ليس فحسب الشيء الصحيح الذي يجب تحقيقه بل هو أيضاً حاسم الأهمية للتنمية الزراعية وللأمن الغذائي.

جاك ضيوف
المدير العام
لمنظمة الأغذية والزراعة

شكر وتقدير

لقد قام بإعداد تقرير حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٠–٢٠١١ أعضاء إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمنظمة الأغذية والزراعة تحت قيادة حافظ غانم، المدير العام المساعد، وKostas Stamoulis، مدير شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية. وقدم توجيهاً إضافياً كل من Marcela Villarreal، مديرة شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية، وEve Crowley، المستشارة الرئيسية بالشعبة ذاتها؛ وPietro Gennari، مدير شعبة الإحصاء؛ وDavid Hallam، مدير شعبة التجارة والأسواق؛ وKeith Wiebe، الموظف الرئيسي بشعبة اقتصاديات التنمية الزراعية.

وكان فريق البحوث وكتابة مادة التقرير بقيادة Terri Raney وAndré Croppenstedt وGustavoAnríquez ويضم Sarah Lowder وIra Matuschke وJakob Skoet (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية). وقدم مدخلات إضافية كل من Luisa Cruz وAna Paula De La O Campos وStefano Gerosa وFaith Nilsson وYasmeen Khwaja وPanagiotis Karfakis (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية)؛ وFrancesca Dalla Valle وSoline de Villard وCaroline Dookie وJohn Curry وZoraida Garcia وDenis Herbel وRegina Laub وMaria Lee وYianna Lambrou وMarta Osorio وHajnalka Petrics وGabriel Rugalema وLibor Stloukal وSophie Treinen وPeter Wobst (شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية)؛ وMagdalena Blum (مكتب تبادل المعرفة، والبحوث والإرشاد)، وHolger Matthey (شعبة التجارة والأسواق)؛ وAnni McLeod وFrauke Kramer (شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان)؛ وHelga Josupeit وRebecca Metzner وStefania Vannuccini (شعبة اقتصاديات وسياسات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية)؛ وRobert Mayo (شعبة الإحصاء) وDiana Tempelman (مكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا). وقدمت كل من Ines Smyth (أوكسفام) وCathy Farnworth (نيابة عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) وElisenda Estruch (شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية) وJulian Thomas وFrank Mischler (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية) تعليقات قيِّمة. ونحن ندين أيضاً بالامتنان لكل من Amy Heyman التي قرأت المسودة الأولى للتقرير وعلّقت عليها وقامت بتحريرها.

وقد أُعد التقرير بالتعاون الوثيق مع كل من Agnes Quisumbing وRuth Meinzen-Dick العاملتين في المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية وCheryl Doss العاملة في جامعة ييل. وقام بإعداد ورقات المعلومات الأساسية، التي موّلتها جزئياً شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية، كل من Cheryl Doss؛ وJulia Behrman وAndrew Dillon وRuth Vargas Hill وEsteban Amber Peterman وEphraim Nkonya وJ. Quiñones Agnes Quisumbing (المعهد الدولي لبحوث السياسات الزراعية)؛ وChristopher Coles وPriya Deshingkar وRebecca Holmes وNicola Jones وJonathan Mitchell وMarcella Vigneri (معهد التنمية في ما وراء البحار)؛ وDiana Fletschner (معهد التنمية الريفية)؛ وLisa Kenney (جامعة واشنطن)؛ وChristine Okali (جامعة آنغليا الشرقية)؛ وJan Lundius (الاستشاري المستقل)؛ وHolger Seebens (KfW Entwicklungsban). وقام بإعداد ورقات المعلومات الأساسية الإضافية كل من موظفي المنظمة التالي ذكرهم: Gustavo Anríquez وYasmeen Khwaja وLucia Palombi (شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل)؛ وPaola Termine (شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية). واستفاد التقرير أيضاً من ورقات أعدها من أجل حلقة العمل المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية المعنية بالقضايا الجنسانية والعمالة الريفية وقام بتوليفها كل من Soline de Villard وJennie Dey de Pryck. واستفاد التقرير من مشاورتي خبراء، موّلهما جزئياً البنك الدولي. وإضافة إلى كثيرين من المذكورين أعلاه، ضم المشاركون الخارجيون كلاً من Isatou Jallow (برنامج الأغذية العالمي) وJohannes Juetting (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، وPatricia Biermayr-Jenzano (المركز الدولي للزراعة الاستوائية) وMarkus Goldstein وEija Pehu (البنك الدولي) وMaria Hartl وAnnina Lubbock (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) وJemima Njuki (المعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية) وThelma Paris (المعهد الدولي لبحوث الأرز) وPatrick Webb (جامعة تافتس) وManfred

Zeller (جامعة هوهنهايم). وقدّم كل من Hela Kochbati (Afard) وRobert Mazur (جامعة ولاية أيوا) وآخرون مساهمات قيِّمة للمنتدى العالمي المعني بالأمن الغذائي والتغذية بشأن المرأة في الزراعة، الذي نظمه كل من Max Blanck وRenata Mirulla (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية). ونحن ندين بالعرفان لما تلقيناه من تعليقات مفيدة كثيرة في ندوة مصغّرة نُظمت في المؤتمر الثلاثي للرابطة الدولية لخبراء الاقتصاد الزراعي.

وإضافة إلى ذلك، استعرض المسودة النهائية للتقرير كل من Patrick Webb (جامعة تافتس) وDiana Fletschner (معهد التنمية الريفية) وThomas P. Thompson (المركز الدولي لتنمية الأسمدة) وMaria Hartl (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) وCarmen Diana Deere (جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس) وSusana Lastarria-Corhiel (جامعة ويسكونسن) وJo Swinnen (جامعة لوفن) وPatricia Biermayr-Jenzano وJoanne Sandler وزملاء لهم (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة) وBarbara Stocking (مجلس إدارة أوكسفام) وPaul Munro-Faure وPaul Mathieu (شعبة المناخ والطاقة والحيازة) وRuth Meinzen-Dick (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية) وAgnes Quisumbing (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية) وCheryl Doss (جامعة ييل). ويدين فريق إعداد التقرير بالامتنان للمشاركين في حلقات العمل وغيرهم من الأفراد الداخليين والخارجيين الذين استعرضوا المسودات المختلفة لمخطوطة التقرير.

وقد اشترك في إعداد الجزء الثاني من التقرير كل من Sarah Lowder (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية) وHolger Matthey وMerritt Cluff (شعبة التجارة والأسواق)، تحت توجيهات Jakob Skoet. وقدّم مدخلات إضافية كل من Joshua Dewbre وKisan Gunjal (شعبة التجارة والأسواق).

وتولت إعداد الجزء الثالث من التقرير Sarah Lowder، بمساعدة من Brian Carisma وStefano Gerosa، تحت توجيهات Terri Raney. وقدم تعليقات مفيدة كل من Naman Keita وSeevalingum Ramasawmy وMukesh Srivastava وFranco Stefanelli (شعبة الإحصاء)؛ وDiana Tempelman وMaria Adelaide D'Arcangelo وZoraida Garcia وClara Park (شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية) وBarbara Burlingame وMarie-Claude Dop (شعبة التغذية وحماية المستهلك بالمنظمة).

وتحسَّن المطبوع تحسناً كبيراً بفضل Michelle Kendrick (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية) التي قدمت دعماً تحريرياً باللغة الانجليزية ودعماً لإدارة المشروع. وقدّم كل من Liliana Maldonado وPaola di Santo (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية) دعماً إدارياً ممتازاً طيلة عملية إعداد التقرير. وقدمت دائرة برمجة الاجتماعات والوثائق بشعبة الخدمات على مستوى المنظمة في إدارة الموارد البشرية والشؤون المالية التراجم وخدمات الطباعة. وقدم كل من Flora Dicarlo وVisiontime خدمات الأشكال البيانية والتوضيب وقراءة التجارب الطباعية.

الجزء الأول

المرأة في قطاع الزراعة

سد الفجوة بين الجنسين
من أجل التنمية

الجزء الأول

١. الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة

إن أداء قطاع الزراعة أقل مما يجب في كثير من البلدان النامية لعدد من الأسباب. ومن بين هذه الأسباب افتقار المرأة إلى الموارد والفرص التي تحتاج إليها لكي تستخدم وقتها استخداماً منتجاً إلى أقصى حد. فالمرأة مزارعة وعاملة ومنظمة أعمال حرة ولكنها تواجه في كل مكان تقريباً معوقات أشد من المعوقات التي يواجهها الرجل في ما يتعلق بالحصول على موارد الإنتاج والنفاذ إلى الأسواق والحصول على الخدمات. وهذه "الفجوة بين الجنسين" تعوق إنتاجية المرأة وتقلل من مساهماتها في قطاع الزراعة وفي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقاً. وسد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة من شأنه أن يحقق مكاسب كبيرة للمجتمع عن طريق زيادة الإنتاجية الزراعية، والحد من الفقر والجوع، وتعزيز النمو الاقتصادي.

وتسلّم الآن الحكومات والجهات المانحة والعاملون في مجال التنمية بأن الزراعة محورية للنمو الاقتصادي وللأمن الغذائي – لا سيما في البلدان التي تعتمد فيها نسبة كبيرة من السكان على هذا القطاع – ولكن التزام الحكومات والجهات المانحة والعاملين في مجال التنمية بالمساواة بين الجنسين في قطاع الزراعة هو التزام أقل قوة من ذلك التسليم. وتُذكر الآن القضايا الجنسانية في معظم الخطط الوطنية والإقليمية بشأن السياسات الزراعية والمتعلقة بالأمن الغذائي، ولكنها تقتصر عادةً على فصول منفصلة عن المرأة بدلاً من معاملتها كجزء لا يتجزأ من السياسات والبرمجة. وما زالت وثائق كثيرة عن السياسات والمشاريع الزراعية لا تتناول المسائل الأساسية المتعلقة بالاختلافات في الموارد المتاحة للرجل وتلك المتاحة للمرأة وفي أدوارهما وفي المعوقات التي يواجهانها، والكيفية التي يُحتمل أن تكون بها هذه الاختلافات وثيقة الصلة بالتدخل المقترح. ونتيجة لذلك، كثيراً ما يُفترض أن التدخلات في مجالات من قبيل التكنولوجيا والبنية الأساسية والنفاذ إلى الأسواق تكون آثارها متماثلة على الرجل والمرأة، بينما قد لا تكون كذلك في حقيقة الأمر.

وفي الوقت ذاته، كان هناك حرص على أن يبدو تضمين السياسات والمشاريع الزراعية منظوراً جنسانياً أمراً أصعب وأعقد مما يلزم. وتوضيح المعنى المقصود بتعبير "القضايا الجنسانية" هو البداية الصحيحة (الإطار ١).

والجملة الأخيرة في الإطار ١ تفسح المجال أيضاً للأمل: وهو الأمل في أن أدوار الجنسين يمكن أن تتغير. وهدف هذا التقرير هو أن يساهم في تحسين الفهم لكي يتسنى لسياسات ملائمة أن تساعد على التشجيع على المساواة بين الجنسين، حتى مع تغيُّر الزراعة ذاتها. فقطاع الزراعة أصبح أكثر تطوراً من الناحية التكنولوجية، وأكثر توجهاً نحو التجارة، وأكثر اندماجاً عالمياً؛ وفي الوقت ذاته، تغيِّر أنماط الهجرة وتقلب المناخ المشهد الريفي في العالم النامي كله. وهذه القوى تطرح تحديات وتتيح فرصاً أمام جميع المنتجين الزراعيين، ولكن المرأة تواجه حواجز قانونية واجتماعية إضافية تحد من قدرتها على التكيف مع التغيُّر وعلى الاستفادة منه. وقد تعهدت الحكومات والجهات المانحة بالتزامات كبرى ترمي إلى إحياء الزراعة في الأقاليم النامية، ولكن جهودها في مجال الزراعة ستحقق نتائج أفضل وبسرعة أكبر إذا استفادت الى أقصى حد من الإمكانات الإنتاجية للمرأة من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين.

ومن الممكن النظر إلى المرأة، مثلها مثل الرجل، على أنها "مورد إنتاج"، ولكنها أيضاً مواطنة لها حق مكافئ لحق الرجل في الحماية والفرص والخدمات التي تقدمها حكومتها ويقدمها المجتمع الدولي.

الإطار ١
الجنس كمفهوم مختلف عن القضايا الجنسانية

قد يكون مفهوما "الجنس" و"القضايا الجنسانية" محيّريْن، وليس أقل أسباب ذلك هو أنه حتى الخبراء يستخدمون في بعض الأحيان هذين المصطلحين استخداماً غير متسق. فمصطلح "الجنس" يشير إلى فئتي الذكور والإناث البيولوجيتين المتأصلتين. أما مصطلح "القضايا الجنسانية" فهو يشير إلى الأدوار والهويات الاجتماعية المرتبطة بما يعنيه أن يكون المرء رجلاً أو أن يكون امرأة. فهذه الأدوار تشكلها عوامل إيديولوجية ودينية وإثنية واقتصادية وثقافية وتُعتبر مُحدداً أساسياً لتوزيع المسؤوليات والموارد بين الرجل والمرأة (Moser، ١٩٨٩). ومع ذلك، رغم أن هذا التوزيع يتقرر اجتماعياً فإنه يمكن أن يتغير من خلال عمل اجتماعي واعٍ، بما يشمل السياسة العامة. فكل مجتمع يتسم بفروق بين الجنسين، ولكن هذه الفروق تتباين تبايناً واسعاً حسب الثقافة ويمكن أن تتغير تغيُّراً هائلاً بمرور الوقت. ومن ثم فإن الجنس يتعلق بعلم الأحياء (البيولوجيا). أما القضايا الجنسانية فهي تتعلق بعلم الاجتماع. والجنس ثابت. أما أدوار الجنسين فهي تتغير.

المصدر: Quisumbing، ١٩٩٦.

والمساواة بين الجنسين هدف من الأهداف الإنمائية للألفية عن جدارة في حد ذاتها، ولكنها ترتبط أيضاً ارتباطاً مباشراً بتحقيق غايتي الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقتين بالحد من الفقر المدقع والجوع. إذ توجد تآزرات واضحة بين هدفي المساواة بين الجنسين والحد من الجوع. وعلى واضعي السياسات الزراعية والعاملين في مجال التنمية التزام بكفالة أن تكون المرأة قادرة على المشاركة على نحو كامل في عملية التنمية الزراعية وعلى الاستفادة منها. وفي الوقت ذاته، يمكن أن يساعد تعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع الزراعة على الحد من الفقر المدقع والجوع. فمن شأن تحقيق المساواة للمرأة أن يكون في صالح التنمية الزراعية، وينبغي أيضاً أن تكون التنمية الزراعية في صالح المرأة.

ويتباين دور ومكانة المرأة في قطاع الزراعة والمناطق الريفية تبايناً واسعاً حسب الإقليم والعمر والأصل الإثني والطبقة الاجتماعية ويتغيران بسرعة في بعض أنحاء العالم. ويحتاج واضعو السياسات والجهات المانحة والعاملون في مجال التنمية إلى معلومات وتحليل يعكسان تنوُّع المساهمات التي تقدمها المرأة والتحديات المحددة التي تواجهها وذلك لكي يتخذ كل منهم قرارات بشأن القطاع تكون واعية بالفوارق بين الجنسين.

وعلى الرغم من التنوع في دور ومكانة المرأة في قطاع الزراعة، فإن ما هو معروض في هذا التقرير من أدلة وتحليل يؤكد أن المرأة تواجه دوماً بدرجة تدعو إلى الدهشة فجوة بين الجنسين في ما يتعلق بالحصول على أصول الإنتاج والمدخلات والخدمات. وتبين مجموعة كبيرة من الأدلة المستمدة من التجربة العملية من بلدان مختلفة كثيرة أن المزارعات يتعادلن من حيث الكفاءة مع نظرائهن الذكور، ولكنهن يملكن أرضاً أقل ويستخدمن مدخلات أقل، ومن ثم يكون إنتاجهن أقل. والمكاسب المحتملة التي يمكن أن تتحقق من سد الفجوة بين الجنسين في استخدام المدخلات تقدّر في هذا التقرير من حيث الغلات الزراعية، والإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي، وجوانب الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الأوسع نطاقاً.

ولما كانت كثرة من المعوقات التي تواجهها المرأة هي معوقات تتقرر اجتماعياً، فإنها يمكن أن تتغير. والأكثر من ذلك أن الضغوط الخارجية كثيراً ما تكون عاملاً يحفز المرأة على أن تتولى أدواراً ومسؤوليات جديدة يمكن أن تحسن إنتاجيتها وترفع مكانتها داخل الأسرة المعيشية وداخل المجتمع المحلي. فعلى سبيل المثال، يتيح نمو سلاسل الإمداد الحديثة الخاصة بالمنتجات الزراعية العالية القيمة فرصاً كبيرة ويطرح تحديات كبيرة، بالنسبة للمرأة في ما يتعلق بالعمالة في المزرعة وخارج المزرعة على حد سواء. ويمكن أيضاً أن تتحول قوى أخرى تدفع إلى التغيير الاجتماعي والاقتصادي إلى فرص متاحة أمام المرأة.

ويمكن أن يساعد دعم السياسات الواعية بالفروق بين الجنسين والمشاريع التنموية المصممة جيداً على سد الفجوة بين الجنسين. فبالنظر إلى أوجه عدم الإنصاف القائمة، لا يكفي أن تكون السياسات محايدة جنسانياً؛ فالتغلب على المعوقات التي تواجهها المرأة يقتضي ما هو أكثر بكثير. ويمكن أن تساعد الإصلاحات الرامية إلى القضاء على التمييز وتحقيق الحصول المتكافئ على موارد الإنتاج استعداد المرأة – والرجل – على قدم المساواة للتأقلم مع التحديات

وللاستفادة من الفرص الناجمة عن التغيرات التي تشكّل الاقتصاد الريفي. وسد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة سيعود بالفائدة على المرأة والزراعة والقطاعات الريفية والمجتمع ككل. وستتباين المكاسب تبايناً واسعاً وفقاً للظروف المحلية، ولكنها من المرجح أن تكون أكبر حيثما كانت المرأة أكثر ضلوعاً في قطاع الزراعة وتواجه أشد المعوقات.

وبينما يبدو واضحاً أن سد الفجوة بين الجنسين من شأنه أن يكون مفيداً، لم تكن هناك أدلة تدعم هذه الإمكانية. ولهذه الطبعة من تقرير حالة الأغذية والزراعة عدة أهداف هي: حشد أفضل الأدلة المتاحة المستمدة من التجربة العملية بشأن ما تقدمه المرأة من مساهمات وما تواجهه من معوقات في المؤسسات الزراعية والريفية في أقاليم مختلفة من العالم؛ وإظهار الكيفية التي تحد بها الفجوة بين الجنسين من الإنتاجية الزراعية والتنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان؛ والتقييم الانتقادي للتدخلات الرامية إلى الحد من الفجوة بين الجنسين؛ والتوصية بخطوات عملية يمكن أن تتخذها الحكومات الوطنية ويتخذها المجتمع الدولي لتعزيز التنمية الزراعية بواسطة تمكين المرأة.

هيكل التقرير ورسائله الرئيسية

يقدم الفصل ٢ مسحاً لدور ومكانة المرأة في قطاع الزراعة والمناطق الريفية في أجزاء مختلفة من العالم. وهو يحشد أفضل الأدلة المتاحة وأكثرها شمولاً بشأن عدد من المسائل الجدلية التي تُعتبر صعبة مفاهيمياً وعملياً على حد سواء. فهو يركز على مساهمات المرأة كمزارعة وعاملة زراعية ويبحث وضعها من حيث الفقر والجوع والتغذية والديمغرافيا الريفية. وهو يتناول أيضاً الطرائق التي يؤدي بها التحول في قطاع الزراعة وانبثاق سلاسل تسويقية عالية القيمة إلى طرح تحديات وإتاحة فرص أمام المرأة.

ويوثّق الفصل ٣ المعوقات التي تواجه المرأة في قطاع الزراعة عبر طائفة من الأصول هي: الأرض والثروة الحيوانية والعمل في المزرعة والتعليم وخدمات الإرشاد والخدمات المالية والتكنولوجيا.

ويقدم الفصل ٤ مسحاً للأدلة الاقتصادية بشأن إنتاجية المزارعين والمزارعات ويقدر المكاسب التي يمكن أن تتحقق من جراء سد الفجوة بين الجنسين في استخدام المدخلات الزراعية. ويرد في هذا الفصل أيضاً تقييم للمكاسب المحتملة من حيث الغلات الزراعية، والإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي، وجوانب الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الأوسع نطاقاً.

ويدعو الفصل ٥ إلى سياسات وبرامج محددة يمكن أن تساعد على سد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة والعمالة الريفية. وينصب التركيز فيه على التدخلات التي تخفف من المعوقات التي تحد من الإنتاجية الزراعية والتنمية الريفية.

ويقدم الفصل ٦ توصيات أوسع نطاقاً بهدف سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية.

رسائل التقرير الرئيسية

- تقدم المرأة مساهمات أساسية في قطاع الزراعة في البلدان النامية، ولكن دورها يختلف اختلافاً كبيراً حسب الإقليم ويتغيّر بسرعة في بعض المناطق. فالمرأة تمثل، في المتوسط، ٤٣ في المائة من قوة العمل الزراعية في البلدان النامية، بحيث تتراوح نسبة المرأة في هذه القوة من ٢٠ في المائة في أمريكا اللاتينية إلى ٥٠ في المائة في شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتتباين مساهمتها في العمل الزراعي تبايناً أوسع حتى من ذلك تبعاً للمحصول والنشاط المحددين.
- يجمع بين النساء العاملات في قطاع الزراعة والمناطق الريفية في مختلف الأقاليم شيء واحد هو: أن حصولهن على موارد الإنتاج وعلى الفرص أقل من حصول الرجال. وتوجد الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق بأصول ومدخلات وخدمات كثيرة – هي الأرض والثروة الحيوانية والعمل والتعليم والإرشاد والخدمات المالية والتكنولوجيا – وتفرض تكاليف على قطاع الزراعة، والاقتصاد الأوسع نطاقاً، والمجتمع، وكذلك على المرأة ذاتها.
- من شأن سد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة أن يحقق مكاسب كبيرة لقطاع الزراعة وللمجتمع. فلو أتيح للنساء نفس ما يتاح للرجال من موارد الإنتاج لأمكنهن زيادة الغلات في مزارعهن بنسبة تتراوح من ٢٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة. وهذا يمكن أن يرفع مجموع الإنتاج الزراعي في البلدان النامية بنسبة تتراوح من ٢,٥ في المائة إلى ٤ في المائة، مما يمكن أن يقلل بدوره عدد الجياع في العالم بنسبة تتراوح من ١٢ في المائة إلى ١٧ في المائة. وستتباين المكاسب المحتملة حسب الإقليم تبعاً لعدد النساء العاملات حالياً في الزراعة، ومقدار الإنتاج الذي يسيطرن عليه

أو الأراضي التي يسيطرن عليها، ومدى اتساع الفجوة بين الجنسين التي يواجهنها.

- التدخلات على صعيد السياسات يمكن أن تساعد على سد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة وأسواق العمل الريفية. وتشمل المجالات ذات الأولوية للإصلاح ما يلي:
  - القضاء على التمييز ضد المرأة في الحصول على الموارد الزراعية والتعليم والإرشاد والخدمات المالية وفي النفاذ إلى أسواق العمل؛
  - الاستثمار في التكنولوجيات والبنية الأساسية الموفرة للعمل والمعززة للإنتاجية لتحرير وقت المرأة لكي تمارس أنشطة أكثر إنتاجاً؛
  - تيسير مشاركة المرأة في أسواق العمل الريفية التي تتسم بالمرونة والكفاءة والإنصاف.

٢. عمل المرأة

تقدم المرأة مساهمات أساسية للزراعة وللأنشطة الاقتصادية الريفية في جميع أقاليم البلدان النامية.[١] ويتباين دورها تبايناً كبيراً في ما بين الأقاليم وداخلها ويتغير بسرعة في كثير من أنحاء العالم حيث تُحدث القوى الاقتصادية والاجتماعية تحولاً في قطاع الزراعة. فنشوء نظم الزراعة بعقود وسلاسل الإمدادات الحديثة المتعلقة بالمنتجات الزراعية العالية القيمة، مثلاً، يتيح فرصاً ويطرح تحديات أمام المرأة مختلفة عما يتيحه من فرص ويطرحه من تحديات أمام الرجل. وهذه الاختلافات نابعة من اختلاف أدوار ومسؤوليات المرأة والمعوقات التي تواجهها.

فكثيراً ما تدير المرأة الريفية أسرة معيشية معقدة وتتبع استراتيجيات متعددة لكسب العيش. وتشمل أنشطتها عادةً إنتاج محاصيل زراعية، والعناية بالحيوانات، وتجهيز وإعداد الطعام، والعمل نظير أجر في مؤسسات زراعية أو مؤسسات ريفية أخرى، وجمع الوقود وجلب الماء، والعمل بالتجارة والتسويق، ورعاية أفراد الأسرة، والعناية بالمنزل (انظر الإطار ٢ للاطلاع على بعض الأسئلة التي يكثر طرحها بشأن دور المرأة ومكانتها في قطاع الزراعة). وكثرة من هذه الأنشطة لا تُعرَّف بأنها "عمالة نشطة اقتصادياً" في الحسابات القومية ولكنها جميعها أساسية لرفاه الأسر المعيشية الريفية (انظر الإطار ٣، الصفحة ١٤، للاطلاع على مناقشة لمسؤوليات المرأة على مستوى الأسرة المعيشية).

وكثيراً ما تواجه المرأة تحديات قاصرة عليها تحول دون مشاركتها الكاملة في قوة العمل، وهي تحديات قد تتطلب تدخلات على صعيد السياسات تتجاوز تلك التي ترمي إلى النهوض بالنمو الاقتصادي وكفاءة أسواق العمل الريفية. فالسياسات يمكن أن تؤثر على الحوافز الاقتصادية والأعراف الاجتماعية التي تحدد ما إذا كانت المرأة تعمل، وأنواع العمل الذي تؤديه وما إذا كان يُعتبر نشاطاً اقتصادياً، ورصيد رأس المال البشري الذي تراكمه، ومستويات الأجر الذي تحصل عليه. ولزيادة مشاركة الإناث في قوة العمل أثر إيجابي على النمو الاقتصادي (Klasen وLamanna، ٢٠٠٩).

[١] تستند المادة الواردة في هذا الفصل إلى منظمة الأغذية والزراعة، (٢٠١٠أ).

المرأة في قطاع الزراعة

تعمل النساء في قطاع الزراعة كمزارعات لحسابهن الخاص، أو كعاملات بدون أجر في مزارع أسرهن، أو كعاملات بأجر أو بدون أجر في مزارع ومؤسسات زراعية أخرى. وهن يعملن في كل من إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني على المستوى الكفافي والمستوى التجاري. وهن ينتجن المحاصيل الغذائية والنقدية ويدرن عمليات زراعية مختلطة كثيراً ما تشمل المحاصيل والثروة الحيوانية واستزراع الأسماك. وهؤلاء النساء يُعتبرن جميعهن جزءاً من قوة العمل الزراعية.[٢]

واستناداً إلى أحدث البيانات القابلة للمقارنة دولياً، تمثل النساء ٤٣ في المائة في المتوسط من قوة العمل الزراعية في البلدان النامية. وتتراوح نسبة الإناث بين قوة العمل الزراعية من نحو ٢٠ في المائة في أمريكا اللاتينية إلى ما يقرب من ٥٠ في المائة في شرق وجنوب شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (الشكل ١). وتخفي المتوسطات الإقليمية الواردة في الشكل ١ التباينات الواسعة داخل البلدان وفي ما بينها (انظر الجدولين ألف ٣ وألف ٤ في الملحق).

ولدى النساء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى معدلات مشاركة في قوة العمل الإجمالية مرتفعة نسبياً بوجه عام ولديهن أعلى متوسط لمعدلات المشاركة في قوة العمل الزراعية في العالم. فالأعراف الثقافية في الإقليم شجعت النساء منذ أمد طويل على أن يعتمدن على أنفسهن اقتصادياً وأسندت تقليدياً إلى المرأة مسؤولية كبيرة عن الإنتاج الزراعي بحد ذاتها. وتُخفي البيانات الإقليمية المتعلقة بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجود اختلافات واسعة في ما بين البلدان. فنسبة النساء بين قوة العمل الزراعية تتراوح من ٣٦ في المائة في كوت ديفوار والنيجر إلى أكثر من ٦٠ في المائة في ليسوتو وموزامبيق وسيراليون. وقد شهد عدد من البلدان حدوث زيادات كبيرة في نسبة الإناث بين قوة العمل الزراعية في العقود الأخيرة نتيجة لعدد من الأسباب، من بينها النزاع وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والهجرة.

[٢] تضم قوة العمل الزراعية الأشخاص الذين يعملون أو يبحثون عن عمل في وظائف رسمية أو غير رسمية وفي عمالة بأجر أو بغير أجر في قطاع الزراعة. وهذا يشمل النساء اللائي يعملن لحسابهن الخاص وكذلك النساء اللائي يعملن في مزارع أسرهن. ولا يشمل الواجبات المنزلية من قبيل جلب الماء والحطب، وإعداد الطعام، والعناية بالأطفال وبغيرهم من أفراد الأسرة.

الإطار ٢
الأسئلة التي يكثر طرحها بشأن المرأة في قطاع الزراعة

السؤال ١: ما هو مقدار العمل الزراعي الذي تقوم به المرأة في العالم النامي؟
الإجابة: تمثل المرأة ٤٣ في المائة من قوة العمل الزراعية، في المتوسط، في البلدان النامية؛ ويتراوح هذا الرقم من نحو ٢٠ في المائة في أمريكا اللاتينية إلى ٥٠ في المائة في أجزاء من أفريقيا وآسيا، ولكنه يتجاوز ٦٠ في المائة في بضعة بلدان فقط (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠أ). ويقول الناقدون إن إحصاءات قوة العمل تبخس مساهمة المرأة في العمل الزراعي، وذلك لقلة احتمال إفصاح المرأة عن أنها تعمل في قطاع الزراعة ولأنها تعمل ساعات أطول من الساعات التي يعملها الرجل (Beneria، ١٩٨١)، ولكن الأدلة المستمدة من دراسات استقصائية بشأن استخدام الوقت لا تشير إلى أن المرأة تقوم بمعظم العمل الزراعي في العالم النامي (انظر الفصل ٢).

السؤال ٢: ما هي النسبة التي تنتجها المرأة من أغذية العالم؟
الإجابة: لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال على أي نحو قوي استناداً إلى التجربة العملية وذلك بسبب أوجه غموض المفاهيم وقصور البيانات. فالتعاريف المختلفة لمصطلحي "الأغذية" و"الإنتاج" من شأنها أن تسفر عن أجوبة مختلفة والأهم من ذلك أن إنتاج الأغذية يتطلب موارد كثيرة – هي الأرض واليد العاملة ورأس المال – يسيطر عليها الرجال والنساء الذين يعملون على نحو تعاوني في معظم البلدان النامية، ومن ثم فإن فصل إنتاج الأغذية حسب الجنس ليس مجدياً إلى حد كبير (Doss، ٢٠١٠).

السؤال ٣: هل حصول المرأة على الموارد والمدخلات الزراعية أقل من حصول الرجل؟
الإجابة: نعم، وهذا تعميم واحد بشأن المرأة في قطاع الزراعة ينطبق على جميع البلدان والسياقات: فالمزارعات في جميع الأقاليم يسيطرن، مقارنةً بنظرائهن الذكور، على أراضٍ وثروة حيوانية أقل، واستخدامهن لأنواع البذور المحسنة وللمدخلات المشتراة من قبيل الأسمدة أقل بكثير، واحتمالات استخدامهن للائتمان أو للتأمين أقل، ومستويات تعليمهن أقل، واحتمالات حصولهن على خدمات الإرشاد أقل (انظر الفصل ٣).

السؤال ٤: هل تشكل النساء والفتيات غالبية فقراء العالم؟
الإجابة: يقاس الفقر عادةً من حيث الدخل أو الاستهلاك على مستوى الأسرة المعيشية، لا على مستوى الأفراد، ومن ثم لا يمكن حساب معدلات فقر منفصلة للرجال وللنساء. فقد تكون الإناث ممثلات تمثيلاً مفرطاً بين الفقراء إذا كانت الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث أفقر من الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور (انظر السؤال ٦) أو إذا كان هناك تحيز كبير ضد الإناث داخل الأسر المعيشية (انظر السؤال ٧). وقد تكون الإناث أفقر من الذكور إذا أُخذت في الاعتبار مقاييس للفقر أوسع نطاقاً، من قبيل الحصول على موارد الإنتاج (انظر السؤال ٣).

السؤال ٥: هل تواجه المرأة تمييزاً في أسواق العمل الريفية؟
الإجابة: في معظم البلدان وتماشياً مع الأرقام العالمية، تزيد احتمالات أن تشغل النساء في المناطق الريفية

وتقدم النساء في شرق وجنوب شرق آسيا مساهمات كبيرة جداً أيضاً في قوة العمل الزراعية، تكاد أن تصل إلى المتوسط الموجود في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتسيطر على المتوسط الإقليمي الصين، حيث زادت نسبة الإناث بين قوة العمل الزراعية زيادة طفيفة منذ سنة ١٩٨٠ إلى ما يقرب من ٤٨ في المائة. أما نسبة النساء بين قوة العمل الزراعية في معظم البلدان الأخرى في الإقليم فقد ظلت ثابتة تقريباً عند ما يتراوح من ٤٠ في المائة إلى ٥٠ في المائة، وإن كانت أقل كثيراً وآخذة في الهبوط في بعض البلدان من قبيل ماليزيا والفلبين.
والمتوسط الموجود في جنوب آسيا تسيطر عليه الهند، حيث ظلت نسبة النساء بين قوة العمل الزراعية ثابتة عند ما يتجاوز قليلاً ٣٠ في المائة. وهذا يُخفي تغيرات في بلدان أخرى يبدو أن نسبة الإناث بين قوة العمل الزراعية فيها قد زادت زيادة هائلة، من قبيل باكستان حيث زادت تلك النسبة بما يقرب من ثلاثة أمثال منذ سنة ١٩٨٠، بحيث بلغت ٣٠ في المائة، وبنغلاديش حيث أصبحت نسبة النساء تتجاوز الآن ٥٠ في المائة بين قوة العمل الزراعية.
ويبدو أن نسبة الإناث بين قوة العمل الزراعية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً، من ٣٠ في المائة في سنة ١٩٨٠ إلى ما يقرب من ٤٥ في المائة. وبعض أعلى معدلات مشاركة الإناث في

اللائي يعملن فيها نظير أجر وظائف موسمية ولبعض الوقت ومنخفضة الأجر مقارنةً باحتمالات ذلك في حالة الرجال، وتزيد أيضاً احتمالات حصولهن على أجور أقل من الأجور التي يحصل عليها الرجال نظير نفس العمل (إذا أُخذ في الاعتبار عامل التعليم والعمر والصناعة) (انظر الفصل ٢).

السؤال ٦: هل الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث هي أفقر الأسر المعيشية الفقيرة؟
الإجابة: تُظهر بيانات من ٣٥ دراسة استقصائية تمثل ٢٠ بلداً حللتها منظمة الأغذية والزراعة أن الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث من الأرجح أن تكون فقيرة مقارنةً بالأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور في بعض البلدان ولكن العكس صحيح في بلدان أخرى، ومن ثم لا يتسنى التعميم. كذلك فإن أوجه قصور البيانات تجعل من المستحيل التمييز منهجياً بين الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها نساء عازبات أو أرامل أو مطلقات (ربات الأسر بحكم القانون) والأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها نساء مرتبطات بذكر راشد يتكفل بالأسرة من خلال التحويلات المالية والشبكات الاجتماعية (ربات الأسر بحكم الواقع). ومن المرجح أن تكون الأسر المعيشية التي تنتمي إلى الفئة الأولى فقيرة مقارنةً بالأسر المعيشية التي تنتمي إلى الفئة الأخيرة (Anríquez، ٢٠١٠). وتوجد أيضاً أدلة تشير إلى أن الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث كانت أكثر تعرضاً للتأثر أثناء هزة أسعار المواد الغذائية في سنة ٢٠٠٨ مقارنةً بالأسر المعيشية التي يتولى ذكور المسؤولية عنها وذلك لأن الأسر المعيشية التي تنتمي إلى الفئة الأولى تنفق نسبة أكبر من دخلها على الغذاء ولأنها تكون أقل قدرة على الاستجابة بزيادة إنتاج الأغذية (Zezza وآخرون، ٢٠٠٨). ومرة أخرى، تتباين هذه النتائج حسب البلدان.

السؤال ٧: هل تزيد احتمالات أن تكون النساء والفتيات ناقصات تغذية مقارنةً بالرجال والفتيان؟
الإجابة: هذه المقولة لا تساندها أدلة متاحة، ومن الصعب إطلاق تعميمات. فالأدلة المحدودة المتوافرة تشير إلى أن هذا قد يكون صحيحاً في آسيا، لكنه ليس صحيحاً في أفريقيا. ويلزم وجود مزيد من البيانات المفصلة حسب كل جنس على حدة وذات نوعية أفضل عن المؤشرات الأنثروبومترية وغيرها من مؤشرات سوء التغذية من أجل التوصل إلى استنتاجات واضحة. ومع ذلك توجد أدلة على أن الفتيات أكثر بكثير قابلية للتأثر بهزات الدخل المؤقتة مقارنةً بالفتيان (Baird وFriedman وSchady، ٢٠٠٧).

السؤال ٨: هل تزيد احتمالات إنفاق النساء دخلهن الإضافي على أطفالهن مقارنةً بالرجال؟
الإجابة: تؤكد مجموعة كبيرة جداً من البحوث من بلدان كثيرة في مختلف أنحاء العالم أن وضع مزيد من الدخل في أيدي النساء يحقق نتائج مفيدة من حيث تغذية الطفل وصحته وتعليمه. كذلك فإن التدابير الأخرى – من قبيل تحسين التعليم – التي تؤدي إلى زيادة نفوذ المرأة داخل الأسرة المعيشية ترتبط أيضاً بتحقيق نتائج أفضل للأطفال. وتوجد، بالطبع، استثناءات ولكن تمكين المرأة هو استراتيجية ثبتت جدواها لتحسين رفاه الأطفال (انظر الفصل ٤).

قوة العمل الزراعية في الإقليم وأسرعها نمواً موجود في الأردن والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية.

وتوجد في بلدان أمريكا اللاتينية معدلات مشاركة مرتفعة للإناث في قوة العمل بوجه عام، ولكن مشاركة الإناث في قطاع الزراعة في تلك البلدان أقل كثيراً من مشاركة الإناث في أقاليم البلدان النامية الأخرى. ويعكس هذا النمط وجود مستويات تعليم أعلى نسبياً للإناث (انظر الفصل ٤)، ونمو الاقتصاد وتنويعه، والأعراف الثقافية التي تدعم انتقال الإناث إلى الوظائف الخدمية في المناطق الحضرية. وكانت الإناث يمثلن نسبة لا تتجاوز إلا قليلاً ٢٠ في المائة من قوة العمل الزراعية في أمريكا اللاتينية في سنة ٢٠١٠، وهي نسبة أعلى بدرجة طفيفة من النسبة التي كانت موجودة في سنة ١٩٨٠. وتسيطر دولة بوليفيا المتعددة القوميات والبرازيل وكولومبيا وإكوادور وبيرو، في أمريكا الجنوبية، على كل من المتوسط والاتجاه المتصاعد، بينما شهدت بلدان أخرى في أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي هبوط نسب النساء بين قوة العمل الزراعية.

وعلى الرغم من أن جمع بيانات مفصلة حسب كل جنس من الجنسين على حدة في بعض البلدان قد تحسّن خلال العقود الأخيرة، فقد أثار بعض الباحثين مخاوف

الشكل ١
نسبة الإناث من قوة العمل الزراعية

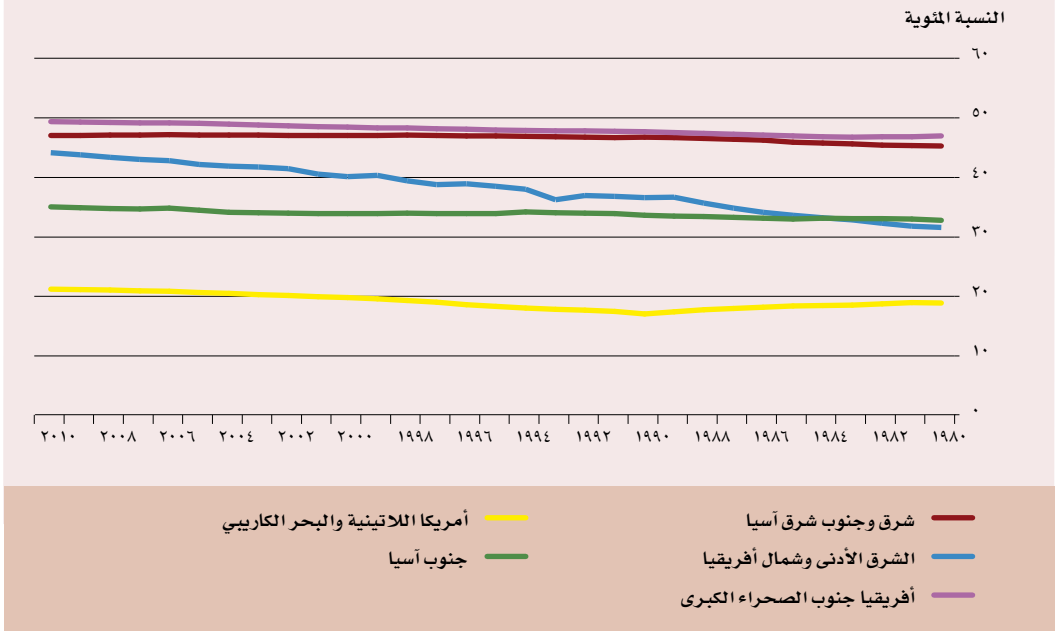

ملاحظة: تُحسب نسبة الإناث من قوة العمل الزراعية باعتبارها مجموع عدد النساء النشطات اقتصادياً العاملات في الزراعة مقسوماً على مجموع عدد السكان النشطين اقتصادياً العاملين في الزراعة. والمتوسطات الإقليمية مرجحة بعدد السكان.

المصدر: غامبيا: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ب. راجع الجدول ألف ٤ في الملحق.

بشأن صحة إحصاءات قوة العمل الزراعية كمقياس لعمل المرأة في قطاع الزراعة (Beneria، ١٩٩١؛ وDeere، ٢٠٠٥). وقد تُبخس مشاركة المرأة في قوة العمل الزراعية مقدار العمل الذي تؤديه المرأة لأن احتمالات أن تُعرِّف المرأة أنشطتها على أنها عمل تكون أقل من احتمالات أن يُعرِّف الرجل أنشطته على أنها عمل، وتقل أيضاً احتمالات أن تفيد بأنها تعمل في قطاع الزراعة، فضلاً عن أنها تعمل، في المتوسط، ساعات أطول من الساعات التي يعملها الرجل، ومن ثم حتى إذا كان عدد النساء اللائي يعملن في القطاع أقل فإنهن قد يساهمن فيه بوقت إجمالي أكبر.

وتحاول الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت أن تقدم إفادة وافية عن الكيفية التي يخصص بها الرجل وقته والكيفية التي تخصص بها المرأة وقتها.[٣] وهذه الدراسات لا تمثل البلد كله عموماً وليست قابلة للمقارنة مباشرةً لأنها تغطي عادةً عينات صغيرة، وتقدم إفادة عن أنواع مختلفة من الأنشطة (التي لا تكون دوماً محددة بوضوح)، وتستخدم منهجيات مختلفة. ورغم هذه الثغرات، يشير ملخص للأدلة المستمدة من دراسات تحدد استخدام الوقت حسب النشاط الزراعي إلى وجود أنماط مثيرة للاهتمام.

وتكشف الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت التي تغطي جميع الأنشطة الزراعية (الشكل ٢) عن وجود قدر كبير من التباين بين البلدان، وأحياناً داخل البلدان، ولكن البيانات مماثلة بوجه عام لإحصاءات قوة العمل التي نوقشت أعلاه. ففي أفريقيا، تتراوح تقديرات مساهمة المرأة بوقتها في الأنشطة الزراعية من نحو ٣٠ في المائة في غامبيا إلى ما يتراوح من ٦٠ في المائة إلى ٨٠ في المائة في أجزاء مختلفة من الكاميرون. وفي آسيا، تتراوح التقديرات من ٣٢ في المائة في الهند إلى أكثر من ٥٠ في المائة في الصين. ويقل هذا النطاق في أمريكا اللاتينية، ولكنه يتجاوز ٣٠ في المائة في بعض أجزاء بيرو. وتتضح درجة مذهلة من التباين داخل البلدان من خلال الدراسة المتعلقة بالهند. فبينما تشير هذه الدراسة التي تمثل البلد كله إلى أن متوسط نسبة ما تنفقه المرأة في قطاع الزراعة من مجموع استخدامها للوقت يبلغ ٣٢ في المائة، فإن النسبة تتراوح من أقل من ١٠ في المائة في البنغال الغربية إلى أكثر من ٤٠ في المائة في راجاستان.

[٣] يُزعم عادةً أن المرأة تؤدي نسبة تتراوح من ٦٠ في المائة إلى ٨٠ في المائة من العمل الزراعي في البلدان النامية (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ١٩٧٢؛ والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩). ولا تساند الأدلة المستمدة من الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت وإحصاءات قوة العمل الزراعية هذه المقولة العامة، وإن كانت النساء يمثلن أكثر من ٦٠ في المائة من قوة العمل الزراعية في بعض البلدان.

الشكل ٢

نسبة العمل الذي تؤديه النساء في جميع الأنشطة الزراعية

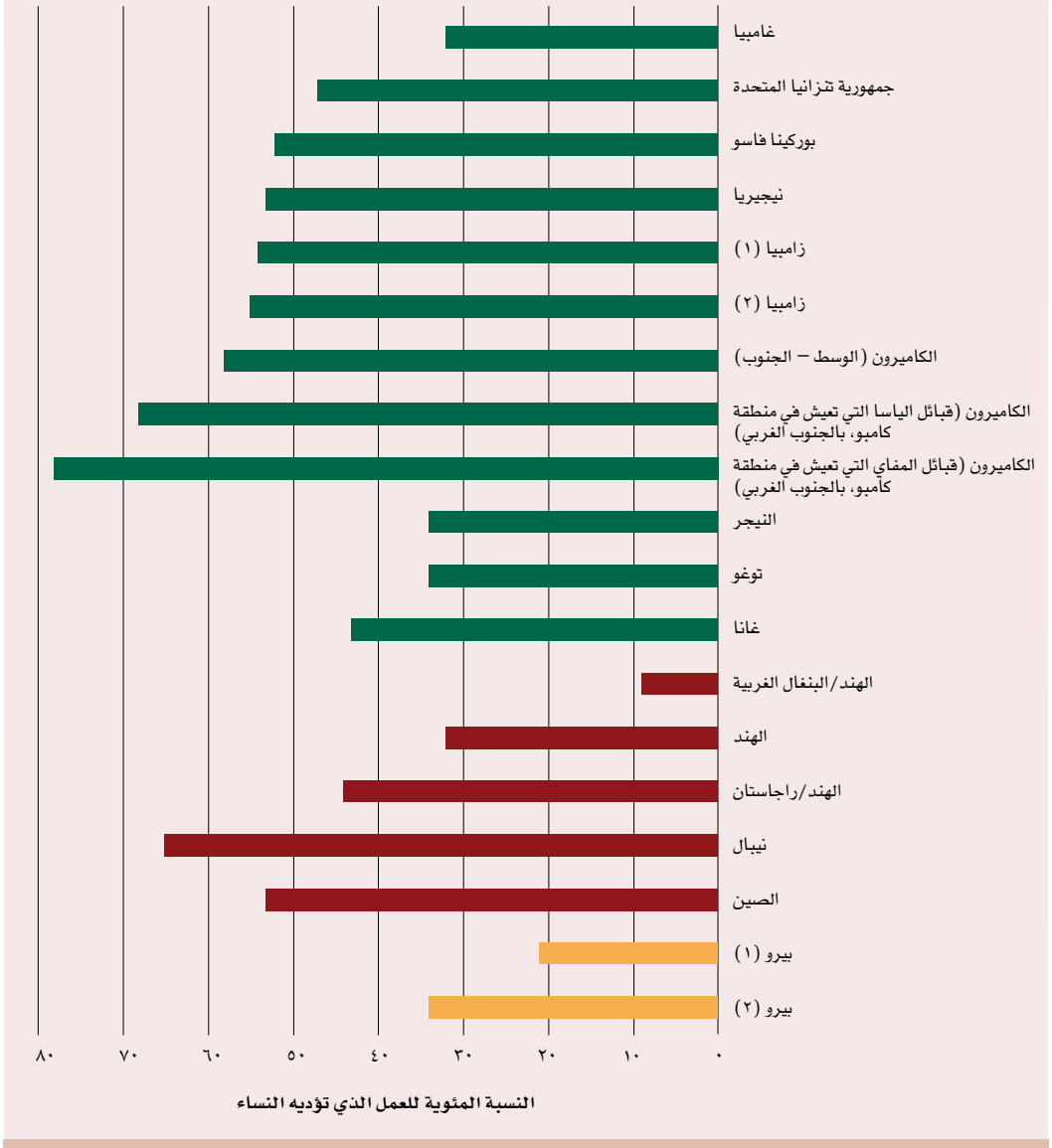

ملاحظة: الاستقصاء الخاص بالهند هو وحده الذي يمثل البلد.

المصادر (من الأعلى إلى الأسفل): غامبيا: Von Braun and Webb، ١٩٨٩؛ جمهورية تنزانيا المتحدة: Fontana and Natali، ٢٠٠٨؛ بوركينا فاسو: Saito، Mekonnen and Spurling، ١٩٩٤؛ نيجيريا: Rahji and Falusi، ٢٠٠٥؛ زامبيا (١): Saito، Mekonnen and Spurling، ١٩٩٤؛ زامبيا (٢): Kumar، ١٩٩٤؛ الكاميرون، الوسط – الجنوب: Leplaideur، ١٩٧٨، وقد استشهد به Charmes، ٢٠٠٦؛ الكاميرون (قبائل الياسا التي تعيش في منطقة كامبو، بالجنوب الغربي): Charmes، ٢٠٠٦، استناداً إلى Pasquet and Koppert، ١٩٩٣ و١٩٩٦؛ الكاميرون (قبائل المفاي التي تعيش في منطقة كامبو، بالجنوب الغربي): Charmes، ٢٠٠٦، استناداً إلى Pasquet and Koppert، ١٩٩٣ و١٩٩٦؛ النيجر: Baanante، Thompson and Acheampong، ١٩٩٩؛ توغو: Thompson and Acheampong Baanante، ١٩٩٩؛ وغانا: Thompson and Acheampong Baanante، ١٩٩٩؛ الهند (البنغال الغربية): Jain، ١٩٩٦؛ الهند: Singh and Sengupta، ٢٠٠٩؛ الهند (راجاستان): Jain، ١٩٩٦؛ نيبال: Joshi، ٢٠٠٠؛ والصين: de Brauwوآخرون، ٢٠٠٨؛ بيرو (١): Deere، ١٩٨٢؛ بيرو (٢): Jacoby، ١٩٩٢.

وتكشف هذه الدراسات أيضاً أن استخدام وقت الإناث في الزراعة يتباين تبايناً واسعاً تبعاً للمحصول ومرحلة دورة الإنتاج، وعمر المرأة المعنية والمجموعة الإثنية التي تنتمي إليها، ونوع النشاط، وعدد من العوامل الأخرى (الشكل ٣). ونشاط الإناث في المقام الأول هو الغرس، ولكن المرأة تكون ضالعة عادةً إلى حد ما في جميع الأنشطة باستثناء الحرث.

وتكشف دراسات من إندونيسيا عن أن مشاركة المرأة في إنتاج أرز الأراضي المرتفعة أكبر من مشاركتها في إنتاج أرز الأراضي الرطبة، وعن أن مشاركتها في إدارة المحاصيل وهي صغيرة من قبيل القرفة والمطاط أكبر من مشاركتها في إدارة نفس المحاصيل عندما تنضج. وكما ذُكر أعلاه، تُخفي البيانات المتعلقة بالهند تباينات واسعة بين البنغال الغربية وراجاستان، ولكن في كلتا المنطقتين تساهم النساء الأصغر سناً بنسبة من مجموع وقتهن المكرس للزراعة حسب فئتهن العمرية أعلى من النسبة التي تساهم بها النساء الأكبر سناً في فئتهن.

ففي راجاستان، مثلاً، تساهم الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن من ١٤ إلى ١٩ سنة بما يصل إلى ٦٠ في المائة من مجموع الوقت الذي تنفقه فئتهن العمرية في الزراعة (Jain، ١٩٩٦). ويُبلغ عن دراستين منفصلتين لكل من بيرو وزامبيا، وتعكس الاختلافات الفترات الزمنية المختلفة والمواقع المختلفة داخل البلدان.

وتتيح دراسات استخدام الوقت إجراء تحليل ثري لما يفعله الرجال والنساء في الزراعة وللكيفية التي قد تختلف بها أدوارهم حسب المحصول، والموقع، وهيكل الإدارة، والعمر، والجماعة الإثنية. وهي تقدم معلومات ذات صلة بالسياسات عن الأماكن التي يجب فيها استهداف التدخلات الموجهة إلى المرأة وعن توقيت ذلك الاستهداف وكيفيته، وعن كيفية إشراك الرجل في العملية بطريقة بناءة. وبالنظر إلى التباين في أدوار الجنسين في قطاع الزراعة، ليس من الملائم التعميم بشأن استخدام الوقت من إقليم إلى إقليم آخر. والدراسات التي تأخذ في الاعتبار أدوار الجنسين في إطار

الشكل ٣
نسبة العمل المتعلق بمحاصيل مختارة الذي توفره النساء

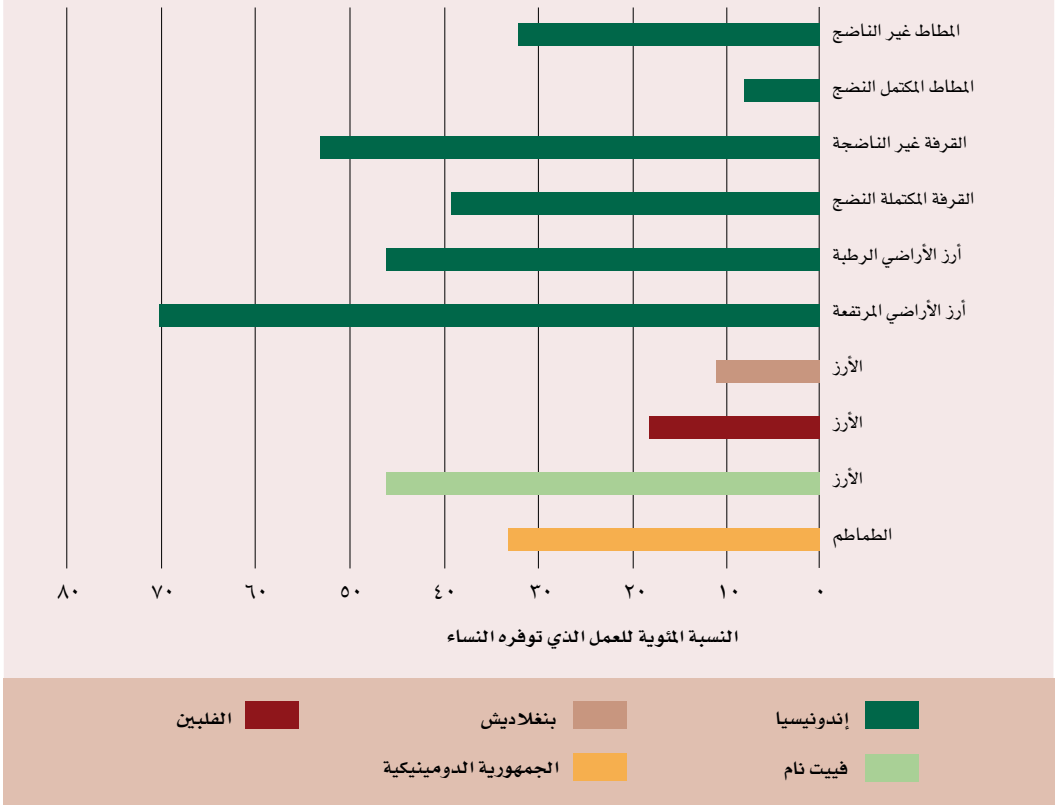

المصادر (من الأعلى إلى الأسفل): إندونيسيا (المطاط الصغير): Quisumbing and Otsuka، ٢٠٠١أ؛ إندونيسيا (المطاط المكتمل النضج): Quisumbing and Otsuka، ٢٠٠١أ؛ إندونيسيا (القرفة الصغيرة): Quisumbing and Otsuka، ٢٠٠١أ؛ إندونيسيا (القرفة المكتملة النضج): Quisumbing and Otsuka، ٢٠٠١أ؛ إندونيسيا (أرز الأراضي الرطبة): Quisumbing and Otsuka، ٢٠٠١أ؛ إندونيسيا (أرز الأراضي المرتفعة): Quisumbing and Otsuka، ٢٠٠١ أ؛ بنغلاديش: Thompson and Sanabria، ٢٠١٠؛ الفلبين: Estudillo, Quisumbing and Otsuka، ٢٠٠١؛ فييت نام: Paris and Chi، ٢٠٠٥؛ الجمهورية الدومينيكية: Raynolds، ٢٠٠٢.

سياقها الجغرافي والثقافي المحددين يمكن أن توفر توجيها عملياً لواضعي السياسات وللعاملين في مجال الاستثمارات التكنولوجية، وخدمات الإرشاد، وأنشطة ما بعد الحصاد، والتدخلات على صعيد التسويق.

ومن التعميمات الصحيحة أن المرأة تخصص عادةً وقتاً لإعداد الطعام ورعاية الطفل وغير ذلك من المسؤوليات الأسرية إضافة إلى الوقت الذي تنفقه في الزراعة (انظر الإطار ٣). وفي معظم المجتمعات، تنقسم المسؤوليات الأسرية على أساس الجنس، وإن كانت هذه الأعراف تختلف حسب الثقافة وبمرور الوقت. وتبعاً لهيكل الأسرة وحجمها، قد تكون هذه المهام كثيفة الاستخدام للوقت بدرجة مفرطة. وعبر الأقاليم، أظهرت دراسات تخصيص الوقت أن المرأة تعمل أكثر من الرجل كثيراً إذا أُدرج في العمليات الحسابية تقديمها للرعاية (Ilahi، ٢٠٠٠). وكثيراً ما يعني مزيج الالتزامات أن المرأة مقيدة أكثر من الرجل من حيث الوقت (Blackden وWodon، ٢٠٠٦).

المرأة في نظم الزراعة الحديثة بعقود[٤]

من سمات سلاسل القيمة الزراعية الحديثة الجديرة بالذكر نمو نظم الزراعة بعقود أو الزراعة الخارجية في ما يتعلق بالمنتجات ذات القيمة العالية التي تسعى شركات التصنيع الزراعي الكبيرة من خلالها إلى كفالة توافر إمدادات مستمرة لديها من المنتجات الجيدة. وهذه النظم يمكن أن تساعد صغار المزارعين ومنتجي الثروة الحيوانية على التغلب على الحواجز التقنية وتكاليف المعاملات التي ينطوي عليها الوفاء بمطالب المستهلكين الحضريين المتزايدة الصرامة في الأسواق المحلية والدولية.

ومع ذلك تبيِّن الأدلة أن المزارعات مستبعدات إلى حد كبير من الترتيبات الحديثة للزراعة بعقود لأنهن يفتقرن إلى السيطرة المضمونة على الأرض واليد العاملة الأسرية والموارد الأخرى اللازمة لضمان توفير تدفق من المنتجات يمكن التعويل عليه. فعلى سبيل المثال، تمثل النساء أقل من ١٠ في المائة من المزارعين الضالعين في نظم الزراعة بعقود الخاصة بأصحاب الحيازات الصغيرة في قطاع تصدير الفاكهة والخضر الطازجة الكيني (Dolan، ٢٠٠١)، ولم يكن هناك سوى امرأة واحدة من عينة من المزارعين التسعة والخمسين المتعاقد معهم في السنغال لإنتاج الفاصوليا الفرنسية من أجل قطاع التصدير (Maertens وSwinnen، ٢٠٠٩).

ومع أن الرجال يسيطرون على العقود فإن قدراً كبيراً من العمل الزراعي في قطع الأراضي المشمولة بالعقود تؤديه النساء كعاملات في الأسرة. فعلى سبيل المثال، في ٧٠ في المائة من حالات زراعة قصب السكر بعقود في جنوب أفريقيا، نجد أن المزارعة الرئيسية في قطع الأراضي المزروعة بقصب السكر هي امرأة (Porter وPhilips-Horward، ١٩٩٧). وتعمل المرأة ساعات أطول من الساعات التي يعملها الرجل في نظم زراعة الخضر بعقود التي يسيطر عليها المزارعون الذكور في ولاية البنجاب الهندية (Singh، ٢٠٠٣). وفي نظام كبير للزراعة بعقود يشمل آلافاً من المزارعين في الصين تؤدي النساء – مع أنهن مستبعدات من توقيع العقود بأنفسهن – معظم العمل المتعلق بالزراعة بعقود (Eaton وShepherd، ٢٠٠١). وقد لا تتقاضى المرأة تعويضاً جيداً كعاملة في الأسرة بدون أجر في نظم الزراعة بعقود (Maertens وSwinnen، ٢٠٠٩).

وتتفاوت الأدلة المتعلقة بما إذا كانت الزراعة بعقود تؤدي إلى زيادة دخل الأسرة المعيشية بوجه عام أو تؤدي إلى تعارضات بين إنتاج المحاصيل النقدية والمحاصيل الغذائية. فعلى سبيل المثال، يرى Dolan (٢٠٠١) أن نمو سلاسل الإمداد بمنتجات البستنة العالية القيمة كان ضاراً بالمرأة الريفية في كينيا لأن الموارد من الأراضي واليد العاملة التي كانت المرأة تستخدمها تقليديا لزرع الخضر من أجل الاستهلاك المنزلي ومن أجل بيعه في الأسواق المحلية قد استولى عليها الرجل من أجل إنتاج الخضر لأغراض التصدير بموجب عقود. ومن الناحية الأخرى، يرى Minten وRandrianarison وSwinnen، (٢٠٠٩)، مع أن النتائج التي توصلوا إليها ليست محددة حسب كل جنس من الجنسين، أن زراعة الخضر العالية القيمة بعقود في مدغشقر تفضي إلى تحسين الإنتاجية من أجل إنتاج الغذاء (الأرز) من خلال امتداد استخدام التكنولوجيا، مما يؤدي إلى تحسين توافر الغذاء في الأسرة المعيشية وتقصير فترة القحط أو "موسم الجوع". ولا يجد Maertens وSwinnen (٢٠٠٩) أدلة على نزاع بين الجنسين على الموارد في قطاع تصدير الفاصوليا الفرنسية في السنغال وذلك لأن الأسر المعيشية لا تخصص إلا جزءاً من مواردها من الأراضي واليد العاملة لإنتاج الفاصوليا، وهو ما يحدث خارج نطاق مواسم الزرع التقليدية ولا يتزامن مع موسم الأمطار الرئيسي الذي تُزرع فيه محاصيل الأغذية الأساسية والمحاصيل الكفافية الأخرى.

[٤] تستند المادة الواردة في هذا القسم إلى Maertens وSwinnen (٢٠٠٩).

الإطار ٣
المرأة والمسؤوليات الأسرية التي لا تتقاضى أجراً عنها

تتولى المرأة المسؤوليات الأساسية عن الأنشطة الأسرية وأنشطة تربية الأطفال في معظم المجتمعات، وإن كانت الأعراف تختلف حسب الثقافة وتتغير بمرور الوقت. فثمة دراسات استقصائية لاستخدام الوقت أُجريت عبر طائفة واسعة من البلدان تقدّر أن المرأة تقدّم نسبة تتراوح من ٨٥ في المائة إلى ٩٠ في المائة من الوقت الذي يُنفق في إعداد الطعام للأسرة وأنها تكون مسؤولة أيضاً عادةً عن رعاية الأطفال وعن واجبات أسرية أخرى. والواجبات الأسرية والعمل في المزرعة عبئهما مجتمعين من حيث الوقت بالغ الشدة بالنسبة للمرأة في أفريقيا على وجه الخصوص (Ilahi، ٢٠٠٠).

وتتحمل المرأة في غانا عبئاً أثقل بكثير عن الواجبات الأسرية على الرغم من أنها تعمل خارج المنزل بقدر ما يعمل الرجل تقريباً (Brown، ١٩٩٤). وفي أوغندا، تذكر النساء الوقت الذي يقضينه في رعاية أسرهن، والعمل في حدائق أزواجهن، وإنتاج غذاء من أجل أسرهن المعيشية، كأسباب لعجزهن عن زيادة الإنتاج الموجه إلى السوق (Ellis وManuel وBlackden، ٢٠٠٦). والنساء والفتيات في غانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا مسؤولات عن نحو ٦٥ في المائة من جميع أنشطة النقل في الأسر المعيشية الريفية، من قبيل جلب الحطب والماء وحمل الحبوب إلى المطحن (Malmberg-Calvo، ١٩٩٤).

وبالنظر إلى إسناد المهام حسب كل جنس من الجنسين على حدة، فإن أي تغير يمس الأسرة أو البيئة قد تكون له انعكاسات مختلفة بالنسبة للرجال والنساء. ففيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مثلاً، تسبب في حدوث زيادة كبيرة في الوقت اللازم للعناية بأفراد الأسرة المرضى أو بمن أصبحوا يتامى من أطفال الأقارب (Addati وCassirer، ٢٠٠٨). وتؤدي إزالة الغابات إلى زيادة المسافات التي تقطعها المرأة من منزلها لجمع الحطب (Kumar وHotchkiss، ١٩٨٨؛ وNankhuni، ٢٠٠٤).

وسوء البنية التحتية ومحدودية تقديم الخدمات العامة يقتضيان من المرأة التنزانية في المناطق الريفية أن تقضي ساعات طوال في جلب الماء والوقود، وإعداد الطعام، والأنشطة المنزلية الأخرى، ورعاية الأطفال. وتحسين البنية التحتية العامة لجلب الماء وجمع الوقود وإعداد الطعام (ومن ذلك مثلاً مرافق لطحن الحبوب) يمكن أن يحرر المرأة في جمهورية تنزانيا المتحدة من عبء يمثّل ٨ مليارات من ساعات العمل بدون أجر كل سنة، وهو ما يعادل الساعات اللازمة من أجل ٤,٦ مليون وظيفة كاملة الوقت. ومن شأن هذه التحسينات ذاتها أن توفر وقتاً للرجال أيضاً، ولكنه وقت أقل: وهو ما يعادل من حيث الوقت ٢٠٠ ٠٠٠ وظيفة كاملة الوقت (Fontana وNatali، ٢٠٠٨).

المرأة كمربية للحيوانات[٥]

تلعب الثروة الحيوانية، في إطار النظم الرعوية ونظم الزراعة المختلطة، دوراً هاماً في دعم المرأة وفي تحسين وضعها المالي، وتعمل المرأة بشكل مكثف في هذا القطاع. إذ يقدر أن النساء يشكلن ثلثي مربي الحيوانات الفقراء، الذين يبلغ مجموعهم زهاء ٤٠٠ مليون شخص (Thornton وآخرون، ٢٠٠٢). وهن يتقاسمن المسؤولية مع الرجال والأطفال عن العناية بالحيوانات، وترتبط أنواع معينة من الحيوانات وأنواع معينة من النشاط بالمرأة أكثر من ارتباطها بالرجل. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما يكون للمرأة دور بارز في إدارة الدواجن (منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٨؛ وGuèye، ٢٠٠٠؛ وTung، ٢٠٠٥) والحيوانات المدرة للألبان (Okali وMims، ١٩٩٨؛ وTangka وJabbar وShapio، ٢٠٠٠) وفي العناية بالحيوانات الأخرى التي يجري إيواؤها وإطعامها داخل المنزل وما حوله من أرض. وعند تقسيم المهام، من الأرجح أن يبني الرجال أماكن إيواء حيوانات الرعي ويقوموا برعي تلك الحيوانات، وكذلك بتسويق المنتجات إذا كانت حركة النساء مقيدة. ونفوذ المرأة قوي في ما يتعلق باستخدام البيض والحليب ولحوم الدواجن من أجل الاستهلاك الأسري وكثيراً ما تكون هي المسيطرة على تسويق هذه المنتجات وعلى الدخل المستمد منها. وربما كانت مشاريع الدواجن ومنتجات الألبان الصغيرة النطاق تمثل استثمارات شعبية، لهذا السبب، من أجل المشاريع التنموية التي ترمي إلى تحسين وضع المرأة الريفية. وفي بعض البلدان، تسيطر المرأة أيضاً على إنتاج الخنازير على نطاق صغير. والأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث لا تقل نجاحاً عن الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور في إدرار دخل من حيواناتها، وإن كانت الأسر التي تنتمي

[٥] أعدت شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان، التابعة لإدارة الزراعة وحماية المستهلك بمنظمة الأغذية والزراعة، المادة الواردة في هذا القسم.

إلى الفئة الأولى تملك عادةً أعداداً أقل من الحيوانات، ربما بسبب معوقات اليد العاملة. وتُعتبر ملكية الثروة الحيوانية ذات جاذبية خاصة للنساء في المجتمعات التي يقتصر فيها الحصول على الأراضي على الرجال (Bravo-Baumann، ٢٠٠٠).

ومع أن دور المرأة في الإنتاج الحيواني على نطاق صغير معترف به جيداً، فإن ما جرى توثيقه عن مشاركة المرأة في الإنتاج المكثف وسلاسل السوق المرتبطة بالمشاريع التجارية الكبيرة كان أقل بكثير. فقد زاد الطلب على المنتجات الحيوانية، نتيجة لارتفاع الدخل، بسرعة أكبر كثيراً من سرعة نمو الطلب على المحاصيل الرئيسية أثناء السنوات الأربعين الماضية – وبخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية – ومن المتوقع استمرار هذا الاتجاه. ومع أن النظم الرعوية ونظم الزراعة المختلطة على نطاق صغير ما زالت هامة في تلبية احتياجات المستهلكين الريفيين، فإن مطالب سكان الحضر الذين تتزايد أعدادهم تجري تلبيتها بدرجة متزايدة بلحوم وحليب وبيض من نظم تجارية مكثفة. وهذا أمر له انعكاسات على مشاركة المرأة في قطاع الثروة الحيوانية بسبب الاختلافات في الأدوار والمسؤوليات والحصول على الموارد التي تتجلى في إطار نطاقات مختلفة من نظام الإنتاج وعند نقاط مختلفة في سلسلة الإنتاج والتسويق.

وتشير الأدلة المتاحة إلى أن دور المرأة في تلبية هذه المطالب المتغيرة قد يتناقص، لسببين. الأول هو أنه عندما يزيد حجم مشاريع الثروة الحيوانية، فإن السيطرة على القرارات والدخل، وأحياناً على المشروع بأكمله، قد ينتقل إلى الرجل. ولا يمثل ذلك ظاهرة عالمية – فعلى سبيل المثال، في فييت نام تدير المرأة الكثير من مشاريع تربية البط المتوسطة الحجم – ولكنه أمر شائع ويمكن تفسيره بمحدودية حصول المرأة على الأرض والائتمان. أما العامل الهام الثاني فهو أن جميع أصحاب الحيازات الصغيرة يواجهون تحديات عندما يتكثف ويتركز قطاع الثروة الحيوانية ويفقد كثيرون منهم أعمالهم. وهذا واضح بالذات في حالة ملاك الخنازير والدواجن (Rola وآخرون، ٢٠٠٦) ولكنه لا يقتصر على هذين النوعين من الحيوانات. وبالنظر إلى أن قدرة المرأة على أن تبدأ مشروعاً خاصاً بها محدودة بدرجة أكبر، فإن هذا يعني ضمناً أنها ستصبح عادة عاملةً لحساب غيرها بدلاً من أن تكون عاملةً لحسابها الخاص. وفي أنشطة متخصصة من قبيل إنتاج الكتاكيت التي لا يتجاوز عمرها يوماً واحداً، وفي الذبح والتصنيع والبيع بالتجزئة، تكون المرأة متواجدة حيثما يجب القيام بعمل شاق وشبه ماهر، ولكن لا يتوافر سوى قدر ضئيل جداً من البيانات البحثية عن مدى مشاركتها مقارنةً بمشاركة الرجل، أو عن سيطرتها على الموارد.

المرأة في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية[٦]

في سنة ٢٠٠٨، كان زهاء ٤٥ مليون شخص على نطاق العالم يعملون مباشرةً، وقتاً كاملاً أو بعض الوقت، في قطاع مصايد الأسماك الأولي.[٧] وإضافة إلى ذلك، يقدّر أن ١٣٥ مليون شخص يعملون في القطاع الثانوي، بما يشمل أنشطة ما بعد الصيد. وبينما لا تتوافر بيانات شاملة على أساس مفصل حسب كل جنس على حدة، تشير دراسات الحالات الإفرادية إلى أن المرأة قد تشكل ما يصل إلى ٣٠ في المائة من مجموع العمالة في مصايد الأسماك، بما في ذلك الأنشطة الأولية والثانوية.

وتشير المعلومات المقدمة إلى المنظمة من ٨٦ بلداً إلى أن ٥,٤ مليون امرأة كُن في سنة ٢٠٠٨ يعملن كصيادات وكمستزرعات أسماك في القطاع الأولي. وهذا يمثّل ١٢ في المائة من المجموع. وفي بلدين منتجين رئيسيين، هما الصين والهند، كانت النساء يمثلن نسبة قدرها ٢١ في المائة و٢٤ في المائة، على الترتيب، من جميع الصيادين ومستزرعي الأسماك.

ونادراً ما عملت المرأة في مصايد الأسماك الطبيعية البحرية التجارية التي تبعد مسافات طويلة عن السواحل وذلك بسبب القوة التي يحتاجها العمل وأيضاً بسبب مسؤولياتها المنزلية و/أو الأعراف الاجتماعية. فالأكثر شيوعاً هو أن تعمل المرأة في صيد الأسماك الكفافي والتجاري من زوارق وقوارب صغيرة في المياه الساحلية أو الداخلية. وتساهم المرأة أيضاً كمنظمة أعمال حرة وتوفّر اليد العاملة قبل الصيد وأثناءه وبعده في كل من مصايد الأسماك الحرفية والتجارية. فعلى سبيل المثال، في غرب أفريقيا تلعب منْ يُطلق عليهن اسم "Fish Mamas" دوراً رئيسياً: فهن يمتلكن عادةً رأس المال ويكن ضالعات مباشرةً وبقوة في تنسيق سلسلة الصيد، بدءاً من الإنتاج وانتهاءً ببيع الأسماك.

وتشير دراسات بشأن المرأة في قطاع تربية الأحياء المائية، لا سيما في آسيا حيث لتربية الأحياء المائية تراث قديم، إلى أن مساهمة المرأة في اليد العاملة كثيراً ما تكون أكبر من مساهمة الرجل وإن كانت لا توجد تقريباً بيانات مفصلة حسب كل جنس من الجنسين على حدة على مستوى الاقتصاد الكلي بشأن هذا الموضوع. ويقال إن النساء يمثلن ٣٣ في المائة من قوة العمل في

[٦] أعدت إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بالمنظمة المادة الواردة في هذا القسم.

[٧] تجمع بانتظام إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بالمنظمة إحصاءات عن العمالة في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المتعلقة بالقطاع الأوّلي فقط. ولذا فإن البيانات لا تشمل أنشطة ما بعد الصيد.

قطاع تربية الأحياء المائية الريفي في الصين، و٤٢ في المائة في إندونيسيا، و٨٠ في المائة في فييت نام (Kusabe وKelker، ٢٠٠١).

وأهم دور تلعبه المرأة في كل من مصايد الأسماك الحرفية والصناعية هو الدور الذي تلعبه في مراحل التصنيع والتسويق، حيث تكون نشطة إلى حد كبير في جميع الأقاليم. وفي بعض البلدان، أصبحت المرأة تباشر أعمالاً حرة هامة في ما يتعلق بتصنيع الأسماك؛ وفي حقيقة الأمر، تؤدي النساء معظم عمليات تصنيع الأسماك، إما في صناعات خاصة بهن على مستوى الأسرة المعيشية أو كعاملات بأجر في مجال التصنيع على نطاق كبير.

المرأة في قطاع الغابات

تساهم المرأة في كل من قطاعي الغابات الرسمي وغير الرسمي بأشكال هامة كثيرة. فهي تلعب أدواراً في التحريج الزراعي، وإدارة مستجمعات المياه، وتحسين الأشجار، وحماية الغابات وصونها. وكثيراً ما تمثل الغابات أيضاً مصدراً هاماً للعمالة بالنسبة للمرأة، لا سيما في المناطق الريفية. فبدءاً من المشاتل وانتهاءً بالمزارع الكبيرة، وبدءاً من قطع الأخشاب وانتهاءً بتصنيعها، تشكل المرأة نسبة ملحوظة من قوة العمل في الصناعات الحرجية في مختلف أنحاء العالم. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن المرأة تساهم في قطاع الغابات مساهمة كبيرة، فإن دورها لا يُعترف به ولا يوثّق على نحو كامل، ولا يتعادل أجرها مع أجر الرجل، وتكون ظروف عملها سيئة عادةً (البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩).

ويذكر تقرير **التقييم العالمي للموارد الحرجية ٢٠١٠** أن قطاع الغابات استخدم على نطاق العالم زهاء ١١ مليون شخص في سنة ٢٠٠٥؛ ومع ذلك، لا تتوافر على أساس شامل بيانات مفصلة حسب كل جنس من الجنسين على حدة بشأن عدد النساء اللائي يعملن في القطاع (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ج). وتشير أدلة من البلدان النامية إلى أن المرأة كثيراً ما تعمل في وظائف حقيرة في المطاحن، ومشاتل المزارع الكبرى، ومعسكرات قطع الأخشاب (البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩). وتشير دراسات أجرتها منظمة الأغذية والزراعة في أفريقيا وأوروبا إلى أن المرأة لا تشغل مواقع عليا أو مواقع تقرير السياسات في القطاع. وبدلاً من ذلك، فإنها تعمل أساساً في أدوار إدارية وأدوار داعمة، مع إسناد أدوار متخصصة عادةً إلى الحرّاجات المهنيات (ومن هذه الأدوار مثلاً إجراء البحوث) أو تعيينهن في وظائف الإدارة على مستوى المبتدئين. ولا توجد سوى معلومات محدودة عن أعداد وأدوار النساء في العمل في قطاع الغابات بعقود أو لحسابهن الخاص (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٦أ، و٢٠٠٧). وتشير الدراسات إلى أنه حتى على الرغم من استمرار تمثيل المرأة في هذه الصناعة تمثيلاً أقل مما يجب، تنبثق أمثلة للممارسة الجيدة، لا سيما في أوروبا (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٦أ). وهذا يبين أن الالتزام والتخطيط المتضافرين والمستدامين على المستويات التنظيمية العليا يمكن أن يسفرا عن تحسينات قابلة للقياس الكمي في عدد الحرّاجات المهنيات العاملات وفي مستوى الأقدمية الذي يمكن أن يبلغنه.

المرأة في أسواق العمل الريفية

يعمل نحو ٧٠ في المائة من الرجال و٤٠ في المائة من النساء في البلدان النامية (الشكل ٤ ألف). وتتراوح معدلات عمالة الذكور من أكثر من ٦٠ في المائة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا إلى ما يقرب من ٨٠ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتتباين معدلات عمالة الإناث تبايناً أوسع في ما بين الأقاليم، بحيث تتراوح من نحو ١٥ في المائة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا إلى أكثر من ٦٠ في المائة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وفي آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من الأرجح أن نجد أن النساء العاملات يعملن في قطاع الزراعة أكثر مما يعملن في القطاعات الأخرى (الشكل ٤ باء). إذ يعمل في الزراعة ما يقرب من ٧٠ في المائة من النساء العاملات في جنوب آسيا وأكثر من ٦٠ في المائة من النساء العاملات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعلاوة على ذلك، نجد في معظم أقاليم البلدان النامية أن احتمالات أن يكون عمل النساء العاملات هو في قطاع الزراعة متساوية مع احتمالات عمل الرجال في هذا القطاع أو حتى أكبر من احتمالات عملهم فيه. والاستثناء الرئيسي هو أمريكا اللاتينية، حيث توفر الزراعة مصدراً ضئيلاً نسبياً لعمالة الإناث وحيث تقل احتمالات أن تعمل المرأة في هذا القطاع مقارنةً باحتمالات عمل الرجل فيه.

وفي معظم البلدان النامية، تعمل نسبة ضئيلة نسبياً من السكان نظير أجر، وتقل احتمالات ذلك العمل في حالة المرأة عنها في حالة الرجل (البنك الدولي، ٢٠٠٧أ). وفي ما يتعلق بالمناطق الريفية، تُظهر البيانات التي جمعها مشروع الأنشطة الريفية المدرة للدخل أن الفجوة

الشكل ٤
العمالة حسب القطاع

أ - السكان العاملون كنسبة من مجموع السكان الراشدين، حسب الجنس والقطاع

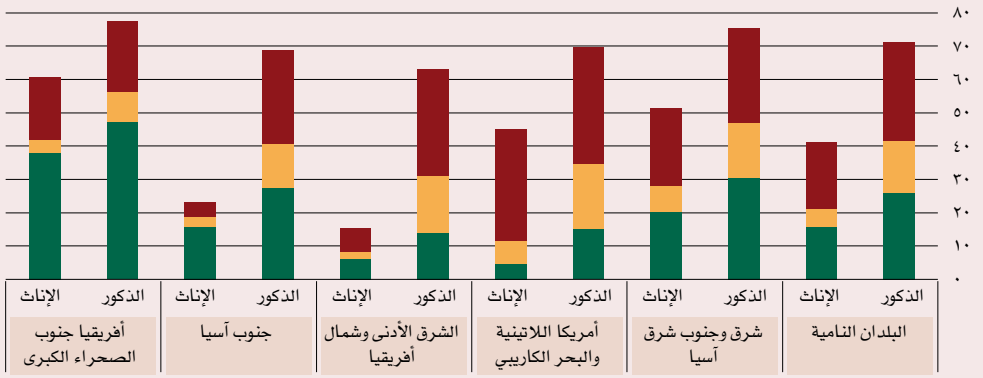

ب- توزيع عمالة الذكور والإناث، حسب القطاع

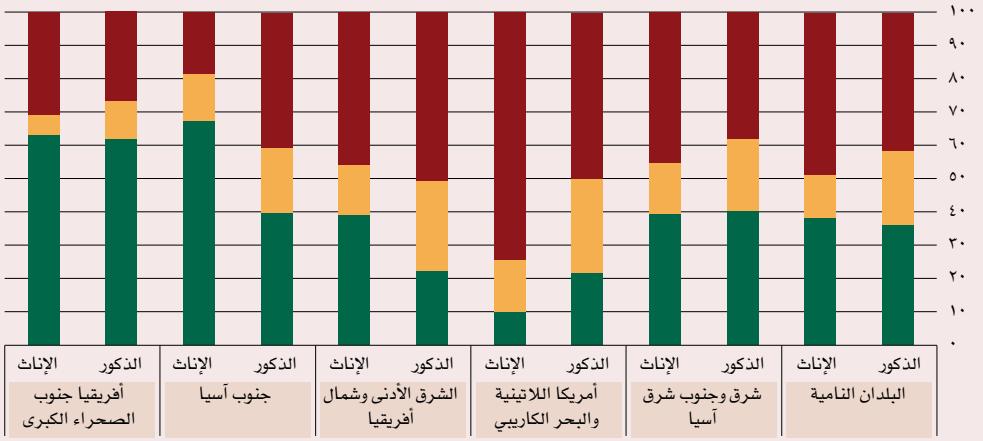

ملاحظة: لا تشمل البيانات إلا مجموعة فرعية من البلدان في كل إقليم. وتختلف تعاريف قوة عمل الراشدين حسب البلد، ولكنها تشير عادة إلى السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة وأكثر.

المصدر: منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٩.

بين الجنسين في العمالة الرسمية وغير الرسمية بأجر كبيرة (الشكل ٥).[٨] فعلى سبيل المثال، يعمل ما يقرب من ١٥ في المائة من الرجال وأقل من ٤ في المائة من النساء نظير أجر في غانا. وهذه الفجوة أوسع حتى في بعض البلدان الأخرى، من قبيل بنغلاديش، حيث يعمل ٢٤ في المائة من الرجال الريفيين و٣ في المائة فقط من النساء الريفيات بأجر. ويوجد نمط مماثل في أمريكا اللاتينية أيضاً: ففي إكوادور، مثلاً، يتقاضى ما يقرب من ٣٠ في المائة من الرجال الريفيين وتتقاضى ٩ في المائة فقط من النساء الريفيات أجراً.

[٨] مشروع الأنشطة الريفية المدرة للدخل هو مشروع لمنظمة الأغذية والزراعة أنشأ قاعدة بيانات قابلة للمقارنة دولياً بشأن مصادر دخل الأسر المعيشية الريفية مستمدة من الدراسات الاستقصائية القائمة لمستويات معيشة الأسر المعيشية في ما يتعلق بأكثر من ٢٧ بلدا (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠د). وغالبية الدراسات الاستقصائية التي استخدمها مشروع الأنشطة الريفية المدرة للدخل أعدتها المكاتب الإحصائية الوطنية بالاشتراك مع البنك الدولي كجزء من دراسته بشأن قياس مستويات المعيشة.

الشكل ٥

المشاركة في العمالة الريفية لقاء أجر، حسب الجنس

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠د.

وحتى عندما تعمل المرأة الريفية بأجر من الأرجح أن يكون عملها بدوام غير كامل وأن يكون موسمياً و/أو منخفض الأجر. ففي ملاوي، مثلاً، يعمل ٩٠ في المائة من النساء و٦٦ في المائة من الرجال عملاً بدوام غير كامل (الشكل ٦ ألف). وفي نيبال، يعمل ٧٠ في المائة من النساء و٤٥ في المائة من الرجال عملاً بدوام غير كامل. وهذا النمط أقل وضوحاً في أمريكا اللاتينية مما هو في الأقاليم الأخرى.

والعمالة الريفية بأجر تتسم بارتفاع معدل شيوع الوظائف الموسمية بالنسبة لكل من الرجال والنساء على حد سواء، ولكن في معظم البلدان من الأرجح أن تعمل النساء موسمياً مقارنةً بالرجال (الشكل ٦ باء). ففي إكوادور، مثلاً، يشغل ما يقرب من ٥٠ في المائة من النساء وأقل من ٤٠ في المائة من الرجال وظائف موسمية.

كذلك، تزيد بالنسبة للنساء الريفيات اللائي يكسبن أجراً، مقارنةً بالرجال الريفيين الذين يكسبون أجراً، احتمالات أن يشغلن وظائف منخفضة الأجر (الشكل ٦ جيم)، وهي وظائف تعرّف بأن أجرها يقل عن الأجر الزراعي الوسطي. ففي ملاوي، يعمل أكثر من ٦٠ في المائة من النساء في وظائف منخفضة الأجر مقارنة بأقل من ٤٠ في المائة من الرجال. وهذه الفجوة أوسع حتى في بنغلاديش، حيث تشغل ٨٠ في المائة من النساء ويشغل ٤٠ في المائة من الرجال وظائف منخفضة الأجر. والاستثناء الوحيد من هذا النمط موجود في بنما.

وقد تكون للاختلافات في أنماط العمالة والأجور بين الذكور والإناث أسباب متعددة. فبالنظر إلى أن المرأة في كثير من البلدان تحصل على تعليم أقل وتكون خبرة عملها أقل من الرجل، فإنها قد تكسب أجراً أقل. وعلاوة على ذلك، فإن حصولها على تعليم أقل ووجود خبرة أقل لديها يقللان من قدرتها على المساومة ومن ثم تزيد احتمالات أن تقبل أجراً منخفضاً وظروف عمل غير نظامية (Kantor، ٢٠٠٨). وتؤكد أدلة من عدد من الدراسات أن المرأة، في المتوسط، تتقاضى أجراً أقل من الأجر الذي يتقاضاه الرجل حتى عن العمل المتكافئ وحتى إذا كانت حاصلة على تعليم مماثل للتعليم الذي حصل عليه الرجل ولديها خبرة مماثلة لخبرته (Ahmed وMaitra، ٢٠١٠؛ وFontana، ٢٠٠٩). وفي الوقت ذاته، وبالنظر إلى أن المرأة تواجه معوقات كبيرة من حيث الوقت بسبب التزاماتها الأسرية، فإنها قد تفضل العمل الذي

الشكل ٦
ظروف العمالة الريفية لقاء أجر، حسب الجنس

[1] لا تتوافر بيانات عن غانا ونيجيريا.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠د.

يكون بدوام غير كامل أو موسمياً والذي يكون عادةً أقل أجراً. وقد تؤدي أيضاً الأعراف الاجتماعية التي تحصر المرأة في قطاعات معينة أو مراحل معينة من سلسلة الإمداد إلى زيادة الحد من الفرص المتاحة لها من أجل النمو الوظيفي، وقد تعزز هذه القطاعات باعتبارها مهناً منخفضة الأجر ومنخفضة المكانة.

ومتوسط أجور الذكور أعلى من متوسط أجور الإناث في المناطق الريفية والحضرية في البلدان التي تشملها مجموعة بيانات مشروع الأنشطة الريفية المدرة للدخل (الشكل ٧). فعلى سبيل المثال، نجد في غانا أن أجور الرجال أعلى بنسبة قدرها ٣١ في المائة من أجور النساء في المناطق الحضرية وأعلى بنسبة قدرها ٥٨ في المائة في المناطق الريفية. وتتقاضى المرأة أجراً أقل من الأجر الذي يتقاضاه الرجل في كل مكان باستثناء المناطق الريفية في بنما. والفجوة بين أجور الذكور وأجور الإناث أوسع في المناطق الريفية في بعض البلدان، ولكن ليس في كل مكان. فالمرأة في معظم البلدان التي يشملها مشروع الأنشطة الريفية المدرة للدخل تكسب عادةً أجراً أقل من الأجر الذي يتقاضاه الرجل الذي يتعادل معها من حيث المؤهلات، وذلك نتيجة جزئياً للفصل والتمييز المهنيين بين الرجل والمرأة (Hertz وآخرون، ٢٠٠٩).

وبينما ما زالت المرأة تواجه فصلاً وتمييزاً مهنيين في أسواق العمل الريفية، فقد أوجدت أشكال جديدة من التنظيم في سلاسل الإمداد المتعلقة بالمحاصيل الموجهة إلى التصدير وفي ما يتعلق بالتصنيع الزراعي فرصاً لعمالة المرأة بأجر أفضل مما كان يوجد من قبل. فالأجور أعلى عادةً وظروف العمل أفضل عادةً في ذلك المجال مما هي في إطار العمالة الزراعية التقليدية. وقد يكون إدماج المرأة على نطاق كبير في مرحلة تعبئة الإنتاج التصديري الزراعي غير التقليدي أحد أهم التطورات التي حدثت في ما يتعلق بعمالة الإناث خلال العقود القليلة الماضية (Deere، ٢٠٠٥).

ومن الواضح أن المرأة تمثل جزءاً هاماً من قوة العمل الزراعية، ولكن الزراعة وسلاسل القيمة الزراعية هامة بنفس القدر بالنسبة للمرأة كمصدر للعمالة.

الشكل ٧

الفجوة بين أجور الرجال وأجور النساء في المناطق الحضرية والريفية

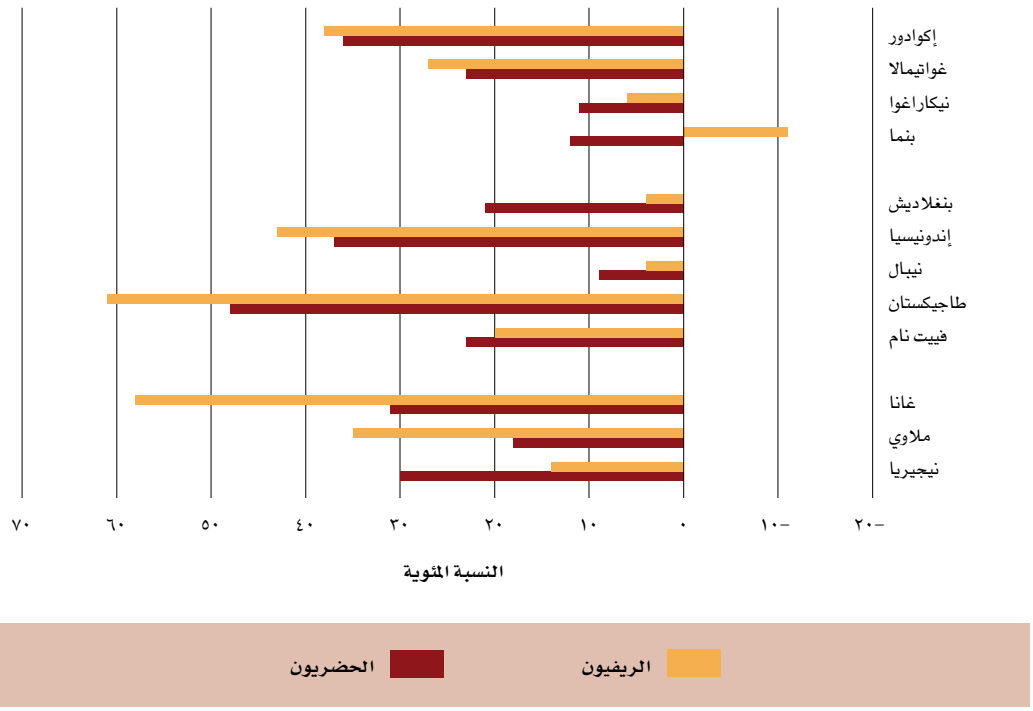

ملاحظة: تحسب الفجوة بين الأجور باعتبارها الفرق بين متوسط الأجر اليومي للذكور ومتوسط الأجر اليومي للإناث كنسبة مئوية من متوسط أجر الذكور. ويعني وجود فارق إيجابي في الأجر أن الرجال يتقاضون أجراً أكبر من الأجر الذي تتقاضاه النساء. وتشمل الفجوة في الأجر الريفي العمالة في المزرعة وخارج المزرعة.

المصدر: Hertz وآخرون، ٢٠٠٩.

الجدول ١
العمالة في صناعات زراعية مختارة عالية القيمة

البلد	السلعة	سنة الدراسة الاستقصائية	عدد العاملين في الصناعة الزراعية	نسبة الإناث العاملات (٪)
الكاميرون	الموز	٢٠٠٣	١٠ ٠٠٠	..
كوت ديفوار	الموز والأناناس	٢٠٠٢	٣٥ ٠٠٠	..
كينيا	الأزهار	٢٠٠٢	٤٠ ٠٠٠–٧٠ ٠٠٠	٧٥
السنغال	الفاصوليا الفرنسية الطماطم الكرزية	٢٠٠٥ ٢٠٠٦	١٢ ٠٠٠ ٣ ٠٠٠	٩٠ ٦٠
أوغندا	الأزهار	١٩٩٨	٣ ٣٠٠	٧٥
جنوب أفريقيا	الفاكهة السريعة الزوال	١٩٩٤	٢٨٣ ٠٠٠	٥٣
زامبيا	الخضر الأزهار	٢٠٠٣/٢٠٠٢ ٢٠٠٣/٢٠٠٢	٧ ٥٠٠ ٢ ٥٠٠	٦٥ ٣٥
شيلي	الفاكهة	تسعينيات القرن العشرين	٣٠٠ ٠٠٠	حوالي ٤٦
كولومبيا	الأزهار	منتصف تسعينيات القرن العشرين	٧٥ ٠٠٠	٦٠–٨٠
الجمهورية الدومينيكية	الفاكهة والخضر والأزهار والنباتات	١٩٨٩–١٩٩٠	١٦ ٩٥٥	حوالي ٤١
المكسيك	الخضر	تسعينيات القرن العشرين	٩٥٠ ٠٠٠	٩٠

المصادر: في ما يتعلق بأفريقيا: Maertens وSwinnen، ٢٠٠٩، الجدول ١، استناداً إلى مصادر عديدة؛ وفي ما يتعلق بأمريكا الجنوبية، Deere، ٢٠٠٥، المرفق الثاني، استناداً إلى عدة مصادر.

فسلاسل القيمة التجارية في ما يتعلق بالمنتجات العالية القيمة من قبيل الفاكهة والخضر الطازجة والأزهار والمنتجات الحيوانية تنمو بسرعة من أجل إمداد المتاجر الكبرى (السوبر ماركت) الحضرية وأسواق الصادرات. ونمو سلاسل القيمة الحديثة والتحول الهيكلي الأوسع نطاقاً الذي حدث في قطاع الزراعة في كثير من البلدان النامية هو أمر له انعكاسات كبرى بالنسبة لعمالة المرأة، ولكن أثر هذه الاتجاهات بالنسبة للمرأة لم ينل إلا اهتماماً تحليلياً ضئيلاً نسبياً (Maertens وSwinnen، ٢٠٠٩).

وتسيطر المرأة على العمالة في كثير من سلاسل السلع الزراعية العالية القيمة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية (الجدول ١). ومع أن الوظائف الجديدة في الصناعات الزراعية الموجهة إلى التصدير قد لا يعمل فيها الرجال والنساء على قدم المساواة، فإنها كثيراً ما توفر للمرأة فرصاً أفضل مما هو موجود في حدود الزراعة التقليدية ويمكن أن تكون أيضاً بمثابة أدوات للتغيير لها انعكاسات إيجابية بالنسبة للمرأة وللتنمية الريفية (Maertens وSwinnen، ٢٠٠٩؛ وDeere، ٢٠٠٥).

وتمثل صناعة الأزهار في أمريكا اللاتينية حالة مثيرة للاهتمام تبيِّن وجهات النظر المتعارضة. ففي كولومبيا، مثلاً، يجد Friedemann-Sanchez (٢٠٠٦) أن النساء يمثلن ٦٤ في المائة من قوة العمل التي تزرع مباشرةً أزهاراً لأغراض التصدير ويعتبر هذا النوع من العمل الصناعي – الزراعي عملاً يتطلب مهارة، بينما يعتبره آخرون عملاً لا يتطلب مهارة (ومنهم مثلاً Meier، ١٩٩٩). ومع أن المرأة تشغل بالفعل وظائف إشرافية في أوساط النساء اللائي يعملن مباشرة في أنشطة الزراعة، فإن حصتها من الوظائف الإدارية أو المهنية في جوانب أخرى من القطاع أقل كثيراً (Friedemann-Sanchez، ٢٠٠٦). كذلك، يجد Fontana (٢٠٠٣) أن النساء اللائي يعملن في القطاعات التي تنتج أساساً من أجل سوق التصدير يُستعاض عنهن عادةً بالذكور عندما تزيد الأرباح.

وقد أثّر قدوم صناعة الأزهار في بلدة كايامبي الإكوادورية في أواخر ثمانينيات القرن العشرين (إلى جانب عوامل أخرى متعلقة بالأسرة المعيشية وعوامل فردية) على أنماط استخدام الوقت ببعض الأشكال التي تبعث على الدهشة (Newman، ٢٠٠٢). فمجموع الوقت الذي تنفقه المرأة في العمل بأجر والعمل بدون أجر لم يزد، وذلك على العكس من انتقاد شائع لتطور الصادرات الزراعية مفاده أن المرأة مثقلة أكثر مما يجب بالعمل في هذه الصناعة. ففي حقيقة

الأمر، كان أقوى دليل على أثر هذه الصناعة هو أثرها على زيادة مشاركة الرجل في العمل المنزلي. وفي كوتوكاتشي بإكوادور، على العكس من ذلك، لم تكن النساء على استعداد لنقل محل إقامتهن أو حتى لاستخدام وسائل النقل لكي يعملن في صناعة الأزهار وذلك على الرغم من الأجور الأعلى التي تقدم هناك. ولم تعتبر النساء العمالة في صناعة الأزهار خياراً، مما يشير إما إلى أن أزواجهن لم يكونوا سيسمحون لهن بالعمل أو إلى أن العمل سيكون ضاراً بالعلاقات الأسرية (Newman، ٢٠٠٢).

وفي السنغال، كان نمو سلاسل الإمداد الحديثة الخاصة بمنتجات البستنة مرتبطاً بالتأثيرات المفيدة المباشرة التي تتحقق للمرأة الريفية وقلل من أوجه انعدام المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية (Maertens وSwinnen، ٢٠٠٩). وتجد الدراسة أيضاً أن المرأة تستفيد من العمالة في إنتاج المزارع الكبيرة النطاق وفي التصنيع الزراعي أكثر مما تستفيد من العمالة في الزراعة بعقود الخاصة بأصحاب الحيازات الصغيرة والعالية القيمة التي كثيراً ما توفر فيها المرأة عملاً أسرياً بدون أجر.

الرسائل الرئيسية

- تمثل النساء ٤٣ في المائة من قوة العمل الزراعية في البلدان النامية، في المتوسط، بحيث تتراوح نسبتهن من نحو ٢٠ في المائة في أمريكا اللاتينية إلى ما يقرب من ٥٠ في المائة في شرق وجنوب شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ونسبتهن أعلى في بعض البلدان وتتغير بسرعة في بعض أجزاء العالم.
- الزراعة هي أهم مصدر للعمالة بالنسبة للمرأة في المناطق الريفية في معظم أقاليم البلدان النامية، ولكن هذا يتباين تبايناً واسعاً حسب الإقليم. ومن الأرجح بالنسبة للمرأة مقارنةً بالرجل أن تعمل عمالة منخفضة الأجر وبدوام جزئي وموسمية. وتتقاضى المرأة عادةً أجراً أقل حتى ولو كانت مؤهلاتها أعلى من مؤهلات الرجل، ولكن الوظائف الجديدة في الصناعات الزراعية العالية القيمة والموجهة إلى التصدير تتيح فرصاً أفضل بكثير للمرأة مقارنةً بالعمل الزراعي التقليدي.

٣. توثيق الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة[٩]

إن الحصول على موارد الإنتاج من قبيل الأرض والمدخلات الحديثة والتكنولوجيا والتعليم والخدمات المالية هو عامل هام يُحدِّد الإنتاجية الزراعية. والزراعة هامة للمرأة، ولكن المزارعات (الإطار ٤) يقل حصولهن على موارد الإنتاج والخدمات اللازمة للمنتجين الزراعيين. وتقل احتمالات أن تمتلك المرأة، مقارنةً بالرجل، أرضاً أو حيوانات أو أن تتبع التكنولوجيات الجديدة، أو أن تستخدم الائتمان أو الخدمات المالية الأخرى، أو أن تحصل على تعليم، أو أن تحصل على مشورة إرشادية. وفي بعض الحالات، لا تتحكم المرأة حتى في استخدام وقتها.

ومع أن حجم الفجوة بين الجنسين يختلف حسب المورد والموقع، فإن الأسباب الكامنة للفجوة في امتلاك الأصول بين الجنسين تتكرر عبر الأقاليم: فالأعراف الاجتماعية تحد بصورة منتظمة من الخيارات المتاحة للمرأة. ومع ذلك، بصرف النظر عن السبب أو الحجم تقلل الفجوة بين الجنسين من حيث امتلاك الأصول من الإنتاجية الزراعية للمرأة ومن ثم فهي تنطوي على تكاليف اقتصادية واجتماعية أوسع نطاقاً.

الأراضي

الأراضي هي أهم أصل تمتلكه الأسر المعيشية في حالة الأسر التي تعتمد على الزراعة لكسب عيشها. فالحصول على الأراضي مطلب أساسي للزراعة، والسيطرة على الأراضي مرادفة للثروة والمكانة والنفوذ في مناطق كثيرة. وتعزيز حصول المرأة على الأراضي وسيطرتها عليها هو وسيلة هامة للارتقاء بمكانتها ولزيادة نفوذها داخل الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية. وتحسين حصول المرأة على الأراضي وتحسين أمن حيازتها لها هو أمر له آثار مباشرة على الإنتاجية الزراعية، ويمكن أيضاً أن تكون له انعكاسات بعيدة المدى على تحسين رفاه الأسرة المعيشية. فتعزيز ملكية المرأة للأراضي في نيبال، مثلاً، مرتبط بتحسُّن النواتج الصحية بالنسبة للأطفال (Allendorf، ٢٠٠٧).

والأدلة التي تصور أوجه انعدام المساواة بين الجنسين في ما يتعلق بالحصول على الأراضي هي أدلة دامغة. فالمرأة في جميع الأقاليم النامية تقل باستمرار احتمالات أن تمتلك أرضاً أو أن تقوم بتشغيل أرض؛ وتقل احتمالات أن تحصل على أرض مؤجرة، وكثيراً ما تكون الأرض التي تحصل عليها ذات نوعية أقل وضمن قطع أصغر من الأراضي.

ويتأتى أشمل بيانات عن حصول المرأة على الأراضي من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة بشأن القضايا الجنسانية وحقوق الأراضي (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠و)، وجُمعت بياناتها من مصادر مختلفة للبيانات، من بينها الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، والإحصاءات السكانية الزراعية، والمؤلفات الأكاديمية. وتوفر قاعدة البيانات معلومات عن نسب "أصحاب الحيازات الزراعية" من الذكور ومن الإناث. ويُعرَّف صاحب الحيازة الزراعية بأنه الشخص أو مجموعة الأشخاص التي تمارس السيطرة الإدارية على حيازة زراعية. وقد تكون هذه الحيازة مملوكة، أو مؤجرة، أو مخصصة من موارد مملوكة ملكية مشتركة، وقد يجري تشغيلها على أساس زرع محاصيل حصية.

وتتبدى تفاوتات صارخة بين الجنسين في حيازات الأراضي في جميع الأقاليم (الشكل ٨). فالمرأة تمثل أقل من ٥ في المائة من جميع أصحاب الحيازات الزراعية في بلدان شمال أفريقيا وغرب أفريقيا التي تتوافر بيانات عنها. ويُخفي المتوسط البالغ ١٥ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تباينات واسعة، من أقل من ٥ في المائة في مالي إلى أكثر من ٣٠ في المائة في بلدان من قبيل بوتسوانا والرأس الأخضر وملاوي. ويوجد في أمريكا اللاتينية أعلى متوسط إقليمي لنسبة الإناث ذوات الحيازات الزراعية، وهو ما يتجاوز ٢٥ في المائة في شيلي وإكوادور وبنما.

وإضافة إلى أن الرجل من الأرجح أن يحوز أرضاً فإنه يسيطر عادةً أيضاً على حيازات من الأراضي أكبر من الحيازات التي تسيطر عليها المرأة عادةً. وتُظهر بيانات تمثيلية وقابلة للمقارنة تتعلق بـ ٢٠ بلداً ومستمدة من قاعدة بيانات الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التابعة لمشروع الأنشطة الريفية المدرة للدخل أن الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور تدير حيازات من الأراضي الزراعية أكبر، في المتوسط، مقارنةً بالأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث في جميع البلدان (الشكل ٩). وانعدام المساواة في الحصول على

[٩] تستند المادة الواردة في هذا الفصل إلى منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١٠هـ).

الإطار ٤
المزارعات، وربات الأسر المعيشية، وأوجه قصور البيانات

إن البيانات عن المزارعات محدودة. فغالبية النساء اللائي يعملن بالزراعة يفعلن ذلك في إطار وحدة إنتاج الأسرة المعيشية، ولا يمكن عادةً أن تنفصل أنشطتهن عن أنشطة الأسرة المعيشية ككل. وغالبية البيانات المتاحة عن المزارعات مستمدة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وتتعلق بأنشطة الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث، والتي تمثل أقلية من المزارعات في معظم البلدان. ويتوافر بعض البيانات عن قطع الأراضي التي تقوم إناث بتشغيلها في إطار الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور، أساساً في أفريقيا حيث كثيراً ما يقوم الرجال والنساء بتشغيل قطع أراضي منفصلة. ووحدة الرصد المستخدمة في هذا الفصل (الأفراد، والأسر المعيشية، والمزارع أو قطع الأراضي) تتباين تبعاً للمورد الذي تجري مناقشته وتبعاً لتوافر البيانات.

وشيوع الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث أعلى عموماً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مما هو في الأقاليم الأخرى (الجدول ألف ٥ في الملحق)، ولكن هذا يخفي تبايناً كبيراً داخل الإقليم. وفي حقيقة الأمر، توجد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى البلدان ذات أعلى معدل (سوازيلند) وكذلك البلدان ذات أدنى معدل (بوركينا فاسو) لشيوع الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث في الأقاليم النامية.

وينبغي التمييز بين نوعين من الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث: (١) بحكم الواقع، أي تلك التي يوجد فيها شريك ذكر راشد يعمل بعيداً عن الأسرة المعيشية ولكنه يظل ضالعاً من خلال إرساله تحويلات مالية ومن خلال روابط اقتصادية واجتماعية أخرى و(٢) بحكم القانون، أي تلك التي لا يوجد فيها شريك ذكر، كما في حالة المرأة التي تكون أرملة أو مطلقة أو لم تتزوج قط. ولا تتاح عادةً بيانات شاملة للتمييز بين هذين النوعين من الأسر المعيشية، ولكن غالبية الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث يكون وضعها هكذا بحكم القانون في الحالات القليلة التي تتوافر لدينا بيانات عنها. ففي ملاوي وبنما وأوغندا نجد أن نحو ٧٠ في المائة و٦٣ في المائة و٨٣ في المائة، على الترتيب، من جميع الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث يكون وضعها هكذا بحكم القانون (Chipande، ١٩٨٧؛ وAppleton، ١٩٩٦؛ وFuwa، ٢٠٠٠)، وفي كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أيضاً نجد أن معظم هذه الأسر المعيشية يكون وضعها هكذا بحكم القانون (FAO/GSO/MoP، ٢٠١٠، وFAO/MAF، ٢٠١٠). والدراسات التي تستطيع أن تفصّل حسب نوع الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث تجد في الأغلب أن الأسر المعيشية التي يكون وضعها هكذا بحكم القانون من الأرجح أن تعاني من طائفة من المساوئ الاقتصادية والاجتماعية (Seebens، ٢٠١٠).

الأراضي أكثر حدة في بنغلاديش وإكوادور وباكستان، حيث متوسط الحيازات من الأراضي لدى الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور تتجاوز ضعف حجم حيازات الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث. وتؤكد نتائج مشروع الأنشطة الريفية المدرة للدخل الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسات التي أُجريت في أمريكا اللاتينية (Deere وLeón، ٢٠٠٣) وأفريقيا (منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٧) وتبيّن أن الحيازات من الأراضي التي يسيطر عليها الذكور تكون عموماً أكبر من الحيازات التي يسيطر عليها الإناث.

الثروة الحيوانية

الثروة الحيوانية هي أصل أساسي آخر من الأصول في المناطق الريفية (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩أ). ففي كثير من البلدان، تمثل الثروة الحيوانية أحد أثمن الأصول الزراعية وتمثل مصدراً للدخل ومراكمة الثروة وتمثل أيضاً مصدراً هاماً لمقاومة الهزات. وتمثل أيضاً حيوانات الجر مصدراً رئيسياً للقوة التي تُستخدم في أغراض الحرث وتطهير الأراضي والنقل في أقاليم كثيرة.

وكما كان الحال في ما يتعلق بالحصول على الأراضي، فإن الأدلة المتعلقة بالحيازات من الثروة الحيوانية تشير إلى وجود أوجه انعدام مساواة منهجية بين الجنسين. فالأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور تكون حيازاتها من الثروة الحيوانية أكبر، في المتوسط، من حيازات الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث (الشكل ١٠). ويبدو أن انعدام المساواة في الحيازات من الثروة الحيوانية حاد بالذات في بنغلاديش وغانا ونيجيريا، حيث نجد أن حيازات الذكور أكبر بأكثر من ثلاثة أمثال من حيازات الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث. وفي إندونيسيا وباكستان، اللتين تتضمن قاعدة بيانات مشروع الأنشطة الريفية المدرة للدخل معلومات عن الدخل الذي يتأتى فيهما من الثروة الحيوانية ولكن لا تتوافر معلومات عن الحيازات من الثروة الحيوانية فيهما، نجد أن صافي الدخل الذي يتأتى من

الشكل ٨

نسبة أصحاب الحيازات الزراعية من الذكور والإناث في الأقاليم النامية الرئيسية

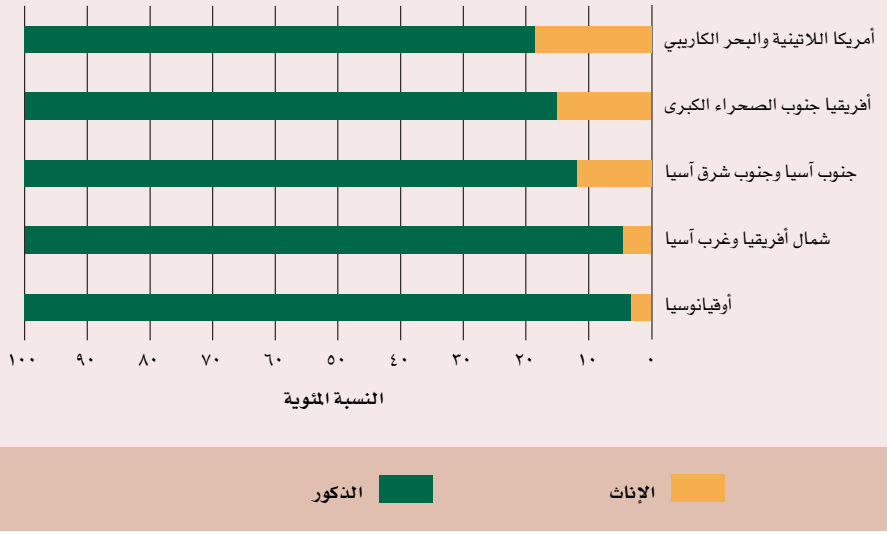

ملاحظة: لا تشمل مجاميع الأقاليم جميع البلدان وذلك بسبب الافتقار إلى بيانات. وترد بيانات على مستوى البلدان في الجدول ألف ٥ في الملحق.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠و.

الشكل ٩

الأصول التي تملكها الأسر الريفية: حجم المزرعة

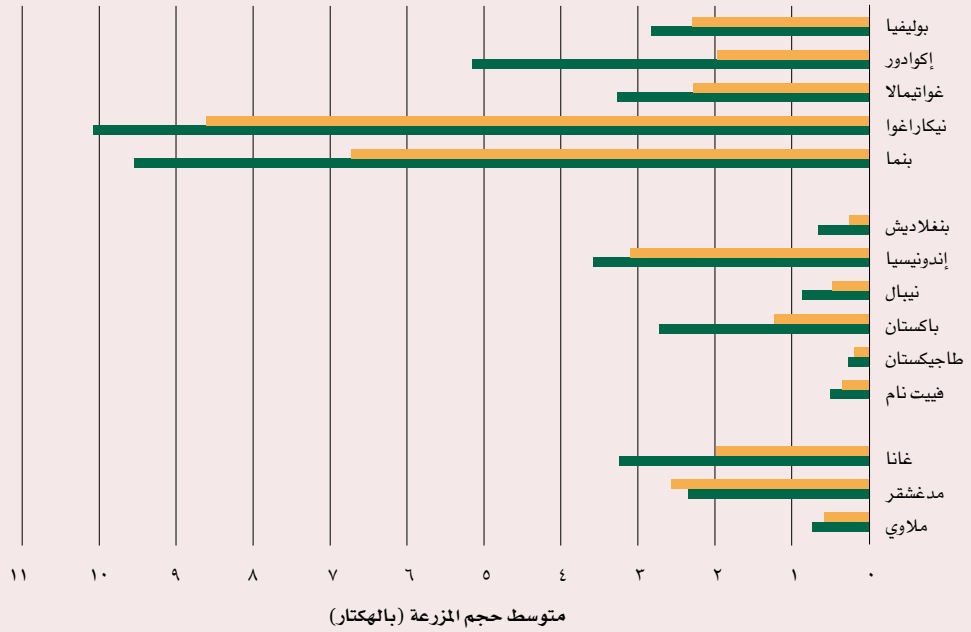

ملاحظة: الفروق بين الأسر التي يعيلها ذكور والأسر التي تعيلها إناث تكون هامة إحصائياً عند مستوى ثقة يبلغ ٩٥ في المائة في ما يتعلق بجميع البلدان، باستثناء غواتيمالا وإندونيسيا ومدغشقر ونيكاراغوا.

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠د، وAnríquez، ٢٠١٠.

الشكل ١٠
الأصول التي تملكها الأسر من الثروة الحيوانية، في الأسر التي يعيلها ذكور والأسر التي تعيلها إناث

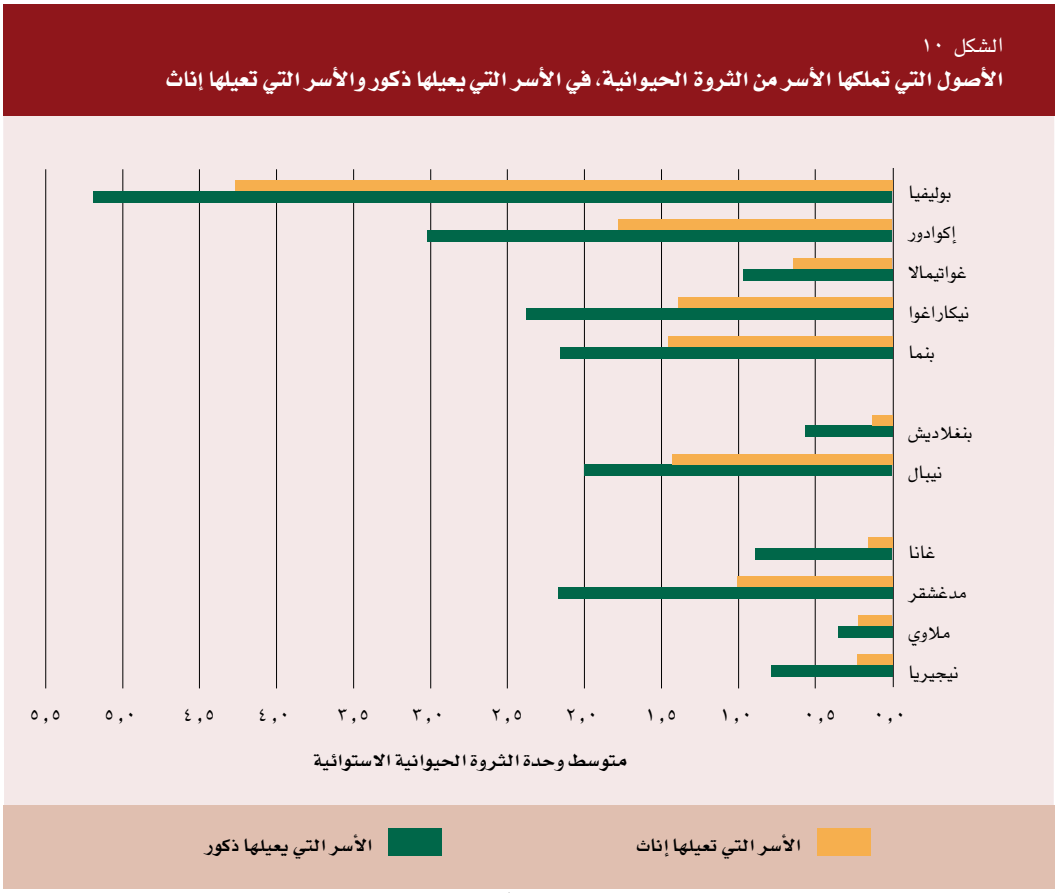

ملاحظات: أجريت العمليات الحسابية باستخدام استقصاءات للأسر تمثل البلد المعني. وحُسب عدد رؤوس الثروة الحيوانية باستخدام وحدة الثروة الحيوانية الاستوائية، التي تعادل حيواناً وزنه ٢٥٠ كيلوغراماً. ويتباين المقياس حسب الإقليم. فعلى سبيل المثال، في أمريكا الجنوبية، يكون المقياس كما يلي: بقرة واحدة = ٠,٧ وحدة ثروة حيوانية استوائية، وخنزير واحد = ٠,٢، ورأس واحدة من الأغنام = ٠,١، ودجاجة واحدة = ٠,٠١. وتكون الفروق بين الأسر التي يعيلها ذكور والأسر التي تعيلها إناث هامة إحصائياً عند مستوى ثقة يبلغ ٩٥ في المائة في ما يتعلق بجميع البلدان باستثناء غواتيمالا.

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة، الفريق المعني بالأنشطة الريفية المدرة للدخل، وAnríquez، ٢٠١٠.

الثروة الحيوانية في الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور أعلى بكثير مما هو في حالة الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث.

وتوفر قاعدة بيانات مشروع الأنشطة الريفية المدرة للدخل معلومات حسب الأسرة المعيشية ووفقاً للجنس الذي ينتمي إليه رب الأسرة المعيشية، ومن ثم لا تعكس البيانات الاختلافات داخل الأسرة المعيشية في السيطرة على الثروة الحيوانية. وهذه الاختلافات تتباين حسب الثقافة والسياق ولكن، بوجه عام، الرجال مسؤولون عن تربية وتسويق الحيوانات الكبيرة، من قبيل الماشية والجياد والجمال، بينما تسيطر النساء عادةً على الحيوانات الأصغر، من قبيل الماعز والأغنام والخنازير والدواجن (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩أ). ففي نيكاراغوا، مثلاً، تمتلك النساء نحو ١٠ في المائة من الحيوانات والماشية التي تُستخدم في العمل ولكنهن يملكن نسبة تتراوح من ٥٥ في المائة إلى ٦٥ في المائة من الخنازير والدواجن (Deere وAlvarado وTwyman، ٢٠٠٩). وحتى عندما تمتلك النساء معاً حيوانات كبيرة، فإنهن لا يحصلن بالضرورة على الخدمات التي توفرها تلك الحيوانات، مثلما وُجد في حالة المرأة الهندية واستخدام الثور (Chen، ٢٠٠٠).

وتقيس بيانات مشروع الأنشطة الريفية المدرة للدخل الثروة الحيوانية من حيث القيمة المادية – وحدات الثروة الحيوانية الاستوائية – ولكن النتائج تتسق مع الدراسات الأخرى التي تقدّر قيمة الحيازات من الثروة الحيوانية. فالبيانات المستمدة من شمال نيجيريا، مثلاً، تشير إلى أن قيمة حيازات الرجال من الثروة الحيوانية تبلغ نحو ضعف حيازات النساء (Dillon وQuiñones، ٢٠١٠). وتجد الدراسة ذاتها أن الرجال والنساء يستخدمون الثروة الحيوانية استخداماً مختلفاً كمستودع للثروة وكوسيلة للوقاية من الهزات. ومن الأرجح أن يمتلك الرجل أصولاً على شكل حيوانات كبيرة من قبيل الأبقار والثيران بينما من الأرجح أن تمتلك المرأة أصولاً على شكل حيوانات صغيرة، وسلع معمّرة، وحُليّ. وتستنزف المرأة عادةً ما لديها من أصول بسرعة أكبر من سرعة استنزاف الرجل لما لديه من أصول استجابة للأزمات وعندما يتقدم عمرها (Dillon وQuiñones، ٢٠١٠).

العمل في المزرعة

يتوقف توافر العمل على مقدار اليد العاملة الأسرية التي يمكن للأسرة المعيشية أن تحشدها وعلى اليد العاملة التي يمكن الاستعانة بها في أسواق العمل المحلية. ومعوقات العمل يمكن أن تكون أكثر حدة بالنسبة لكل من النساء والأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث مقارنةً بالرجال والأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور وذلك لأسباب متعددة. فالمرأة تواجه عموماً معوقات قاصرة عليها كعاملة زراعية وفي الاستعانة باليد العاملة. وتشكل المستويات المنخفضة من رأس المال البشري – التعليم، والصحة، والتغذية – معوقاً لإنتاجية عمل المرأة في قطاع الزراعة وفي غيره من القطاعات (Behrman وAlderman وHoddinott، ٢٠٠٤) (الإطار ٥). وثمة بعض القضايا التغذوية، من قبيل نقص الحديد، الذي يؤثر مباشرة على إنتاجية العمل ويُعتبر واسع الانتشار، ذات صلة بالمرأة على وجه الخصوص (Quisumbing وPandolfelli، ٢٠١٠). فكثيراً ما يكون هناك تقسيم صريح للعمل بين الجنسين في ما يتعلق بمهام زراعية معينة، مما يؤدي إلى عدم سهولة استبدال اليد العاملة من الذكور بيد عاملة من الإناث أو العكس. وعلاوة على ذلك، فإن المرأة مقيدة من حيث الوقت بالمهام المنزلية من قبيل تقديم الرعاية وجمع الحطب وجلب الماء (McGuire وPopkin، ١٩٧٠؛ وQuisumbing وPandolfelli، ٢٠١٠).

وتواجه الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث معوقات أشد من حيث العمل مقارنةً بالأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور وذلك لأن الأسر الأولى يكون عدد أفرادها أقل عادةً ولكن يكون عدد المعالين فيها أكبر. وفي بعض المناطق، تضيف هجرة الذكور الخارجية إلى العائق الذي تفرضه أصلاً المهام الزراعية المحددة حسب الجنس (Peters، ١٩٨٦). وقد تحصل الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث على مساعدة من أقارب ذكور ولكن فقط بعد أن يكون الرجال قد اعتنوا بقطع الأراضي الخاصة بهم. وكون الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث تزرع عادة قطعاً أصغر من الأراضي قد لا يعوض عن التوافر الأقل لليد العاملة الأسرية. فعلى سبيل المثال، من بين صغار مزارعي الذرة في ملاوي تملك الإناث مساحة أقل من الأراضي ومع ذلك فإنهن يستخدمن ما يقل بنسبة تبلغ نحو ١٠ في المائة من مجموع العمل لكل هكتار مقارنةً بنظرائهن الذكور، وقدر كبير من ذلك العمل يوفره

الإطار ٥
إنتاجية العمل والجوع والتغذية والصحة

إن الجوع والتغذية والصحة هي عوامل تحدد بقوة قدرة أي شخص على العمل، وإنتاجيته، وتطوره الإدراكي. وفي ما يتعلق بالتغذية، لا يجمع سوى ٣٧ بلداً نامياً بيانات عن نقص الطاقة المزمن في ما يتعلق بالرجل والمرأة على حد سواء (الجدول ألف ٦ في الملحق) (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٠). وفي ١٧ بلداً يبلغ الاختلاف بين نسبة الرجال ذوي نقص الطاقة المزمن ونسبة النساء ذوات نقص الطاقة المزمن نقطة مئوية واحدة أو يقل عن ذلك. ومن بين البلدان الـ ٢٠ المتبقية، توجد في ١٣ بلداً نسبة أعلى للنساء ذوات نقص الطاقة المزمن. واستناداً إلى عمليات الرصد القليلة هذه، يبدو أن المرأة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقل احتمالات معاناتها من نقص الطاقة المزمن عن احتمالات حدوث ذلك بالنسبة للرجل بينما نجد أن المرأة في أمريكا الجنوبية وآسيا، وبخاصة في جنوب شرق آسيا تزيد احتمالات معاناتها من نقص الطاقة المزمن مقارنةً بالرجل. وتتسق البيانات المبلغ عنها في ما يتعلق بالراشدين مع تلك المتاحة بشأن الأطفال ناقصي الوزن (ممن هم دون سن الخامسة). فعلى سبيل المثال، نجد في آسيا والمحيط الهادئ أن نسبة البنات ناقصات الوزن أكبر من نسبة البنين ناقصي الوزن، بينما نجد العكس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ومع أن المرأة في بعض المواقع وضعها سيئ في ما يتعلق بالجوع والتغذية، فإن هذا لا ينطبق بوجه عام. ومع ذلك، ثمة قضايا صحية وتغذوية معينة تقتصر على المرأة. فعلى سبيل المثال، تزيد احتياجات المرأة من الطاقة واحتياجاتها التغذوية أثناء الحيض والحمل والإرضاع، وتؤثر حالتها التغذوية على نسلها. وثمة دليل أيضاً على أن معدل اعتلال صحة المرأة أعلى من معدل اعتلال صحة الرجل – ليس فحسب لأنها تعيش مدة أطول منه – وتقل احتمالات حصولها على الخدمات الصحية مقارنةً بالرجل (Buvinic وآخرون، ٢٠٠٦). ومن ثم، فإن الاختلافات بين الجنسين من حيث التغذية والصحة يمكن أن تكون لها انعكاسات هامة على صعيد السياسات بالنسبة للمجتمع.

والتدخلات على صعيد السياسات التي تتناول قضايا محددة بشأن صحة وتغذية المرأة هامة، ولكن طابعها ونطاقها ينبغي أن يعكسا دائماً السياق والموقع المحددين.

الأطفال، الذين يتوجب عليهم أن يعملوا لكي يعوضوا النقص الناجم عن الواجبات الأخرى لأمهاتهم (Takane، ٢٠٠٨).

والمسؤوليات الأسرية والمجتمعية ومتطلبات العمل المحددة حسب الجنس تعني أن المزارعات لا يمكن أن يزرعن بنفس الإنتاجية التي يزرع بها الرجال، وهذه المسؤوليات والمتطلبات تجعل من الأصعب بالنسبة لهن أن يستجبن عندما ترتفع أسعار المحاصيل. وتبعاً للأعراف الثقافية، يتوقف بعض الأنشطة الزراعية، من قبيل الحرث والرش، على الحصول على يد عاملة من الذكور لأن المزارعات يواجهن بدون هذه اليد العاملة تأخيرات قد تفضي إلى خسائر في الإنتاج. فعلى سبيل المثال، تحتاج النساء اللائي يزرعن الذرة في ملاوي إلى يد عاملة من الذكور من أجل الحرث، ولكن الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث كثيراً ما تفتقر إلى أفراد ذكور في الأسرة يمكن أن يقوموا بالعمل وقد لا تكون لديها النقود اللازمة للاستعانة بيد عاملة من الذكور. ونتيجة لذلك، تزرع النساء قطعاً أصغر من الأراضي ويحققن غلات أقل (Gilbert وSakala وBenson، ٢٠٠٢). وشبكة المعوقات هذه تعني أن النساء في ملاوي يواجهن صعوبة في زرع محاصيل نقدية من قبيل التبغ أو الذرة المحسّنة التي قد تستلزم مدخلات مشتراة، لأنهن لا يمكن أن يتأتى لهن الدخل اللازم للحصول على ائتمان وضمان السداد. ومعوقات العمل هذه في بعض الحالات قد تحول دون أن تتقدم حتى الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث بطلب للحصول على ائتمان (Chipande، ١٩٨٧). وتحقق أيضاً الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث في إثيوبيا، حيث تقتضي الأعراف الثقافية أن يضطلع الرجال بعملية الحرث، غلات أقل بسبب محدودية حصولها على يد عاملة من الذكور (Holden وShiferaw وPender، ٢٠٠١).

التعليم

إن رأس المال البشري عامل رئيسي في تحديد الفرص المتاحة للأفراد في المجتمع ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرة الإنتاجية للأسر المعيشية وبرفاهها الاقتصادي والاجتماعي. ومستوى رأس المال البشري المتاح في أسرة معيشية (الذي يُقاس عادةً باعتباره تعليم رب الأسرة المعيشية أو متوسط تعليم الأفراد الراشدين في الأسرة المعيشية ممن هم في سن العمل) يرتبط ارتباطاً وثيقاً

الشكل ١١
تعليم أرباب الأسر الريفية من الذكور والإناث

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠د، وAnríquez، ٢٠١٠.

الشكل ١٢
الفروق بين الجنسين في معدلات الانتظام في التعليم الابتدائي الريفي

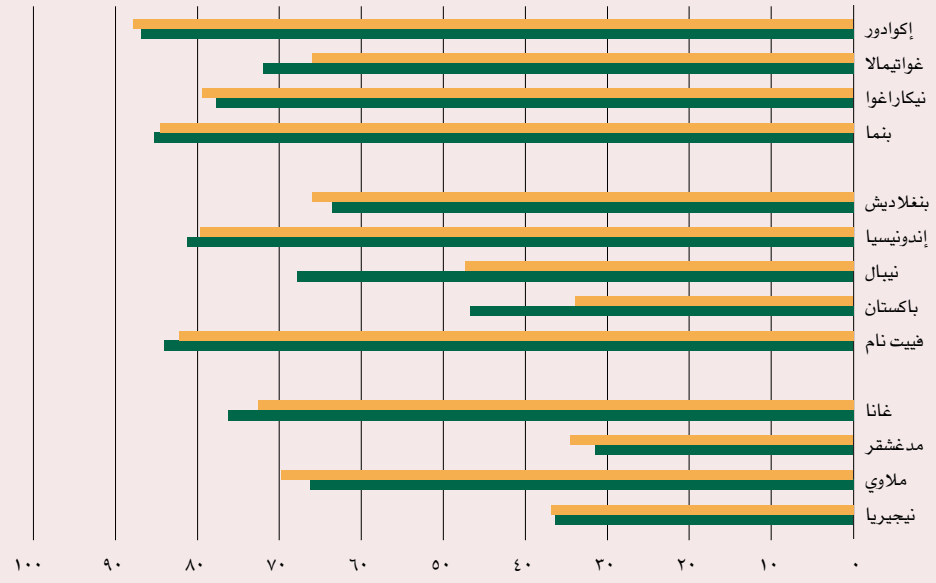

ملاحظة: تُعرّف معدلات الانتظام بأنها عدد الأطفال ممن هم في سن التعليم الابتدائي المنتظمين في المدارس الابتدائية، معبراً عنه كنسبة مئوية من مجموع عدد الأطفال ممن هم في سن التعليم الابتدائي الرسمي. ويعني كون العدد إيجابياً أن انتظام الذكور يفوق انتظام الإناث. وغانا وغواتيمالا ونيبال وباكستان هي وحدها التي تختلف اختلافاً كبيراً من الناحية الإحصائية عن صفر عند مستوى ثقة يبلغ ٩٥ في المائة.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الفريق المعني بالأنشطة الريفية المدرة للدخل.

بمقاييس من قبيل الإنتاجية الزراعية، ودخل الأسرة المعيشية، والنواتج التغذوية – وهي مقاييس تؤثر جميعها في نهاية المطاف على رفاه الأسرة المعيشية ونموها الاقتصادي على المستوى الوطني (البنك الدولي، ٢٠٠٧أ).

والفروق بين الجنسين في التعليم كبيرة وواسعة الانتشار (الشكل ١١). فربات الأسر المعيشية تعليمهن أقل من تعليم نظرائهن الذكور في جميع البلدان التي تشملها العينة باستثناء بنما، حيث لا يعتبر الفرق هاماً إحصائياً. وتشير البيانات إلى أن ربات الأسر المعيشية في المناطق الريفية وضعهن غير موات في ما يتعلق بمراكمة رأس المال البشري في معظم البلدان النامية، بصرف النظر عن الإقليم أو مستوى التنمية الاقتصادية.

ويعكس هذا الدليل تاريخ التحيز ضد البنات في التعليم. وعلى الرغم من هذا التحيز، فإن مراكمة رأس المال البشري هي فئة من فئات الأصول التي ضاقت فيها بوضوح الفجوة بين الجنسين خلال العقود الأخيرة. وعلى الرغم من أن التقدم المحرز كان متفاوتاً بين الأقاليم وعلى الرغم من استمرار وجود فجوات هامة، فقد تحققت مكاسب كبيرة في معدلات القيد في المدارس الابتدائية بالنسبة للبنات، وانكمشت فجوة الفارق بين البنين والبنات. ومن بين البلدان المائة والستة التي التزمت بالهدف الإنمائي ٣ للألفية المتعلق بتحقيق التعادل بين الجنسين في الحصول على التعليم، حقق ٨٣ بلداً الهدف بحلول سنة ٢٠٠٥ (البنك الدولي، ٢٠٠٧ب). وحققت غالبية البلدان التي تشملها قاعدة بيانات مشروع الأنشطة الريفية المدرة للدخل التعادل بين الجنسين في الانتظام في المدارس الابتدائية (وهذا التعادل يُعرَّف بأنه عدم وجود فارق هام إحصائياً بين معدلات انتظام الذكور ومعدلات انتظام الإناث) (الشكل ١٢). ومن أهم أوجه التقدم التي تحققت للمرأة في أمريكا اللاتينية كان ما تحقق في مجال التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي، ومع ذلك فإن فجوة كبيرة بين الجنسين ما زالت مستمرة في أوساط جماعات السكان الأصليين في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية. وما زالت الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم – من حيث مستوى القيد ومن حيث التحصيل التعليمي أيضاً – تبلغ أشد درجات اتساعها في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الإطار ٦
المرأة في التعليم العالي الزراعي وفي قطاع البحوث الزراعية في أفريقيا[١]

إبان سنة ٢٠٠٨، أجرى برنامج مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية وبرنامج المرأة الأفريقية في مجال البحث والتطوير الزراعيين دراسة استقصائية للتوصل إلى مؤشرات للقدرة مفصلة حسب كل جنس من الجنسين على حدة تشمل ١٢٥ هيئة من هيئات البحوث الزراعية والتعليم العالي الزراعي في ١٥ بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.[٢] وقد وجدت الدراسة أن مجموعة المهنيات العاملات في تلك الهيئات قد زادت بنسبة قدرها ٥٠ في المائة خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠/٢٠٠١ و٢٠٠٧/٢٠٠٨ وأن ٤ بلدان (بوتسوانا ونيجيريا والسنغال وزامبيا) من البلدان الخمسة عشر شهدت تضاعف عدد الموظفات لديها في هذه الهيئات. ومن حيث القيمة النسبية، زادت نسبة النساء في مجموع الموظفين المهنيين من ١٨ في المائة إلى ٢٤ في المائة خلال الفترة ذاتها. وقد حدثت هذه الزيادة في جميع مستويات الشهادات العلمية الثلاثة (البكالوريوس والماجستير والدكتوراه) ولكنها تباينت تبايناً كبيراً بين البلدان الخمسة عشر (الشكلان ألف وباء). فقد كانت مشاركة الإناث في البحوث الزراعية والتعليم العالي الزراعي عالية بالذات في جنوب أفريقيا (٤١ في المائة)، وموزامبيق (٣٥ في المائة)، وبوتسوانا (٣٢ في المائة). وعلى العكس من ذلك، كانت النساء يمثلن نسبة صغيرة فحسب من الموظفات المهنيات العاملات في مجال الزراعة في إثيوبيا (٦ في المائة)، وتوغو (٩ في المائة)، والنيجر (١٠ في المائة)، وبوركينا فاسو (١٢ في المائة). ومقارنةً ببلدان أخرى في الإقليم، كانت الموظفات المهنيات أكثر تعليماً نسبياً في كينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وأوغندا، حيث لدى أكثر من ربع المجموع شهادات دكتوراه.

والاتجاهات المستقبلية في ما يتعلق بمشاركة الإناث في البحوث الزراعية ستتأثر بالمستويات الحالية لقيد الطلبة وتخرجهم. فقد تزايد عدد النساء اللائي يلتحقن بالتعليم العالي، ليس فحسب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بل أيضاً في أقاليم أخرى من العالم (معهد الإحصاء التابع لليونسكو، ٢٠٠٦؛ واليونسكو، ٢٠٠٤). ويبدو أن هذا هو الوضع أيضاً في ما يتعلق بالعلوم الزراعية، ولكن للأسف لا توجد بيانات عن الاتجاهات مفصلة حسب كل جنس من الجنسين على حدة. ومع ذلك فإن غالبية الطالبات اللائي يدرسن العلوم الزراعية ملتحقات ببرامج للحصول على شهادة البكالوريوس. ويصدق هذا أيضاً على الطلبة الذكور ويعكس حقيقة أن كليات ومدارس زراعية كثيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ليس لديها إلا برامج صغيرة للحصول على الدكتوراه وللحصول على الماجستير.

الشكل ألف

التغير في متوسط نسب الإناث بين الموظفين الفنيين في المؤسسات الزراعية ومؤسسات التعليم العالي في ١٤ بلداً أفريقيا، حسب مستوى الشهادة العلمية، من ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧/٢٠٠٨

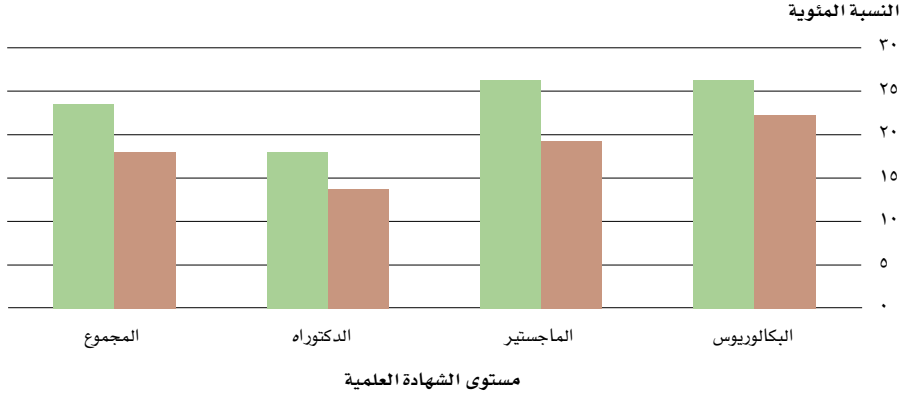

ملاحظة: باستثناء موزامبيق وذلك بسبب عدم توافر بيانات عن ٢٠٠١/٢٠٠٠.

المصدر: Beintema and Di Marcantonio، ٢٠٠٩، استناداً إلى مجموعات بيانات مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية.

الشكل باء

التغيُّر في نسب الإناث بين الموظفين الفنيين، حسب عدد الأفراد، من ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧/٢٠٠٨

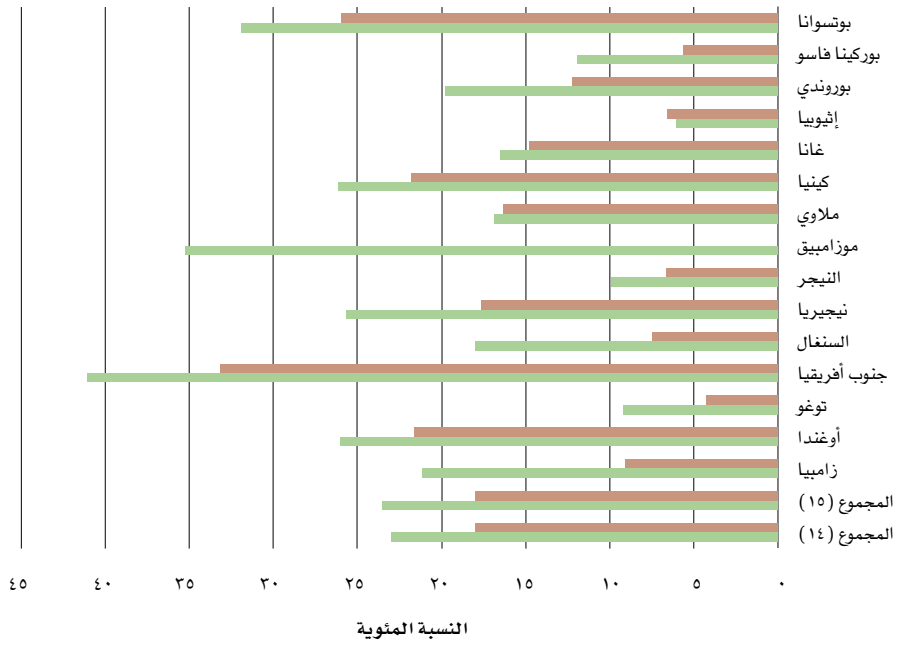

ملاحظة: باستثناء موزامبيق وذلك بسبب عدم توافر بيانات عن ٢٠٠٠/٢٠٠١.

المصدر: Beintema and Di Marcantonio، ٢٠٠٩، استناداً إلى مجموعات بيانات مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية.

ويشير تزايد نسبة النساء المهنيات العاملات في مجال الزراعة ونسبة الطالبات اللائي يدرسن العلوم الزراعية إلى أن الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق بالعلوم الزراعية في أفريقيا ربما تكون آخذة في الانكماش، لا سيما في أفريقيا الجنوبية. ولكن الزيادة في عدد النساء اللائي يلتحقن بمجال البحوث الزراعية وبمؤسسات التعليم العالي الزراعية تتمثل في معظمها في موظفات صغيرات السن لديهن مستوى أقل من الشهادات العلمية ويكن في بداية السلم الوظيفي، تماماً كما هو الحال بالنسبة للزيادة في عدد الرجال. وفي المتوسط، كان أكثر من نصف الموظفات المهنيات في عينة البلدان الخمسة عشر تقل أعمارهن عن ٤١ سنة مقارنةً بنسبة قدرها ٤٢ في المائة من مجموع الموظفين المهنيين الذكور. وفي المتوسط، كان لدى ٣١ في المائة من مجموع الموظفات و٢٧ في المائة من مجموع الموظفين شهادة البكالوريوس. وهذه المتوسطات للبلدان الخمسة عشر تُخفي، مرة أخرى، وجود تباين واسع بين البلدان (انظر Beintema وDi Marcantonio، ٢٠٠٩).

وتنخفض نسبة النساء بدرجة غير متناسبة عند الدرجات الأعلى في السلم الوظيفي. فلم تكن النساء يشغلن إلا ١٤ في المائة فقط من المناصب الإدارية، وهي نسبة أقل كثيراً من النسبة الإجمالية للموظفات المهنيات العاملات في مجال الزراعة. ولذا فإن المرأة ممثلة تمثيلاً أقل في مناصب البحوث والإدارة وصنع القرار العالية المستوى مقارنةً بزملائها الذكور.

[١] هذا القسم أعدته Nienke Beintema ويستند إلى مجموعات بيانات مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية (www.asti.cgiar.org)، وBeintema (٢٠٠٦)، وBeintema وDi Marcantonio (٢٠٠٩). ومجموعات بيانات مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية يديرها المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية؛ أما برنامج المرأة الأفريقية في مجال البحث والتطوير الزراعيين فتديره الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وبرنامج القضايا الجنسانية والتنوع.

[٢] بوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وإثيوبيا وغانا وكينيا وملاوي وموزامبيق والنيجر ونيجيريا والسنغال وجنوب أفريقيا وتوغو وأوغندا وزامبيا.

وعدا عن التحصيل التعليمي العام، يعتبر التعليم العالي للمرأة في مجال العلوم والتكنولوجيا الزراعية هاماً على وجه الخصوص في الأقاليم التي تمثل فيها المرأة جزءاً كبيراً من قطاع الزراعة. وقد زاد عدد النساء العاملات في البحوث العلمية والتكنولوجية في البلدان الصناعية والبلدان النامية زيادة كبيرة في العقود الأخيرة، ولكنه ما زال منخفضاً في معظم البلدان. وثمة حاجة ماسة إلى زيادة تمثيل المرأة في البحوث الزراعية، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تشارك المرأة مشاركة كبيرة في قوة العمل الزراعية. وباستطاعة العالمات ومديرات البحوث والمحاضِرات والأستاذات أن يوفرن وجهات نظر ثاقبة ومنظورات مختلفة وأن يساعدن هيئات البحوث على التصدي بمزيد من الفعالية للتحديات الفريدة والملحة التي يواجهها المزارعون الأفارقة. ويمكن أيضاً أن يكن بمثابة قدوة للطلبة وللنساء الأخريات اللائي يعملن في قطاع الزراعة. وقد تحقق قدر كبير من التقدم في زيادة نسبة المهنيات العاملات في مؤسسات التعليم العالي الزراعية ومؤسسات البحوث الزراعية في أفريقيا (الإطار ٦).

المعلومات والإرشاد

إن وجود معلومات جيدة وحسنة التوقيت بشأن التكنولوجيات والأساليب الجديدة هو أمر أساسي للمزارعين عند اتخاذ قرار بشأن تطبيق ابتكار أو عدم تطبيقه. ومع أن خدمات الإرشاد الخاصة تلعب دوراً متزايداً في بعض البلدان، مثل البرازيل والصين والهند، فإن خدمات الإرشاد العامة تظل هي المصدر الرئيسي للمعلومات عن التكنولوجيات الجديدة بالنسبة للمزارعين في معظم البلدان النامية. وتشمل خدمات الإرشاد الطائفة الواسعة من الخدمات التي يقدمها الخبراء في مجالات الزراعة والأعمال الزراعية والصحة وغيرها ويكون القصد منها هو تحسين إنتاجية السكان الريفيين ورفاههم العام. فتقديم الإرشاد الزراعي يمكن أن يفضي إلى زيادات كبيرة في الغلة. ومع ذلك، ما زال تقديم الإرشاد في الاقتصادات النامية منخفضاً بالنسبة للمرأة والرجل على حد سواء، ويكون استخدام المرأة لخدمات الإرشاد أقل عادةً من استخدام الرجل لتلك الخدمات (Meinzen-Dick وآخرون، ٢٠١٠). ووفقاً لدراسة استقصائية أجرتها منظمة الأغذية والزراعة في ١٩٨٨–١٩٨٩ بشأن منظمات الإرشاد شملت ٩٧ بلداً ببيانات مفصلة حسب كل جنس من الجنسين على حدة (وهي أشمل دراسة)، كانت نسبة لا تتجاوز ٥ في المائة من جميع موارد الإرشاد موجهة إلى المرأة. وعلاوة على ذلك، كانت الإناث يمثلن نسبة لا تتجاوز ١٥ في المائة من العاملين في مجال الإرشاد (منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٣).

وفي السياقات الاجتماعية التي تُقيَّد فيها اللقاءات بين النساء والرجال الذين لا ينتمون إلى نواة الأسرة، يؤدي الافتقار إلى عاملات في مجال الإرشاد إلى منع النساء فعلياً من المشاركة. ويتباين تفضيل العاملات في مجال الإرشاد على الذكور العاملين في هذا المجال، حسب البلد والوضع الزواجي. ففي غانا، مثلاً، يتساوى اتصال المزارعين والمزارعات في الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور مع العاملين في مجال الإرشاد ولكن المزارعات في الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث يكون اتصالهن بأولئك العاملين أقل كثيراً، وإن كن على استعداد للتحدث إلى عاملين من الجنسين (Doss وMorris، ٢٠٠١). وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، من الناحية الأخرى، تفضل مزارعات كثيرات التحدث إلى موظفة إرشاد، وبحلول سنة ١٩٩٧ كانت النساء يمثلن ثلث موظفي الإرشاد، بعد أن كانت هذه النسبة صفراً تقريباً قبل ١٥ سنة (Due وMagayane وTemu، ١٩٩٧).

ومع ذلك، حتى عندما تحصل المرأة على خدمات إرشاد، فإن فوائد ذلك قد لا تكون واضحة. ففي كينيا، ساهم الاتصال بموظفي الإرشاد مساهمة كبيرة وإيجابية في الإنتاج في قطع الأراضي التي يديرها ذكور، ولكن ليس بالضرورة في قطع الأراضي التي تديرها إناث (Saito وMekonnen وSpurling، ١٩٩٤). ويتصل عادة موظفو خدمات الإرشاد بالمزارعين الذكور أكثر من اتصالهم بالمزارعات وذلك بسبب التصور المغلوط العام الذي مؤداه أن المرأة لا تزرع وأن المشورة الإرشادية سوف "تتساقط" حتماً من رب الأسرة المعيشية إلى جميع أفرادها الآخرين. وكثيراً ما تكون خدمات الإرشاد موجهة إلى المزارعين الذين من الأرجح أن يأخذوا بالابتكارات الحديثة، من قبيل المزارعين الذين توجد لديهم موارد كافية في مجالات مستقرة جيداً. وكما نوقش أعلاه، تقل احتمالات حصول المرأة على الموارد وقد يتغاضى عنها لهذا السبب مقدمو خدمات الإرشاد (Meinzen-Dick وآخرون، ٢٠١٠).

وأخيراً، فإن الطريقة التي تقدّم بها خدمات الإرشاد يمكن أن تعوق المزارعات في ما يتعلق بالحصول على معلومات عن الابتكارات. فالمرأة يكون مستوى تعليمها أقل عادةً من مستوى تعليم الرجل، مما قد يحد من مشاركتها النشطة في التدريب الذي يستخدم الكثير من المواد المكتوبة. وقد تعوق قيود الوقت والتحفظات الثقافية المرأة عن المشاركة في أنشطة الإرشاد، من قبيل الأيام الحقلية، خارج قريتها أو ضمن مجموعات مختلطة (Meinzen-Dick وآخرون، ٢٠١٠).

وقد استُحدثت واختُبرت نُهج متعددة جديدة وتشاركية للإرشاد في العقد المنصرم في محاولة للابتعاد عن نموذج

تقديم خدمات الإرشاد من القمة نحو تقديم خدمات موجهة من المزارعين بدرجة أكبر. وهذه النُهج يمكن أن تستهدف المرأة بفعالية وأن تزيد من استيعابها للابتكارات (Davis وآخرون، ٢٠٠٩) وسوف تُناقش في الفصل ٥. ويمكن أيضاً أن تفضي النُهج التشاركية التي تشجع الاتصال بين المزارعين والباحثين إلى وجود حلقات إيجابية لإبداء التعليقات تتيح للباحثين تكييف الابتكارات حسب الاحتياجات المحلية.

ويمكن أيضاً لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة، من قبيل الإذاعة والهواتف المحمولة والحواسيب وخدمات الإنترنت، أن تلعب دوراً هاماً في نقل المعلومات. فهذه التكنولوجيات تتيح فرصاً للحصول على المعلومات وتبادلها بدرجة أسرع، وللتواصل الشبكي، ولتعبئة الموارد، وللأغراض التعليمية. ولقد تضاعف عدد الاشتراكات في شبكات الهواتف المحمولة في البلدان النامية منذ سنة ٢٠٠٥. وحالياً، أصبح ٥٧ من بين كل ١٠٠ من السكان في البلدان النامية لديه اشتراك في شبكة هواتف محمولة (بعد أن كان هذا العدد يبلغ ٢٣ في سنة ٢٠٠٥) (الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠١٠). وقد تكون هذه التكنولوجيات مفيدة للمرأة الريفية التي تكون قدرتها مقيدة في ما يتعلق بالانتقال إلى أسواق بعيدة. وقد تواجه المرأة الريفية حواجز في ما يتعلق بالحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بسبب محدودية تعليمها والمعوقات المالية والمعوقات التي تواجهها من حيث الوقت. والمواقع التي يسهل على المرأة زيارتها ويكون من الملائم بالنسبة لها أن تزورها يمكن أن تساعد على تحسين حصول المرأة على تلك التكنولوجيات (Best وMaier، ٢٠٠٧).

الخدمات المالية

تتيح الخدمات المالية، من قبيل الادخار والائتمان والتأمين، فرصاً لتحسين الناتج الزراعي والأمن الغذائي والحيوية الاقتصادية على كل من مستوى الأسرة المعيشية ومستوى المجتمع المحلي والمستوى الوطني. وقد أظهرت دراسات كثيرة أن تحسين حصول المرأة المباشر على الموارد المالية يؤدي إلى توظيف استثمارات أكبر في رأس المال البشري على شكل صحة الأطفال وتغذيتهم وتعليمهم.

ويتوجب على المنتجين الذين لا يستطيعون تغطية مصروفاتهم في الأجل القصير أو الذين يريدون شراء

الشكل ١٣
استخدام الائتمان من قِبَل الأسر التي تعيلها إناث والأسر التي يعيلها ذكور في المناطق الريفية

ملاحظة: أجريت العمليات الحسابية باستخدام استقصاءات للأسر تمثل البلد المعني. وتحسب الفجوة بين الجنسين باعتبارها الفارق بين النسبة المئوية لمن يستخدم الائتمان من الأسر التي يعيلها ذكور ومن الأسر التي تعيلها إناث.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الفريق المعني بالأنشطة الريفية المدرة للدخل.

تكنولوجيات أكثر إنتاجية ولكنها أقل تكلفة أن يعتمدوا إما على الأسواق الائتمانية أو على مصادر أخرى للحصول على الائتمان. فبدون الحصول على ائتمان، قد لا يتمكن المنتجون من تحمُّل المخاطر والتكاليف الأولية المرتبطة بالابتكارات والاستثمار الضروري لتحسين إنتاجيتهم ودخلهم ورفاههم.

وتبيِّن الأدلة أن أسواق الائتمان ليست محايدة بالنسبة للجنسين، فالحواجز القانونية والأعراف الثقافية تمنع المرأة أحياناً من أن يكون لها حساب مصرفي أو أن تدخل طرفاً في عقود مالية بحد ذاتها. وتكون للمرأة سيطرة أقل عموماً على أنواع الأصول الثابتة التي تكون ضرورية عادةً كضمانة للحصول على قروض. وكثيراً ما يؤدي التمييز المؤسسي من جانب مؤسسات الإقراض في القطاعين الخاص والعام إلى إخراج المرأة من السوق أو إلى منح المرأة قروضاً أقل من تلك التي تُمنح للرجل من أجل أنشطة مماثلة (Fletschner، ٢٠٠٩؛ والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩).

وفي سبعة من البلدان التسعة التي تشملها مجموعة بيانات مشروع الأنشطة الريفية المدرة للدخل، تقل احتمالات استخدام الأسر المعيشية الريفية التي تتولى المسؤولية عنها إناث للائتمان مقارنةً بالأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور (الشكل ١٣). ففي مدغشقر، مثلاً، نجد أن نسبة الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث وتستخدم الائتمان تقل بتسع نقاط مئوية عن نسبة الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور وتستخدم الائتمان. وحالتا غانا وبنما جديرتان بالملاحظة من حيث أنه لا توجد فجوة بين الجنسين فيهما في ما يتعلق باستخدام الائتمان.

والفجوة بين الجنسين في الحصول على الائتمان تؤكدها أدلة أخرى أيضاً. ففي نيجيريا، مثلاً، يحصل على ائتمان رسمي ١٤ في المائة من الذكور و٥ في المائة فقط من الإناث، أما في كينيا فتبلغ هاتان النسبتان ١٤ في المائة للذكور و٤ في المائة للإناث (Saito وMekonnen وSpurling، ١٩٩٤). وفي أوغندا، تحصل النساء اللائي يباشرن الأعمال الحرة على نسبة لا تتجاوز ١ في المائة من الائتمان المتاح في المناطق الريفية (Dolan، ٢٠٠٤). وفي أوغندا أيضاً، نجد أن الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث أفادت جميعها عن رغبتها في التوسع في أنشطتها الزراعية ولكنها تفتقر إلى ما يلزم من نقود لشراء أرض ومدخلات من قبيل البذور والأسمدة ومبيدات الآفات، و/أو للاستعانة بيد عاملة. وذكرت هذه الأسر عدم حصولها على ائتمان باعتباره أحد أبرز الحواجز التي تحول دون تنويع سبل معيشتها (Ellis وManuel وBlackden، ٢٠٠٦).

وفي بنغلاديش، حصلت النساء على نحو ٥ في المائة من القروض التي صرفتها المؤسسات المالية للمناطق الريفية في سنة ١٩٨٠ وعلى ما يتجاوز بدرجة طفيفة ٥ في المائة في سنة ١٩٩٠، رغم نشوء برامج ائتمانية خاصة من أجل المرأة في بنغلاديش أثناء الفترة التي شملتها البحوث (Goetz وGupta، ١٩٩٦). ويشير مزيد من الأدلة من بنغلاديش إلى أنه حتى عندما تنجح البرامج في تحسين حصول المرأة على الائتمان فإنها قد لا تحتفظ بالسيطرة على الأصول: فقد وجد White (١٩٩١) أن نحو ٥٠ في المائة من القروض التي حصلت عليها النساء قد استُخدمت من أجل الأنشطة الإنتاجية للرجال؛ وأفاد Goetz وGupta (١٩٩٦) بأن النساء احتفظن بالسيطرة الكاملة أو بسيطرة كبيرة على استخدام القروض في ٣٧ في المائة فقط من جميع الحالات؛ بينما أفاد Chowdhury (٢٠٠٩) بأن تقديم الائتمان للمرأة من بنك غرامين كان مرتبطاً ارتباطاً إيجابياً وكبيراً بأداء المشاريع المتناهية الصغر التي يديرها ذكور ولكنه لم يكن كذلك في حالة المشاريع التي تديرها إناث.

وفي شرق آسيا، نجد أن الأدلة المتعلقة بالتحيزات في الحصول على الائتمان هي أدلة متفاوتة. ففي الصين، وجد de Brauw وآخرون (٢٠٠٨) أن حصول الأسر المعيشية التي تدير فيها النساء مزارعهن الخاصة على الأراضي والائتمان يبدو مماثلاً تقريباً لما تحصل عليه الأسر المعيشية التي يرأسها ذكور. من ناحية الأخرى، تشير دراسة مشتركة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (منظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢) في فييت نام إلى أن الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث يكون اقتراضها أقل، وحصولها على الائتمان الرسمي أقل، وتدفع فائدة أعلى على القروض مقارنةً بالأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها الذكور والإناث معاً.

وفي ما يتعلق بأمريكا اللاتينية، تفيد Fletschner (٢٠٠٩) بأن المرأة في الأسر المعيشية الزراعية في باراغواي لا تحصل عادةً على قروض إلا من التعاونيات الائتمانية، لا من البنوك الحكومية أو البائعين بالجملة. وتبيِّن النتائج التي توصلت إليها Fletschner أن المرأة تقل احتمالات استخدامها للائتمان مقارنة بالرجل في ظل تكافؤ ظروفهما الاجتماعية – الاقتصادية وأن المرأة لا تتمكن دائماً من الاعتماد على زوجها لمساعدتها في التغلب على المعوقات الائتمانية. وهذه المعوقات التي تحول دون حصول المرأة على رأس مال تترك أثراً سلبياً كبيراً على قدراتها الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، بالإضافة إلى فقدان الكفاءة المرتبط بقيود الزوج الائتمانية، عندما لا تتمكَّن النساء من تأمين متطلباتهن الائتمانية، تشهد أسرهن انخفاضاً إضافياً في الكفاءة بنسبة ٢٥٪. (Fletschner، ٢٠٠٨).

التكنولوجيا

إن الحصول على التكنولوجيا الجديدة أمر حاسم الأهمية في ما يتعلق بالحفاظ على الإنتاجية الزراعية وتحسينها. وتوجد فجوات بين الجنسين في ما يتعلق بطائفة واسعة من التكنولوجيات الزراعية، ومن بينها الآلات والأدوات، والأنواع المحسنة من النباتات ومن السلالات الحيوانية، والأسمدة، وتدابير مكافحة الآفات، وتقنيات الإدارة. ويؤدي عدد من المعوقات، من بينها الفجوات بين الجنسين الموصوفة أعلاه، إلى أوجه انعدام مساواة بين الجنسين في ما يتعلق بالحصول على التكنولوجيات الجديدة والأخذ بها، وكذلك في ما يتعلق باستخدام المدخلات المشتراة والتكنولوجيات القائمة.

ويتوقف استخدام المدخلات المشتراة على توافر أصول تكميلية من قبيل الأراضي والائتمان والتعليم واليد العاملة، وجميعها تكون عادةً مقيدة بدرجة أكبر بالنسبة للأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث مقارنةً بالأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور. ويرتبط الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة ارتباطاً إيجابياً بالتعليم ولكنه يتوقف أيضاً على المعوقات من حيث الوقت (Blackden وآخرون، ٢٠٠٦). ففي نشاط يتسم بفترات تحول طويلة، من قبيل الزراعة، يلزم رأس مال متداول لشراء مدخلات من قبيل الأسمدة والبذور المحسنة؛ ومع ذلك، وكما نوقش أعلاه، تواجه المرأة مزيداً من العقبات مقارنةً بالرجل في ما يتعلق بالحصول على الائتمان. كذلك فإن القدرة الأقل لدى المرأة على استيعاب المخاطرة تعوق استخدامها للتكنولوجيات والمدخلات المحسنة.

وتشير الأدلة إلى وجود فروق كبيرة بين الجنسين في ما بين الأقاليم في ما يتعلق بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة واستخدام المدخلات المشتراة (انظر Peterman وQuisumbing وBehrman، ٢٠١٠، للاطلاع على استعراض شامل للمطبوعات التي تتناول هذا الموضوع). فعلى سبيل المثال، تُظهر الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور استخداماً أوسع نطاقاً بكثير للأسمدة مقارنة بالأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث في جميع البلدان المشمولة (الشكل ١٤). ومع أن اتجاه الاختلاف ليس غامضاً في ما بين التكنولوجيات

الشكل ١٤
استخدام الأسمدة من قِبَل الأسر التي تعيلها إناث والأسر التي يعيلها ذكور

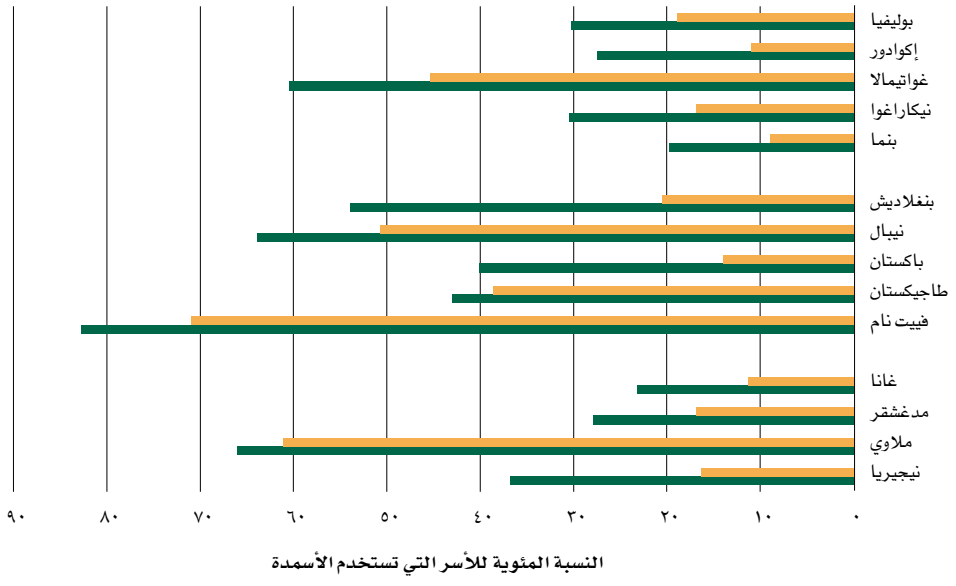

ملاحظة: أجريت العمليات الحسابية باستخدام استقصاءات للأسر تمثل البلد المعني. وتكون الفروق بين الأسر التي تعيلها إناث والأسر التي يعيلها ذكور هامة إحصائياً عند مستوى ثقة يبلغ ٩٥ في المائة في ما يتعلق بجميع البلدان.
المصادر: منظمة الأغذية والزراعة، الفريق المعني بالأنشطة الريفية المدرة للدخل، وAnríquez، ٢٠١٠.

الشكل ١٥
استخدام المعدات الآلية من قِبَل الأسر التي تعيلها إناث والأسر التي يعيلها ذكور

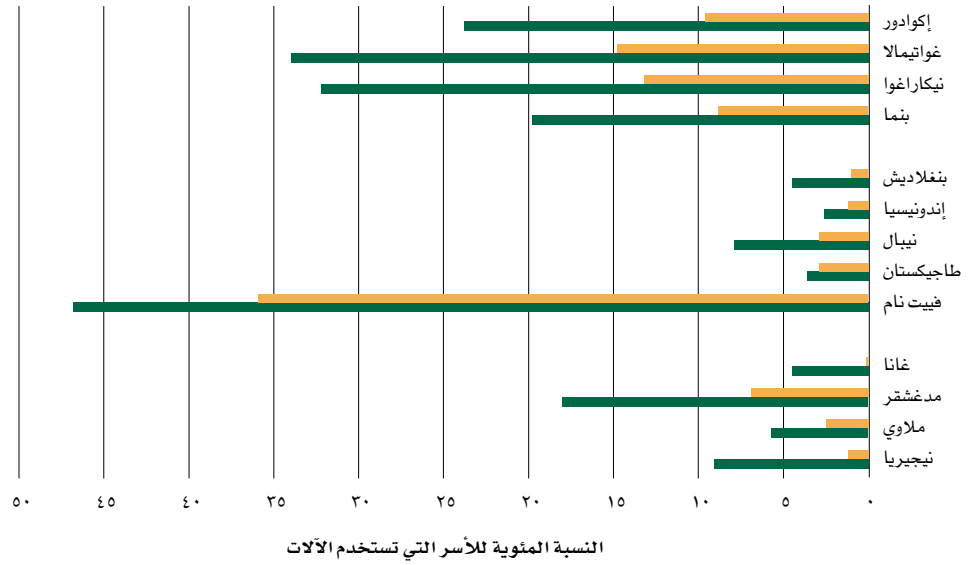

ملاحظة: أجريت العمليات الحسابية باستخدام استقصاءات للأسر تمثل البلد المعني. وتكون الفروق بين الأسر التي تعيلها إناث والأسر التي يعيلها ذكور هامة إحصائياً عند مستوى ثقة يبلغ ٩٥ في المائة في ما يتعلق بجميع البلدان.

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة، الفريق المعني بالأنشطة الريفية المدرة للدخل، وAnríquez، ٢٠١٠.

والأقاليم، فإن درجة انعدام المساواة تُظهر وجود تباينات ملحوظة، تبدو أكثر وضوحاً بكثير في جنوب آسيا (بنغلاديش وباكستان) وفي غرب أفريقيا (غانا ونيجيريا).

وتوفّر الدراسات القطرية المفصلة استبصارات أعمق. ففي غانا، مثلاً، وجد Doss وMorris (٢٠٠١) أن ٣٩ في المائة فقط من المزارعات كن يستخدمن أنواعاً محسنة من المحاصيل (مقارنةً بنسبة قدرها ٥٩ في المائة في حالة المزارعين الذكور) وذلك لأن حصولهن على الأرض واليد العاملة الأسرية وخدمات الإرشاد كان أقل. وتبيِّن دراسات متعددة من كينيا أن الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث تكون معدلات استخدامها للبذور والأسمدة المحسّنة أقل كثيراً. وهذه الفروق يفسرها كون حصول المرأة على الأراضي واليد العاملة أقل، وكون مستويات تعليمها أدنى، وكون نفاذها إلى أسواق الائتمان محدوداً (Kumar، ١٩٩٤؛ وSaito وMekonnen وSpurling، ١٩٩٤؛ وOuma وDe Groote وOwur، ٢٠٠٦). والمعوقات المتعلقة بالحصول على الائتمان تحد أيضاً من حصول الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث على الأسمدة في بنن وملاوي (Minot وKherallah وBerry، ٢٠٠٠). وفي بوركينا فاسو، تستخدم المرأة كمية من الأسمدة لكل هكتار أقل من الكمية التي يستخدمها الرجل (Udry وآخرون، ١٩٩٥).

والدراسات التي تفصِّل استخدام الآلات – الأدوات وغيرها من المعدات الزراعية – حسب الجنس نادرة. وهذا ربما كان يرجع جزئياً إلى أن المعدات الزراعية الحديثة، من قبيل الجرارات والمحاريث، ليس من الشائع توافرها لأي مزارع، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ونسبة المزارعين الذين يستخدمون المعدات والأدوات الآلية منخفضة إلى حد كبير في جميع البلدان، ولكنها أقل كثيراً في حالة المزارعات في الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث، وبفوارق كبيرة جداً في بعض الأحيان (الشكل ١٥).

وتشير بضع دراسات من أواخر ثمانينيات القرن الماضي وأوائل تسعينياته إلى وجود فوارق بين الجنسين في ما يتعلق بملكية الأدوات أو في ما يتعلق بالحصول عليها. ففي نظام زراعة الأرز المروية في غامبيا، لم يكن أي من النساء يمتلك محراثاً وكانت نسبة تقل عن ١ في المائة من النساء يملكن آلة لإزالة الأعشاب الضارة أو آلة لغرس البذور أو آلة زراعية متعددة الأغراض؛ أما نسب الرجال الذين كانوا يمتلكون هذه الأدوات فقد كانت تبلغ ٨ في المائة و١٢ في المائة و٢٧ في المائة

الإطار ٧
إنتاج وتسويق بُن أصحاب الحيازات الصغيرة في أوغندا

إن البن هو أكبر صادرات أوغندا، بحيث يوفر عمالة (مباشرة وغير مباشرة) لما يقدّر بخمسة ملايين شخص (بنك أوغندا، ٢٠٠١؛ وKempaka، ٢٠٠١). وبُن أصحاب الحيازات الصغيرة يُزرع عادةً مع محاصيل أساسية من قبيل الموز، ولسان الحمَل، والفاصوليا، والبطاطا، والذرة. وتُستخدم عادةً أساليب زراعية بسيطة لإنتاج البن؛ ويكون استخدام المدخلات المشتراة من قبيل الأسمدة أو مبيدات الآفات في زراعته هزيلاً، ويكون الري نادراً.

وتستفيد دراسة أجراها Hill وVigneri (٢٠٠٩) من عينة ضمت ٣٠٠ أسرة معيشية تزرع البن جرى استقصاؤها في سنتي ١٩٩٩ و٢٠٠٣. وكانت نسبة قدرها ثلاثة وعشرون في المائة من الأسر المعيشية تتولى المسؤولية عنها إناث (أرامل بصفة رئيسية، ولكن أيضاً نساء غير متزوجات أو منفصلات أو مطلقات). وكانت لدى الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث يد عاملة أقل وأرض أقل وأشجار بُن أقل مقارنةً بالأسر المعيشية التي كان يتولى المسؤولية عنها ذكور؛ وكانت أيضاً مستويات ثروتها وتعليمها أقل. وكانت ربات الأسر المعيشية أكبر سناً عادةً؛ وكثيرات منهن كن زوجات تولين زمام المسؤولية عندما توفي أزواجهن. ونتيجة لهذه الفروق الأساسية في النطاق والسيولة ورأس المال البشري، فإننا يمكن أن نتوقع أن يكون كل من اختيار المحاصيل، ووسائل إنتاجها، والنفاذ إلى الأسواق مختلفاً اختلافاً كبيراً إلى حد ما في حالة الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور مقارنةً بالأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث.

وكانت نسبة العمل المخصص لإنتاج البن ونسبة الأشجار التي جرى حصادها متماثلة بين الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور والأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث، وكذلك الغلة لكل شجرة منتجة. ومع ذلك، بالنظر إلى أن الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث كانت تزرع على نطاق أصغر كثيراً، فإن النساء كن يبعن كميات أقل من الكميات التي كان الرجال يبيعونها (٤٧ كيلوغراماً فقط في المتوسط، مقارنةً بما يبلغ ١٥١ كيلوغراماً في المتوسط في حالة الرجال).

وكان معظم أصحاب الحيازات الصغيرة يبيعون البن الذي ينتجونه على شكل حبات كرز جافة تُعرف محلياً باسم kiboko، يقوم بعد ذلك بطحنها التجار الذين يشترون البن. وكان بعض المزارعين ينقلون البن الذي ينتجونه إلى السوق، مما كان يتيح لهم بيعه بسعر أعلى. وكانت احتمالات انتقال أفراد الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور إلى السوق لبيع البن الذي ينتجونه أكبر من احتمالات حدود ذلك في حالة الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث. وقد جرت نسبة قدرها ١٥ في المائة من معاملات الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور في سوق البن القريبة، مقارنةً بنسبة لا تتجاوز ٧ في المائة من معاملات النساء. وربما كان هذا يرجع إلى أن الرجال، مقارنةً بالنساء، كانوا يمتلكون على الأرجح دراجة وكان بإمكانهم لهذا السبب أن ينتقلوا إلى السوق بسهولة أكبر. وكان المزارعون يحصلون على سعر أعلى للبُن الذي أنتجوه إذا اختاروا طحنه في السوق بدلاً من بيعه. وكانت نسبة لا تتجاوز ٣ في المائة من المعاملات تتعلق بالبن المطحون، وهي معاملات أجرتها جميعها أسر معيشية يتولى المسؤولية عنها ذكور.

وتخلص الدراسة إلى أن الفروق بين الجنسين في التسويق يفسرها إلى حد كبير كون النساء يقمن بتسويق كميات أصغر من البن ولا يمتلكن دراجات. وتجد الدراسة أيضاً أن عائقاً رئيسياً يواجه المرأة ويتمثل في الصعوبة النسبية التي تواجهها في النفاذ إلى قنوات التسويق التي تتيح قيمة مضافة. وبالانخراط في قنوات التسويق التي تضيف قيمة، حصلت الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور على سعر أعلى بنسبة قدرها ٧ في المائة مقابل كل كيلوغرام من البن.

و١٨ في المائة، على الترتيب (Hotchkiss وvon Braun وImmink، ١٩٨٩). ووفقاً لبيانات مستمدة من دراسة استقصائية للأسر المعيشية أجريت عبر ثلاث مناطق في كينيا، كانت قيمة الأدوات الزراعية التي تمتلكها النساء لا تبلغ سوى ١٨ في المائة من قيمة الأدوات والمعدات التي كان المزارعون الذكور يمتلكونها (Saito وMekonnen وSpurling، ١٩٩٤).

وفي دراسة أحدث عهداً للفروق في الإنتاجية حسب الجنس في نظام لري الأرز في وسط بنن، لاحظ الباحثون أن معدات من قبيل المعدات الزراعية التي تعمل بمحركات وتُستخدم في الحرث والنقل كانت تديرها جماعات، ولكن الجماعات النسائية لم تكن قادرة على أن تبدأ الحرث إلا عندما ينتهي السائقون من العمل في حقول الرجال. ونتيجة للتأخيرات في الحرث والزرع، كانت النساء يواجهن خسائر في الغلة ولم يكن باستطاعتهن المشاركة في موسم محصولي ثانٍ (Kinkingninhoun-Mêdagbé وآخرون، ٢٠١٠). وقد تكون للفروق بين الجنسين في ما يتعلق باستخدام المعدات الزراعية انعكاسات إضافية. إذ نجد أن Quisumbing (١٩٩٥)، مثلاً، يخلص إلى أن المزارعين الذين يكون لديهم مزيد من الأراضي والأدوات

تزيد احتمالات تطبيقهم لتكنولوجيات أخرى، مما يسلط الضوء على أوجه التكامل في ما بين المدخلات الزراعية.

وعلاوة على ذلك، كثيراً ما يحد عدم الحصول على تكنولوجيا النقل من حركة المرأة ومن قدرتها على نقل المحاصيل إلى مراكز الأسواق (الإطار ٧).

ومن المهم ملاحظة أن ما تواجهه الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث من قيود في ما يتعلق بالحصول على التكنولوجيا لا يكون متساوياً في ما يتعلق بجميع أنواع تلك الأسر. ففي المزارع الصغيرة في كينيا، نجد أن الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها امرأة عازبة أو مطلقة أو أرملة تقل احتمالات استخدامها للجر الحيواني. وعلى العكس من ذلك، نجد أن الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث ويعيش الزوج فيها في مكان آخر تزيد احتمالات استخدامها للجر الحيواني ولليد العاملة المستأجرة، لأنها تظل تستفيد من اسم الزوج وشبكته الاجتماعية وكثيراً ما تتلقى تحويلات مالية منه (Wanjiku وآخرون، ٢٠٠٧).

الرسائل الرئيسية

- تواجه المرأة العاملة في قطاع الزراعة، في جميع الأقاليم والسياقات المتباينة، معوقات قاصرة على جنسها تحد من حصولها على مدخلات الإنتاج والأصول والخدمات. ويلاحظ وجود فجوات بين الجنسين في ما يتعلق بالأراضي والثروة الحيوانية واليد العاملة الزراعية والتعليم وخدمات الإرشاد والخدمات المالية والتكنولوجيا.
- في ما يتعلق بالبلدان النامية التي تتوافر بيانات عنها، تمثل النساء نسبة تتراوح من ١٠ في المائة إلى ٢٠ في المائة من جميع حائزي الأراضي، وإن كان هذا يُخفي وجود فروق كبيرة في ما بين البلدان حتى داخل الإقليم ذاته. والبلدان النامية التي توجد لديها أقل نسب وأعلى نسب على حد سواء من حائزات الأراضي موجودة في أفريقيا.
- في أوساط أصحاب الحيازات الصغيرة، تكون المزارع التي تديرها أسر معيشية تتولى المسؤولية عنها إناث أصغر حجماً في جميع البلدان تقريباً التي تتوافر عنها بيانات. والفجوة لا تُذكر في بعض البلدان، ولكن في بلدان أخرى لا يتجاوز حجم المزارع التي تديرها أسر معيشية تتولى المسؤولية عنها إناث ما يتراوح من نصف إلى ثلثي حجم المزارع التي تديرها أسر معيشية يتولى المسؤولية عنها ذكور.
- حيازات المزارعات من الثروة الحيوانية أصغر كثيراً من حيازات الرجال المزارعين في جميع البلدان التي تتوافر عنها بيانات، وتكسب النساء من حيازاتهن من الثروة الحيوانية أقل مما يكسبه الرجال من حيازاتهم. وتقل كثيراً احتمالات امتلاك النساء لحيوانات كبيرة خاصة بهن، من قبيل الماشية والثيران، المفيدة كحيوانات جر.
- المزارع التي تديرها أسر معيشية تتولى المسؤولية عنها إناث تتاح لها يد عاملة أقل من أجل أداء العمل في المزرعة لأن هذه الأسر المعيشية تكون عادةً أصغر حجماً ويكون لديها عدد أقل من الأفراد الراشدين ممن هم في سن العمل ولأن المرأة تكون عليها واجبات منزلية ثقيلة وبدون أجر تُبعدها عن ممارسة أنشطة أكثر إنتاجاً.
- شهد التعليم تحسينات في التعادل بين الجنسين على المستوى الوطني، مع تجاوز الإناث حتى مستويات تحصيل الذكور في بعض البلدان، ولكن في معظم الأقاليم ما زالت النساء والفتيات متخلفات عن الرجال والفتيان. والفجوة بين الجنسين في مجال التعليم حادة بالذات في المناطق الريفية، حيث كثيراً ما تكون ربات الأسر المعيشية قد حصلن على أقل من نصف سنوات التعليم التي حصل عليها نظرائهن الذكور.
- يواجه أصحاب الحيازات الصغيرة في كل مكان معوقات في ما يتعلق بالحصول على الائتمان والخدمات المالية الأخرى، ولكن في معظم البلدان نجد أن نسبة صاحبات الحيازات الصغيرة اللائي يمكنهن الحصول على ائتمان تقل عن نسبة أصحاب الحيازات الصغيرة من الذكور بما يتراوح من ٥ نقاط مئوية إلى ١٠ نقاط مئوية. والحصول على الائتمان والتأمين أمر هام لمراكمة أصول أخرى وللاحتفاظ بها.
- تقل كثيراً احتمالات استخدام المرأة للمدخلات المشتراة من قبيل الأسمدة والبذور المحسّنة أو استخدامها للأدوات والمعدات الآلية. وفي كثير من البلدان تبلغ احتمالات استخدام المرأة للأسمدة نصف احتمالات استخدام الرجل للأسمدة.

٤. المكاسب التي تتحقق من سد الفجوة بين الجنسين

تبيِّن دراسات كثيرة أن غلات قطع الأراضي التي تديرها النساء أقل من غلات قطع الأراضي التي يديرها الرجال. وهذا لا يرجع إلى أن المرأة كمزارعة أسوأ من الرجل كمزارع. ففي حقيقة الأمر، تبيِّن أدلة مستفيضة أن المرأة لا تقل كفاءة عن الرجل. ولكنها لا تحصل فحسب على نفس المدخلات التي يحصل عليها. ولو حصلت عليها فإن الغلة التي تحققها ستكون مساوية للغلة التي يحققها الرجل، وسيزيد إنتاجها، وسيزيد أيضاً الإنتاج الزراعي بوجه عام.

والعلاقة بين المساواة بين الجنسين والإنتاجية الزراعية يمكن استكشافها باستخدام الرقم الدليلي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المؤسسات الاجتماعية وانعدام المساواة بين الجنسين (SIGI) (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٠). ويعكس هذا الرقم الدليلي الأعراف الاجتماعية والقانونية من قبيل حقوق الملكية والممارسات الزواجية والحريات المدنية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية للمرأة. ويشير انخفاض ذلك الرقم الدليلي إلى انخفاض مستويات التمييز الجنساني. فالبلدان ذات المستويات الأقل لانعدام المساواة بين الجنسين تحقق عادةً متوسط غلات حبوب أعلى مما تحققه البلدان ذات المستويات الأعلى لانعدام المساواة (الشكل ١٦). وبطبيعة الحال، تبيِّن العلاقة الارتباط فقط، لا السبب، ويمكن أن تكون السببية في أي اتجاه (أو في كلا الاتجاهين). وبعبارة أخرى، تكون عادة لدى المجتمعات الأكثر مساواة زراعة أكثر إنتاجاً، ولكن الزراعة الأكثر إنتاجاً يمكن أن تساعد على الحد من انعدام المساواة بين الجنسين.

وتؤكد البحوث التي يرد استعراضها أدناه أن سد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة يمكن أن يحسّن الإنتاجية الزراعية، مع إفراز ذلك فوائد إضافية هامة عن طريق رفع مستوى دخل المزارعات، وزيادة توافر الغذاء وخفض أسعار المواد الغذائية، ورفع مستويات عمالة المرأة والأجور الحقيقية التي تتقاضاها.

الشكل ١٦

غلة الحبوب وانعدام المساواة بين الجنسين

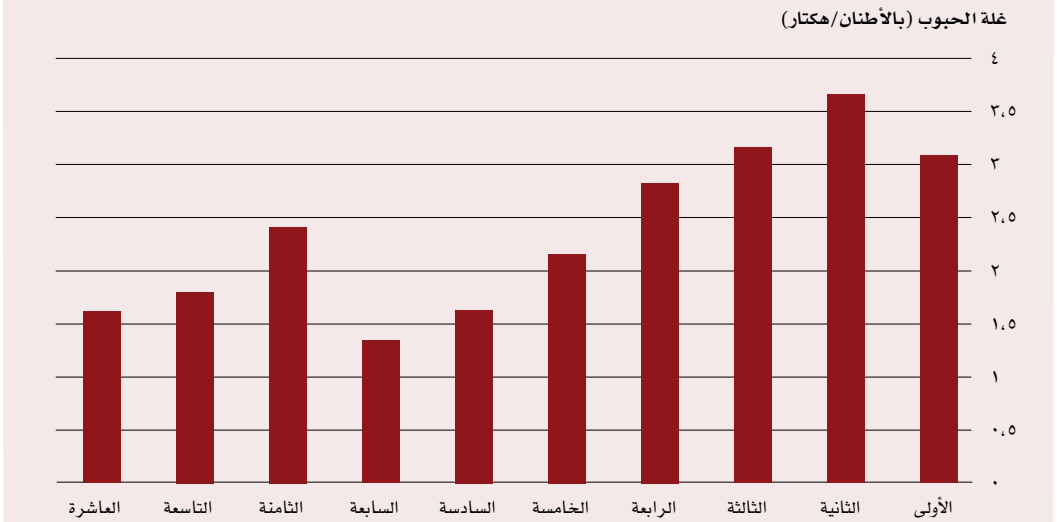

مجموعة المؤسسات الاجتماعية والمؤشر الجنساني:
من الأولى = أقل انعدام للمساواة بين الجنسين حتى العاشرة = أكبر انعدام للمساواة بين الجنسين

ملاحظات: انعدام المساواة بين الجنسين هو مقياس تستخدمه المؤسسات الاجتماعية والمؤشر الجنساني، وهو مقياس مركب للتمييز بين الجنسين يستند إلى المؤسسات الاجتماعية استحدثه مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المصادر: غلة الحبوب: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ب؛ مجموعة المؤسسات الاجتماعية والمؤشر الجنساني: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٠.

إنتاجية المزارعين والمزارعات

لقد حاولت دراسات كثيرة تقييم ما إذا كانت إنتاجية المزارعات مماثلة لإنتاجية المزارعين. وتقيس هذه الدراسات الإنتاجية بطرائق متنوعة، ولكن الطريقة الأكثر شيوعاً تستند إلى الناتج لكل هكتار من الأراضي، أي إلى الغلة. ومجرد مقارنة غلات مزارع الرجال ومزارع النساء يمكن أن تكشف عن الاختلاف بين المجموعتين – فالنساء يحققن عادةً غلات أقل من الغلات التي يحققها الرجال – ولكنها لا تفسّر سبب ذلك. وتحاول أيضاً أكثر الدراسات تعمقاً تقييم ما إذا كانت هذه الاختلافات ناجمة عن الاختلاف في استخدام المدخلات، من قبيل البذور المحسنة والأسمدة والأدوات، أو ناجمة عن عوامل أخرى من قبيل الحصول على خدمات الإرشاد وعلى التعليم. وتؤكد الغالبية الساحقة من هذه المؤلفات أن المرأة لا تقل كفاءة عن الرجل وأنها ستحقق نفس الغلة التي يحققها الرجل إذا أتيح لها أن تحصل بشكل متكافئ على موارد الإنتاج وعلى الخدمات.

وقد حدد بحث دقيق للمؤلفات ٢٧ دراسة تقارن إنتاجية المزارعين وإنتاجية المزارعات.[١٠] وقد تناولت هذه الدراسات طائفة واسعة من البلدان (في أفريقيا بالدرجة الأولى، ولكن ليس فيها فقط)، والمحاصيل، والفترات الزمنية، والنظم الزراعية، واستخدمت مقاييس شتى للإنتاجية وللكفاءة. ورغم هذا التنوع، وجد معظمها أن المزارعين يحققون غلات أعلى مما تحققه المزارعات. وقد تراوحت على نطاق كبير الفجوات المقدرة في الغلات ولكن الكثير منها كان يدور حول نسبة تتراوح من ٢٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة، مع متوسط قدره ٢٥ في المائة.[١١]

وقد وجد معظم الدراسات أن الفروق في الغلات تُعزى إلى الفروق في مستويات استخدام المدخلات، مما يشير إلى أن إعادة تخصيص مدخلات من قطع الأراضي الخاصة بالذكور إلى قطع الأراضي الخاصة بالإناث يمكن أن يُزيد من إنتاج الأسر المعيشية بوجه عام. وأظهرت دراسات متعددة هذا صراحةً. وبالنظر إلى أن هذه المؤلفات معقدة وتكون جدلية في بعض الأحيان، فإننا نورد تلخيصاً لها أدناه.

وتأتي إحدى أكثر الدراسات تأثيراً في هذا الميدان من بوركينا فاسو. فقد قارن معدوها ٧٠٠ ٤ قطعة أرض زراعية في ست قرى. ووجدوا أن قطع الأراضي التي تُسيطر عليها النساء استخدمت، باستثناء عمل النساء أنفسهن، كميات أقل من جميع المدخلات الأخرى: عمل الرجال والأطفال، وعمل حيوانات الجر، والأسمدة العضوية والكيميائية. وكانت الغلات التي حققتها النساء أقل من الغلات التي حققها الرجال في ما يتعلق بطائفة متنوعة من المحاصيل – كانت إنتاجيتهن أقل بنسبة قدرها ٢٠ في المائة في حالة الخضر وأقل بنسبة قدرها ٤٠ في المائة في حالة الذرة الرفيعة – ولكن الفارق كان يفسره كلياً استخدامهن الأقل لمدخلات الإنتاج، الذي كان بدوره نتيجة للأعراف الاجتماعية القاصرة على النساء. وقدَّر معدو تلك الدراسات أن زيادة استخدام المدخلات في قطع الأراضي الخاصة بالنساء يمكن أن يُزيد الناتج الإجمالي بنسبة تتراوح من ١٠ في المائة إلى ٢٠ في المائة (Udry وآخرون، ١٩٩٥). ووجد تحليل إضافي لهذه البيانات ذاتها أن إنتاج الأسر المعيشية الإجمالي كان يمكن أن يكون أعلى بنسبة تقرب من ٦ في المائة لو كان قد أُعيد توزيع الموارد في اتجاه قطع الأراضي الخاصة بالنساء (Udry، ١٩٩٦).

وتتيح دراستان إضافيتان من بوركينا فاسو فهماً أعمق لهذه القضايا. فقد وجدت الأولى أن المزارعات كن يُنتجن قيمة مقابل كل هكتار أقل مما كان المزارعون الذكور ينتجونه بنسبة قدرها ١٥ في المائة. ووجدت أيضاً أن المزارعات كن بحاجة إلى مشورة من أخصائيات إرشاد زراعي – لا إلى مزيد من المدخلات فحسب – لكي يحققن غلات أعلى، مما يؤكد أوجه التكامل في ما بين الطائفة الواسعة من الأصول والخدمات اللازمة للإنتاج الزراعي (Bindlish وEvenson وGbetibouo، ١٩٩٣). وأعادت الدراسة الثانية النظر في البيانات المستمدة من Udry (١٩٩٦) واستكملتها ببيانات أحدث عهداً تمثل البلد بأكمله. ووجدت أن الأسر المعيشية الموجودة في مناطق إنتاج أقل مواتاة أو في مناطق تعاني من الجفاف كانت تخصص عادةً الموارد بين قطع الأراضي التي يديرها الذكور وقطع الأراضي التي تديرها الإناث تخصيصاً أكثر كفاءة مقارنةً بالأسر المعيشية الموجودة في مناطق أكثر مواتاة، ربما لأن المخاطر المرتبطة بعدم الكفاءة كانت أعلى بالنسبة لها (Akresh، ٢٠٠٨).

ووجدت بحوث أُجريت في الأراضي المرتفعة الإثيوبية أن الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث كان إنتاجها أقل بنسبة قدرها ٣٥ في المائة لكل هكتار، من حيث القيمة، مقارنةً بالأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور ولكن الفروق كانت ترجع إلى أن مستويات استخدام المزارعات للمدخلات كان أقل وكذلك كان حصولهن على خدمات الإرشاد أقل (Tiruneh وآخرون، ٢٠٠١). وفي الإقليم نفسه، وُجد أن غلات الشعير وحبوب أخرى كانت أعلى بنسبة قدرها ٥٠ في المائة في حالة المزارع التي يديرها الرجال لأن المزارع التي كانت تديرها أسر معيشية تتولى المسؤولية عنها إناث كان لديها نصف

[١٠] للاطلاع على استعراض أكثر تفصيلاً لهذه المؤلفات، انظر Quisumbing (١٩٩٦) وPeterman وQuisumbing وBehrman (٢٠١٠).

[١١] لم تحدد كل الدراسات السبع والعشرين الفجوة في الغلات. وقدمت بعضها تقديرات بشأن محصول وحيد بينما أفادت دراسات أخرى عن محاصيل متعددة.

اليد العاملة الذكرية فقط وأقل من ثلث مقدار قوة حيوانات الجر (Holden وShiferaw وPender، ٢٠٠١).

ووُجد أن النساء في غانا كن متعادلات في الكفاءة مع الرجال في إنتاج الذرة والكاسافا، ولكنهن كن يحققن غلات أقل ويحصلن على أرباح أقل لأنه لم يكن بإمكانهن الحفاظ على خصوبة أرضهن (Goldstein وUdry، ٢٠٠٨). والأشخاص الذين يكونون في وضع غير مواتٍ في الشبكات الاجتماعية والسياسية لقراهم – مثل كثيرات من ربات الأسر المعيشية – من الأرجح أن يفقدوا ملكية أراضيهم إذا تركوها بلا زرع، ومن ثم فإنهم يبقون عادةً أراضيهم مزروعة باستمرار، مما يؤدي إلى تحات خصوبة التربة (Goldstein وUdry، ٢٠٠٨). وتؤكد أيضاً دراسات متعددة من غانا أن منتجي الكاكاو الذكور والإناث يحققون نفس الغلات عندما يتساوى استخدامهم للمدخلات (Quisumbing وOtsuka، ٢٠٠١ب؛ Hill وVigneri، ٢٠٠٩).

ويحقق الرجال الذين ينتجون الذرة والفاصوليا واللوبيا البلدية في كينيا قيمة إجمالية أعلى لإنتاجهم لكل هكتار مقارنةً بالنساء، ولكن الفارق يُعزى إلى الفروق في استخدام المدخلات (Saito وMekonnen وSpurling، ١٩٩٤). وفي غرب كينيا، وُجد أن الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث تقل غلاتها بنسبة قدرها ٢٣ في المائة عن غلات الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور، ولكن الفرق كان ناجماً عن أن الحصول على الأرض كان مضموناً بدرجة أقل وأن مستويات التعليم كانت أقل (Alene وآخرون، ٢٠٠٨). وكانت دراسة أسبق للمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة في غرب كينيا قد وجدت أن غلات الذرة التي تحققها النساء كانت أقل بنسبة قدرها ١٦ في المائة من الغلات التي كان الرجال يحققونها، وكان هذا يرجع بدرجة كبيرة إلى استخدامهن كميات من الأسمدة أقل كثيراً (Ongaro، ١٩٩٠).

ووجدت دراسة في ملاوي تمثل البلد بأكمله أن غلات الذرة كانت أعلى بنسبة تتراوح من ١٢ في المائة إلى ١٩ في المائة في قطع الأراضي الخاصة بالرجال، ولكن عندما أُعطيت النساء نفس مستوى الأسمدة من أجل استخدامها في قطع أراضٍ تجريبية فإنهن حققن نفس الغلات التي كان الرجال يحققونها (Gilbert وSakala وBenson، ٢٠٠٢).

ويتوافر قدر كبير من الأدلة من ولايات متعددة في نيجيريا، وفي ما يتعلق بطائفة واسعة من المحاصيل. ففي ولاية أويو، وُجد أن المزارعين والمزارعات الذين يزرعون الذرة والبطاطا والكاسافا والخضر والبقول كانوا متعادلين في الإنتاجية (Adeleke وآخرون، ٢٠٠٨). وفي ولاية أوسون، كانت الإناث اللائي ينتجن الأرز يحققن غلات أقل بنسبة قدرها ٦٦ في المائة مما يحققه المزارعون الذكور ولكن الفارق كان يعزى إلى الفروق في استخدام المدخلات (Oladeebo وFajuyigbe، ٢٠٠٧). كذلك، في ولايتي أوندو وأوغون، كانت المزارعات اللائي يزرعن الكاسافا على نطاق صغير يحققن غلات أقل وعائدات أقل مما يحققه نظرائهن الذكور لأنهن كن يستخدمن مدخلات أقل ويشترين مدخلات ذات نوعية أقل أو ذات سعر أعلى (Timothy وAdeoti، ٢٠٠٦).

وتؤيد أيضاً دراسات إضافية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من الكاميرون (Kumase وBisseleua وKlasen، ٢٠٠٨)، وبنن (Kinkingninhoun–Mêdagbé وآخرون، ٢٠١٠)، وكوت ديفوار (Adesina وDjato، ١٩٩٧)، وزمبابوي (Horrell وKrishnan، ٢٠٠٩) تأييداً ساحقاً الاستنتاج الذي مؤداه أن الفروق في الغلات الزراعية بين الرجال والنساء تنجم في المقام الأول عن الفروق في الحصول على الموارد وخدمات الإرشاد.[١٢]

والأدلة من أقاليم أخرى نادرة نسبياً لأن احتمالات فصل عمليات الزراعة في تلك الأقاليم حسب الجنس أقل من احتمالات حدوث ذلك في حالة أفريقيا، ولكن الدراسات المتاحة تؤيد عموماً استنتاج أن المزارعات يتعادلن على الأقل في الكفاءة مع نظرائهن الذكور. فعلى سبيل المثال، تنتج المزارع التي تديرها إناث في نيبال قيمة للهكتار الواحد أقل مما تنتجه المزارع التي يديرها الذكور، ولكن الفروق ترجع جميعها تقريباً إلى استخدامهن مدخلات أقل (Thapa، ٢٠٠٨). والمزارع التي تديرها إناث في الصين تتعادل على الأقل في ربحيتها مع تلك التي يديرها رجال، وذلك وفقاً لبيانات مستمدة من المسح الريفي الوطني الصيني (Zhang وde Brauw وRozelle، ٢٠٠٤).

ويقارن بعض الدراسات إنتاجية العمل لا الغلات، ولكن النتائج تتسق مع الاستنتاج الذي مفاده أن الفروق في الغلات تنجم عن الفروق في استخدام المدخلات. فإنتاجية عمل العاملات في المزارع في بنغلاديش تكون مماثلة لإنتاجية العاملين الذكور عندما يكون استخدام المدخلات متماثلاً (Rahman، ٢٠١٠). ودراسات إنتاجية العمل المتعلقة بنخيل الزيت في إندونيسيا (Hasnah وFleming وCoelli، ٢٠٠٤)، والأرز في نيبال (Aly وShields، ٢٠١٠)، والخضر في تركيا (Bozoglu وCeyhan، ٢٠٠٧) تبيّن جميعها أن عمل الإناث يتعادل على الأقل في إنتاجيته مع عمل الذكور عندما تؤخذ في الاعتبار الفروق في الري ونوع البذور المستخدمة.

---

[١٢] لم يتمكن بعض الدراسات من أن يبرر تبريراً كاملاً الفروق في الغلات بين المزارعين والمزارعات لأن هذه الدراسات لم تأخذ في الاعتبار جميع ما تواجهه المرأة من فجوات في ما يتعلق بالموارد (Za-vale وMabaye وChristy [٢٠٠٦]، وUaiene وChanning [٢٠٠٩]، وLilja وRandolph وDiallo [١٩٩٨]).

مكاسب الإنتاج التي تتحقق من سد الفجوة بين الجنسين

لو تسنى التغلب على الفروق الجنسانية في استخدام المدخلات ولو تسنى للمزارعات أن يحققن نفس الغلات التي يحققها المزارعون الذكور، فإن الأدلة تشير إلى أن مكاسب الإنتاج التي تتحقق من ذلك يمكن أن تكون كبيرة. ولا يمكن حساب المكاسب المحتملة حساباً دقيقاً لأن البيانات الضرورية غير متوفرة؛ ومع ذلك، يمكن تقدير نطاق معقول استناداً إلى فجوات الغلات المحددة في الدراسات التي نوقشت أعلاه ومقدار الأرض الزراعية التي تديرها النساء.

وكما ذُكر أعلاه، توفر دراسات فجوة الغلات بين المزارعين والمزارعات تقديرات تتراوح من نسبة تبلغ ٢٠ في المائة إلى نسبة تبلغ ٣٠ في المائة، ومعظم هذه الدراسات يعزو الفارق إلى أن مستويات استخدام المزارعات للمدخلات تكون أقل. ومع أن معظم هذه الدراسات يتعلق بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد جرى توثيق فجوات مماثلة في المدخلات في ما يتعلق بجميع الأقاليم في الفصل ٣. ولذا، من المعقول افتراض وجود نطاق مماثل من فجوات الغلات في أقاليم أخرى. وسد فجوة المدخلات في الأرض الزراعية التي تحوزها النساء يمكن أن يزيد غلات أرضهن إلى المستويات التي يحققها الرجال. وهذا معناه حدوث زيادة في الإنتاج تتراوح من ٢٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة في أرضهن، وحدوث زيادات على المستوى الوطني تتناسب مع مقدار الأراضي التي تسيطر عليها النساء. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي في البلدان النامية التي تتوافر بيانات عنها بمتوسط يتراوح من ٢,٥ في المائة إلى ٤ في المائة.[١٣] وبافتراض أن فجوات المدخلات والغلات تعبر أيضاً عن بلدان نامية أخرى، فإن هذا معناه زيادات عالمية مماثلة الحجم.

وبطبيعة الحال، تستند زيادات الإنتاج المحتملة المحسوبة بهذه الطريقة إلى التوزيع الحالي للأراضي وإلى وجود فجوة مطبقة في الغلات تتراوح من ٢٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة وهذا معناه أن البلدان التي تسيطر فيها النساء على مزيد من الأراضي سيطرة متناسبة يمكن أن تحقق أكبر الزيادات المحتملة. ومع ذلك قد تكون الفجوة بين الجنسين بوجه عام في ما يتعلق بالحصول على الموارد الزراعية أوسع حيثما كانت النساء يسيطرن على أراضٍ أقل. وستكون المكاسب الفعلية التي تتحقق من سد الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق بالحصول على الموارد أكبر في البلدان التي تكون فيها تلك الفجوة أوسع. وزيادة حصول النساء على أراضٍ وكذلك على المدخلات التكميلية من شأنها في تلك الحالة أن تحقق فوائد اجتماعية – اقتصادية أوسع نطاقاً من تلك التي يعبر عنها هذا التحليل.

ومن المعترف به أن هذا النهج يوفر تقديرات تقريبية إلى حد كبير، ولكن هذه التقديرات تشير إلى أن سد فجوة الإنتاجية بين الجنسين يمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي في العالم النامي زيادة كبيرة. وزيادة الإنتاج ستعني أيضاً زيادة توافر الأغذية وحدوث انخفاضات في نقص التغذية. والمنهجية المعيارية التي تستخدمها منظمة الأغذية والزراعة لتقدير عدد الأشخاص ناقصي التغذية تحسب متوسط الإمدادات اليومية من الطاقة الغذائية المتاحة للاستهلاك في كل بلد وتطبّق معايير خاصة بكل بلد على حدة في ما يتعلق بتوزيع تلك الإمدادات وعتبات للاحتياجات الدنيا الفردية من الطاقة (انظر منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٢، للاطلاع على تفاصيل). ويُعتبر الأشخاص الذين لا يصلون إلى هذه العتبة الدنيا ناقصي تغذية بشكل مزمن. ويمثل الإنتاج المحلي للأغذية مكوناً رئيسياً من مكونات إمدادات الطاقة الغذائية، ومن ثم – بافتراض استهلاك الناتج الإضافي الذي يتحقق من سد الفجوة بين الجنسين محلياً – فإن سد فجوة الغلات بين الجنسين يمكن أن يكون له أثر مباشر على خفض عدد الأشخاص ناقصي التغذية.

وإدراج الزيادات المحتملة في الناتج المحسوبة أعلاه ضمن معادلة تقدير عدد ناقصي التغذية يوفر تقديراً كمياً تقريبياً للكيفية التي يمكن بها أن يساهم سد الفجوة بين الجنسين في الزراعة في الحد من الجوع. فإذا تم سد فجوات في الغلات تتراوح من ٢٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة وزاد الإنتاج المحلي بنسبة تتراوح من ٢,٥ في المائة إلى ٤ في المائة، فإن عدد ناقصي التغذية في البلدان التي تتوافر بيانات عنها يمكن أن ينخفض بنسبة تتراوح من ١٢ في المائة إلى ١٧ في المائة.[١٤] ويقدّر أن ٩٢٥ مليون شخص في العالم كانوا ناقصي التغذية في سنة ٢٠١٠، كان ٩٠٦ ملايين منهم موجودين في بلدان نامية (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ز). ولذا فإن الزيادات بهذا الحجم تعادل انخفاض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع بما يتراوح من ١٠٠ مليون شخص إلى ١٥٠ مليون شخص. وفي البلدان التي يكون الجوع فيها أوسع انتشاراً وتلعب المرأة دوراً رئيسياً في القطاع الزراعي قد تكون الانخفاضات النسبية أكبر حتى من ذلك.

[١٣] تتوافر بيانات عن نسبة حائزات الأراضي الزراعية في ما يتعلق باثنين وخمسين بلداً. وتبدأ منهجية حساب المكاسب المحتملة بتحديد كمية الناتج (Q) باعتباره الغلة (Y) مضروبة في المساحة (A)، Q = Y*A. وبعد ذلك، في ما يتعلق بسيناريو فجوة الإنتاجية البالغة ٢٠ في المائة، افترض أن غلات المزارعات تمثل نسبة قدرها ٨٠ في المائة فقط من غلات الرجال، أي أن $Y_f = ٠,٨*Y_m$. (ويشير الحرفان f وm المكتوبان في الأسفل إلى الإناث والذكور، على الترتيب.) واكتب الآن Q=Y*A على أساس أن $Q = Y_f*P*A + (١-P)*A*Y_m$، حيث p هي حصة الأراضي التي تزرعها مزارعات. وقم بحل هذه المسألة في ما يتعلق بـ Y_m ثم استخدم $Y_f = ٠,٨*Y_m$ للتوصل إلى Y_f. وبافتراض سد الفجوة بين الجنسين من حيث أصول الإنتاج، اجعل Y_f مساوية لـ Y_m وتوصل إلى المستوى الجديد لكمية الناتج، أي Q*.

[١٤] تتوافر بيانات عن نسبة صاحبات الحيازات الزراعية وكذلك عن عدد ناقصي التغذية في ما يتعلق بـ ٣٤ بلداً.

وزيادات الناتج المحتملة هذه ستكون فحسب هي التأثير الأول المباشر. وبمرور الوقت، ستكون للإنتاجية الأعلى آثار إضافية من قبيل زيادة طلب المزارعين على اليد العاملة وعلى السلع والخدمات المنتجة محلياً (Hayami وآخرون، ١٩٧٨؛ ومنظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٤). ويمكن أن يسفر الناتج الإضافي عن انخفاض أسعار السلع، تبعاً لتجاوب الطلب ولدرجة الانفتاح التجاري. وغالبية الأسر المعيشية في البلدان النامية، بما في ذلك في المناطق الريفية، هي مشترية صافية للأغذية وستستفيد من حدوث انخفاض في أسعار الأغذية الأساسية. ومن الناحية الأخرى قد يعاني دخل المزرعة، إلا إذا أصبحت الأسواق متطورة بدرجة كافية بحيث تستطيع أن تتعامل مع الإمدادات الإضافية.

الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي تتحقق من سد الفجوة بين الجنسين

إضافة إلى الزيادات في الإنتاج والدخل، من شأن سد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة أن يحقق فوائد اجتماعية واقتصادية أوسع نطاقاً بتعزيزه لحصول المرأة مباشرةً على موارد ودخل وسيطرتها على تلك الموارد وذلك الدخل. وتبيِّن أدلة من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أن العائلة تستفيد عندما تكون مكانة المرأة أكبر ويكون نفوذها أكبر داخل الأسرة المعيشية. وزيادة سيطرة المرأة على الدخل تمنحها موقفاً أقوى من حيث المساومة بشأن القرارات الاقتصادية المتعلقة بالاستهلاك والاستثمار والإنتاج. وعندما يزيد نفوذ المرأة على القرارات الاقتصادية فإن أسرتها تخصص مزيداً من الدخل للغذاء والصحة والتعليم وملابس الأطفال وتغذيتهم.[١٥] وتستهدف الآن برامج شبكات الأمان الاجتماعية في كثير من البلدان المرأة تحديداً لهذه الأسباب (الإطار ٨).

وقد ربط عدد كبير من الدراسات دخل المرأة وزيادة قدرتها على المساومة داخل الأسرة بتحسُّن الوضع التغذوي للطفل، الذي يؤثر بدوره على النواتج الصحية والتحصيل التعليمي (Smith وآخرون، ٢٠٠٣). وقد وفرت أدلة من الفلبين بعض أولى البيانات التي تبين أن زيادة نسبة دخل الأسرة المعيشية الذي تكسبه الأم تساهم مساهمة إيجابية وكبيرة في استهلاك الأسرة المعيشية للأغذية (Garcia، ١٩٩١). وعززت هذا أدلة من البرازيل، أظهرت أن دخل الأم له تأثير على مؤشرات النواتج التغذوية للأطفال أكبر من تأثير دخل الأب وأن إنفاق المرأة على التعليم والصحة وخدمات الأسرة المعيشية أكبر كثيراً من إنفاق الرجل (Thomas، ١٩٩٧). وفي الأسر المعيشية الممتدة في المكسيك، نجد أن أثر زيادة دخل الأسرة على الحالة التغذوية للأطفال يتوقف على من يكسب الدخل؛ ولارتفاع الدخل الذي يتحقق لأي أنثى في الأسرة المعيشية – لا الأم فقط – آثار إيجابية كبيرة على تغذية الأطفال، بينما لا يصدق ذلك على الذكور الذين يكسبون دخلاً (Djebbari، ٢٠٠٥). وتؤكد أدلة أحدث عهداً من ملاوي أن زيادة حصول المرأة – لا الرجل – على الائتمان تؤدي إلى زيادة مجموع نفقات الأسرة المعيشية على الغذاء وتحسن الأمن الغذائي للطفلة الصغيرة في المدى الطويل (Hazarika و–Guha Khasnobis، ٢٠٠٨).

وكون انعدام المساواة بين الجنسين شديداً للغاية في جنوب آسيا يساعد على تقديم تفسير، جزئياً على الأقل، لكون معدلات سوء تغذية الأطفال في تلك المنطقة تبلغ ضعف المعدلات الموجودة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (Smith وآخرون، ٢٠٠٣). وفي حقيقة الأمر، وعلى الرغم من تفوق منطقة جنوب آسيا على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من حيث الدخل القومي والديمقراطية والإمدادات الغذائية والخدمات الصحية والتعليم فإنها ما زالت تعاني من سوء تغذية الأطفال. وقد وُصف هذا بأنه "اللغز الآسيوي"، حيث يتبين أن مكانة المرأة والصحة والتحضر هي العوامل الأساسية في ما يتعلق بتضييق الفجوة في الحالة التغذوية للأطفال. وتؤكد أدلة حديثة العهد من بنغلاديش أن الحالة التغذوية للأطفال على المدى الطويل تكون أفضل في الأسر المعيشية التي تكون فيها المرأة ممكَّنة بدرجة أكبر (Bhagowalia وآخرون، ٢٠١٠).

وتحسين المساواة بين الجنسين في ما يتعلق بالحصول على الفرص وعائدات الأصول لا يحسّن فحسب نواتج التغذية والصحة والتعليم، بل يمكن أيضاً أن يكون له أثر يستمر مدة طويلة على النمو الاقتصادي برفعه مستوى رأس المال البشري في المجتمع.[١٦] فسد الفجوة بين الجنسين يحفز التنمية الاقتصادية، وذلك يتحقق إلى حد كبير من خلال أثر

[١٥] تشمل الدراسات الهامة في هذا الميدان دراسات Behrman وDeolalikar (١٩٨٨)، وBehrman وWolfe (١٩٨٩)، وKennedy وPeters (١٩٩٢)، وKennedy وHaddad (١٩٩٤)، وHoddinott وHaddad (١٩٩٥)، وThomas وHaddad (١٩٩٧)، وHaddad (١٩٩٩)، وKatz (٢٠٠٠)، وQuisumbing وMaluccio (٢٠٠٠)، وSmith وآخرون، (٢٠٠٣)، وDoss (٢٠٠٥).

[١٦] تشمل الدراسات الهامة في هذا الميدان دراسات Dollar وGatti (١٩٩٩)، وKlasen (٢٠٠٢)، وKnowles وLorgelly وOwen (٢٠٠٢)، وKalaitzidakis وآخرون، (٢٠٠٢)، وLagerlöf (٢٠٠٣)، وKlasen وLamanna (٢٠٠٩).

الإطار ٨
توجيه مدفوعات التحويلات إلى المرأة تحقيقاً لفوائد اجتماعية

إن برامج التحويلات الشرطية هي نوع من برامج شبكات الأمان يجري فيها تحويل نقود أو استحقاقات نوعية إلى الأسر المعيشية الفقيرة عموماً بشرط أن تقوم الأسرة المعيشية بأنواع معينة من الاستثمار في رأس المال البشري لصالح أطفالها. وكثيراً ما تكون المرأة هي المستهدفة كمتلقية لهذه المدفوعات لأن الأدلة تبين أنها من الأرجح، مقارنة بالرجل، أن تعطي الأولوية لتغذية الأطفال. وأنواع الاستثمارات التي يجري بحثها عموماً هي الاستثمارات في الصحة – أي الرعاية الصحية قبل الولادة وبعدها، والفحوص الصحية أو التردد على العيادات الصحية – وفي التعليم – الذي يُقاس عموماً بمعدلات القيد والانتظام. وقد اكتسبت بسرعة برامج التحويلات الشرطية شعبية في العالم النامي. وبدءاً من برنامج *Oportunidades* (الذي كان يعرف سابقاً باسم *PROGRESA* – وهو برنامج التعليم والصحة والتغذية) في سنة ١٩٩٧، حدث توسع على نطاق العالم في هذه البرامج، بحيث يوجد لدى جميع الأقاليم النامية برنامج ما للتحويلات الشرطية، وإن كانت هذه البرامج أكثر شيوعاً في أمريكا اللاتينية.

ويمكن استخدام برامج التحويلات الشرطية بطريقة مباشرة وغير مباشرة للتصدي لأوجه انعدام الإنصاف بين الجنسين. وباستثناء بضعة برامج خاصة بالمدارس الثانوية، نجد أن الأمهات هن المستفيدات في الغالبية العظمى من تلك البرامج. ويستند هذا الاختيار إلى الدليل الدامغ على أن الأسر تنفق عادةً نسبة أكبر من ميزانيتها على تعليم وتغذية أطفالها و/أو رفاههم عندما تسيطر المرأة والأم على نسبة أكبر من دخل الأسرة المعيشية. وأكدت تقييمات لاحقة لبرامج التحويلات الشرطية أن الأثر الذي يتحقق من جراء ذلك على أنماط الانفاق يتجاوز التأثير البسيط للتحويلات على الدخل، بحيث تنفق الأسر المعيشية التي تتلقى تلك التحويلات نسبة أكبر من دخلها على الغذاء (Schady وRosero، ٢٠٠٨) ونسبة أكبر نسبياً على الغذاء المغذي بدرجة أكبر (Macours وSchady وVakis، ٢٠٠٨).

وثمة فكرة ضمنية، ومع ذلك فهي هامة، تكمن وراء هذه البرامج هي أنه بتوجيه التحويلات إلى الأمهات فإن هذه التحويلات تعزز قدرة المرأة على المساومة في عملية اتخاذ القرارات داخل الأسرة المعيشية. ويستهدف أيضاً بعض برامج التحويلات الشرطية استهدافاً ناجحاً انعدام المساواة بين الجنسين مباشرةً. ففي بنغلاديش وباكستان، توجد برامج للنهوض بمستويات التحاق البنات بالتعليم العام. ففي بنغلاديش، يقدم مشروع مساعدة المدارس الثانوية الخاصة بالإناث منحة مالية للفتيات اللائي تتراوح أعمارهن من ١١ سنة إلى ١٨ سنة لكي ينتظمن في المدارس الثانوية، بينما يقدم برنامج إصلاح قطاع التعليم في ولاية البنجاب بباكستان "منحاً دراسية" للبنات اللائي تتراوح أعمارهن من ١٠ سنوات إلى ١٤ سنة لكي ينتظمن في المدارس. وقد حقق كلا البرنامجين نجاحاً كبيراً في زيادة معدلات القيد: إذ يقدر Khandker وPitt وFunta (٢٠٠٣) أن مشروع مساعدة المدارس الثانوية الخاصة بالإناث أدى إلى زيادة معدلات قيد الفتيات بمقدار ١٢ نقطة مئوية، بينما أدى برنامج إصلاح قطاع التعليم في ولاية البنجاب إلى زيادة تلك المعدلات بمقدار ١١ نقطة مئوية، وذلك وفقاً لتقييم أجراه Chaudhury وParajuli (٢٠١٠).

تعليم الإناث على الخصوبة ووفيات الأطفال وتكوين رأس المال البشري في الجيل المقبل. ويؤدي انخفاض معدلات الخصوبة، بعد بعض السنوات، إلى ما أسماه Bloom وWilliamson (١٩٩٨) "الهبة الديمغرافية". فالسكان ممن هم في سن العمل سيزيد عددهم بسرعة أكبر من السرعة التي تزيد بها بقية السكان، مما يقلل من معدلات الإعالة ويعود بالفائدة بذلك على نصيب الفرد من النمو.

وصحيح أيضاً أن إزالة الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق بالحصول على الفرص تؤدي إلى زيادة مجموعة المهارات المتاحة وهو أمر من شأنه مرة أخرى، بافتراض أن المهارات موزعة بالتساوي في ما بين الرجال والنساء، أن يؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال البشري المتاح في صفوف السكان العاملين. وتعاني دراسات النمو هذه من أوجه القصور المعتادة وهي: أنه من المستحيل تحديد اتجاه السببية، ومن المحتمل أيضاً أن يؤدي ارتفاع معدل النمو إلى دفع البلدان إلى الحد من انعدام المساواة بين الجنسين بتمكين المرأة اقتصادياً. ومع ذلك، يظل صحيحاً أن سد الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق بالفرص التعليمية وفرص العمالة من شأنه أن يعزز النمو الطويل الأجل.

الرسائل الرئيسية

- المزارعات يتعادلن تماماً في الكفاءة مع المزارعين ولكنهن ينتجن أقل لأنهن يسيطرن على أرضٍ أقل، ويستخدمن مدخلات أقل، وحصولهن على خدمات هامة من قبيل خدمات الإرشاد أقل.
- من شأن سد الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق بالحصول على موارد الإنتاج والخدمات واستخدامها أن يطلق إمكانات الإنتاجية لدى المرأة ويمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج زيادة كبيرة. فسد الفجوة بين الجنسين يمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي في العالم النامي بنسبة تتراوح من ٢,٥ في المائة إلى ٤ في المائة، في المتوسط، مع تحقيق زيادات أكبر في البلدان التي تكون فيها المرأة أكثر ضلوعاً في قطاع الزراعة وتكون فيها الفجوة بين الجنسين أوسع.
- يمكن أن تؤدي زيادة الإنتاج الزراعي بهذا الحجم إلى خفض عدد ناقصي التغذية بنسبة تتراوح من ١٢ في المائة إلى ١٧ في المائة، وستعني إحراز قدر كبير من التقدم نحو تحقيق الهدف الإنمائي ١ جيم للألفية. وهذا يسلط الضوء على التآزرات الموجودة بين العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين والحد من الفقر المدقع والجوع.
- عندما تسيطر المرأة على دخل إضافي فإنها تنفق منه على غذاء أطفالها وصحتهم وملابسهم وتعليمهم أكثر مما يفعل الرجل ذلك. ولهذا انعكاسات إيجابية على الرفاه المباشر وكذلك على تكوين رأس المال البشري الطويل الأجل وعلى النمو الاقتصادي من خلال تحسُّن النواتج المتعلقة بالصحة والتغذية والتعليم.

٥. سد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة وفي العمالة الريفية

إن سد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة ليس بالمهمة السهلة، ولكن يمكن إحراز تقدم ويمكن في بعض الأحيان أن تكون التدخلات البسيطة قوية إلى حد كبير. ومن الممكن أن تعمل السياسات والاستراتيجيات والمشاريع المصممة بعناية في إطار الأعراف الثقافية القائمة، من خلال القطاعين العام والخاص، بطرائق تعود بالفائدة على كل من المرأة والرجل (الإطار ٩). والتوصيات المحددة لسد الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق بالحصول على الأراضي، والنفاذ إلى أسواق العمل الريفية، والحصول على الخدمات المالية، ورأس المال الاجتماعي، والتكنولوجيا تشمل الخطوات المبينة أدناه.

سد الفجوة في ما يتعلق بالحصول على أراضٍ[١٧]

لقد اعترفت الحكومات منذ أمد طويل بأهمية الحيازة المضمونة للأراضي في تحقيق التنمية الزراعية المنصفة والمستدامة. ومع ذلك لم تستفد المرأة دوماً من الجهود العامة المتعلقة بتوزيع الأراضي وتحديد ملكيتها، بل وشهدت في بعض الحالات تآكل حقوقها العرفية عندما مُنحت الحقوق الرسمية لأرباب الأسر المعيشية الذكور. وحاولت حكومات كثيرة تعزيز حقوق الحيازة الخاصة بالنساء في إطار الزواج وكأفراد، ولكن هذه الجهود كثيراً ما أحبطها مزيج من الممارسات القانونية والثقافية التي ما زالت تحابي الرجل.

ففي أمريكا اللاتينية، مثلاً، يمثل الميراث أكثر المصادر شيوعاً لنقل ملكية الأراضي، ولكن البنات تقل كثيراً احتمالات أن يرثن أرضاً. وقد أدخلت بلدان كثيرة في الإقليم إصلاحات قانونية عززت حقوق المرأة المتزوجة بشأن الأراضي، ولكن الجهود المتعلقة بمنح حقوق ملكية الأراضي لم تيسر دائماً ممارسة إدراج أسماء الأزواج والزوجات على حد سواء. وفي آسيا، يكون للمرأة عادةً الحق القانوني في امتلاك أرض، ولكن كثيراً ما تناضل المرأة للإصرار على هذا الحق. وفي أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث تسود نظم الملكية العرفية، يحابي قادة المجتمعات المحلية عادةً الذكور على الإناث في ما يتعلق بتخصيص الأراضي، من حيث الكم والنوع على حد سواء. وحيثما تسود الملكية الخاصة، تملي عموماً الأعراف الثقافية أن يمتلك الرجل أرضاً ويرثها بينما يتحقق حصول المرأة على الأرض من خلال علاقتها بقريب ذكر.

القضاء على التمييز بمقتضى القانون

حيثما كانت الحقوق القانونية الإلزامية المتعلقة بالأراضي منحازة للرجال على حساب النساء، تتمثل استراتيجية أساسية في استعراض وإصلاح جميع التشريعات الوطنية المتعلقة بالأراضي والموارد الطبيعية. ومع أن قوانين الأراضي هي نقطة الانطلاق، ينبغي النظر أيضاً في التشريعات ذات الصلة. فقوانين الأسرة والزواج، والأحكام المتعلقة بالميراث، وقوانين الإسكان هي مجالات قانونية هامة جميعها تلعب دوراً مسانداً في كفالة معاملة الرجل والمرأة معاملة متكافئة في ما يتعلق بالسيطرة على الأراضي.[١٨]

التسليم بأهمية وتأثير الحقوق العرفية المتعلقة بالأراضي

لقد منحت بلدان كثيرة المرأة حقوقاً قانونية رسمية في ما يتعلق بالميراث والملكية بخصوص الأراضي، ولكن الممارسات العرفية – وعدم قدرة نساء كثيرات على الإصرار على حقوقهن القانونية – معناها أن الأحكام القانونية الرسمية كثيراً ما لا تُتبع. وفي بلدان كثيرة، تكون التقاليد أقوى من القانون في ما يتعلق بقضايا الأراضي. فالمعارضة من جانب سلطات الإصلاح الزراعي، واتحادات الفلاحين، والسلطات القروية، وأرباب الأسر المعيشية من الذكور يمكن أن تحبط جهود الإصلاح الزراعي الرامية إلى منح حقوق قانونية في ما يتعلق بالأراضي لكل من المرأة العازبة والمرأة المتزوجة. ومن الصعب إنفاذ الحقوق القانونية إذا كانت لا تُعتبر مشروعة؛ ومن ثم فإن التسليم بالحقوق العرفية المتعلقة بالأراضي والعمل مع قادة المجتمعات المحلية هو

[١٧] يستند هذا القسم إلى تقرير منظمة الأغذية والزراعة ٢٠١٠ح، الذي يقدم استعراضاً مستفيضاً للمؤلفات ذات الصلة. وتتضمن الدراسات الهامة في هذا الميدان دراسات Agarwal (١٩٩٤)، وAgarwal (٢٠٠٣)، وLastarria–Cornhiel (١٩٩٧)، وDeere (٢٠٠٣)، وDeere وLeón (٢٠٠٣)، وDeere وDoss (٢٠٠٦).

[١٨] تتاح معلومات إضافية عن المرأة ووضعها بمقتضى القانون على الموقع الشبكي للبنك الدولي "Women, business and the law" (http://wbl.worldbank.org/).

الإطار ٩
Mama Lus Frut: العمل معاً من أجل التغيير

يسيطر على إنتاج زيت النخيل في بابوا غينيا الجديدة المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، ويوجد تفريق بالغ حسب الجنس في ما يتعلق بحصاد أشجار نخيل الزيت: فالرجال يقطعون باقات الثمار الطازجة من الأشجار، بينما تجمع النساء الفاكهة السائبة من الأرض ويحملنها إلى جانب الطريق حيث يأخذها مشغّلون من المطحن. وأدوار الجنسين هذه مترسخة بشكل ثابت في الثقافة المحلية وفي المؤسسات المحلية.

وتجري تعبئة عمل الأسرة من أجل الحصاد. ومع أنه كان يُفترض ضمناً في الماضي أن رب الأسرة المعيشية سيعوّض أفراد الأسرة عن عملهم بواسطة الدخل الذي يتحقق من إنتاج نخيل الزيت، كثيراً ما كانت الإناث في الأسر المعيشية لا يتلقين في حقيقة الأمر أي تعويض عن عملهن. وفي كثير من الحالات، أدى هذا إلى نزاعات داخل نطاق الأسر المعيشية وإلى امتناع النساء عن العمل في جمع الثمار السائبة وتركيزهن بدلاً من ذلك على إنتاج الخضر، الذي يتيح لهن أن يكسبن دخلاً ويحتفظن به.

وقد أدركت صناعة نخيل الزيت المحلية أن نسبة تتراوح من ٦٠ في المائة إلى ٧٠ في المائة من الثمار السائبة كانت لا تُجمع. وحاولت الصناعة زيادة نسبة الثمار السائبة في مجموع الحصاد من خلال مبادرات متعددة. فأولاً، أخّرت توقيت جمع الثمار السائبة مراعاةً للقيود التي تواجهها المرأة من حيث الوقت. ثم قامت بتوزيع شبكات خاصة وجعلت من الأيسر حمل الثمار السائبة إلى جانب الطريق. ولم تنجح أي من هاتين المبادرتين، لأنهما لم تقدرا تقديراً صحيحاً سبب عدم قيام النساء بجمع الثمار.

وأخيراً، بدأ في سنة ١٩٩٧ تطبيق نظام 'Mama Lus Frut' لكفالة حصول النساء على مدفوعات نظير عملهن. وحصلت النساء على شبكات فردية من أجل الحصاد وعلى بطاقات فردية للحصول على مدفوعات الحصاد، وحصلن على دخلهن الشهري الخاص بهن استناداً إلى وزن الثمار التي كن يجمعنها، وأصبحن يودعن مباشرةً تلك المدفوعات في حساباتهن المصرفية الشخصية. ونتيجة لذلك، زاد عدد النساء المشاركات في هذا النظام بأكثر من الضعف وزادت كمية الثمار السائبة التي تنقل إلى المطاحن زيادة كبيرة. وبحلول سنة ٢٠٠١، كانت نسبة قدرها ٢٦ في المائة من دخل أصحاب الحيازات الصغيرة من نخيل الزيت تُدفع إلى النساء مباشرةً. وقد كان رد فعل الرجال لذلك إيجابياً لأن تقسيم العمل بين الجنسين ظل دون تغيير وقلّت النزاعات التي تحدث في نطاق الأسر المعيشية بشأن حصاد زيت النخيل.

المصادر: Kosczberski، ٢٠٠١ وWarner وBauer، ٢٠٠٢.

أمر أساسي لكفالة حماية حقوق المرأة. وفي حقيقة الأمر، قد يتيح تعزيز حقوق الاستخدام التقليدية بالنسبة للأرامل والمطلقات حيازة مضمونة بدرجة أكبر بالنسبة لهن حتى في الحالات التي توجد فيها مقاومة لملكيتهن الكاملة للأراضي.

تثقيف المسؤولين وتقييم أدائهم بشأن الأهداف المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين

قد لا يكون المسؤولون المحليون عن الأراضي على دراية بقوانين وأهداف الإنصاف بين الجنسين أو يفتقرون إلى ما يلزم من آليات وأدوات وإرادة لتنفيذ تلك القوانين والأهداف. ومن اللازم دعم التشريعات بلوائح وقواعد وخطوط توجيهية تتعلق بالمرأة تحديداً وتثقيف المسؤولين في وزارات الزراعة، ومؤسسات الأراضي، والأجهزة الأخرى بشأن تنفيذ موقف القانون في ما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين. ويلزم أيضاً تدريب ذو صلة من أجل الموظفين الذين يعملون في المؤسسات المختلفة التي تطبِّق الحقوق المتعلقة بالأراضي وتقوم بإنفاذها، بما في ذلك هيئات تسجيل الأراضي، ومكاتب المساحة، وأجهزة منح الملكية، وقضاة ومحاكم الأراضي. ويمكن أن يساعد في هذا الصدد أيضاً وجود عمالة في هذه المؤسسات متوازنة بين الجنسين. وحيثما كان ذلك ملائماً، ينبغي تقييم أداء المسؤولين مقابل الأهداف المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين. ويمكن أن تيسر مشاركة المنظمات النسائية في هذه العملية تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، ينبغي رصد الأهداف المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين بخصوص الحصول على الأراضي وأمن الحيازة، وينبغي مساءلة المسؤولين عن تحقيق هذه الأهداف.

وفي نيكاراغوا، تضمنت عملية إضفاء الطابع القانوني على الملكية، التي ساعد مكتب شؤون المرأة على تنسيقها،

تدريباً للمسؤولين هدفه هو إرهاف إحساسهم بشأن قضية المساواة بين الجنسين، وحملات إعلامية بشأن إدراج المرأة ضمن العملية (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ح). وقد ساعد هذا على إذكاء الوعي وإيجاد قبول في أوساط الرجال والنساء بشأن حقوق المرأة في ما يتعلق بالأراضي، وإن كانت تلزم جولات متعددة من هذا التدريب.

تثقيف المرأة بشأن الحقوق المتعلقة بالأراضي

إن الارتقاء بمستوى الدراية القانونية لدى المرأة، وزيادة نشر المعلومات وزيادة جعلها في المتناول، وإنشاء خدمات قانونية داعمة هي أمور أساسية في ما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين في البرامج المتعلقة بالأراضي. والدراية القانونية تعني أن تكون المرأة على وعي بحقوقها القانونية وأن تعرف كيف يمكن إنفاذ تلك الحقوق وحمايتها. ويجب على المسؤولين عن تنفيذ البرامج المتعلقة بالأراضي أن يعملوا بنشاط على تثقيف كل من الرجل والمرأة بشأن الأحكام المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وإمكانية منح الزوجين ملكية مشتركة للأراضي، وذلك بدلاً من معاملة هذا القرار كمسألة خاصة بينهما (Ikdahl، ٢٠٠٨؛ وBrown، ٢٠٠٣).

ويمكن أن تكون منظمات المجتمع المدني فعالة في العمل على محو الأمية القانونية. ففي موزامبيق، عندما أُدمج التشريع المتعلق بالأراضي ضمن برامج محو الأمية أو عندما قامت منظمات غير حكومية بتوزيع معلومات عن قانون الأراضي بصورة متكررة على امتداد فترة زمنية طويلة، زادت احتمالات أن تصبح النساء على علم بحقوقهن المتعلقة بالأراضي (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ح).

والقضايا المتعلقة بحيازة الأراضي كثيراً ما تكون مثيرة للنزاع لأنها بالغة الأهمية، وقد تتعرض المرأة التي تسعى إلى الإصرار على حقها لضغوط من الأسرة ومن المجتمع المحلي. وتوفير حماية قانونية وخدمات قانونية ميسورة التكلفة هو أمر بالغ الحيوية في هذا الصدد. وقد يكون وجود مراكز قانونية متنقلة مزودة بموظفين مدربين في ما يتعلق بقضايا الأراضي حلاً مفيداً أثناء تنفيذ برامج إضفاء الطابع الرسمي على الأراضي.

كفالة الاستماع إلى صوت المرأة

يشكل التمثيل المجدي خطوة هامة نحو مساعدة المرأة على الحصول على حقوق ثابتة. ويمكن أن تكون المنظمات النسائية فعالة في تعزيز المشاركة المحلية، وإيجاد توافق آراء، وإذكاء الوعي على جميع المستويات. والدور الذي تلعبه المنظمات النسائية هو دور بالغ القيمة لأن المرأة لا تكون عموماً ممثلة تمثيلاً جيداً في هيئات صنع القرار، وكثيراً ما تكون تلك المنظمات فعالة في الضغط من أجل إشراك المرأة في البرامج الحكومية على قدم المساواة مع الرجل.

وتوفر رواندا مثالاً للكيفية التي يمكن بها لمؤسسات الدولة ولمنظمات المجتمع المدني أن تعمل سوياً لكفالة حقوق المرأة في ما يتعلق بالأراضي. فقد أصلحت رواندا بنجاح تشريعاتها المتعلقة بالميراث وأصبحت لديها الآن ظروف قانونية تعتبر من بين أفضل الظروف القانونية لتحقيق المساواة بين الجنسين في هذه المجالات. وقد أتاحت مشاركة المرأة في أجهزة الحكم المحلي سن القوانين الجديدة. ويفرض الدستور الصادر سنة ٢٠٠٣ أن تمثل النساء نسبة قدرها ٣٠ في المائة من جميع النواب الذين يتخذون القرارات.

كذلك، في جمهورية تنزانيا المتحدة، تضم الأجهزة القروية المختصة بالأراضي، التي تتولى تسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي، سبعة أعضاء يجب أن يكون ثلاثة منهم من الإناث (Ikdahl، ٢٠٠٨). ولقيت عملية إصدار الشهادات المتعلقة بالأراضي في إثيوبيا ترحيباً بوصفها عملية فعالة ومنخفضة التكلفة وسريعة وشفافة، وتعززت الأهداف المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين عن طريق هذه العملية لأن لجان إدارة الأراضي على المستوى المحلي ملزمة بأن يكون من بين أعضائها امرأة واحدة على الأقل.

وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لم تكن المرأة تحصل على سند ملكية إلا عندما بدأ الاتحاد النسائي اللاوي يشارك في برامج منح سندات ملكية الأراضي. ويعمل الاتحاد على المستويين الوطني والمحلي وكان نشطاً في إعلام الرجال والنساء على حد سواء بشأن عملية منح سندات الملكية وبشأن حقوقهم القانونية، إلى جانب مساعدته على صياغة إجراءات مراعية لقضية المساواة بين الجنسين وعلى تدريب الموظفين الميدانيين المحليين على تطبيق تلك الإجراءات.

ويجب أن تكون المرأة جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ البرامج المتعلقة بالأراضي. ويمكن أن يساعد تدريب أفراد المجتمع المحلي كمساعدين قانونيين وطبوغرافيين ووسطاء لتسوية النزاعات على بناء المهارات المجتمعية وزيادة احتمالات معالجة شواغل المرأة.

تكييف الإجراءات البيروقراطية

يمكن أن تكون خطوات بسيطة، من قبيل إفساح المجال لوجود اسمين على استمارات تسجيل الأراضي، أداة قوية لتشجيع منح ملكية مشتركة وحماية حقوق المرأة في إطار الزواج. ففي البرازيل، ضُمنت للمرأة حقوق متكافئة في ما يتعلق بالأراضي الموزعة من خلال الإصلاح الزراعي في سنة ١٩٨٨، ولكن لم تُسجل سوى قلة من النساء كمستفيدات لأن استمارات التسجيل لم تذكرهن إلا كمعالات. فقد تم تغيير الاستمارات في سنة ٢٠٠١ لكي تشمل أسماء

كلا الزوجين باعتبارهما مشتركين في تقديم الطلب أو باعتبارهما مستفيدين مشتركين (Deere، ٢٠٠٣).

وكثيراً ما تفتقر المرأة الريفية إلى المستندات (من قبيل سجلات الميلاد) اللازمة للحصول على سندات ملكية الأراضي، ومن ثم فإن تيسير الحصول على هذه المستندات قد يكون ضرورياً. ووضع صور فوتوغرافية للملاك على شهادات ملكية الأراضي يمكن أن يقلل من احتمالات الغش والتلاعب. فبرنامج الأراضي الخاص بإثيوبيا، مثلاً، يقتضي أن تحمل الشهادات الخاصة بالنساء صورهن الفوتوغرافية للمساعدة على كفالة احتفاظهن بالسيطرة على أراضيهن. وقد عُزي إلى هذا الإجراء الفضل في تحسين أمن الحيازة ويسّر قيام المرأة بتأجير الأرض التي تملكها (Deininger وآخرون، ٢٠٠٧).

جمع بيانات مفصلة حسب كل جنس من الجنسين من أجل تصميم السياسات ورصدها

يمكن أن يساعد جمع بيانات مفصلة حسب كل جنس من الجنسين على تحسين تصميم وفعالية برامج منح سندات ملكية الأراضي. ففي كمبوديا، مثلاً، أجرى مشروع بشأن منح سندات ملكية الأراضي تقييماً اجتماعياً قبل التنفيذ، كشف عن استبصارات مفيدة بشأن انعدام المساواة بين الجنسين وملكية الأراضي استُخدمت لاحقاً لكي يهتدي بها تنفيذ البرنامج. ويدلل كون ٧٨ في المائة من سندات الملكية الجديدة قد صدرت بأسماء الأزواج والزوجات المشتركة على نجاح المشروع في كفالة إشراك المرأة في الملكية.

سد الفجوة في أسواق العمل الريفية[١٩]

يمثل العمل بالنسبة لمعظم النساء في البلدان النامية الأصل الرئيسي الذي يمتلكونه. وتتسم الزراعة بأهمية خاصة كمصدر للعمالة الذاتية وللعمالة بأجر، لا سيما بالنسبة للنساء اللائي يفتقرن إلى تدريب أو موارد من أجل العمالة في قطاعات أخرى (ولا سيما بالنسبة للرجال الذين يفتقرون إلى ذلك أيضاً). كذلك تساهم الزراعة، عندما يُنظر إليها في هذا السياق، في التخفيف من وطأة الفقر. فالنمو الزراعي يولّد طلباً على اليد العاملة ويضيف ضغطاً صعودياً على الأجور الحقيقية لليد العاملة غير الماهرة. ولكلا هذين الأمرين انعكاسات إيجابية بالنسبة للرجال الفقراء وللنساء الفقيرات، ولكن بالذات بالنسبة للنساء الفقيرات (انظر الفصل ٣).

ومبدأ أن كلا من العمالة ونوعية العمل مهم ينعكس في الغاية ١ باء للهدف الإنمائي ١ للألفية: "تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بما يشمل النساء والشباب". ويدعو جدول أعمال الأمم المتحدة بشأن "العمل اللائق" من أجل تحقيق الهدف الإنمائي ١ باء للألفية إلى تحقيق أربعة غايات تشمل توليد العمالة وكذلك الحماية الاجتماعية، وإنفاذ معايير وأنظمة العمل، والحوار الاجتماعي.

استهداف المفاضلات المتعددة للمرأة

ربما كانت قضية المساواة بين الجنسين الأوثق صلة بالمشاركة في سوق العمل هي قضية الوقت المخصص لدوري المرأة الإنتاجي ودورها المتمثل في استمرارية الحياة، وهذا الوقت يعكس الأعراف الاجتماعية والمسؤوليات المتعلقة بتربية الأطفال. وكما ذُكر في الإطار ٣ (انظر الصفحة ١٤)، تقوم المرأة في معظم المناطق الريفية بمعظم العمل المتعلق برعاية الطفل، وإعداد الطعام، والمسؤوليات الأسرية الأخرى من قبيل جمع الوقود وجلب الماء. وتشارك المرأة أيضاً مشاركةً كبيرة في الإنتاج الزراعي بدون أجر. وعندما تؤخذ في الحسبان الأنشطة الأسرية جميعها، تعمل المرأة عموماً ساعات أطول من ساعات عمل الرجل. وتواجه المرأة مفاضلات متعددة في ما يتعلق بتخصيص وقتها. وبدون وجود سياسات واستثمار في تكنولوجيات موفرة للعمل، كثيراً ما تكون المشاركة في سوق العمل خياراً – حتى عندما تتاح الفرص لذلك. وتُناقش على حدة التكنولوجيات الموفرة للعمل في القسم الذي يتناول "سد الفجوة في مجال التكنولوجيا" (انظر الصفحة ٥٦).

ويتطلب أيضاً تحسين مشاركة المرأة في سوق العمل أن تهيئ الحكومات مناخاً جيداً للاستثمار وذلك عن طريق تعزيز حقوق الملكية وتوفير المنافع العامة من قبيل الطرق والكهرباء والماء. وعدم التكافؤ بالنسبة للمرأة في ما يتعلق بالحصول على الأصول والموارد من قبيل الأراضي يحد من الخيارات المتاحة أمامها بشأن العمالة الذاتية. وتيسير الحصول على الحطب والماء والنفاذ إلى الأسواق يخفف من القيود التي تواجهها المرأة من حيث وقتها ويمكن أن يُحدث فارقاً ثميناً في قدرتها على المشاركة في العمالة وفي العمالة لحسابها الخاص. ومن اللازم إشراك المرأة في التخطيط الاستثماري من البداية. ففي بيرو، مثلاً، كفلت المشاركة المباشرة من جانب المرأة في تصميم مشروع طرق ريفية إيلاء أولوية أكبر لاحتياجاتها. ولم يقتصر الارتقاء بالمستوى على الطرق التي تربط المجتمعات المحلية، بل امتد إلى مسارات كثيرة

[١٩] يستند التحليل الوارد في هذا القسم إلى Termine (٢٠١٠).

للنقل غير الآلي تستخدمها المرأة في الأغلب وتتجاهلها البرامج الأخرى المتعلقة بالطرق. وأدى ما نجم عن ذلك من انخفاض في الوقت الذين يُنفق في الحصول على إمدادات من الغذاء والوقود إلى تمكين النساء من المشاركة في الأسواق الثابتة وفي الأسواق المتنقلة مشاركة أكبر، وأفادت ٤٣ في المائة منهن بأنهن أصبحن يكسبن دخلاً أكبر (البنك الدولي، ٢٠٠٨).

الحد من أوجه انعدام المساواة بين الجنسين في ما يتعلق برأس المال البشري

ما زالت المرأة ممثلة ضمن الأميين تمثيلاً مفرطاً إلى حد كبير (الأمم المتحدة، ٢٠٠٩). وتحسين حصولها على التعليم وتوفير تعليم أفضل سيساعدان على الحد من قدر من الفجوة في الأجور بين الجنسين، وسيتيحان للمرأة، وهذا هو الأهم،إمكانية التنويع، وذلك بتوسيع نطاق الفرص المتاحة لها. وفي البلدان التي تُعتبر الزراعة فيها مصدراً رئيسياً لعمالة المرأة، ينبغي أن يتناول بناء المهارات الملائمة الثغرات المعرفية وأن يركز على خدمات الإرشاد وعلى التدريب المهني. وستؤثر أيضاً زيادة احتمال حصول المرأة على عمل في قطاع بعينه على خيارات الوالدين بشأن تعليم أطفالهما. ففي الفلبين، من الأرجح أن تحصل المرأة على عمالة غير زراعية مقارنةً بالرجل وهذا يفسر جزئياً كون التحصيل التعليمي للفتيات أعلى (Quisumbing وEstudillo وOtsuka، ٢٠٠٣).

ومن اللازم أن تركز التدخلات على صعيد السياسات على التحاق البنات بالمدارس، وعلى التدخلات الصحية من قبيل التحصين، وعلى التدخلات التغذوية الموجهة إلى الاحتياجات المحددة للمرأة على امتداد دورة عمرها. وقد استُخدمت بنجاح برامج التحويلات الشرطية (انظر الإطار ٨، الصفحة ٤٤)، التي كثيراً ما تكون موجهة إلى المرأة في الأسرة المعيشية، لتحسين تعليم الأطفال وصحتهم وتغذيتهم ولتحسين تعليم النساء وصحتهن وتغذيتهن (Quisumbing وPandolfelli، ٢٠١٠).

استغلال برامج الأشغال العامة

إن العمل غير الرسمي هو مصدر رئيسي من مصادر الدخل بالنسبة للمرأة غير الماهرة بوجه عام، ولكنه يكون كذلك بالذات في أوقات الأزمات. ويمكن أن توفر مشاريع الأشغال العامة دعماً للعاملين غير المهرة، ومن بينهم النساء. وهذه هي مبادرات عامة لتنمية البنية التحتية تتسم بكثافة استخدام اليد العاملة فيها وتوفر مدفوعات نقدية أو مدفوعات غذائية في مقابل العمل. ولهذه البرامج عدد من المزايا: فهي توفر تحويلات دخل إلى الفقراء وكثيراً ما يكون القصد منها هو تليين الدخل أثناء فترات "الركود" أو "الجوع" من السنة؛ وهي تتصدى لأوجه النقص في البنية التحتية (الطرق الريفية، والري، ومرافق جمع المياه، ومزارع الأشجار، ومرافق المدارس، والعيادات الصحية)؛ وهي تكون عادةً ذاتية التوجيه، بالنظر إلى مستويات الفائدة الخاصة بها المنخفضة نسبياً وكثرة متطلباتها من حيث العمل البدني (Subbarao، ٢٠٠٣)، ومن ثم تترتب عليها تكاليف إدارية أقل مقارنةً بكثير من التدابير الأخرى المتعلقة بشبكات الأمان. وهي أيضاً تحظى بشعبية سياسياً لاشتراطها أن يعمل المستفيدون (Bloom، ٢٠٠٩)، بينما يمكن أن يكون توليد تأييد للتحويلات النقدية المباشرة، لا سيما من المصوتين الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى، أكثر استعصاءً (راجع مثلاً Behrman، ٢٠٠٧).

وقد أُطلق برنامج شبكة الأمان المنتجة الإثيوبية في سنة ٢٠٠٥ كجزء من استراتيجية الأمن الغذائي الخاصة بالحكومة الإثيوبية ويستفيد منها ما يتجاوز ٧ ملايين فرد يعانون من انعدام أمن غذائي مزمن. ويمثل تقديم الدعم للنساء الحوامل والمرضعات فائدةً هامة بالنسبة لنساء كثيرات. وعلى مستوى المجتمع المحلي، يمثل إيجاد مرافق لجمع الماء ومبادرات لإعادة تأهيل الأراضي تطوراً إيجابياً بالنسبة للنساء وللرجال على حد سواء. وتستفيد النساء أيضاً من البرنامج عن طريق التغيير الذي يحدث في مواقف الرجال نحو قدرات المرأة من حيث العمل نتيجة للعمل المشترك عادةً في الأشغال العامة. وقد ساعد البرنامج على زيادة استهلاك الأسر المعيشية الغذائي وساهم في تكاليف تلبية احتياجات الأطفال، بما في ذلك تكاليف الملابس والتعليم والرعاية الصحية (Holmes وJones، ٢٠١٠). وقد كانت هذه الفوائد بالغة القيمة في حالة الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث والتي كانت، قبل البرنامج، تتاح أمامها بدائل أقل للحصول على دعم.

وفي الهند، طُبق القانون الوطني لضمانات العمالة الريفية في سنة ٢٠٠٥ بهدف تحسين القدرة الشرائية لدى الريفيين. ويوفر ذلك القانون ضماناً قانونياً لعمالة لمدة ١٠٠ يوم كل سنة للأفراد الراشدين في أي أسرة معيشية ريفية ممن يكونون على استعداد لأداء عمل يدوي لا يستلزم مهارة في المشاريع العامة مقابل الحصول على الحد الأدنى الإلزامي للأجر. وهو يرمي أيضاً إلى تمكين المرأة الريفية بتعزيز مشاركتها في قوة العمل عن طريق حصة مخصصة لها: إذ يجب أن تمثل النساء الثلث على الأقل من جميع العمال المسجلين والذين يكونون قد طلبوا العمل في إطار هذا النظام في كل ولاية. وعلاوة على ذلك، ينص القانون على دفع أجور متكافئة للرجال والنساء. ويبدو أن وضع المرأة قد تعزز عندما عملت من خلال البرنامج، لا سيما عندما أُتيحت لها الاستفادة من دخل عن طريق حسابها المصرفي الخاص بها. ويتضمن تصميم ذلك القانون توفير مرافق الحضانة، التي يُقصد بها أن تكون وسيلة لزيادة مشاركة المرأة، ولكن الحكم المتعلق بمرافق رعاية الأطفال

ما زال يمثل تحدياً جدياً في ما يتعلق بالتطبيق (Jandu، ٢٠٠٨؛ وHolmes وJones، ٢٠١٠).

تعزيز حقوق المرأة وصوتها

إن انعدام صوت المرأة، لا سيما في المجتمعات الريفية، هو السبب في الفروق بين الجنسين الملحوظة في أسواق العمل الريفية ونتيجة على حد سواء لتلك الفروق. ويمكن أن يساعد إدخال تغييرات مؤسسية على تحقيق فرص العمل اللائق والتمكين الاقتصادي والاجتماعي عن طريق أسواق العمل وأن يساعد في الوقت ذاته على الحد من أوجه انعدام المساواة بين الجنسين في سياق العمالة غير الرسمية في قطاع الزراعة. ومن الممكن أن تؤثر السياسات العامة والتشريعات على المواقف العامة وعلى القيم التي تكمن وراء أوجه انعدام المساواة بين الجنسين. والتشريع الحكومي أمر أساسي لضمان توافر ظروف عمالة متكافئة تحمي العاملين عمالة رسمية وموسمية على حد سواء، وذلك لكون العمالة الموسمية ذات أهمية خاصة بالنسبة للمرأة. فعلى سبيل المثال، باستطاعة الحكومات أن تدعم تنظيم العاملات في وظائف غير رسمية. وفي الوقت ذاته، يمكن أن تكون المساومة الجماعية والمعايير الطوعية هامة، في ما يتعلق بالتشريع الذي يكون ذا طابع رسمي أكبر. وباستطاعة منظمات المنتجين الريفيين واتحادات العمال أن تلعب دوراً حيوياً في التفاوض على ظروف عمالة أكثر إنصافاً وأكثر أماناً، بما في ذلك أسعار أفضل للمنتجات وأجور أفضل، وفي العمل على تحقيق الإنصاف بين الجنسين وتوفير عمالة لائقة للرجال وللنساء.

ومع ذلك، فإن الرجال هم الذين يسيطرون عموماً على الترتيبات المؤسسية الرأسية والأفقية السائدة (من قبيل منظمات المنتجين، والتعاونيات، واتحادات العمال، ونظم الزرّاع الخارجيين). ومن ثم توجد حاجة إلى تمكين المرأة على نحو فعال في عضوية هذه المنظمات وفي المواقع القيادية فيها لكفالة أن يكون للمرأة الريفية صوت أقوى وقدرة أكبر في ما يتعلق بصنع القرار.[٢٠] وفي الوقت ذاته، من الضروري النهوض بمراعاة قضية المساواة بين الجنسين داخل الهيئات التمثيلية عن طريق تدريب الممثلين في هذه الهيئات من رجال ونساء، وذلك لأن هذا لا يتحقق تلقائياً من خلال مشاركة المرأة. إذ لا تتوافر دوماً لدى المرأة عندما تكون ممثلة في هذه الهيئات القدرة على معالجة القضايا على نحو مراعٍ لقضية المساواة بين الجنسين، لا سيما عندما يكون من المتصور أن أدوار الجنسين صارمة أو عندما تكون هناك معارضة قوية أو تعارض مع مصلحة الرجال. والتدريب على مراعاة قضية المساواة بين الجنسين هام أيضاً بالنسبة للموظفين في المؤسسات التي تعمل مع المرأة وتنفذ سياسات متمحورة حول قضية المساواة بين الجنسين.

[٢٠] تتاح معلومات إضافية عن تمثيل المرأة البرلماني على الموقع الشبكي للاتحاد البرلماني الدولي (www.ipu.org).

سد الفجوة في ما يتعلق بالخدمات المالية[٢١]

إن حصول المرأة على الخدمات المالية مرهون بمركزها القانوني والاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع المحلي والأسرة المعيشية. وبعض التدخلات اللازمة لسد الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق بالحصول على الخدمات المالية مماثلة لتلك اللازمة لفئات الأصول الأخرى. فعلى سبيل المثال، يمثل منح المرأة حقوقاً متكافئة في ما يتعلق بالدخول في عقود مالية خطوة أولى حاسمة الأهمية في البلدان التي تحول فيها القيود القانونية والعرفية دون قيام المرأة شخصياً بفتح حساب ادخار، أو الحصول على قرض، أو شراء وثيقة تأمين.

وقد كانت برامج التمويل المتناهي الصغر بالغة الفعالية في التغلب على الحواجز التي تواجهها المرأة في النفاذ إلى أسواق الائتمان الرسمية، على النحو الذي ترد مناقشته في الفصل ٣. وتُبحث أدناه اعتبارات تحسين حصول المرأة على الخدمات المالية.

النهوض بالمعرفة المالية

ينبغي للمؤسسات المالية والحكومات والمنظمات غير الحكومية أن تقدم تدريباً من أجل المعرفة المالية لكفالة استطاعة المرأة أن تقارن بين المنتجات وتتخذ قرارات استناداً إلى فهم واضح لخصائص وشروط المنتجات المتاحة (Mayoux وHartl، ٢٠٠٩). وهذه الجهود يمكن أن تشمل خطوات من قبيل نشر المعلومات والمواد الدعائية في أماكن أو من خلال قنوات يمكن أن تنفذ إليها المرأة، وتبسيط إجراءات تقديم الطلبات وتكييفها حسب مستويات معرفة المرأة للقراءة والكتابة وقدرتها على حساب الأعداد، وتبسيط عقود التأمين والتبليغ بشروطها بواسطة استخدام عبارات وأمثلة يسهل على المرأة الأقل معرفة للقراءة والكتابة أن تفهمها.

[٢١] تستند المادة الواردة في هذا القسم إلى Fletschner وKenney (٢٠١٠). وتتضمن الدراسات الهامة في هذا الميدان دراسات Berger (١٩٨٩)، وGoetz وGupta (١٩٩٦)، وPitt وKhandker (١٩٩٨)، وHashemi وSchuler وRiley (١٩٩٦)، وBaydas وMeyer وAlfred (١٩٩٤)، وFletschner (٢٠٠٩)، وFletschner وCarter (٢٠٠٨)، وAshraf وKarlan وYin (٢٠١٠)، وPitt وKhandker وCartwright (٢٠٠٦)، وHolvoet (٢٠٠٤)، وHazarika وGuha–Khasnobis (٢٠٠٨)، وBesley (١٩٩٥)، وCarter وBoucher وGuirkinger (٢٠٠٨)، والبنك الدولي (٢٠٠٧أ).

تصميم منتجات تلبي احتياجات المرأة

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية تقدماً ملحوظاً في توفير منتجات التأمين لصغار المنتجين وللمناطق الريفية. إذ يتزايد توفير تأمين المحاصيل وتأمين الثروة الحيوانية، مثلاً، كشبكات أمان للمزارعين. ومع ذلك، تُصمَّم هذه المنتجات عموماً بدون إيلاء الاهتمام الواجب للفروق بين الجنسين، ولا تتضح درجة حصول المرأة على تلك المنتجات. وثمة استثناء من هذا النمط جدير بالذكر هو النهج الذي تتبعه مؤسسة 'BASIX'، وهي مؤسسة كبيرة للتمويل المتناهي الصغر في الهند تقدم تأميناً ضد الأحوال الجوية لأفراد جماعات المساعدة الذاتية النسائية في المناطق المعرضة للجفاف (Fletschner وKenney، ٢٠١٠).

ويقدم عدد من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ومن المنظمات غير الحكومية تأميناً صحياً للمرأة (الجدول ٢). فالمرض يمكن أن يكون معناه هزة كبيرة في الدخل بالنسبة للأسر المعيشية الفقيرة من حيث الموارد، وقد تتأثر بذلك المرأة على وجه الخصوص لأنه من الأرجح أن يكون دور تقديم الرعاية مسنداً إليها. ومن ثم فإن حدوث المرض في نطاق الأسرة يمكن أن يقلل من قدرة المرأة على ممارسة أنشطة مدرة للدخل وأن يُضعف قدرتها على التأثير على القرارات الأسرية.

وتشكل أيضاً الأحداث المتعلقة بالحياة من قبيل الميلاد والوفاة والزواج إلى جانب الطقوس الثقافية الأخرى هزات بالنسبة للأسرة المعيشية الريفية. ويغطي معظم خطط التأمين المتناهي الصغر الموصوفة هنا النفقات المتعلقة بالحمل والولادة. ويقدم بعضها تأميناً على الحياة وتأميناً بخصوص الموت (Sriram، ٢٠٠٥؛ وMgobo، ٢٠٠٨)، ولكن شبكات الأمان غير الرسمية، من قبيل جمعيات الدفن، تظل مصادر هامة لتليين الدخل بالنسبة للأسر المعيشية الريفية، لا سيما

الجدول ٢
أمثلة مختارة لمنتجات التأمين الصحي الموجهة نحو المرأة

الجهة التي تقدم التأمين والبلد	المستفيدون	التفاصيل
لجنة بنغلاديش للنهوض بالريف (BRAC) بنغلاديش	أعضاء تلك اللجنة فقط أصلاً؛ ثم فُتح الباب منذ سنة ٢٠٠٧ أمام جميع أفراد المجتمعات المحلية (ولدى النساء الريفيات الفقيرات وثيقة تأمين)	سنة البدء: ٢٠٠١ عدد الأعضاء: ١٠ ٠٠٠ (في سنة ٢٠٠٤) (Matin وImam وAhmed، ٢٠٠٥) النتائج: لم تجدد نسبة قدرها ٥٥ من المستفيدين بعد السنة الأولى؛ وتقل احتمالات أن تكون الأسر المعيشية الأفقر على دراية بالبرنامج ومن الأرجح أن تكون الأسر المعيشية الأفضل حالا مشتركة فيه؛ ووجد بعض الزبائن صعوبة في دفع القسط السنوي؛ ورأى آخرون ممن لم يلجأوا إلى الخدمات ولكنهم كانوا مشتركين في البرنامج أنه يمثل "هدرا" (المرجع نفسه)
SKS بنغلاديش	المقترضون من SKS الذين كانوا من النساء في المقام الأول (كان الزوج وما يصل إلى طفلين مشمولين)	سنة البدء: ٢٠٠٧، ثم حدث توسع في سنة ٢٠٠٩ ليشمل الأزواج (الرجال عادةً) عدد الأعضاء: ٢١٠ ٠٠٠ (في سنة ٢٠٠٨)؛ وهو أمر مطلوب فيما يتعلق بجميع المقترضين الجدد أو المقترضين الذين يجددون اقتراضهم (في سنة ٢٠٠٧) (Chen وComfort وBau، ٢٠٠٨) النتائج: النساء اللائي تتراوح أعمارهن من ١٦ سنة إلى ٣٠ سنة هن الأكثر استخداما لتلك المنتجات (المرجع نفسه) سنة البدء: ١٩٩٢
رابطة النساء اللائي يعملن لحسابهن الخاص (SEWA) الهند	أعضاء الرابطة وغير الأعضاء فيها (ولدى النساء وثائق تأمين)	سنة البدء: ١٩٩٢ عدد الأعضاء: ١١٠ ٠٠٠ (في سنة ٢٠٠٣) ثلثاهم من المناطق الريفية (Ranson وآخرون، ٢٠٠٦) النتائج: تبين أنها تقلل من تأثر الزبائن بالهزات بوجه عام، ولكن التجهيز البطيء باهظ التكلفة بالنسبة للزبائن؛ وكانت التغطية في البداية إلزامية بالنسبة لجميع المقترضين، ولكنها عندما أصبحت طوعية، انسحبت نسبة قدرها ٨٠ في المائة (McCord، ٢٠٠١)
SPANDANA الهند	المقترضون (إلزامياً، كجزء من منتجات القروض) (Sriram، ٢٠٠٥؛ والجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ٢٠٠٤)	سنة البدء: ٢٠٠٣ (Sriram، ٢٠٠٥) عدد الأعضاء: ٨٤٠ ٠٠٠، من بينهم الأزواج (في سنة ٢٠٠٤) (الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ٢٠٠٤). وفي سنة ٢٠٠٧، كانت النساء يمثلن نسبة قدرها ٩٦,٥ في المائة من المقترضين (Mix Market، ٢٠١٠)
رابطة بور سودان لتنمية المؤسسات الصغيرة (PASED)/التعلم من أجل التمكين ضد الفقر (LEAP) السودان	النساء الأعضاء في المنظمات غير الحكومية (الحصول الفردي المنخفض التكلفة على تأمين صحي حكومي) (Mayoux وHartl، ٢٠٠٩)	سنة البدء: ٢٠٠٧ (Mayoux وHartl، ٢٠٠٩) عدد الأعضاء: غير معروف
شركة كينيا الاستئمانية المحدودة للتمويل النسائي (KWFT) كينيا	النساء ذوات الدخل المتوسط والمنخفض، مع خيار تغطية أفراد الأسرة	سنة البدء: ٢٠٠٨ عدد الأعضاء: غير معروف، وربما كان يبلغ ١٠٠ ٠٠٠ (مجموع أعضاء الشركة) (Mgobo، ٢٠٠٨)
خدمات زيوريخ المالية والأعمال المصرفية العالمية النسائية (WWB) (عالمية)	فروع WWB (النساء الأعضاء في MFIs)	سنة البدء: ٢٠٠٩ عدد الأعضاء: ليس معروفاً بعد، ولكن شبكة WWB لديها ٢١ مليون عضو (WWB، ٢٠١٠)

بالنسبة للمرأة، التي قد تواجه فقدان جميع الأصول التي تملكها عند وفاة زوجها (Dercon وآخرون، ٢٠٠٧؛ وMapetla وMatobo وSetoi، ٢٠٠٧).

العمل على إيجاد ثقافة ملائمة وممكِّنة للمرأة

ينبغي أن تعمل جهات الإقراض وغيرها من المؤسسات المالية على إيجاد ثقافة مراعية للقضايا الجنسانية في تنظيمها كله (البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩). وينبغي استشارة المرأة وإشراكها في المناقشات، وصنع القرار، والتخطيط، وتقديم الخدمات. وينبغي أن تكون استراتيجيات التسويق والدعاية وعمليات تقديم الخدمات مراعية للقضايا الجنسانية. وإشراك الرجل في المشاريع والمجموعات يمكن أن تكون له تأثيرات إيجابية على العلاقات بين الجنسين وأن يحسِّن نجاح المشروع، ولكنه ينطوي أيضاً على المخاطرة بفقدان التركيز على المرأة (Armendáriz وRoome، ٢٠٠٨).

وتبيِّن مجموعة كبيرة من الأدلة أن إقراض المرأة يساعد الأسرة المعيشية على تنويع دخلها وزيادته وأنه يرتبط بفوائد أخرى من قبيل زيادة تنويع سبل المعيشة، وزيادة المشاركة في سوق العمل، والحصول على مزيد من التعليم، والتمتع بصحة أفضل. بيد أنه لا يمكِّن المرأة بالضرورة، إذا لم تكن تتحكم في الأصول التي يجري تكوينها أو تجري زيادتها (Garikipati، ٢٠٠٨).

وتشمل المنتجات المصممة من أجل تعزيز وضع المرأة القروض التي يقدمها بنك غرامين من أجل شراء أرضٍ أو مسكن بشرط تسجيل تلك الأرض أو ذلك المسكن باسم المرأة، والقروض التي تقدمها مؤسسة الأسر المعيشية للائتمان والادخار في الهند من أجل الوالدين لكي يشتريا أصولاً من أجل بناتهما، مما يمكنهما من إدرار دخل وتأخير زواج بناتهما وامتلاك أصول يمكن أن تأخذها بناتهما معهن عندما يتزوجن (Mayoux وHartl، ٢٠٠٩). وعلى نفس هذا الغرار، جرى تصميم طائفة من المنتجات لكي تعود بالفائدة على المرأة في المجتمع المحلي بشكل غير مباشر (Mayoux وHartl، ٢٠٠٩)، ومنها مثلاً القروض التي تقدم من أجل الأعمال التي توظِّف نساءً، أو من أجل الأعمال التي تقدم خدمات من قبيل رعاية الطفل التي تعود بالفائدة على نساء أخريات.

استخدام التكنولوجيا والقنوات المبتكرة

إن الابتكارات التكنولوجية من قبيل البطاقات المدفوع ثمنها سلفاً ونظم الهواتف المحمولة من أجل مدفوعات القروض وتحويل النقود تجعل من الأيسر بالنسبة للمرأة أن تحصل على رأس مال وذلك بالحد من حاجتها إلى الانتقال مسافات طويلة، مما يتيح لها أن تتخطى المعوقات الاجتماعية التي تقيِّد قدرتها على الحركة أو تقيِّد الأشخاص الذين يمكنها أن تتفاعل معهم (Duncombe وBoateng، ٢٠٠٩). وفي مثال آخر، أدخل بنك في ملاوي تودع فيه المدخرات الصغيرة ابتكارات تمنح المرأة سيطرة أكبر على دخلها، من قبيل استخدام بطاقة بيومترية لا تتيح سوى لحائز البطاقة أن يسحب نقوداً من الحساب، وتتيح إمكانية فتح حساب بدون بطاقة هوية، فبطاقة الهوية هذه لا تكون متوافرة لدى أشخاص كثيرين في المناطق الريفية. وقد نجح البنك في جذب أعداد كبيرة من النساء لفتح حسابات مصرفية (Cheston، ٢٠٠٧، وهو مستشهد به لدى Quisumbing وPandolfelli، ٢٠١٠).

وقد استطاعت المؤسسات المالية في بلدان مثل البرازيل والهند وكينيا والفلبين وجنوب أفريقيا أن تقدم خدماتها إلى الزبائن الريفيين بتكلفة أقل وذلك بإجراء معاملاتها من خلال مكاتب البريد ومحطات البنزين والمتاجر، وثمة جهات كثيرة تقدم خدمات الاتصالات اللاسلكية تتيح لزبائنها تقديم مدفوعات أو تحويل أموال (البنك الدولي، ٢٠٠٧أ). وهذه المنافذ التي يسهل الوصول إليها بدرجة أكبر يمكن أن تكون مفيدة بالذات بالنسبة للمرأة الريفية التي تجد صعوبة في الانتقال إلى أماكن الأعمال المركزية.

سد الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق برأس المال الاجتماعي من خلال الجماعات النسائية

يمكن أن يكون تكوين رأس مال اجتماعي للمرأة وسيلة فعالة لتحسين تبادل المعلومات وتوزيع الموارد، وتجميع المخاطر، وكفالة الاستماع إلى صوت المرأة في عملية صنع القرار على جميع المستويات. والمنظمات المجتمعية، ومن بينها الجماعات النسائية، يمكن أن تكون وسيلة فعالة لتوليد رأس مال اجتماعي. وباستطاعة الجماعات النسائية، عاملة كتعاونيات للإنتاج ورابطات للادخار وجماعات للتسويق، أن تنهض بالإنتاج وتساعد المرأة على الاحتفاظ بالسيطرة على الدخل الإضافي الذي يتحقق لها، مثلما دلل على ذلك مشروع تمحور حول إنتاج تربية بضعة أنواع متعددة من الأسماك معاً في بنغلاديش. وعندما أثبت المشروع نجاحه في توفير دخل إضافي، تعززت أيضاً مكانة المرأة في إطار الأسرة المعيشية وفي المجتمع المحلي (Naved، ٢٠٠٠).

والعمل على نطاق كبير من خلال تجميع الموارد يمكن أن يساعد المرأة على تذليل بعض المعوقات التي تواجهها المزارعات. ففي كينيا، قامت المزارعات

بتجميع قطع أراضيهن وقمن بتنظيم أنفسهن من أجل إقامة رابطات ادخار وللتعامل مع السماسرة والتجار. وبهذه الطريقة، استطعن حل المشاكل التي كن يواجهنها في ما يتعلق بالحصول على أرض وائتمان ومعلومات (Spring، ٢٠٠٠). وثمة مثال باهر للعمل على نطاق كبير هو رابطة النساء اللائي يعملن لحساب أنفسهن (SEWA)، التي تأسست في سنة ١٩٧٢ في أحمدأباد بالهند. فقد بدأت هذه الرابطة كمنظمة ذات عضوية صغيرة الحجم من أجل النساء الفقيرات اللائي يعملن في القطاع غير الرسمي. والآن، أصبحت الرابطة تضم أكثر من مليون عضو في ١٤ منطقة في جميع أنحاء الهند وترمي إلى تنظيم جماعات في ما يتعلق بالخدمات، والنفاذ إلى الأسواق، والحصول على معاملة منصفة. وأكبر تعاونية تابعة لها هي بنك SEWA، الذي كان لديه في الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٨ أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ حساب وتبلغ ودائعه نحو ١٦,٦ مليون دولار أمريكي (راجع الإطار ١٠). والرابطات والشبكات الراسخة لا يتيسر دائماً للمرأة الانضمام إليها، مثلما يدلل على ذلك مثال آخر، من جنوب غرب الصين. فهنا وجدت النساء صعوبة في النفاذ إلى منظومة الشبكات التي يسيطر عليها الذكور في ما يتعلق بالنظام الرسمي لتربية النباتات (Song وJiggins، ٢٠٠٢). ويمكن أن تكون الجماعات النسائية الصِرف وسيلة فعالة للانضمام إلى منظمات مختلطة الجِنسين أو للانضمام إلى الجماعات الراسخة.

وقد أثبتت أيضاً جماعات المساعدة الذاتية أنها وسيلة فعالة لربط المرأة بالمؤسسات المالية. وهذه الجماعات قد تعمل على مستوى القرية وتتطلب عادةً من النساء الأعضاء فيها عقد اجتماعات بصفة منتظمة. وتُجمع المدخرات من كل امرأة عضو وإما تودع في بنوك ريفية أو تُقرض لنساء أخريات أعضاء في الجماعة. وبعد أن تدلل جماعة على قدرتها على سداد القروض، تقوم البنوك الريفية عادةً باستغلال مدخرات الجماعة وبتوفير رأس مال إضافي يمكن للنساء الأعضاء في الجماعة استخدامه في أغراض زراعية (البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩). وثمة دليل على أن العمل من خلال جماعات يمكن أن يساعد المرأة على الاحتفاظ بالسيطرة على القروض التي تحصل عليها وأن يحسِّن عائدات الاستثمارات في المشاريع التي تديرها نساء (Garikipati، ٢٠٠٨).

ومع أن الجماعات يمكن أن تكون وسيلة هامة لزيادة صوت المرأة، قد يكون هناك في بعض الأحيان اعتماد مفرط على هذه الآلية. وتواجه الجماعات النسائية، مثلها

الإطار ١٠
الرابطة الهندية للنساء اللائي يعملن لحسابهن الخاص (SEWA)

إن الهدف الرئيسي لرابطة النساء اللائي يعملن لحسابهن الخاص (SEWA) هو تنظيم النساء لتحقيق عمالة كاملة والاعتماد على النفس. ولتحقيق هذا، تقوم الرابطة بتكوين جماعات صغيرة للمساعدة الذاتية تجتمع شهرياً في حقول أو منازل النساء الأعضاء في تلك الجماعات أو في غرف مجتمعية. وتختار المزارعات الانضمام إلى هذه الجماعات لتقاسم الفوائد المتبادلة وتبادل الرأي بشأن الشواغل المشتركة ولحل مشاكلهن جماعياً. فعلى سبيل المثال، في منطقة سابركانتا في ولاية غوجارات، ساندت الرابطة المزارعات اللائي يعملن على نطاق صغير في إقامة اتحاد لهن، هو رابطة مزارعات سابركانتا، وقامت بحملة من أجل صون مستجمعات المياه في سبع قرى.

ويتضمن نهج التيسير الذي تتبعه الرابطة بناء القدرات الذي توفره المنظمات المهنية. وهذه المنظمات تدرِّب النساء الأعضاء في الرابطة على المهارات الإدارية والقيادية، وتقدم التدريب على التنظيم الذاتي وعلى العمل الجماعي لمساعدة النساء الأعضاء في الرابطة على أن يصبحن قياديات لديهن ثقة بأنفسهن. ويمثل انخفاض مستويات معرفة القراءة والكتابة لدى المشاركات في الرابطة تحديا رئيسياً في ما يتعلق بتقديم تدريب فعال. وتقدم الرابطة أيضاً تدريباً من أجل محو الأمية الوظيفية قائم على أساس الجماعة وييسره مدرب محلي من المجتمع المحلي. ويركز التدريب على مهارات القراءة ويتمحور حول الاحتياجات المحددة للمرأة.

والمراكز المرجعية القروية التابعة للرابطة تساعد المزارعات، من خلال جماعات المساعدة الذاتية، على تحديد الفوائد المحتملة للتكنولوجيات الجديدة، وتقييم مدى ملاءمتها، والمشاركة في عمليات التطوير التكنولوجي. وهذه المراكز المرجعية تزود المزارعات أيضاً بمدخلات جيدة النوعية، وبمعلومات عن الأسواق، وبمشورة تقنية. أما التعاونيات التابعة للرابطة فهي جهات مرخصة تقوم بتوزيع البذور وتابعة لشركة ولاية غوجارات للبذور وتقدم بذوراً جيدة في الوقت المناسب وبأسعار معقولة (أقل بما يصل إلى ٢٠ في المائة من الأسعار الموجودة في

مثل أي عملية عمل جماعي، تحديات وتكاليف. فرسوم العضوية قد تؤدي إلى عدم انضمام النساء الفقيرات من حيث الموارد، ومن شأن معايير العضوية من قبيل ملكية الأراضي أن تحول دون انضمام النساء اللائي لا يملكن أرضاً إلى تلك الجماعات كأعضاء. وقد يتداخل توقيت الاجتماعات وطولها مع المهام اليومية للمرأة. وبناء ثقة داخل الجماعات المشكّلة حديثاً قد يستغرق وقتاً كبيراً. وقد لا تكون المرأة مهتمة أيضاً بالانضمام إلى جماعة لأن الجماعة لا تعالج شواغلها الرئيسية. ويفيد Quisumbing وPandolfelli (٢٠٠٨) عن نتائج من مشروع في الفلبين شجع النساء على رصد بحيرة لتقييم ما إذا كانت أساليب صون التربة قد أدت إلى الحد من ترسُّب الغرين. ومع ذلك كانت مشاركة النساء منخفضة، لأن اهتمامهن الرئيسي كان ينصب على القضايا الصحية. وعندما بدأ المشروع في تأكيد العلاقة بين الصحة ونوعية الماء، زادت مشاركة النساء. ولذا فإن فهم الدوافع التي تؤدي إلى الانضمام إلى جماعة هو أمر أساسي في ما يتعلق بكفالة استدامة الجماعة (Pandolfelli وMeinzen–Dick وDohrn، ٢٠٠٨). ومن اللازم أن يكون لدى واضعي السياسات ولدى الأخصائيين الممارسين فهم واضح للقضية المحددة التي يحاولون معالجتها في ما يتعلق بتكوين الجماعات، وأن يدركوا أن استخدام الجماعات والشبكات غير الرسمية قد ثبت في بعض الأحيان أنه أنجح من بدء تكوين جماعات من الصفر.

ويمكن أن تكون الجماعات المختلطة الجنسين أكثر فعالية حيثما كان يلزم عمل مشترك، كما هو الحال في ما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية (Pandolfelli وMeinzen–Dick وDohrn، ٢٠٠٨). ولكي تشارك المرأة بنشاط في جماعات مختلطة الجنسين، يجب أن تتصدى تلك الجماعات للمشاكل النسائية وينبغي أن يكون الهدف من إقامتها هو إتاحة مشاركة أكثر من فرد واحد من أفراد الأسرة المعيشية، إذا لزم الأمر (Meinzen–Dick وآخرون، ٢٠١٠). وينبغي أيضاً أن تتيح الجماعات المختلطة الاستماع إلى صوت المرأة. فقد وجدت دراسة حالة إفرادية بشأن إثيوبيا أن عقد اجتماعات مع نساء فقط أو مع عدد متساوٍ من الرجال والنساء قد أدى إلى زيادة استعداد النساء للتعبير عن آرائهن (German وTaye، ٢٠٠٨). وخصوصيات آليات الجماعات، من قبيل إدارة الأموال وتقاسم الفوائد، ونسبة المرأة في المواقع القيادية، ستلعب أيضاً دوراً هاماً في تشجيع المرأة على المشاركة.

والقدرة على تنظيم جماعات مختلطة الجنسين ستتوقف على الفصل بين الجنسين داخل المجتمع المحلي. ففي المجتمعات المحلية التي يوجد فيها مستوى مرتفع من

الأسواق المحلية). وتُبلِّغ المراكز المرجعية القروية القياديات في كل مجموعة قروية بالأسعار الحالية للنواتج، من خلال رسائل SMS المنتظمة، مما يمكّن جماعات المساعدة الذاتية من المساومة للحصول على أسعار أفضل مقابل الخضر والفاكهة التي تنتجها.

ومن بين منظمات الرابطة التي تمكّن صغار المزارعات من النفاذ إلى الأسواق تلعب شبكة التوزيع الريفية (RUDI) دوراً خاصاً. فهذه الشبكة تعمل كجهة وصل بين المزارعات والمستهلكين بتوفيرها لسكان القرى السلع التي تُستخدم بصفة منتظمة. وتُنقل الحبوب والتوابل والملح من مناطق شتى إلى مركز تصنيع وتُرسل إلى مراكز البيع. وبهذه الطريقة، توفر شبكة التوزيع الريفية منفذاً لجماعات المزارعات وعمالة للبائعات.

ويحقق النهج الذي تتبعه رابطة النساء اللائي يعملن لحسابهن الخاص نجاحاً بالغاً لأنه عملية متكاملة. إذ يوجد ارتباط وثيق بين جماعات المساعدة الذاتية والرابطة من خلال مؤسسات الرابطة من قبيل وكالات التمويل المتناهي الصغر والتأمين ومرافق التدريب التابعة لها، وكذلك من خلال مرافق الاتصال الخاصة بها من قبيل المحطة الإذاعية للرابطة. والنهج الذي تتبعه الرابطة يخضع للمساءلة وشامل بسبب أسسه الشعبية وفعالية تقديمه للخدمات من خلال جماعات المساعدة الذاتية. وللرابطة نفوذ أيضاً بسبب تماسكها الداخلي وروابطها مع شركاء خارجيين من قبيل الإدارات الحكومية والجامعات ووكالات البحث والتطوير والمنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص.

وكثيراً ما تنجح جماعات المساعدة الذاتية التابعة للرابطة والبالغ مجموعها ٢ ١٤٠ جماعة في تحقيق تحسُّن جذري في حياة النساء وذلك بزيادة دخلهن وأمنهن الغذائي وبتمكينهن من اغتنام فرص جديدة. فعلى سبيل المثال، أدى إنشاء تعاونية مزارعات ساباركانتا إلى تمكين المزارعات من استصلاح ٣ ٠٠٠ هكتار من أراضي الوهاد الضيقة الشديدة الانحدار في ٧٣ قرية. وزاد الدخل من متوسط قدره ٥ ٠٠٠ روبية هندية (نحو ١١٢ دولاراً أمريكياً) إلى ما يصل إلى ١٥ ٠٠٠ روبية هندية سنوياً.

الفصل بين الجنسين، قد تفضي الجماعات القاصرة على المرأة فقط إلى تحقيق نواتج مرغوبة بدرجة أكبر لصالح المرأة (Pandolfelli وMeinzen–Dick وDohrn، ٢٠٠٨). ومع ذلك، قد يؤدي في بعض الأحيان استبعاد الرجال إلى نشوء عقبات لا داعي لها. فثمة مشروع يطبِّق الاستراتيجية الجديدة لكسب العيش المتمثلة في إنتاج السلطعون الطيني لتزويد الفنادق به في جزيرة أونغوجا، في جمهورية تنزانيا المتحدة، استبعد الرجال وأدى الغضب الذي نجم عن ذلك في صفوف الرجال إلى زيادة تكاليف المعاملات والمدخلات لأن النساء اضطررن إلى الاعتماد على عدد صغير من صيادي الأسماك الذكور للحصول على الزريعات والعلف (Coles وMitchell، ٢٠١٠). وينبغي للمشاريع التي تتدخل في العوامل الدينامية الاجتماعية – الثقافية المحلية أن تتجنب خيارات "التجاهل" وأن تستند، بدلاً من ذلك، في تدخلاتها إلى السياق المحدد والمشكلة الكامنة.

سد الفجوة في مجال التكنولوجيا

إن سد الفجوة في ما يتعلق بحصول المرأة على طائفة واسعة من التكنولوجيات يمكن أن يساعد على تحرير وقتها لكي تمارس أنشطة أكثر إنتاجاً، مما يُزيد من إنتاجيتها الزراعية، ويحسِّن العائدات التسويقية التي تحصل عليها، ويمكّنها من أن تختار اختيارات أفضل لنفسها ولأسرتها. وسد الفجوة في مجال التكنولوجيا يتطلب وجود التكنولوجيات الضرورية لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية لدى المزارعات، ويقتضي أن تكون النساء على وعي بفائدة تلك التكنولوجيات، وأن تكون لديهن الوسائل اللازمة للحصول عليها.

تهيئة تكنولوجيات وبيئات تلبي احتياجات المرأة

لقد وثّقت الفصول السابقة عمل المرأة الريفية ساعات طويلة جداً كل يوم توازن فيها بين مجموعة متنوعة من المهام المتعلقة بالإنتاج المحصولي والحيواني، والعمالة بأجر، ورعاية الطفل، والتزامات أسرية إضافية. والالتزامات الأخيرة، من قبيل إعداد الطعام وجمع الحطب وجلب الماء، تشغل مساحة كبيرة من وقت المرأة وتحد من مشاركتها في أنشطة أكثر إنتاجاً. فثمة دراسات من كينيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، مثلاً، تبين أن الأطفال والنساء في المناطق الريفية يجلبون الماء من مصدر الماء الرئيسي أربع مرات في المتوسط كل يوم ويحتاجون إلى نحو ٢٥ دقيقة لكل مرة (Thompson وآخرون، ٢٠٠١). ومن الممكن جعل الكثير من هذه المهام أقل مشقة وأقل استهلاكاً للوقت بكثير من خلال اتباع تكنولوجيات بسيطة.

والماء ذو أهمية خاصة للأسر المعيشية الريفية لأنه ضروري من أجل الواجبات الزراعية والأسرية، ولكن كثيراً ما تختلف أولويات الرجل عن أولويات المرأة في ما يتعلق باستخدام الماء. فالمرأة غالباً ما تكون مسؤولة عن جلب جميع الماء الذي يُستخدم منزلياً، أي ماء الشرب والنظافة والصحة. وإدخال مصادر للمياه في القرى يمكن أن يقلل كثيراً من الوقت الذي تنفقه النساء والفتيات في جلب الماء (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠٠٧). فعلى سبيل المثال، أدت إقامة وإعادة تأهيل مصادر مياه في ست مقاطعات ريفية في المغرب إلى خفض الوقت الذي تقضيه النساء والبنات الصغيرات في جلب المياه بنسبة تتراوح من ٥٠ في المائة إلى ٩٠ في المائة. وارتفع معدل انتظام البنات في المدارس الابتدائية في هذه المقاطعات بنسبة قدرها ٢٠ في المائة على مدى فترة أربع سنوات، وهو أمر عُزي جزئياً إلى إنفاق البنات وقتاً أقل في جلب المياه (البنك الدولي، ٢٠٠٣).

ومشاريع المياه التي تحقق أهدافاً معيشية متعددة وتأخذ في الحسبان القضايا الجنسانية على النحو الصحيح من الأرجح أن تكون مستدامة (Quisumbing وPandolfelli، ٢٠١٠). ففي قرية مانزفير، في زمبابوي، مثلاً، أشرك مشروع لإصلاح آبار الحفر الرجال والنساء في عملية صنع القرار بخصوص التكنولوجيا والمواقع الملائمة لنقاط جديدة للتزود بالمياه، وتلقت النساء تدريباً على صيانة مصادر المياه الجديدة. والمشاركة النشطة من جانب النساء أكسبتهن إحساساً قوياً بامتلاك تلك المصادر؛ فقد قمن، مثلاً، بوضع نظم ادخار وفرت أموالاً لشراء قطع غيار. وكان من نتائج المشروع إصلاح عدد من آبار الحفر أكبر أربع مرات من العدد الذي كان مستهدفاً (Katsi، ٢٠٠٦).

ويمكن أيضاً أن يشغل جلب الحطب لأغراض الطهي نسبة كبيرة من وقت المرأة فضلاً عن أنه يمثل – بالمعنى الحرفي إلى حد كبير – عبئاً ثقيلاً. فالمرأة في ريف السنغال، مثلاً، تسير عدة كيلومترات يومياً حاملة أثقالاً من الخشب تتجاوز ٢٠ كيلوغراماً (Seck، ٢٠٠٧). ومن الممكن أن تؤدي إزالة الغابات والظواهر الجوية غير المواتية، من قبيل الجفاف، إلى زيادة الوقت الذي تنفقه المرأة في جمع الحطب. والمواقد ذات الكفاءة في استخدام الوقود يمكن أن تقلل الاحتياجات من الحطب بنسبة تتراوح من ٤٠ في المائة إلى ٦٠ في المائة (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٦ب)، إضافة إلى الحد من التلوث الداخلي وكذلك من الوقت اللازم للطهي. ويمكن أيضاً للمواقد المصنوعة محلياً أن تتيح للحرفيين الريفيين فرصاً

لكسب دخل. ففي غرب كينيا، مثلاً، أدى استخدام موقد *Upesi* إلى حدوث انخفاض كبير في مستويات الدخان. وأفادت النساء اللائي استخدمت الموقد بأنهن أصبحن يوفرن نحو عشر ساعات من وقتهن كل شهر. ويوفر الموقد في استخدام الوقود بنسبة تصل إلى ٤٠ في المائة مقارنةً بنيران الطهي التقليدية ذات الأحجار الثلاثة ويعمِّر لمدة تبلغ نحو أربع سنوات. ومواقد *Upesi* تنتجها جماعات نسائية محلية، وتتيح للنساء الريفيات فرصاً لكسب دخل (Okello، ٢٠٠٥). وتخصيص قطع أراضٍ لزرع أشجار حرجية، والتحريج الزراعي، واتباع طرق محسنة لترييح التربة هي أمور يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإقلال من الوقت الذي يُنفق في جمع الحطب وذلك بجعل مصادر الحطب أقرب إلى المنزل. وتتطلب هذه التدابير وجود حيازة مضمونة فضلاً عن مدخلات من اليد العاملة واستثمارات لن تتحقق فوائدها إلا بعد عدد من السنوات (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٦ب).

وتوافر أدوات زراعية ملائمة للمرأة يمكن أيضاً أن يقلل من الكدح والوقت الذي ينفق في الحقل. وكثيراً ما تكون الأدوات الزراعية التي تُستخدم على الأغلب في عمليات تهيمن عليها النساء، مثل إزالة الأعشاب الضارة أو أنشطة ما بعد الحصاد، غير مصممة من أجل المرأة. ففي حقيقة الأمر، كثيراً ما يتصور القائمون على تطوير التكنولوجيا أن التكنولوجيات محايدة بالنسبة للجنسين، ولكن المرأة تكون عادةً في المتوسط أقل وزناً وأقل طولاً مقارنةً بالرجل وقد لا تكون لديها نفس قوته العضلية (Puna Ji وSingh Gite وAgarwal، ٢٠٠٦). ومن الممكن أن تيسّر الأدوات الزراعية المحسنة أنشطة إعداد حوض البذور، والغرس، وإزالة الأعشاب، والحصاد. فعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة حالات إفرادية في بوركينا فاسو والسنغال وأوغندا وزامبيا وزمبابوي أن آلة العزق ذات اليد الطويلة يمكن أن تيسر عبء عمل المرأة مقارنةً بآلات العزق التقليدية ذات اليد القصيرة، ولكنها لم تكن مقبولة في بعض البلدان لأن الوقوف كان مرتبطا بالكسل (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/منظمة الأغذية والزراعة/FARMESA، ١٩٩٨). ودللت دراسة أخرى من الهند على أن النساء اللائي استخدمن آلة لنزع لحاء الفول السوداني استطعن أن ينزعن لحاء كميات من الفول السوداني أكبر بنحو ١٤ مرة واستخدمن جهداً بدنياً أقل كثيراً مقارنةً بالنساء اللائي كن ينزعن لحاء الفول السوداني يدوياً. وعند تحضير الأرض باستخدام أداة يدوية جديدة مصممة لحفر شقوق مرتفعة الحواف من أجل محاصيل الخضر، استطاعت النساء أن يضاعفن عدد الصفوف التي يكتمل إعدادها في ساعة واحدة (Puna Ji وSingh Gite وAgarwal، ٢٠٠٦). ومن ثم، ينبغي إيلاء اهتمام لاستحداث تكنولوجيات ملائمة لكل سياق على حدة فضلاً عن تحسين حصول المرأة على تلك التكنولوجيات. وإجراء دراسات استقصائية أساسية للأسر المعيشية وللمجتمعات المحلية قبل البدء في تطبيق تكنولوجيات جديدة قد يساعد على التنبؤ بالكيفية التي يتأثر بها الرجال والنساء بتلك التكنولوجيات (Quisumbing وPandolfelli، ٢٠١٠). ومن الممكن أيضاً أن تؤدي زيادة إشراك المرأة في البحوث الزراعية وفي التعليم العالي الزراعي إلى زيادة استحداث تكنولوجيا ملائمة للإناث.

والمحاصيل المحسنة ذات الغلات الأعلى والتي لديها قدرة أفضل على التكيف مع الآفات والأمراض يمكن أيضاً أن توفر العمل، بإقلالها من الوقت اللازم لعمليات زرع المحاصيل. فثمة محاصيل معينة، منها مثلاً الكاسافا وغيره من محاصيل الجذور والدرنيات، تحتاج إلى قدر أقل من العمل وتتيح مزيداً من المرونة في عمليات زرع المحاصيل. والأنواع التي تُحصد في مواسم تقل فيها الاحتياجات من حيث العمل يمكن أن تخفف من الاختناقات المتعلقة بالعمل. ويمكن لأساليب الإدارة المتكاملة للآفات أن تقلل من الاحتياجات إلى العمل ومن التكاليف في ما يتعلق باستخدام مبيدات الآفات، وأن تقلل من تعرُّض المزارعين للمواد الكيميائية الخطرة، وأن تُزيد من الغلات. أما الزراعة التي تصون التربة، أي التي لا تقوم على الحرث، فهي تقلل من العمل اللازم لتحضير الأرض ومن إزالة الأعشاب الضارة، لأن الحقل يكون مغطى بواسطة محاصيل غطائية ولأن غرس البذور يحدث مباشرةً بدون تحضير حوض البذور (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٦ب). ويمكن لتكنولوجيات تثبيت النتروجين بيولوجياً لتحسين خصوبة التربة، من قبيل الابتكارات في مجال التحريج الزراعي، أو البقول الحبية، أن تُزيد الإنتاجية وأن توفر العمل.

تحسين خدمات الإرشاد

إن خدمات الإرشاد هامة لنشر التكنولوجيا والممارسات الجيدة، ولكن تقديمها للمزارعات يتطلب النظر بعناية في ذلك. ففي بعض السياقات، ولكن ليس فيها جميعها، نجد أن من المقبول ثقافياً للمزارعة أن تتفاعل مع أخصائيات الإرشاد أكثر من أن تتفاعل مع أخصائيي الإرشاد. ويجب على أخصائيي الإرشاد، سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً، أن يراعوا احتياجات زبوناتهم والمعوقات التي يواجهنها. ويجب أن تراعي خدمات الإرشاد المقدمة للمرأة جميع أدوار المرأة؛ وكثيراً ما تكون احتياجات المرأة كمزارعة موضع تجاهل لصالح البرامج الموجهة إلى المسؤوليات الأسرية.

والاستعانة بأخصائيات إرشاد يمكن أن يكون وسيلة فعالة لتقديم الخدمات للمزارعات. فقد عمدت جمهورية تنزانيا المتحدة، مثلاً، إلى زيادة نسبة

أخصائيات الإرشاد بحيث بلغت ٣٠ في المائة في منتصف تسعينيات القرن الماضي، لأن كثيرات من المزارعات أوضحن أنهن "يشعرن بحرية أكبر في مناقشة المشاكل معهن ... وأن أفضلياتهن من حيث الوقت تُلبى تلبية أفضل على هذا النحو" (Due وMagayane وTemu، ١٩٩٧). بيد أن هذا التفضيل ليس عاماً، ففي حالات كثيرة قد يكون أخصائيو الإرشاد الذكور المدربون على النحو الصحيح قادرين على تقديم خدمات فعالة بنفس القدر.

ويجب توعية أخصائيي الإرشاد الذكور بواقع المرأة الريفية ويجب تحسين نوعية المعلومات التي تقدّم لها. وهذا يتطلب إجراء تحليل لحالة المرأة يتسم بالدقة ويكون خاصاً بكل مكان على حدة. ومن الممكن التغلب على الحواجز الثقافية بتنظيم النساء في جماعات وربما بتوفير تدريب منفصل للمزارعين وللمزارعات. وسيتعين أيضاً أن تكون نظم الإرشاد أكثر ابتكاراً ومرونةً لمراعاة المعوقات المتعلقة بوقت المرأة وبقدرتها على الحركة. ففي حقيقة الأمر، تكون المزارعات عادةً أقل قدرة على الحركة مقارنةً بنظرائهن الذكور نتيجة للمعوقات المتعلقة بالوقت، وتقييد استخدامهن لوسائل النقل، والعقبات الاجتماعية والثقافية المحتملة التي تحول دون أن يتخطين حدود القرى التي يعشن فيها. وكثيراً أيضاً ما تكون لدى المرأة أعباء عمل موسمية قد تتعارض مع توقيت برامج التدريب الإرشادي.

وقد سعت حكومة إثيوبيا جاهدة لجعل خدمات الإرشاد التي تقدمها أكثر تجاوباً مع المرأة وذلك بتكليف مكاتبها الوطنية والإقليمية المعنية بالزراعة بأن تقدم خدمات إرشاد مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأنشطة المرأة، وأن تشجع المرأة على المشاركة في كل برنامج، وأن تساعد المرأة في الحصول على المدخلات الزراعية على نحو أفضل (Buchy وBasaznew، ٢٠٠٥). وقد كانت أيضاً لمشاركة المرأة في التدريب والإرشاد من مُزارع إلى مُزارع نتائج إيجابية في أوغندا (الإطار ١١).

التوسع في مدارس المزارعين الحقلية

لقد أثبتت مدارس المزارعين الحقلية أنها طريقة تشاركية وفعالة لتمكين المزارعات ولنقل المعارف إليهن. فعلى سبيل المثال، نجد أن نساء كينيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة اللائي شاركن في تلك المدارس زادت احتمالات تطبيقهن للتكنولوجيات الرئيسية، بما في ذلك أنواع المحاصيل المحسنة، وتقنيات إدارة الثروة الحيوانية ومكافحة الآفات. وفي هذه البلدان الثلاثة جميعها، كانت النساء يشكلن، في المتوسط، ٥٠ في المائة من جميع المشاركين في مدارس المزارعين الحقلية واستفدن استفادة كبيرة من مشاركتهن. فعلى سبيل المثال، حقق المشاركون من الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث زيادة بنسبة قدرها ٢٣ في المائة في الدخل من الإنتاج الحيواني مقارنةً بالمشاركين من الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور واستطاعت أن تضاعف تقريباً دخلها الزراعي الفردي. وكانت هذه المدارس من السهل أن تلتحق بها النساء فضلاً عن المزارعين الفقراء والمزارعين ذوي المستويات المنخفضة من حيث معرفة القراءة والكتابة. وقدَّر المزارعون بالذات نهج التعلم التشاركي والقدرة على إجراء تجارب عملية باستخدام التكنولوجيات الجديدة في الحقل (Davis وآخرون، ٢٠٠٩).

وعند استهداف مشاركة الإناث في مدارس المزارعين الحقلية تلعب قيود الوقت دوراً هاماً. فقد أظهرت دراسة حالة إفرادية لتلك المدارس في ما يتعلق بالإدارة المتكاملة للآفات في الأرز في سري لانكا أنها يمكن أن تستغرق ما يصل إلى ١٥ اجتماعاً يستغرق كل منها نصف يوم في موسم منفرد (Tripp وWijeratne وPiyadasa، ٢٠٠٥). والأفضليات المحصولية أو العمليات المحصولية المتعلقة بالمزارعات تحدد أيضاً مدى مشاركة المرأة. فثمة مبادرة بحثية تشاركية بشأن البطاطس في بيرو لم تجتذب إلا مشاركة ١٢ في المائة فقط من الإناث لأن النساء كن يعتبرن البطاطس محصولاً "ذكرياً". ومع ذلك، فقد كانت المشاركة عالية بحيث بلغت ٦٠ في المائة في دورات تناولت زرع مستنسخات البطاطس وحصدها وتقييمها لأن هذه المهام كان يُنظر إليها على أنها "أنثوية" (Buck، ٢٠٠١؛ وVasquez–Caicedo وآخرون، ٢٠٠١).

ومدارس المزارعين الحقلية تُنتقد أحياناً على أنها غير قابلة للاستدامة مالياً لأنها تتطلب استثمارات أولية عالية وتكاليف متكررة كبيرة. وتبيِّن المقارنات أن التكاليف تتباين تبايناً واسعاً حسب البلد والمحصول، وأن التكاليف لكل مزارع تنخفض عندما يتعلم مديرو المشاريع كيف يستخدمون مواد تدريبية محلية، ويستعيضون عن الخبراء الدوليين بموظفين محليين، ويزيدون من عدد المشاركين (van den Berg وJiggins، ٢٠٠٧). ولزيادة أثر مدارس المزارعين الحقلية على المرأة ولكفالة استدامة تلك المدارس، من المهم تدريب المزارعات على أن ينقلن بفعالية الخبرات التي اكتسبنها. فهذا سيمكنهن من أن يصبحن ميسرات في مدارس حقلية أخرى أو أن يتواصلن مع مزارعات غير مشاركات في تلك المدارس.

الإطار ١١
المرأة في برنامج لسبل المعيشة الريفية المستدامة في أوغندا[١]

للمرأة حضور بارز في برنامج لسبل المعيشة الريفية المستدامة بدأ تنفيذه سنة ٢٠٠٤ في منطقة كاملولي بشرق أوغندا. والأهداف الأساسية للبرنامج هي تحسين الأمن الغذائي والتغذية والصحة على مستوى الأسرة المعيشية وعلى مستوى المجتمع المحلي. أما الأهداف ذات الصلة فهي زيادة مصادر الدخل ومستوياته، والقدرة على تحمُّل الأزمات والهزات، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وهذا البرنامج هو برنامج تعاوني ينفذه مركز سبل المعيشة الريفية المستدامة التابع لجامعة ولاية أيوا، وكلية الزراعة بكلية ماكيريري، ومنظمة 'VEDCO'(جهود المتطوعين من أجل الشواغل التنموية)، وهي منظمة غير حكومية أوغندية.

ويتَّبع البرنامج نهج تقديم التدريب والإرشاد من مُزارع إلى مُزارع، لتقديم بيان عملي ونشر المعلومات عن الممارسات الإدارية الرئيسية، ومن ذلك مثلاً: زرع الموز أو الكاسافا بطرائق تكفل الإنتاجية ومكافحة الأمراض، وزيادة خصوبة التربة من خلال تسميدها بروث الماشية، وزرع واستخدام محاصيل كثيفة المغذيات من قبيل نبتة القطيفة والبطاطا الغنية بفيتامين أ. وهو يشدد أيضاً على إقامة حدائق إكثار ومشاتل للبذور، والإدارة والتخزين بعد الحصاد، وتحسين تربية الحيوانات وإطعامها، وإدماج التغذية والصحة مع الزراعة، وتنمية المشاريع الزراعية الحرة، والتسويق، وتعزيز جماعات المزارعين.

وقد تكونت الجماعات في أعقاب عقد اجتماعات مجتمعية وكثيراً ما كانت تستند إلى جماعات المساعدة الذاتية القائمة من قبيل أندية الادخار. وتشكل النساء نسبة كبيرة من أعضاء تلك الجماعات وقادتها ومدربيها البالغ مجموعهم ١ ٢٠٠: فهن يشكلن نحو ٥٨ في المائة من العاملين المجتمعيين في مجال الإرشاد بشأن التنمية الريفية، و٧٥ في المائة من العاملين المجتمعيين في مجال التغذية والصحة، و٧٦ في المائة من أعضاء اللجان، و٧١ في المائة من أعضاء اللجنة التنفيذية.

ويقدم العاملون في مجال الإرشاد بشأن التنمية الريفية والعاملون في مجال التغذية والصحة على مستوى المجتمع المحلي تدريباً وتوعيةً لأعضاء جماعات المزارعين وغيرهم في مجتمعاتهم المحلية وخارجها، وذلك استجابة لما يتلقوه من تدريب ودعم. وقد استفاد أكثر من ٢ ٠٠٠ أسرة معيشية أخرى من خدمات التدريب والتوعية التي يقدمها هؤلاء العاملون.

وقد زاد رأس المال البشري لدى النساء، نتيجة لمشاركتهن في هذا البرنامج، من خلال التدريب ومن خلال الخبرة التي اكتسبنها في ما يتعلق بتنمية المهارات القيادية، وحسّن التغذية والصحة، وكذلك الاحترام على نطاق المجتمع المحلي لدورهن كمصادر للمعرفة الثمينة. ومن حيث رأس المال الاجتماعي، تشارك النساء مشاركة أساسية في جماعات المزارعين وفي رابطات التسويق المنبثقة. وكانت نتيجة رئيسية أخرى هي حدوث زيادة كبيرة في الأمن الغذائي للأسرة المعيشية.

ويجري الآن تعميم الابتكارات التي تحققت من خلال هذه الشراكة الثلاثية الاتجاهات في منطقة كاملولي في أنشطة برنامج دعم التنمية الريفية التي تضطلع بها منظمة 'VEDCO' في تسع مناطق أخرى، لصالح ٢٥ ٠٠٠ مُزارع من ذوي الحيازات الصغيرة.

[١] قام بإعداد هذا الإطار Robert Mazur، أستاذ علم الاجتماع والمدير المعاون للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في مركز سبل المعيشة الريفية المستدامة، جامعة ولاية أيوا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرسائل الرئيسية

- يمكن سد الفجوات بين الجنسين في ما يتعلق بطائفة واسعة من المدخلات والأصول والخدمات الزراعية. ويلزم اتخاذ خطوات كثيرة من جانب جهات فاعلة مختلفة كثيرة – الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد – ولكن المبادئ الأساسية واحدة بالنسبة لهم جميعاً، وهي: القضاء على التمييز بمقتضى القانون، ووضع سياسات واتخاذ قرارات بشأن السياسات والبرمجة تكون مراعية للقضايا الجنسانية، ومنح المرأة صوتاً أكبر في عملية صنع القرار على جميع المستويات.
- سد الفجوة في ما يتعلق بالحصول على الأراضي وغيرها من الأصول الزراعية يتطلب، ضمن أشياء أخرى، إصلاح القوانين لضمان تكافؤ الحقوق، وتثقيف المسؤولين الحكوميين والقادة المجتمعيين ومساءلتهم عن التمسك بالقانون، وتمكين المرأة بضمان أن تكون على وعي بحقوقها وقادرة على المطالبة بها.
- تتطلب مشاركة المرأة في أسواق العمل الريفية تحرير وقت المرأة من خلال التكنولوجيات الموفرة للعمل وتوفير الخدمات العامة، وزيادة

رأس المال البشري لدى المرأة من خلال التعليم، والقضاء على الممارسات التمييزية في مجال العمالة، واستغلال برامج الأشغال العامة.

- سد الفجوة في ما يتعلق بالخدمات المالية يتطلب إجراء إصلاحات قانونية ومؤسسية لتلبية احتياجات المرأة وللتصدي للمعوقات التي تواجهها ويتطلب بذل جهود لزيادة معرفتها بالشؤون المالية. ومن الممكن أن تؤدي القنوات المبتكرة والشبكات الاجتماعية إلى خفض التكاليف وجعل الخدمات المالية متاحة للمرأة الريفية بسهولة أكبر.
- يمكن أن يتيسر تحسين حصول المرأة على التكنولوجيات الزراعية من خلال برامج بحوث وتنمية تكنولوجية تشاركية شاملة للجنسين، وتقديم خدمات إرشاد مراعية للفروق بين الجنسين، والتوسع في مدارس المزارعين الحقلية.
- يمكن أن تكون الجماعات النسائية وغيرها من أشكال العمل الجماعي وسيلة فعالة لتكوين رأس مال اجتماعي وللتصدي للفجوات بين الجنسين في مجالات أخرى أيضاً، من خلال خفض تكاليف المعاملات، وتجميع المخاطر، وتنمية المهارات، وبناء الثقة. ويمكن أن تكون الجماعات النسائية وسيلة تساعد على سد الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق بالمشاركة في منظمات المجتمع المدني الأخرى وفي الهيئات الحكومية.

٦. سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية

تؤكد أدلة مستمدة من مجموعة مستفيضة من البحوث الاجتماعية والاقتصادية المستعرضة في هذا التقرير المساهمات التي تقدمها المرأة لقطاع الزراعة وللمؤسسات الريفية، والمعوقات القاصرة عليها التي تواجهها في ما يتعلق بالحصول على الموارد والفرص، والفوائد التي يمكن أن تتحقق للقطاع وللمجتمع عن طريق الحد من هذه المعوقات، والدروس المستفادة من السياسات والبرامج والتدخلات الرامية إلى سد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة. والاستنتاجات واضحة وهي: (١) أن المساواة بين الجنسين هي في صالح الزراعة والأمن الغذائي والمجتمع؛ و(٢) أن الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد يمكن، عندما يعملون سوياً، أن يدعموا المساواة بين الجنسين في قطاع الزراعة وفي المناطق الريفية.

وتمكين المرأة لكي تحقق إمكاناتها الإنتاجية يتطلب الكثير من نفس الإصلاحات الضرورية للتصدي للمعوقات التي تواجه صغار المزارعين وسكان الريف بوجه عام، ولكن يجب توخي عناية إضافية لكفالة الاستماع إلى أصوات المرأة عند تصميم وتنفيذ السياسات والتدخلات. ولا توجد "وصفة عامة" بسيطة لتحقيق المساواة بين الجنسين في قطاع الزراعة، ولكن بعض المبادئ عامة ويمكن تعلُّم دروس كثيرة عن أفضل الممارسات. وتتضمن المبادئ الأساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في قطاع الزراعة ما يلي:

- **القضاء على التمييز ضد المرأة بمقتضى القانون.** تقع على عاتق الحكومات مسؤولية أساسية عن كفالة أن تضمن قوانينها وسياساتها تكافؤ حق الرجل وحق المرأة في السيطرة على الأصول من قبيل الأراضي والحصول على خدمات من قبيل التعليم والإرشاد والائتمان. وتقع على عاتق الحكومات أيضاً المسؤولية عن كفالة أن تكون المؤسسات ويكون المسؤولون على جميع المستويات مساندين تماماً لتحقيق المساواة بمقتضى القانون. ويجب أن يكون لدى المسؤولين فهم للقانون وأن يخضعوا للمساءلة عن تنفيذ الأحكام والسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ويجب أن تعمل الحكومات ويعمل المجتمع المدني سوياً لكفالة أن تكون المرأة على وعي بحقوقها وأن تحصل على دعم حكومتها ومجتمعها المحلي وأسرتها في المطالبة بحقوقها.
- **تعزيز المؤسسات الريفية وجعلها على وعي بالقضايا الجنسانية.** إن وجود مؤسسات ريفية قوية وفعالة وشاملة هو أمر أساسي للحد من الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتمكين صغار المنتجين وفقراء الريف، لا سيما النساء. ويلزم بذل جهود لكفالة حصول المرأة والرجل على قدم المساواة على خدمات المؤسسات الريفية من قبيل منظمات المنتجين، واتحادات العمل، والجماعات التجارية، والمنظمات الأخرى القائمة على العضوية. وينبغي أن تأخذ في الاعتبار الجهات العامة والخاصة الأخرى التي تقدم الخدمات وتعمل في المناطق الريفية، من قبيل الجهات التي تقدم خدمات الإرشاد وخدمات صحة الحيوان ومنظمات التمويل المتناهي الصغر، الاحتياجات المحددة للرجال والنساء لكفالة أن تكون أنشطتها مراعية للفروق بينهم. وللجماعات النسائية دور هام يجب أن تقوم به، ولكن يجب أيضاً أن يتيسر نفاذ المرأة إلى المؤسسات الريفية الأخرى وأن تكون تلك المؤسسات مستجيبة لاحتياجاتها.
- **تحرير المرأة لكي تمارس أنشطة مجزية ومنتجة بدرجة أكبر.** إن أثمن أصل يمتلكه معظم الفقراء هو عملهم، ولكن تضطر نساء كثيرات إلى إنفاق قدر كبير للغاية من وقتهن في الكدح: جلب الماء، وحمل الخشب، وتصنيع الغذاء يدوياً. وهذا العمل يجب القيام به للافتقار إلى مضخات مياه، ومصادر وقود حديثة، ومطاحن للحبوب. والاستثمار في البنية التحتية الأساسية من أجل الخدمات العامة الضرورية يمكن أن يحرر المرأة من هذا الكدح ويحررها من أجل القيام بعمل مجزٍ ومنتج بدرجة أكبر.
- **تكوين رأس المال البشري للنساء والفتيات.** لا يمكن لأي تدخل وحيد أن يتصدى بمفرده للتحديات المتعددة المذكورة في هذا التقرير، ولكن تكوين رأس المال البشري للنساء

والفتيات أمر أساسي. وسيوسع التعليم العام والنقل المتواصل للمعلومات والمهارات العملية نطاق اختيارات المرأة ويمنحها مزيداً من النفوذ داخل أسرتها المعيشية ومجتمعها المحلي. وتكوين رأس مال المرأة البشري يجعلها مزارعة أفضل، وعاملة أكثر إنتاجاً، وأماً أفضل، ومواطنة أقوى.

- **تجميع التدخلات.** إن بعض الأصول تكاملية والمعوقات التي تواجهها المرأة كثيراً ما يعزز كل منها الآخر. ولذا ينبغي أن تكون التدخلات مجمعة ومتسلسلة على نحو ملائم وأن تنظر إلى المرأة في إطار سياقها الاجتماعي الأوسع نطاقاً. وقد يكون التخفيف من أحد المعوقات عاملاً مساعداً ولكن قد تصبح معوقات أخرى مقيِّدة، ومن ثم كثيراً ما يكون من الضروري التصدي لمعوقات متعددة. بل وأكثر من ذلك إذ أنه من المستحيل عزل الأنشطة الاقتصادية للمرأة عن أدوارها ومسؤولياتها على صعيد أسرتها المعيشية وعلى صعيد مجتمعها المحلي. والمعوقات التي تواجهها المرأة والمتعلقة بجنسها نتيجة لعلاقات القوة داخل الأسرة والمجتمع المحلي قد تؤثر على قدرة المرأة على المشاركة في أنشطة اقتصادية وعلى الاحتفاظ بالسيطرة على الأصول التي تحصل عليها. وإشراك الرجل في العملية سيساعد على كفالة أن يكون التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين مفيداً ومستداماً بوجه عام.
- **تحسين جمع بيانات مفصلة حسب كل جنس من الجنسين وتحليلها.**[٢٢] إن فهم قضايا جنسانية كثيرة في قطاع الزراعة – بما في ذلك قطاعات المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات – يعوقه الافتقار إلى بيانات مفصلة حسب كل جنس من الجنسين، وقصور تحليل البيانات الموجودة. وينبغي أن تركز الإحصاءات الزراعية مزيداً من الاهتمام على المجالات التي تكون المرأة فيها أنشط نسبياً وأن تجمع بيانات مفصلة حسب كل جنس من الجنسين بشأن ملكية موارد الإنتاج، من قبيل الأراضي والمياه والمعدات والمدخلات والمعلومات والائتمان، وبشأن الحصول على تلك الموارد والسيطرة عليها. وينبغي أن تتجنب التحيزات الجنسانية في ما يتعلق بالمفاهيم والتعاريف المستخدمة وذلك لكفالة أن تُبرز البيانات الناجمة إبرازاً دقيقاً التفاعلات وأوجه انعدام المساواة بين الجنسين في قطاع الزراعة. وسيفضي إجراء دراسات استقصائية أكثر تفصيلاً بشأن استخدام الوقت إلى زيادة فهم مساهمات المرأة في إنتاج الأسرة المعيشية ورفاهها وكذلك ما تواجهه المرأة من معوقات من حيث وقتها. ومن الممكن الارتقاء بكمية ونوعية البيانات المفصلة حسب كل جنس من الجنسين من أجل وضع السياسات من خلال إدماج الإحصاءات والدراسات الاستقصائية الزراعية وإعادة جدولة بيانات الإحصاءات القائمة. وقد تصبح الفروق بين الجنسين وانعكاساتها مرئية بدرجة أكبر عندما تُجمع بيانات مفصلة حسب كل جنس من الجنسين وتُحلل وتُعرض على مستويات وطنية فرعية وحسب الفئات العمرية.
- **اتخاذ قرارات على صعيد السياسات الزراعية مراعية للفروق بين الجنسين.** إن السياسات الزراعية المتعلقة بالموارد أو التكنولوجيا أو البنية التحتية أو الأسواق ستؤثر جميعها تقريباً على الرجل والمرأة تأثيراً مختلفاً وذلك لأنهما يؤديان أدواراً مختلفة ويواجهان معوقات وفرصاً مختلفة في هذا القطاع. وتتطلب السياسة الزراعية الجيدة فهماً للأبعاد الجنسانية التي ينطوي عليها الأمر. وبالنظر إلى أن بعض القضايا الزراعية والجنسانية تكون خاصة بمكان دون غيره، قد يكون أفضل سبيل لمعالجتها هو من خلال إجراء تقييمات خاصة بكل موقع على حدة ومن خلال سياسات وبرامج مصممة خصيصاً. وبالنظر إلى أن التدخلات قد تكون لها آثار جنسانية يصعب التنبؤ بها، فإن السياسات والبرامج ينبغي أن تتضمن جمع بيانات أساسية ورصداً وتقييماً حثيثين، وينبغي أن يكون الممارسون على استعداد لإعادة صياغة أنشطتهم استجابة للتطورات غير المتوقعة. وإسماع صوت المرأة على جميع المستويات في عملية صنع القرار هو أمر حاسم الأهمية في هذا الصدد.

[٢٢] وضعت منظمة الأغذية والزراعة مجموعة إحصائيات جنسانية في مجال الزراعة (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ط)، التي توفر الإرشاد التقني لدعم الإنتاج المحسن واستخدام بيانات زراعية مفصلة حسب كل جنس من الجنسين.

الجزء الثاني

استعراض حالة الأغذية والزراعة في العالم

الجزء الثاني

استعراض حالة الأغذية والزراعة في العالم

في الفترة الممتدة من سنة ٢٠٠٧ إلى سنة ٢٠٠٩، أدت أزمة أسعار المواد الغذائية التي تلتها الأزمة المالية والانكماش الاقتصادي العالمي إلى دفع عدد الجياع وناقصي التغذية في العالم إلى مستويات غير مسبوقة، بحيث بلغ ذروته في سنة ٢٠٠٩ وتجاوز المليار نسمة.[٢٣] وفي النصف الأول من سنة ٢٠١٠، بدا أن أسواق السلع الزراعية في العالم دخلت عهداً أكثر هدوءاً. فقد ظلّت أسعار المواد الغذائية والسلع الزراعية مرتفعة، وإن كانت قد انخفضت من الذرى التي كانت قد بلغتها في سنة ٢٠٠٨، في حين أنّ الاقتصاد العالمي بدأ يتعافى من الانكماش.

ومع ذلك، توجد شواغل متزايدة بشأن شدة تقلُّب الأسواق. فقد تفاقمت هذه الشواغل اعتباراً من شهر يونيو/حزيران حتى شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، عندما ارتفعت أسعار الحبوب – وبخاصة أسعار القمح والذرة – نتيجة لانخفاض الإمدادات منهما بسبب الجفاف في الاتحاد الروسي ودرجات الحرارة المرتفعة وغزارة هطول الأمطار في الولايات المتحدة الأمريكية. وأثناء أزمة أسعار المواد الغذائية، اتخذ عدد كبير من الحكومات عدداً من الإجراءات غير المنسقة على صعيد السياسات بقصد كفالة توافر إمدادات كافية في الأسواق المحلية، وذلك من خلال جملة إجراءات من بينها فرض حظر على التصدير وفرض قيود أخرى على الصادرات. وفي حقيقة الأمر، أدى الكثير من هذه الإجراءات إلى تفاقم تقلب الأسعار في الأسواق الدولية.

ويتناول هذا الجزء من التقرير مستويات الجوع في العالم واتجاهاته في سياق التطورات التي شهدتها مؤخراً الأسواق الزراعية والاقتصاد العالمي. وهو يستعرض الاتجاهات الحديثة في إنتاج الأغذية والمنتجات الزراعية واستهلاكها وتجارتها في العالم ويناقش التطورات التي تشهدها الأسعار في الأسواق الدولية والمحلية للمواد الغذائية. ويركز التحليل على تزايد القلق بشأن تقلب الأسعار وقدرة الأسواق على تحمُّل هذه التقلبات بالإضافة إلى التقلبات الاقتصادية.

اتجاهات نقص التغذية[٢٤]

تتوقع منظمة الأغذية والزراعة، مع تحسُّن آفاق الاقتصاد العالمي وانخفاض أسعار السلع الغذائية، أن ينخفض عدد ناقصي التغذية في العالم في سنة ٢٠١٠ إلى ٩٢٥ مليون نسمة، بعد أن كان عددهم قد بلغ ذروته في سنة ٢٠٠٩ بما يبلغ ١,٠٢٣ مليار نسمة (الشكل ١٧). وعلى الرغم من هذا الانخفاض المحمود في الجوع في العالم، يظلّ عدد ناقصي التغذية مرتفعاً بدرجة لم تعد مقبولة، بحيث يمثّل ثاني أعلى عدد لناقصي التغذية منذ أن بدأ تدوينه في سجلات منظمة الأغذية والزراعة.[٢٥]

ويشكّل الانخفاض الذي حدث في سنة ٢٠١٠ انحساراً للاتجاه الصعودي المتواصل الذي لوحظ منذ الفترة ١٩٩٥–١٩٩٧. وفي حقيقة الأمر، وبعد حدوث انخفاض مطرد، وإن كان بطيئاً، خلال الفترة من ١٩٧٠–١٩٧١ إلى الفترة ١٩٩٥–١٩٩٧، شهدت السنوات التالية زيادة تدريجية في عدد ناقصي التغذية في العالم. وقد تسارع الاتجاه الصعودي تسارعاً حاداً في سنة ٢٠٠٨ أثناء أزمة أسعار المواد الغذائية. وارتفع عدد ناقصي التغذية بشكل ملحوظ في سنة ٢٠٠٩ نتيجة للأزمة المالية ولاستمرار الارتفاع في أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية لكثير من بلدان الأقاليم النامية.

وعلى الرغم من الزيادة في العدد المطلق لناقصي التغذية ما بين الفترة ١٩٩٥–١٩٩٧ وسنة ٢٠٠٩، استمرّ هبوط نسبة السكان ناقصي التغذية في العالم النامي،[٢٦] وإن كان ببطء شديد، حتى ما بعد الفترة ١٩٩٥–١٩٩٧، ثمّ عادت هذه النسبة وارتفعت في كل من سنة ٢٠٠٨ وسنة ٢٠٠٩ (الشكل ١٨). وفي سنة ٢٠١٠، كانت نسبة قدرها ١٦ في المائة من السكان في البلدان النامية تعاني من نقص التغذية، بعد أن كانت هذه النسبة تبلغ ١٨ في المائة في سنة ٢٠٠٩، ولكنها مع ذلك أعلى من الغاية التي حددها الهدف الإنمائي ١ جيم من الأهداف الإنمائية للألفية والذي يقضي بخفض نسبة ناقصي التغذية إلى ١٠ في المائة خلال الفترة ما بين سنتي ١٩٩٠ و٢٠١٥.

[٢٣] يستند هذا الاستعراض لحالة الأغذية والزراعة في العالم إلى المعلومات التي كانت متاحة في نهاية أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠. ويمكن الاطلاع على معلومات أحدث عن الأسواق الزراعية والحالة الغذائية في العالم في الموقع: http://www.fao.org/worldfoodsituation/wfs-home/en/?no_cache=1 and http://www.fao.org/publications/sofi/en/.

[٢٤] يمكن الاطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً لاتجاهات نقص التغذية في العالم وأثر الأزمة على الأمن الغذائي العالمي في تقرير منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ز.

[٢٥] ترجع تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى الفترة ١٩٦٩–١٩٧١.

[٢٦] تمثل بلدان الأقاليم النامية ٩٨ في المائة من سكان العالم ناقصي التغذية.

الشكل ١٧
عدد ناقصي التغذية في العالم، من ١٩٦٩-١٩٧١ إلى ٢٠١٠

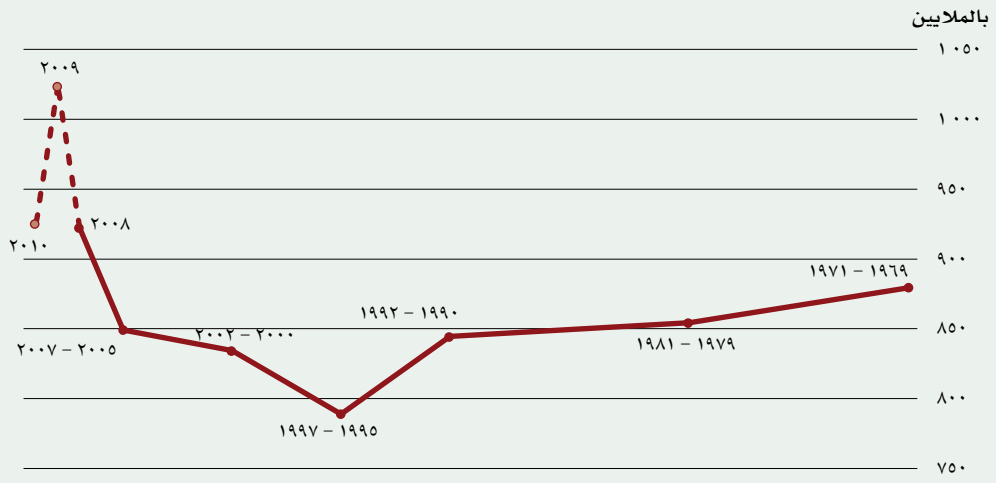

ملاحظات: الأرقام الخاصة بسنتي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ هي تقديرات لمنظمة الأغذية والزراعة بمساهمة من إدارة البحوث الاقتصادية بوزارة الزراعة في الولايات المتحدة. وترد تفاصيل كاملة عن المنهجية في الملاحظات الفنية المتاحة على الموقع www.fao.org/publication/SOFI/EN/.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ز.

الشكل ١٨
نسبة السكان ناقصي التغذية في الأقاليم النامية، من ١٩٦٩-١٩٧١ إلى ٢٠١٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ز.

ويعيش معظم جياع العالم البالغ عددهم ٩٢٥ مليون نسمة (٦٢ في المائة من المجموع) في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، وهو أكثر أقاليم العالم اكتظاظاً بالسكان، تليه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي يوجد فيها ٢٦ في المائة من ناقصي التغذية في العالم (الشكل ١٩). ويوجد أعلى معدل انتشار لنقص التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث قُدِّر أن ٣٠ في المائة من مجموع السكان كانوا ناقصي التغذية في الفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٧ (وهي أحدث فترة تتوافر عنها معلومات كاملة حسب كل بلد)، هذا بالرغم من وجود تباينات كبيرة بين البلد والآخر. ومع أنّ معدل انتشار الجوع أقلّ في إقليم آسيا والمحيط الهادئ (١٦ في المائة)، وإقليم أمريكا اللاتينية والبحر

الكاريبي (٩ في المائة)، وإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (٧ في المائة)، فإنه يتباين تبايناً كبيراً بين الإقليم الفرعي والآخر وبين البلد والآخر داخل هذه الأقاليم.

قابلية الأمن الغذائي العالمي للتأثر بالصدمات

لقد سلّطت أحداث السنوات القليلة الماضية الضوء على قابلية الأمن الغذائي العالمي للتأثر بالصدمات الكبرى – إن تلك التي تحدث في الأسواق الزراعية العالمية أو تلك التي يشهدها الاقتصاد العالمي. فقد أدّت أزمة أسعار المواد الغذائية والأزمة الاقتصادية التي تلتها إلى انخفاض القدرة الشرائية لشرائح كبيرة من السكان في كثير من البلدان النامية مما أدى إلى تقليص قدرة هذه الشرائح على الحصول على الغذاء تقليصاً شديداً وقوّض بالتالي أمنها الغذائي.

وقد نتج ارتفاع أعداد ناقصي التغذية في العالم في سنة ٢٠٠٨ عن الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية الذي حدث من سنة ٢٠٠٧ إلى سنة ٢٠٠٨. وتاريخياً، لا تُعتبر هذه التطورات التي شهدتها الأسعار في هذه الفترة تطورات غير مسبوقة، إذ أن الأسواق شهدت ارتفاعاً حاداً مماثلاً أثناء "الأزمة الغذائية العالمية" في الفترة ١٩٧٣–١٩٧٥ (الشكل ٢٠). ومع ذلك، فإنّ رقم منظمة الأغذية والزراعة الدليلي لأسعار الأغذية قد انخفض من حيث القيمة الحقيقية (باستخدام مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة) خلال الفترة ١٩٦١–٢٠١٠.

ومع ذلك يبدو، منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، أنّ الاتجاه الهبوطي قد انحسر، أو توقف على الأقلّ، بحيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً كبيراً بالقيمة الحقيقية، وبلغت أوجها مع الارتفاع الحاد في الأسعار الذي شهدته الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٨. وعلى الرغم من انخفاض الأسعار الدولية للسلع الغذائية في سنة ٢٠٠٩، فقد ظلت مرتفعة بالنسبة إلى السنوات السابقة، وتشير البيانات حتى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠ إلى حدوث زيادة في الرقم الدليلي لأسعار الأغذية من سنة ٢٠٠٩ إلى سنة ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، بقيت الأسعار المحلية مرتفعة في كثير من البلدان بسبب بطء انتقال الانخفاض في الأسعار الدولية إلى الأسواق المحلية.

ومع أنّ أسعار المواد الغذائية ظلّت أعلى من المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة، فإن انخفاض الدخل الذي نجم عن الأزمة المالية كان له تأثير ضار على الحصول على الغذاء، مما أدى إلى زيادة حادة أخرى في مستويات نقص التغذية في العالم. فوفقاً لتقديرات النمو في نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي (المُحدد تقريبياً باستخدام تقديرات صندوق النقد الدولي للنمو في مجموع الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه معدلات النمو السكاني)، انكمش نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي على صعيد العالم في سنة ٢٠٠٩، مع تأثّر الاقتصادات المتقدمة أكثر من تأثّر اقتصادات العالم النامي (الشكل ٢١). ومع ذلك، انخفض نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي أو بقي على حاله في جميع الأقاليم النامية، باستثناء البلدان النامية في آسيا، حيث تباطأ النمو في نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ٥,٨ في المائة، مقارنةً بأكثر من ١٠ في المائة في سنة ٢٠٠٧ (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٠أ؛ وصندوق النقد الدولي، ٢٠١٠ب). وقد كان للانكماش الاقتصادي أثر سلبي شديد على إيرادات التصدير والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات المهاجرين من

الشكل ١٩
عدد ناقصي التغذية في ٢٠١٠، حسب الإقليم، (بالملايين)

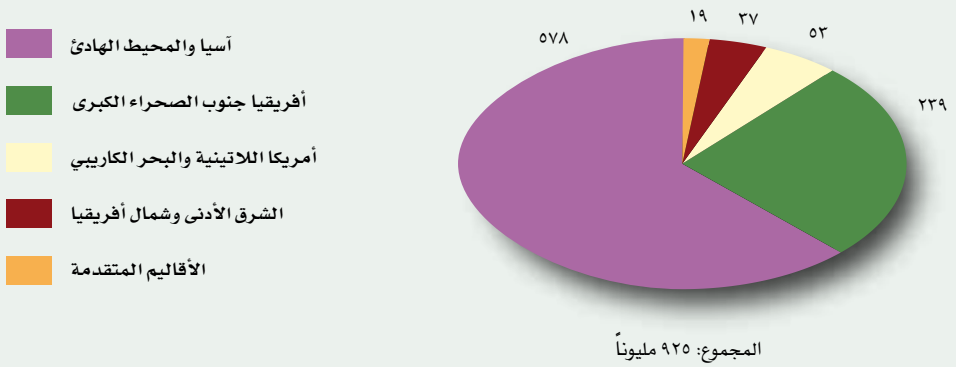

المجموع: ٩٢٥ مليوناً

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ز.

الشكل ٢٠
مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار المواد الغذائية بالقيمة الحقيقية (١٩٦١-٢٠١٠)

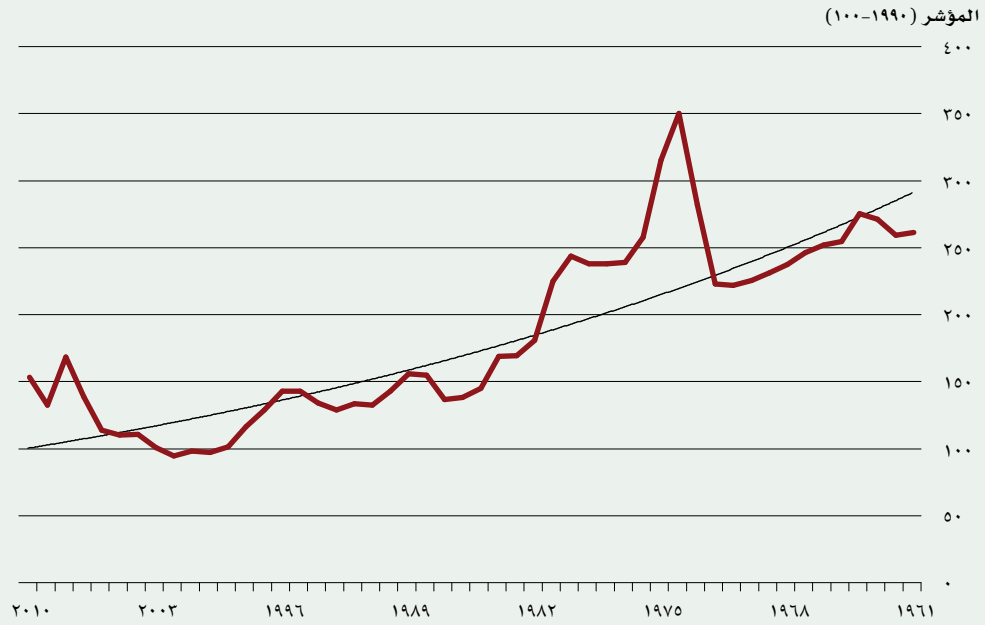

ملاحظات: حُسب باستخدام الأسعار الدولية للحبوب والبذور الزيتية واللحوم ومنتجات الألبان والسكر. ويُحسب مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار المواد الغذائية من ١٩٩٠ إلى الوقت الحاضر بصفة منتظمة؛ وفي هذا الشكل جرى الرجوع به إلى سنة ١٩٦١ باستخدام معلومات أسعار بديلة. ويقيس المؤشر التحركات في الأسعار الدولية وليس الأسعار المحلية بالضرورة. ويُستخدم مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة للتعبير عن مؤشر أسعار المواد الغذائية بالقيمة الحقيقية لا بالقيمة الاسمية.
المصدر: عمليات حسابية لمنظمة الأغذية والزراعة.

الخارج التي تلقتها البلدان النامية (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩ب). وبحلول سنة ٢٠١٠، دعمت أولى بوادر الانتعاش في الاقتصاد العالمي والزيادات الكبيرة في معدلات النمو الاقتصادي الانخفاض في أعداد ناقصي التغذية في العالم الذي أشير إليه أعلاه.

وعلى الرغم من انخفاض الأعداد في سنة ٢٠١٠، وهو ما يعكس استئناف النمو الاقتصادي وانخفاض أسعار المواد الغذائية، وجّهت الأزمتان انتباهنا إلى قابلية البلدان الفقيرة والسكان الفقراء الكبرى للتأثر بالصدمات العالمية من قبيل تلك التي شوهدت في السنوات الأخيرة. وإضافة إلى ذلك، أثّرت الصدمات وحالات الطوارئ الموضعية على الأمن الغذائي في بلدان محددة وكذلك على المستوى الوطني الفرعي (انظر الإطار ١٢ للاطلاع على مناقشة لحالات الطوارئ الغذائية في البلدان التي تحتاج إلى مساعدة خارجية). وكثيراً ما تكون آليات حماية أضعف السكان من تأثيرات هذه الصدمات قاصرة بدرجة مفجعة. وبناءً على ذلك، قد تضطرّ الأسر الضعيفة للتعامل مع الصدمات ببيع ما لديها من أصول منتجة، وهي أصول من الصعوبة بمكان إعادة بنائها، مما يوسّع نطاق الآثار السلبية للأزمة ويطيل أمدها بما يتجاوز بكثير تأثيراتها الفورية.

إنتاج الأغذية واستهلاكها وتجارتها أثناء الأزمات

الاتجاهات الأخيرة في إنتاج الأغذية واستهلاكها وتجارتها في العالم

وفقاً للبيانات والتقديرات التي كانت متاحة بحلول منتصف سنة ٢٠١٠،[٢٧] تباطأ النمو في الرقم الدليلي العالمي لإنتاج الأغذية (بالأسعار الثابتة) إلى نحو ٠,٦ في المائة في سنة ٢٠٠٩، بعد حدوث زيادتين كبيرتين بنسبة ٢,٦ في المائة في سنة ٢٠٠٧ و٣,٨ في المائة في سنة ٢٠٠٨ أثناء أزمة أسعار المواد الغذائية (الشكل ٢٢، الصفحة ٧٢). وفي الوقت نفسه، تأثّرت الزراعة في العالم بصدمات أخرى، من قبيل الجفاف الذي حدث في

[٢٧] تستند الأرقام الدليلية لإنتاج المواد الغذائية واستهلاكها وتجارتها الواردة في هذا القسم إلى بيانات مستمدة من منظمة الأغذية والزراعة، *Food Outlook*، يونيو/حزيران ٢٠١٠ (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ك)، وجرى تحديثها لتعبر عن تقديرات الإنتاج في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠. وتعبر الأرقام الدليلية عن الإنتاج والاستهلاك والتجارة بالأسعار الثابتة وقد حُسبت باستخدام متوسط الأسعار المرجعية الدولية للسلع أثناء الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. والأرقام الدليلية للإنتاج لا تشمل الأعلاف والبذور. أما الأرقام الدليلية للاستهلاك فهي مستمدة من تقديرات استخدام المواد الغذائية. ومن بين السلع المشمولة القمح والحبوب الخشنة والأرز والبذور الزيتية والزيوت النباتية واللحوم ومنتجات الألبان.

الشكل ٢١

متوسط النسبة المئوية للتغيُّر السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ٢٠٠٥-٢٠١٠

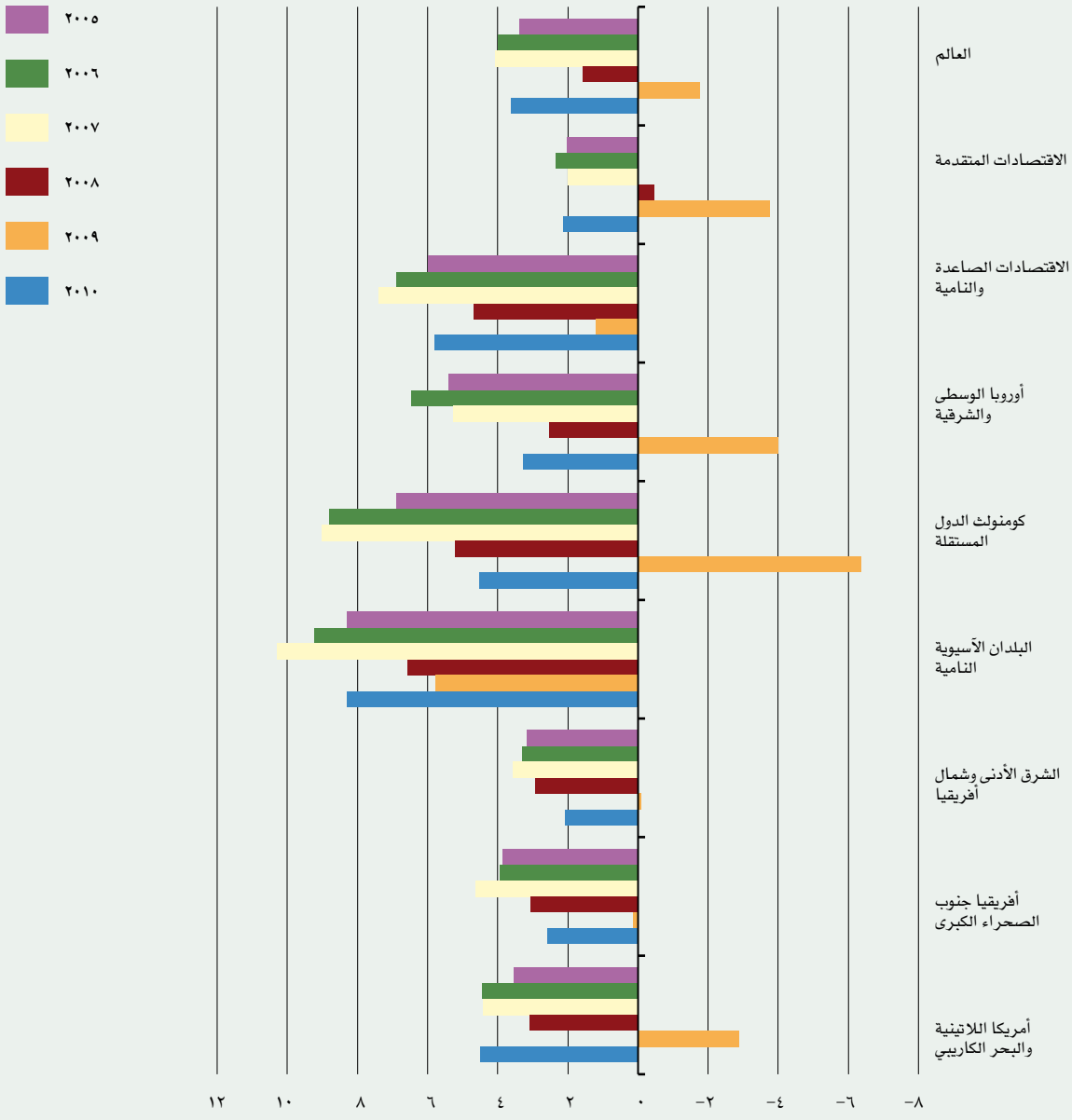

ملاحظات: الأرقام الخاصة بسنة ٢٠١٠ هي إسقاطات تستند إلى بيانات الفصول الثلاثة الأولى من تلك السنة، بالإضافة إلى أحدث التقديرات التي وُضعت في أكتوبر/تشرين الأول.
المصدر: عمليات حسابية أجراها معدو التقرير، باستخدام بيانات من صندوق النقد الدولي، ٢٠١٠أ وصندوق النقد الدولي، ٢٠١٠ب.

الاتحاد الروسي أثناء صيف سنة ٢٠١٠، والذي تسبب في حدوث انخفاض هائل في إنتاج البلد من القمح وفي صادراته منه. ومن المتوقع حدوث نمو بنسبة لا تتجاوز ٠,٨ في المائة في سنة ٢٠١٠. وانخفض استهلاك المواد الغذائية في العالم، الذي كان يتزايد بنسبة تتجاوز ٢ في المائة سنوياً (ما يقرب من ١ في المائة من حيث نصيب الفرد الواحد)، انخفاضاً هامشياً من حيث نصيب الفرد الواحد أثناء الانكماش الاقتصادي الذي حدث في سنة ٢٠٠٩. أما نمو التجارة فقد كان بحدود ٤ إلى ٦ في المائة تقريباً سنوياً قبل الأزمة المالية؛ ثمّ شهد انكماشاً في سنة ٢٠٠٩ ومن المتوقع أن يظلّ سلبياً في سنة ٢٠١٠.

الإطار ١٢
حالات الطوارئ الغذائية

إنّ الأزمات الغذائية التي تتعرض لها فرادى البلدان تهز وتزعزع الأمن الغذائي لجزء من السكان أو الأمن الغذائي لمجمل السكان (عديمي الأمن الغذائي الجدد) وتزيده سوءاً بالنسبة لأولئك الذين كانوا عديمي الأمن الغذائي أصلاً قبل حالة الطوارئ الغذائية (عديمي الأمن الغذائي المزمنين). والنظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر في مجال الأغذية والزراعة التابع لمنظمة الأغذية والزراعة يرصد وينشر المعلومات عن البلدان التي تمر بأزمة وتحتاج إلى مساعدة خارجية للحصول على غذاء.[١] وهناك عدد من العوامل التي قد تتسبب بأزمات غذائية – منها العوامل الطبيعية أو تلك التي هي من فعل الإنسان. وإذا كانت حالة الطوارئ طبيعية، فهي إما فجائية أو أنها تبدأ ببطء،[٢] وإذا كانت من فعل الإنسان فقد تكون نتيجة لمشاكل اجتماعية واقتصادية[٣] أو حرب/نزاع (انظر الشكل).

ومجموع عدد حالات الطوارئ المسجلة في السنوات الأخيرة أعلى بكثير منه في ثمانينات

حالات الطوارئ (حسب النوع) في البلدان التي تحتاج إلى مساعدة، من ١٩٨١ إلى ٢٠٠٩

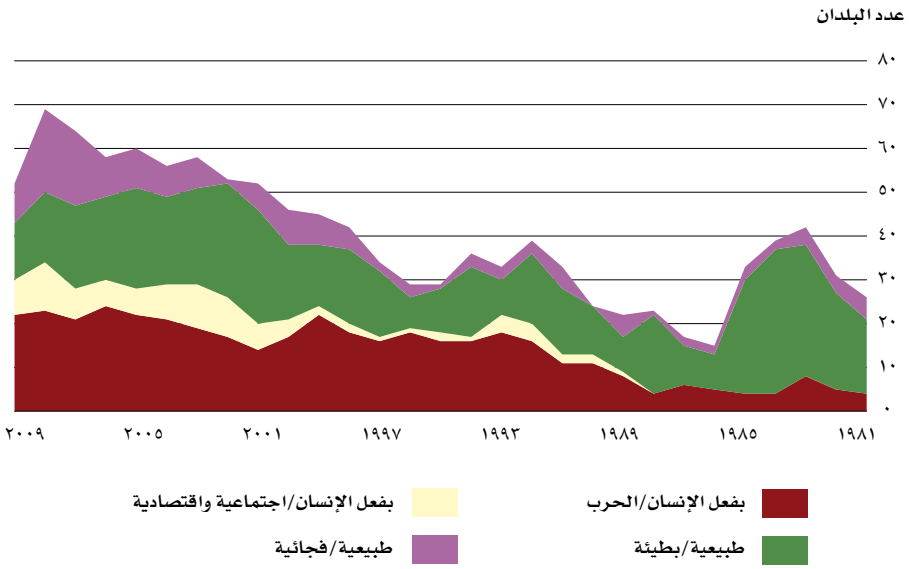

ملاحظة: لا تشمل البيانات المتعلقة بحالات الطوارئ الأحداث التي تقع في سنة ٢٠١٠. وعند إعداد هذا التقرير، كانت الفيضانات في باكستان هي أكبر أزمة إنسانية شهدها العالم على الإطلاق، بحيث طالت ٢٠ مليون نسمة (نحو ١٨ في المائة من سكان باكستان) في حين يحتاج ٦ ملايين نسمة إلى مساعدات غذائية. وهذه الأزمة أكبر بكثير من التسونامي الذي حدث في سنة ٢٠٠٤ ومن زلزال هايتي الذي حدث في مطلع سنة ٢٠١٠، معاً.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

نصيب الفرد الواحد من استهلاك الأغذية حسب الإقليم

لقد سُجل أسرع نمو في نصيب الفرد الواحد من استهلاك الأغذية الأساسية في السنوات الأخيرة في أوروبا الشرقية، تليها أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ثم آسيا والشرق الأدنى وشمال أفريقيا (الشكل ٢٣، الصفحة ٧٢). واستمرّ في هذه الأقاليم عموماً ارتفاع نصيب الفرد الواحد من الاستهلاك حتى أثناء الانكماش الاقتصادي. وكان الاستثناء الوحيد من ذلك هو إقليم أوروبا الشرقية الذي شهد انخفاضاً بنسبة تبلغ نحو ٢ في المائة في سنة ٢٠٠٩ بفعل تأثّر الإقليم بالهبوط الاقتصادي تأثراً بالغ الشدة.

وظلّ نصيب الفرد الواحد من استهلاك الأغذية راكداً أو آخذاً في الهبوط في الأقاليم المتقدمة وهي أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأوقيانوسيا. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ارتفع نصيب الفرد الواحد من الاستهلاك خلال الفترة ما بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧، ولكن يقدّر أنه قد انخفض نوعاً ما منذ ذلك الحين بالنسبة إلى نصيب الفرد الواحد. ومع ذلك، من المهم في هذا السياق ألا يغيب عن البال أن التقديرات المقدمة في هذا التحليل لا تشمل جميع الأغذية؛ فهي لا تشمل، على سبيل المثال، الجذور

القرن العشرين. فمنذ منتصف تلك الفترة كان الاتجاه العام يشير إلى تزايد عدد البلدان التي تتعرض لحالات طوارئ. ويبدو أن أكبر زيادة في عدد حالات الطوارئ هي تلك التي تحدث من فعل الإنسان، حيث أنّ الحرب/النزاع يمثل السبب الكامن وراء معظمها. وخلال العقد ونصف العقد المنصرمَين، يبدو أنّ وتيرة الكوارث الطبيعية التي تبدأ فجأة كانت تتجه إلى التصاعد.

وخلال الفترة من سنة ١٩٨١ حتى سنة ٢٠٠٩، كانت الأقاليم التي يوجد فيها أكبر عدد من البلدان التي شهدت حالات طوارئ هي أفريقيا، تليها آسيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأوروبا الشرقية، وكمنولث الدول المستقلة، وأوقيانوسيا. ويمكن تفسير المعدل المرتفع في أفريقيا جزئياً بوجود عدد كبير نسبياً من البلدان داخل الإقليم (يجري النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر في مجال الأغذية والزراعة تقييماً لـ ٤٤ بلداً فيه)، ولكن من التفسيرات الأخرى أيضاً الاضطرابات المدنية التي تحدث في كثير من البلدان وكذلك الكوارث العديدة التي تبدأ ببطء. وقد تراوح عدد البلدان الأفريقية التي شهدت حالات طوارئ من نحو ١٥ إلى ٢٥ بلداً سنوياً، باستثناء أواخر الثمانينات من القرن العشرين، عندما كان العدد أقرب إلى ١٠ بلدان. ومن بين البلدان الثلاثة والعشرين التي يجري بحثها في إقليم آسيا، زاد عدد البلدان التي شهدت حالات طوارئ من نحو ٥ بلدان سنوياً أثناء الفترة ١٩٨١–٢٠٠٢ إلى نحو ١٠ بلدان اعتباراً من سنة ٢٠٠٣ حتى سنة ٢٠٠٩. وعدد البلدان التي تعرضت لحالات طوارئ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ضئيل نسبياً ولكنه تقلّب خلال هذه الفترة الزمنية، بينما كان عدد البلدان في أوروبا الشرقية وكمنولث الدول المستقلة يتناقص.

وتماماً مثلما لا تختفي بالكامل تأثيرات الصدمات الاقتصادية على الجوع عندما تنتعش الأسعار ويُستأنف النمو الاقتصادي، كذلك فإنّ آثار الأزمات على الأمن الغذائي قد تستمر أيضاً مدة طويلة بعد أن تكون جهود الإغاثة والإنعاش قد بدأت. وتواجه البلدان التي تمرّ بأزمة طويلة الأمد حالة بالغة الصعوبة. فوفقاً لما يذكره تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١٠ (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ز)، يُعتبر الآن اثنان وعشرون بلداً في حالة أزمة طويلة الأمد. وتتسم حالات الأزمات الطويلة الأمد بالكوارث الطبيعية المتكررة و/أو النزاع المتكرر، وطول مدة الأزمات الغذائية، وانهيار سبل المعيشة، وعدم كفاية القدرة المؤسسية على التصدي للأزمة. ويلزم اعتبار هذه البلدان فئة خاصة لديها احتياجات خاصة من حيث التدخلات من جانب الأوساط العاملة في مجال التنمية. (وللاطلاع على مناقشة مفصلة للحالة الخاصة للبلدان التي تمر بأزمة طويلة الأمد، راجع منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ز).

١ تُستبعد من المعلومات التي يجمعها وينشرها النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر في مجال الأغذية والزراعة بعض البلدان التي موّلت باستمرار تصديها لحالات الطوارئ بدلاً من أن تسعى إلى الحصول على مساعدة من المجتمع الدولي.

٢ تشمل حالات الطوارئ الفجائية الطبيعية الكوارث التي تبدأ فجأة من قبيل الفيضانات والزوابع والأعاصير والزلازل والبراكين والجراد. أما الكوارث الطبيعية التي تتبلور ببطء من قبيل الجفاف والطقس المناوئ والآفات والأمراض العابرة للحدود، فهي تصنّف في فئة حالات الطوارئ الطبيعية البطيئة.

٣ تتضمن الأمثلة على الطوارئ الاجتماعية الاقتصادية التي يتسبب فيها الإنسان، الأزمات التي تحدث نتيجة لانهيار الأسعار أو ارتفاعها ارتفاعاً حاداً، وفقدان أسواق التصدير، ومشكلات العملة، ومشكلات حيازة الأراضي، والأزمات التي تتعلق بالصحة.

والدرنيات التي تُستهلك على نطاق واسع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

إنتاج الأغذية حسب الإقليم

تُبيّن تقديرات الإنتاج العالمي في الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٠ المعروضة في الشكل ٢٢ استجابة الإنتاج العالمي نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية ثم هبوطها. ومع ذلك، تعرض البيانات الإقليمية والوطنية الأكثر تفصيلاً التي تمثل أساس المجاميع أنماطاً أكثر تعقيداً، بما يعكس وقْع تأثيرات أخرى على الإنتاج الزراعي، بما في ذلك الأسباب الهيكلية والعوامل المرتبطة بالطقس. وعموماً، كانت أشد استجابة من جانب الإنتاج في البلدان الصناعية وبلدان "البرازيل وروسيا والهند والصين (BRIC)" هي استجابته للأسعار المرتفعة للمحاصيل في سنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. ومع ذلك، خلال العقد الأخير، حققت أقل البلدان نمواً و"سائر العالم" أقوى نمو في الإنتاج (الشكل ٢٤، الصفحة ٧٣).

وقد تفاوتت تجارب الإقليمين الجغرافيين اللذين شهدا أقوى نمو في إنتاج الأغذية خلال العقد الأخير – وهما إقليما أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي – أثناء أزمة أسعار المواد الغذائية

الشكل ٢٢

النمو السنوي في إنتاج المواد الغذائية واستهلاكها وتجارتها في العالم، ٢٠٠٦-٢٠١٠

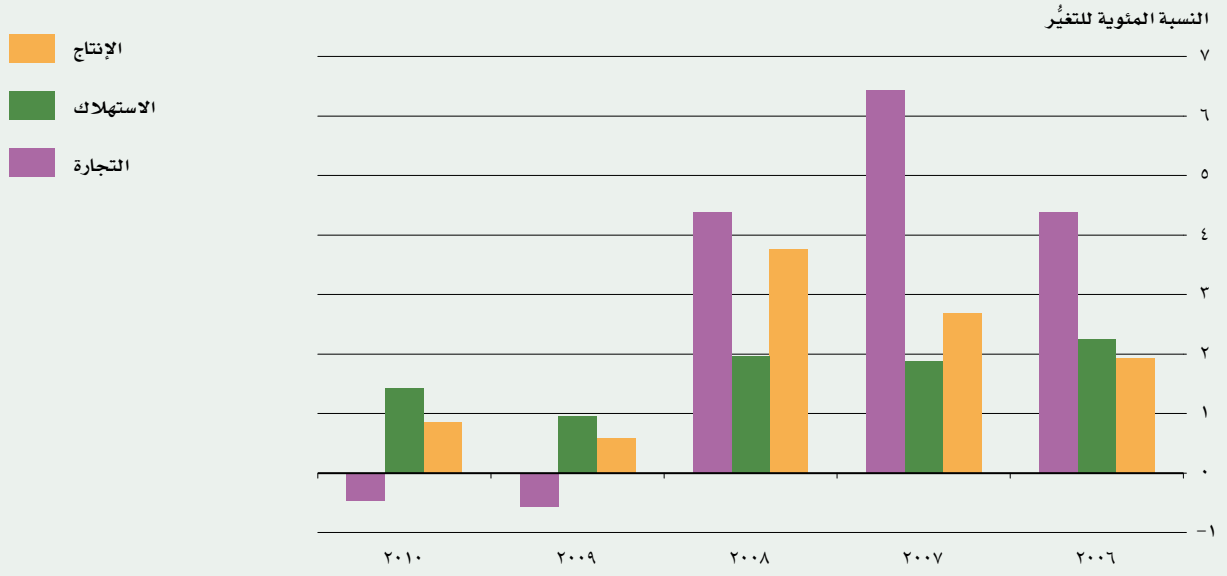

ملاحظة: التقديرات هي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي (الأساس هو ٢٠٠٤-٢٠٠٦). والبيانات المتعلقة بسنة ٢٠١٠ هي إسقاطات؛ أما تلك المتعلقة بسنة ٢٠٠٩ فهي تقديرات مؤقتة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٢٣

مؤشرات استهلاك الفرد الواحد للمواد الغذائية حسب المنطقة الجغرافية، ٢٠٠٠-٢٠١٠

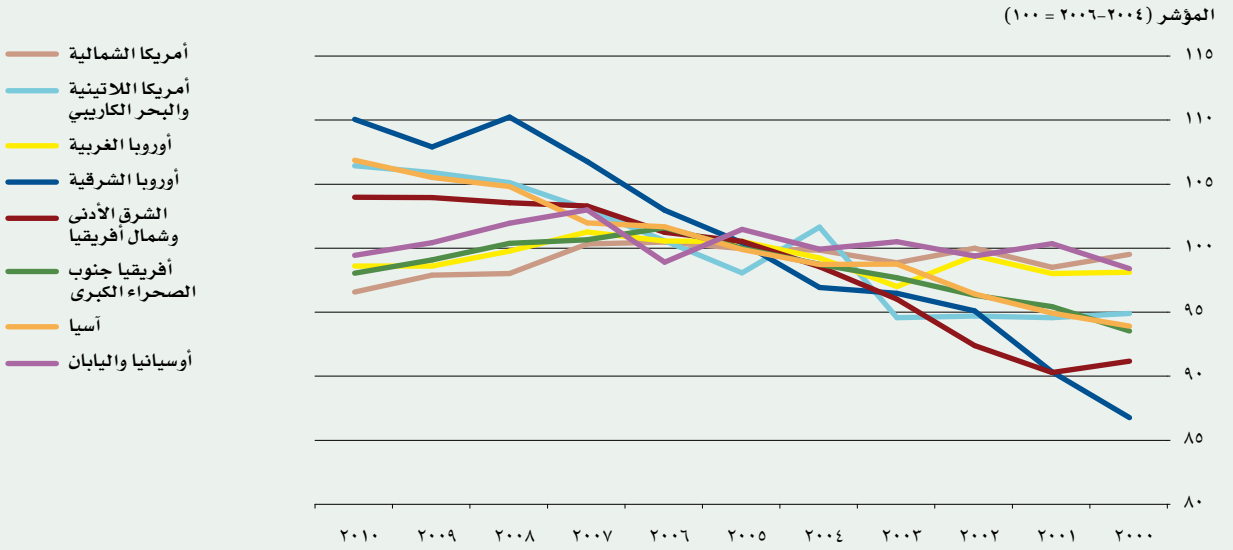

ملاحظة: التقديرات هي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي (الأساس هو ٢٠٠٤-٢٠٠٦). والبيانات المتعلقة بسنة ٢٠١٠ هي إسقاطات؛ أما تلك المتعلقة بسنة ٢٠٠٩ فهي تقديرات مؤقتة.

الشكل ٢٤
مؤشرات الإنتاج الغذائي حسب المجموعة الاقتصادية

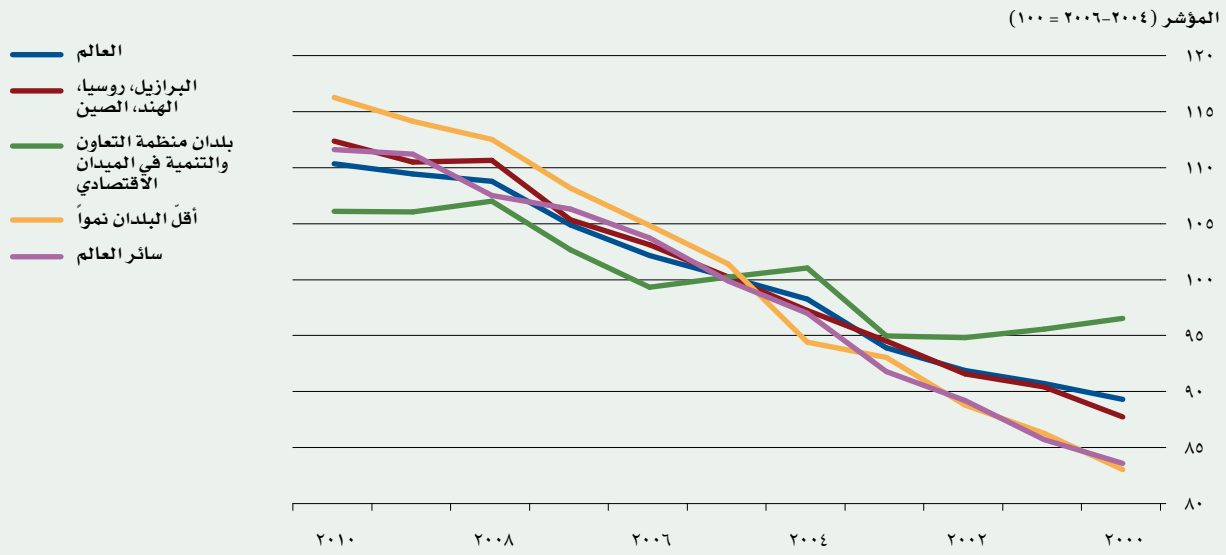

ملاحظة: بما لا يشمل العلف والبذور. التقديرات هي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي (الأساس هو ٢٠٠٤-٢٠٠٦). والبيانات المتعلقة بسنة ٢٠١٠ هي إسقاطات؛ أما تلك المتعلقة بسنة ٢٠٠٩ فهي تقديرات مؤقتة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

والأزمة المالية (الشكل ٢٥). فبلدان أوروبا الشرقية، بعد أن سجلت محاصيل استثنائية في سنة ٢٠٠٨، لم تتمكن من إدامة النمو المحتمل في السنوات اللاحقة، وأدى الجفاف الذي تعرضت له في سنة ٢٠١٠ إلى انخفاض كبير في مستويات الإنتاج المحصولي في الإقليم. أما إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فقد تعرّض لحالات نقص في الإنتاج مرتبطة بالطقس في سنة ٢٠٠٨ ولكن الإنتاج فيه استرد عافيته في سنتي ٢٠٠٩ و٢٠١٠. وفي آسيا، ظلّ نمو إنتاج الأغذية قوياً طيلة العقد الأخير، بحيث كان يتراوح عموماً بين ٢ و٤ في المائة سنوياً، ولكنه سجل تباطؤاً في سنتي ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

ولم يحقق الإنتاج نمواً في سنة ٢٠٠٩ في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تراوح النمو بين ٣ و٤ في المائة سنوياً خلال العقد السابق؛ ومن المتوقع أن يزيد الإنتاج زيادة معتدلة في سنة ٢٠١٠. أما الإقليم الذي سجّل أبطأ نمو في إنتاج الأغذية في السنوات الأخيرة فهو أوروبا الغربية، حيث من المتوقع أن يكون الإنتاج في سنة ٢٠١٠ أعلى بنسبة لا تتجاوز نحو ٥ في المائة فقط عما كان عليه في سنة ٢٠٠٠. وقد زاد الإنتاج بالفعل في سنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ تحت تأثير الأسعار المرتفعة وانخفاض المتطلبات المنحاة جانباً في الاتحاد الأوروبي، ولكنه هبط بنحو ٢ في المائة في سنة ٢٠٠٩ نتيجة لانخفاض الأسعار والأحوال الجوية غير المؤاتية.

صادرات الأغذية حسب الإقليم

انخفضت صادرات الأغذية من جميع الأقاليم تقريباً أو شهدت ركوداً في سنة ٢٠٠٩ أثناء الأزمة الاقتصادية (الشكل ٢٦). فاعتباراً من سنة ٢٠٠٠ وحتى سنة ٢٠٠٨، شهدت أوروبا الشرقية نمواً تراكمياً في الصادرات بلغ نحو ٣٥٠ في المائة؛ وفي سنة ٢٠٠٨ سجلت مستوى مرتفعاً للغاية من إنتاج الحبوب. ومع ذلك، هبطت الصادرات في السنة التالية وهبطت بنسبة أكبر في سنة ٢٠١٠ نتيجة للجفاف.[٢٨] وقد تراجعت صادرات الأغذية من أوروبا الغربية، ربما نتيجة لارتفاع قيمة اليورو وكذلك للإصلاحات المتعاقبة على صعيد السياسات، بما في ذلك إصلاح السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي. أما الأداء التصديري القوي من جانب بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، التي تضاعفت تقريباً صادرات الأغذية منها خلال العقد المذكور، فقد جعل هذا الإقليم مورّداً للغذاء إلى الأسواق العالمية المتزايد الأهمية. ومع ذلك، فقد عانت الصادرات الغذائية للإقليم من الركود من حيث الحجم أثناء أزمة أسعار المواد الغذائية وأثناء الانكماش الاقتصادي. وقد زادت أحجام الصادرات من أمريكا الشمالية بنسبة بلغت

[٢٨] تشمل قيَم الرقم الدليلي للتجارة حسب الإقليم التجارة داخل الإقليم؛ وهذا قد يؤثر على الاستنتاجات المتعلقة بأداء التجارة النسبي.

الشكل ٢٥
مؤشرات الإنتاج الغذائي حسب الإقليم، ٢٠٠٠-٢٠١٠

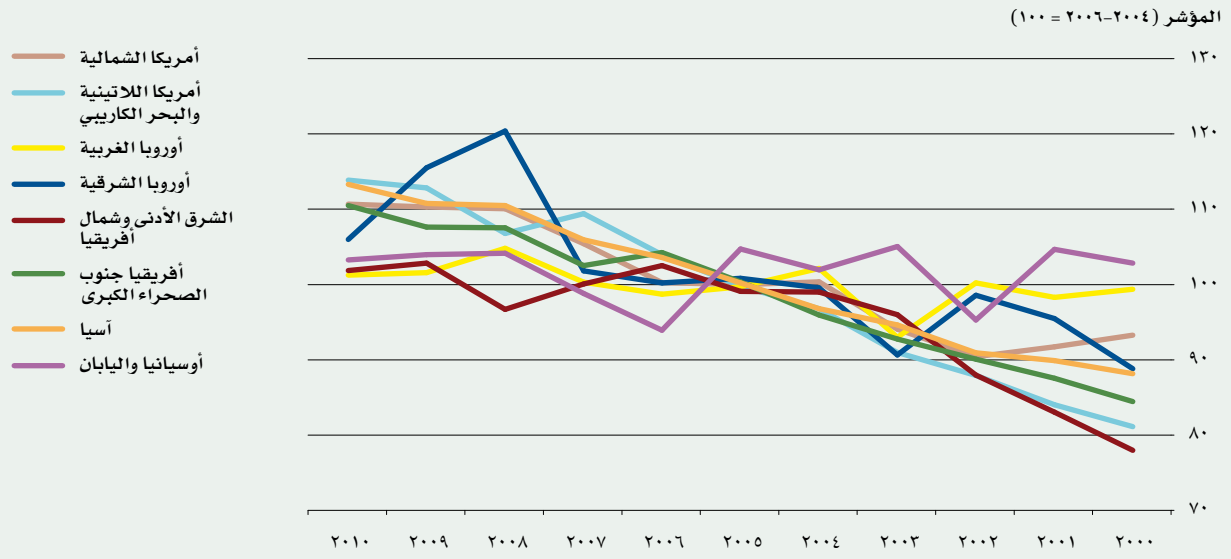

ملاحظات: بما لا يشمل العلف والبذور. والتقديرات هي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي (الأساس هو ٢٠٠٤-٢٠٠٦). والبيانات المتعلقة بسنة ٢٠١٠ هي إسقاطات؛ أما تلك المتعلقة بسنة ٢٠٠٩ فهي تقديرات مؤقتة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

٢٤ في المائة خلال العقد المذكور، ولكنّ ارتفاع استخدام الحبوب المحلية لإنتاج الوقود الحيوي حدّ ربماً من النمو.

واردات الأغذية حسب الإقليم

لقد ارتفعت واردات الأغذية في آسيا أسرع من ارتفاعها في أي إقليم آخر (الشكل ٢٧)، بحيث زادت من ناحية الحجم بنسبة تقرب من ٧٥ في المائة خلال الفترة ما بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠١٠. وواصلت الواردات نموها أثناء أزمة أسعار المواد الغذائية وأيضاً أثناء الانكماش الاقتصادي، ذلك أنّ الإقليم نجح في المحافظة على معدلات مرتفعة نسبياً لنمو الدخل. وزادت أيضاً الواردات الغذائية لبلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وموّلت الإيرادات النفطية المتزايدة هذه الزيادة، ولكنها انخفضت انخفاضاً كبيراً أثناء فترة الانكماش الاقتصادي. وزادت أيضاً واردات جميع الأقاليم الأخرى زيادة كبيرة بمرور الوقت، باستثناء أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا، حيث ظلت راكدة نسبياً. وزادت أحجام الواردات الغذائية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أثناء النصف الأول من العقد، ولكن ارتفاع الأسعار الدولية أثناء أزمة أسعار المواد الغذائية والهبوط الاقتصادي اللاحق أديا إلى هبوط أحجام الواردات في سنة ٢٠٠٨ وركود مستوياتها في سنتي ٢٠٠٩ و٢٠١٠. وأثناء العقد الأخير، زاد صافي الواردات الغذائية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بالأسعار الثابتة، بنسبة تجاوزت ٦٠ في المائة، مما يعني ضمناً زيادة اتساع نطاق عجز التجارة بالمواد الغذائية الذي عانى منه هذا الإقليم على امتداد العقود العديدة الماضية، بعدما فاق النمو السكاني نمو إنتاج الأغذية.

الشكل ٢٦
مؤشرات أحجام الصادرات الغذائية حسب المنطقة الجغرافية، ٢٠٠٠-٢٠١٠

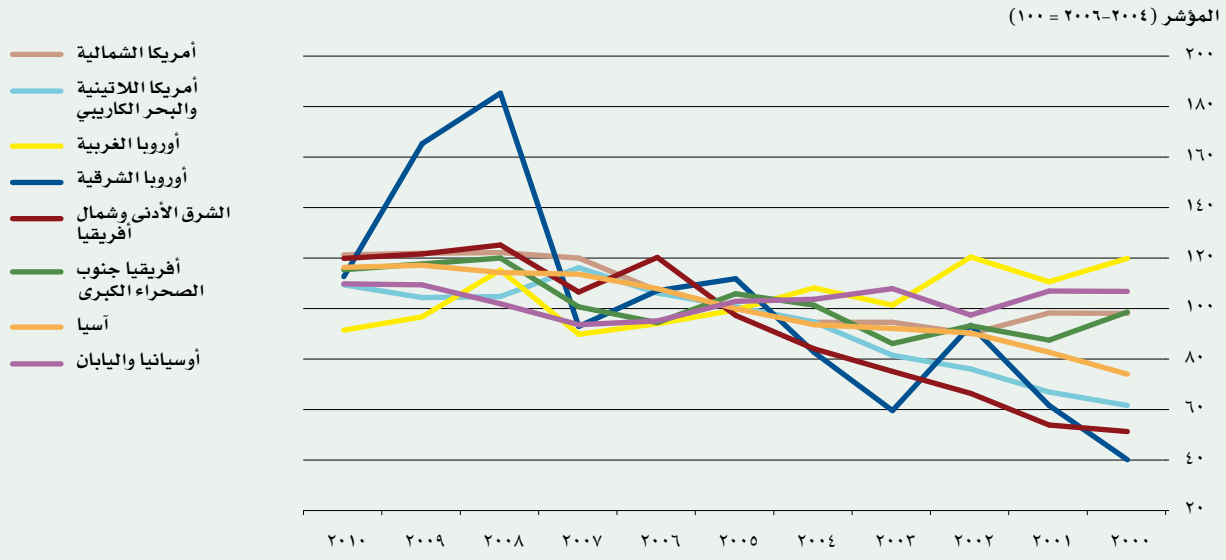

ملاحظات: التقديرات هي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي (الأساس هو ٢٠٠٤-٢٠٠٦). والبيانات المتعلقة بسنة ٢٠١٠ هي إسقاطات؛ أما تلك المتعلقة بسنة ٢٠٠٩ فهي تقديرات مؤقتة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٢٧
مؤشرات أحجام الواردات الغذائية حسب المنطقة الجغرافية، ٢٠٠٠-٢٠١٠

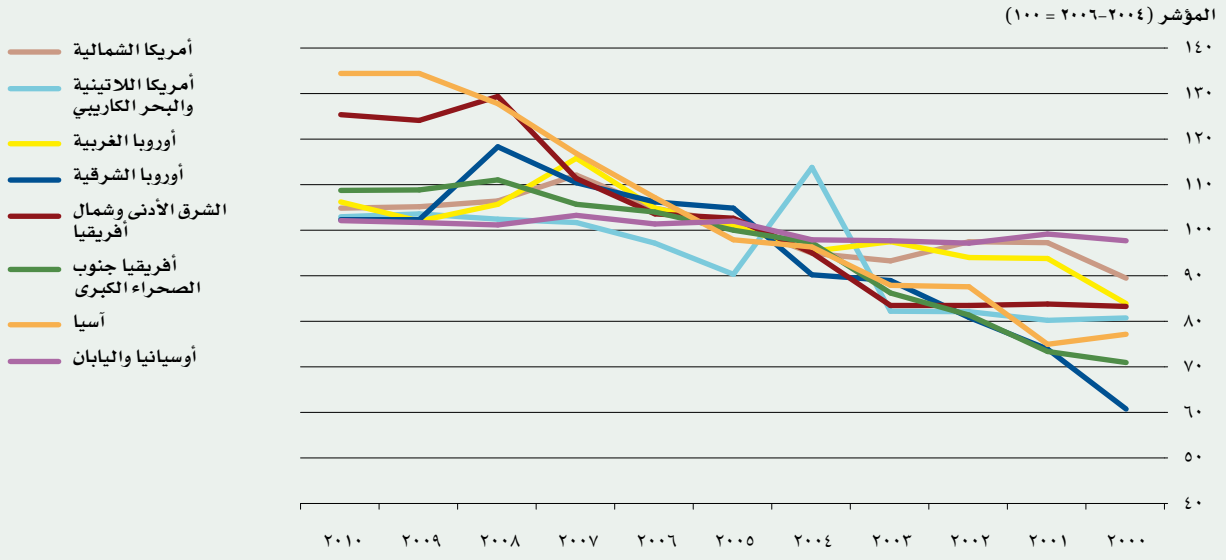

ملاحظات: التقديرات هي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي (الأساس هو ٢٠٠٤-٢٠٠٦). والبيانات المتعلقة بسنة ٢٠١٠ هي إسقاطات؛ أما تلك المتعلقة بسنة ٢٠٠٩ فهي تقديرات مؤقتة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الاتجاهات الأخيرة في الأسعار الزراعية: مستوى أعلى لاستقرار الأسعار وزيادة تقلّب الأسعار

الأسعار الدولية للسلع الزراعية

كما نوقش أعلاه، قد يكون للتطورات التي تشهدها الأسعار في أسواق السلع الغذائية، لا سيما تلك التي تُستخدم لحساب الرقم الدليلي لأسعار الأغذية (الحبوب والزيوت ومنتجات الألبان واللحوم والسكر)، أثر بالغ الأهمية على الأمن الغذائي العالمي. لذا، فإنّ الرصد الوثيق لتطورات الأسواق هو أمر حاسم الأهمية. ويستعرض هذا القسم التطورات التي حدثت مؤخراً في الأسواق الغذائية الدولية والمحلية، ويناقش الوضع الراهن، ويحدد القضايا الرئيسية التي تدعو إلى القلق في ما يتعلق بالأمن الغذائي في المستقبل.

وأثناء أزمة أسعار المواد الغذائية التي حدثت في الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٨، زاد الرقم الدليلي لأسعار الأغذية زيادة حادة (الشكل ٢٨). وعند إعداد هذا التقرير، كانت أحدث البيانات تبيِّن أن ذلك الرقم قد زاد مرة أخرى من يونيو/حزيران حتى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠. وفي حقيقة الأمر، بحلول أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠ كان ذلك الرقم أقل بنسبة لا تتجاوز ٨ في المائة من الذروة التي كان قد بلغها في يونيو/حزيران ٢٠٠٨.

ومن بين السلع التي يشملها الرقم الدليلي لأسعار الأغذية، أظهرت أسعار الحبوب والزيوت ومنتجات الألبان زيادة حادة أثناء أزمة أسعار المواد الغذائية التي حدثت في الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٨ وتقلباً كبيراً ومرتبطاً إلى حد كبير بما سبق منذ سنة ٢٠٠٦ (الشكل ٢٩). وخلال الفترة من يونيو/حزيران حتى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، زادت أسعار الحبوب والزيوت والسكر، مما يفسّر إلى حد كبير الزيادة التي حدثت في الرقم الدليلي لأسعار الأغذية خلال الفترة ذاتها. وقد كان تقلُّب أسعار السكر، لا سيما منذ سنة ٢٠٠٥، أوضح حتى من تقلُّب أسعار السلع الأخرى التي يشملها الرقم الدليلي لأسعار الأغذية. وكان تقلُّب أسعار اللحوم ضئيلاً مقارنةً بتقلب أسعار الحبوب والزيوت ومنتجات الألبان والسكر.

وفي ما يتعلق بالسلع الزراعية الأخرى التي لا تشكل جزءاً من الرقم الدليلي لأسعار الأغذية (الشكل ٢٨)، كانت الأسعار الدولية للفاكهة تتحرك عن كثب مع أسعار السلع التي يشملها الرقم الدليلي لأسعار الأغذية، بحيث أظهرت ارتفاعاً حاداً أثناء أزمة أسعار المواد الغذائية وهبوطاً أثناء الأزمة المالية

الشكل ٢٨

رقم منظمة الأغذية والزراعة الدليلي لأسعار الأغذية وأرقامها الدليلية للسلع الأخرى (الفاكهة والمشروبات غير الكحولية والمواد الخام)، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ - أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠

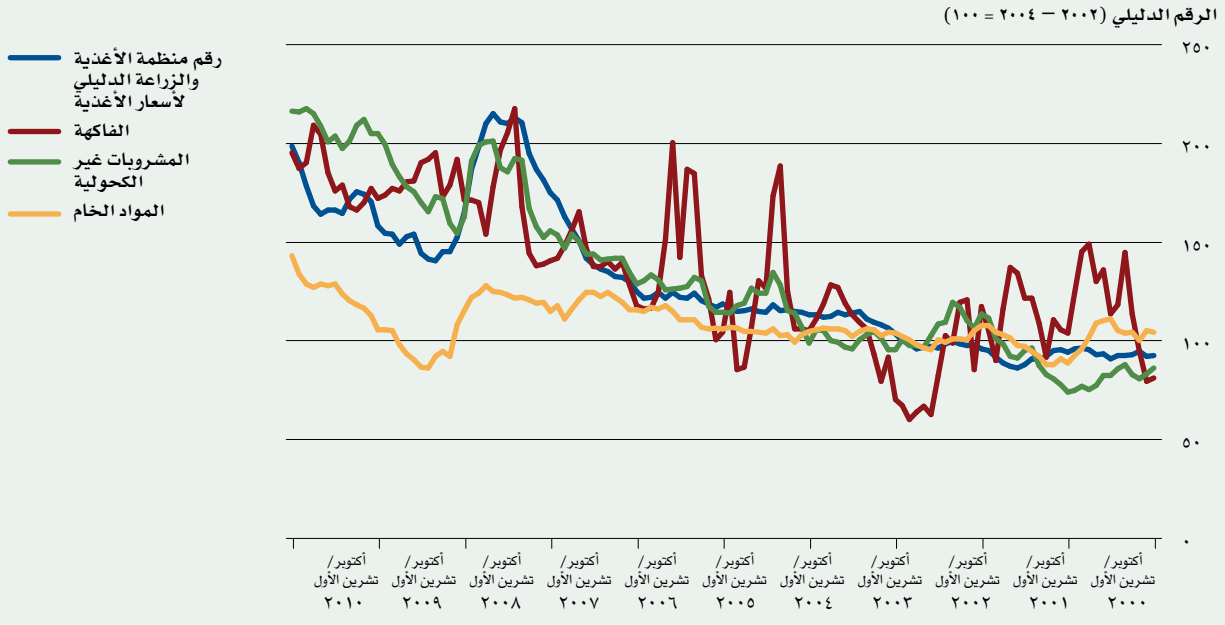

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٢٩
الأرقام الدليلية لأسعار السلع المدرجة في رقم منظمة الأغذية والزراعة الدليلي لأسعار الأغذية (الحبوب والزيوت ومنتجات الألبان واللحوم والسكر)، أوكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ – أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠

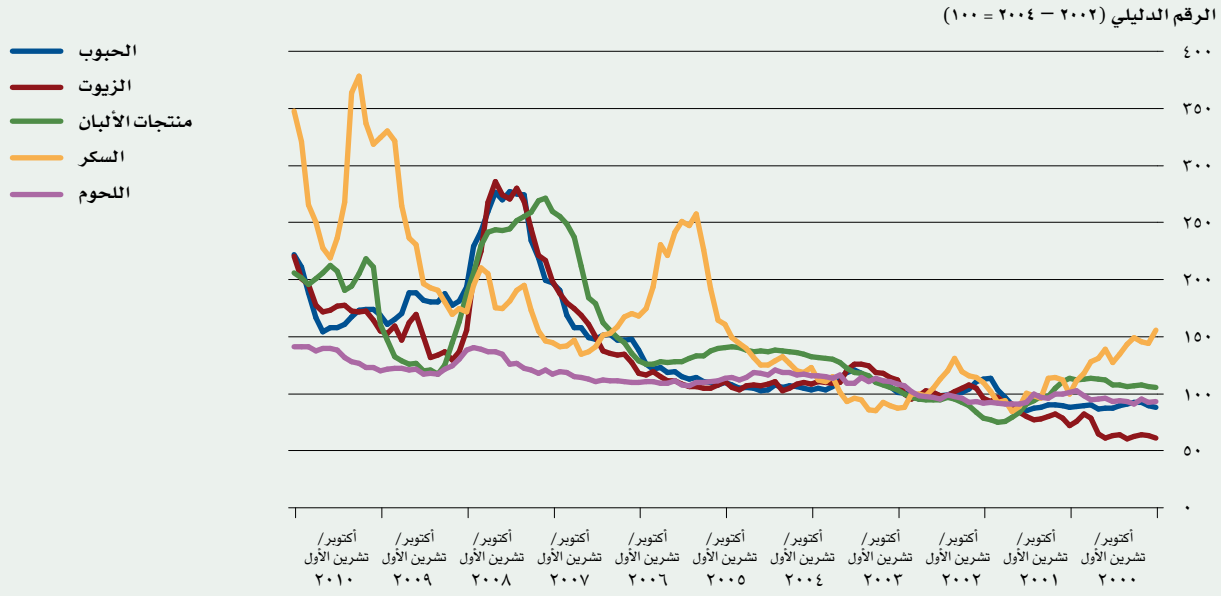

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي.

التي أعقبتها. أما أسعار منتجات المشروبات غير الكحولية، فقد تحركت عن كثب أقلّ مع أسعار السلع التي يتضمنها الرقم الدليلي لأسعار الأغذية. ولم تتأثر عموماً أسعار المواد الخام بالارتفاع في أسعار السلع الأخرى أثناء أزمة أسعار المواد الغذائية ولكنها انخفضت انخفاضاً كبيراً استجابة للهبوط الاقتصادي الذي حدث في سنة ٢٠٠٩ قبل أن ترتفع مرة أخرى استجابة للانتعاش الاقتصادي، مما يعكس شدة مرونة الطلب على هذه المجموعة من السلع بالنسبة للدخل.

وعلى الرغم من أن أسعار السلع الأساسية قد انخفضت عن مستويات الذروة التي كانت قد بلغتها أثناء أزمة أسعار المواد الغذائية، فإنّ جميع السلع التي يشملها الرقم الدليلي لأسعار الأغذية ظلت عند حلول الفصل الثالث من سنة ٢٠١٠ أعلى إلى حد كبير من الأسعار التي كانت سائدة قبل الأزمة. ووفقاً للإسقاطات الواردة في *OECD-FAO Agricultural Outlook* ٢٠١٠–٢٠١٩ (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠)، من المتوقع أن تكون الأسعار الحقيقية للسلع خلال العقد المقبل أعلى، في المتوسط، مما كانت عليه في الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٠. وتتضمن العوامل الكامنة وراء أسعار السلع الزراعية الأعلى المتوقعة ارتفاع تكاليف الإنتاج، وزيادة الطلب من جانب الاقتصادات الصاعدة والنامية، وتزايد إنتاج الوقود الحيوي من المواد الأولية الزراعية.

الأسعار المحلية للأغذية في البلدان النامية

لقد ناقشت طبعة العام الماضي من هذا التقرير انتقال الأسعار من الأسواق الدولية إلى الأسواق المحلية (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩أ). وبعد أزمة أسعار المواد الغذائية، كان هبوط الأسعار المحلية للسلع في كثير من البلدان بطيئاً، على الرغم من الانخفاض السريع في الأسعار الدولية، مما يشير إلى بطء أو انخفاض درجة انتقالها إلى المستهلكين المحليين. وقد أوجدت هذه الظاهرة تهديداً مضاعفاً للأمن الغذائي للمستهلكين الفقراء، ذلك أنّ الأسعار المحلية للأغذية ظلت مرتفعة بينما تباطأ نمو الدخل أو أصبح نمواً سلبياً.

وفي سنة ٢٠١٠، يبدو أنّ هذا التهديد المضاعف قد تضاءل بالنسبة إلى الفترة السابقة، لا سيما بالنظر إلى أن كثرة من البلدان الصاعدة والنامية تعافت على ما يبدو من التباطؤ الاقتصادي في وقت أبكر من المتوقع وبقوة أكبر من المتوقع (راجع صندوق النقد الدولي، ٢٠١٠ج). وعلاوة على ذلك، تشير أحدث البيانات المتوافرة عن الأسعار المحلية إلى أن أسعار الحبوب في البلدان النامية

قد انخفضت انخفاضاً كبيراً من الذروة التي كانت قد بلغتها في سنة ٢٠٠٨، وإن كان سعر القمح في الأسواق الدولية قد ارتفع مرة أخرى ارتفاعاً حاداً عند إعداد هذا التقرير. ويتضح من البيانات المتعلقة بأسعار بيع الحبوب بالجملة في ٧٤ بلداً نامياً، وهي بيانات جمعها النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر في مجال الأغذية والزراعة (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ي) أنّ هذه الأسعار قد انخفضت في مطلع سنة ٢٠١٠ من حيث القيمة الإسمية مقارنةً بالذروة التي بلغتها قيمتها في ٩٠ في المائة من البلدان. وبعد مراعاة عامل التضخم، نجد أن أكثر من ٩٨ في المائة من الأسعار قد انخفضت من ذروتها بحلول بداية سنة ٢٠١٠. ومع ذلك، وعلى الرغم من انخفاض الأسعار المحلية في البلدان النامية، فإنها تظلّ مرتفعة مقارنةً بما كانت عليه قبل أزمة أسعار المواد الغذائية. وفي حقيقة الأمر، في مطلع سنة ٢٠١٠، ظل أكثر من ٨٠ في المائة من أسعار بيع الحبوب بالجملة بعد تطبيق عامل التضخم عليها أعلى من متوسط مستواها في سنة ٢٠٠٦، وهي السنة التي سبقت أزمة أسعار المواد الغذائية.

تزايد القلق بشأن تقلُّب الأسعار

لقد أدى التقلّب المفرط في أسعار السلع الغذائية الأساسية خلال الفترة الأخيرة إلى قلق كبير. فحالات ارتفاع الأسعار ضارة للأمن الغذائي، وتؤثر شدة عدم اليقين المرتبطة بتقلب الأسعار على قدرة المنتجين على الصمود وقد تفضي إلى انخفاض الاستثمارات الزراعية. ويتضح من البيانات المتعلقة بتقلب الأسعار على امتداد فترة أطول (تبدأ في سنة ١٩٥٧) أن ظاهرة شدة تقلب الأسعار كتلك التي شوهدت مؤخراً لا تختلف كثيراً عن التجارب السابقة (الشكل ٣٠). وفي حقيقة الأمر، ليست فترات التقلب الشديد في الأسعار أمراً جديداً في ما يتعلق بالزراعة، ولكن ثمة مخاوف من احتمال أن يكون تقلّب الأسعار آخذاً في التزايد.

وزيادة القلق بشأن زيادة تقلب أسعار الأغذية مرتبطة بنشوء عوامل جديدة تساهم فيه. ومن العوامل الهامة في هذا الصدد الزيادة المتوقعة في الظواهر الجوية المتطرفة نتيجة لتغيّر المناخ، وهو أمر قد يفضي إلى زيادة التقلبات في الإنتاج الزراعي والغذائي. ويتمثل مصدر آخر من مصادر تقلب الأسعار في زيادة إنتاج الوقود الحيوي المستند إلى مواد أولية

الشكل ٣٠

التقلب السنوي التاريخي في الأسعار الدولية للحبوب

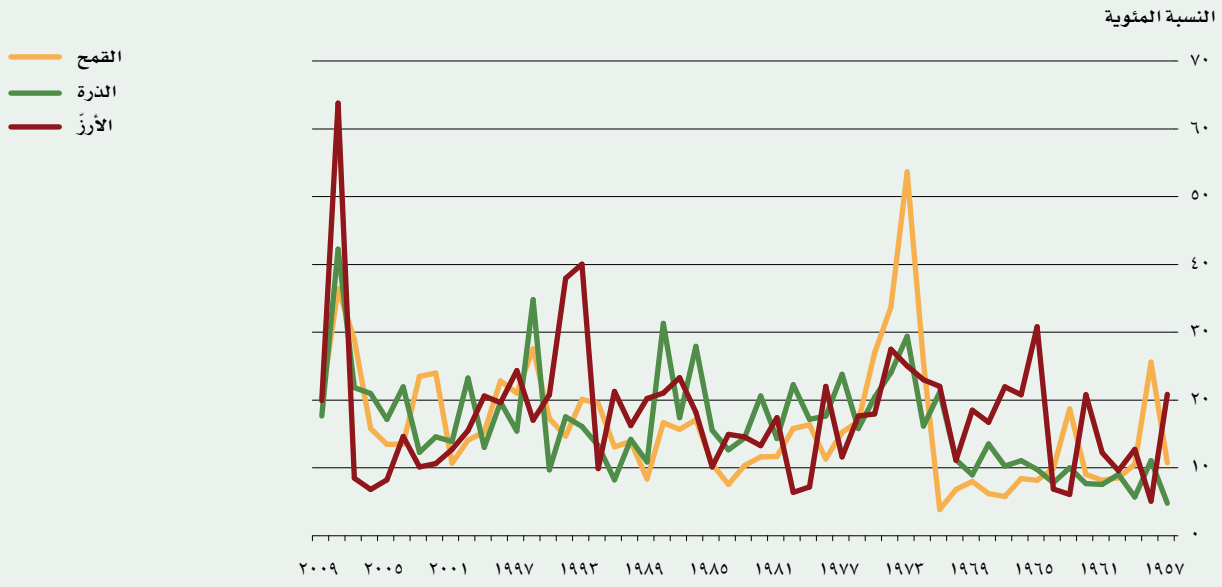

ملاحظات: يمكن التنبؤ ببعض التقلب في الأسعار (ومن ذلك مثلاً التقلب الموسمي، أو دورات الأعمال، أو الاتجاهات السلوكية الأخرى). ويبين الشكل مُعامل تقلب الأسعار بعد إزالة العنصر الذي يمكن التنبؤ به من القيم المرصودة (للاطلاع على شرح، راجع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠، ص ٥٧، الحاشية ٥). وتشير القيم القريبة من الصفر إلى تقلب منخفض بينما تشير القيم الأعلى إلى تقلب أكبر.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠.

الإطار ١٣
التقلب الضمني كمقياس لعدم اليقين

إنّ كيفية تصور المبادلات المنظّمة للسلع عدم اليقين وتقييمها له هي أمر هام بالنسبة إلى القرارات التي تُتخذ مستقبلاً بشأن الإنتاج والتجارة والاستثمارات. ويمثل التقلب الضمني توقعات السوق بشأن مدى تقلّب سعر إحدى السلع في المستقبل. وهو مستمد من أسعار عقود المشتقات، وخاصةً الخيارات، التي يجري تسعيرها على أساس تقديرات السوق للأسعار المستقبلية وكذلك عدم اليقين الذي يكتنف هذه التقديرات. فكلما كانت توقعات التُجّار متباينة عن الأسعار المستقبلية ازدادت درجات الشكوك الكامنة ومن ثمّ التقلب الضمني للسلع المعنية. (للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً لهذا المفهوم والمنهجية، راجع منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ك.)

والتقلّبات الضمنية المتعلقة بالقمح والذرة وفول الصويا منذ سنة ١٩٩٠ معروضة في الشكل ألف، بينما تُعرض في الشكل باء تحركات الأسعار خلال الفترة الممتدة من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧ إلى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠. وقد زادت تصورات الأسواق للتقلب المقدر بتقلب الأسعار الضمني زيادة مطردة، مع بلوغها ذروة حادة في سنة ٢٠٠٨. وفي أعقاب حالة الاضطراب التي سادت الأسواق في الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٨، انخفضت التقلبات الضمنية عندما بدأت الأسواق تستقر. ومع ذلك، في منتصف سنة ٢٠١٠ تقريباً، عاد التقلب الضمني للارتفاع مرّة أخرى عندما بدأت الشكوك بشأن قدرة روسيا على الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتصدير الحبوب، التي أعقبتها شكوك مماثلة بشأن احتمالات إنتاج الذرة في الولايات المتحدة وتوقع أن يفوق الطلب على فول الصويا المعروض منه.

التقلب الضمني في أسعار القمح والذرة

الشكل ألف

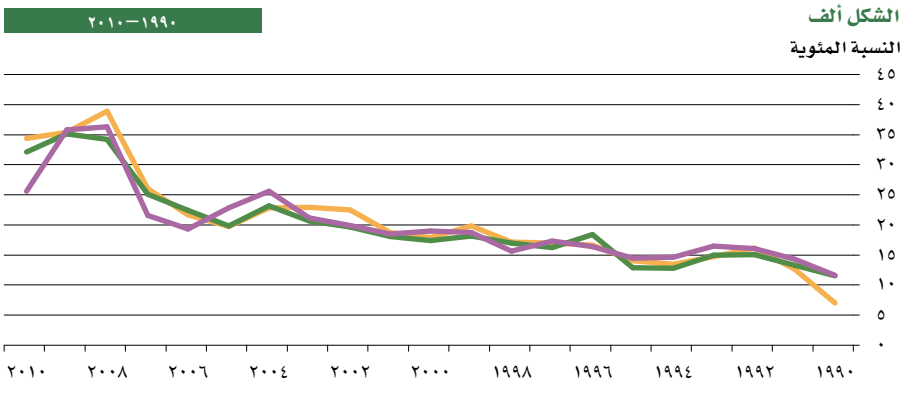

الشكل باء

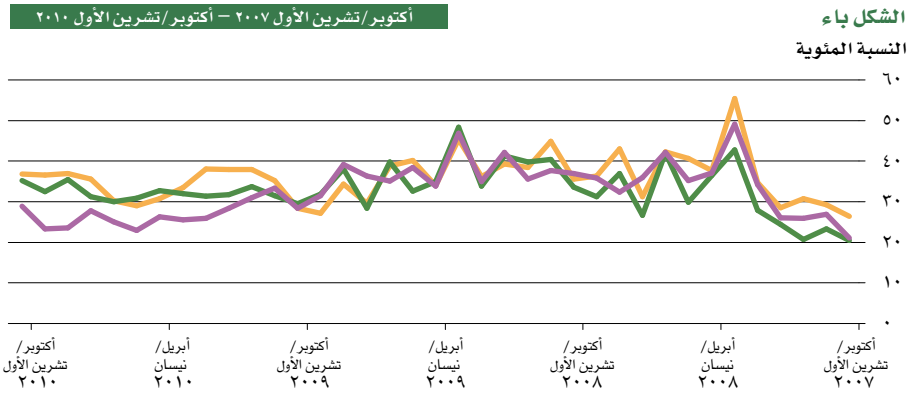

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٣١

الحركة المشتركة لتكاليف إنتاج الطاقة: الإيثانول من الذرة مقابل البترول من النفط الخام، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦ – أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠

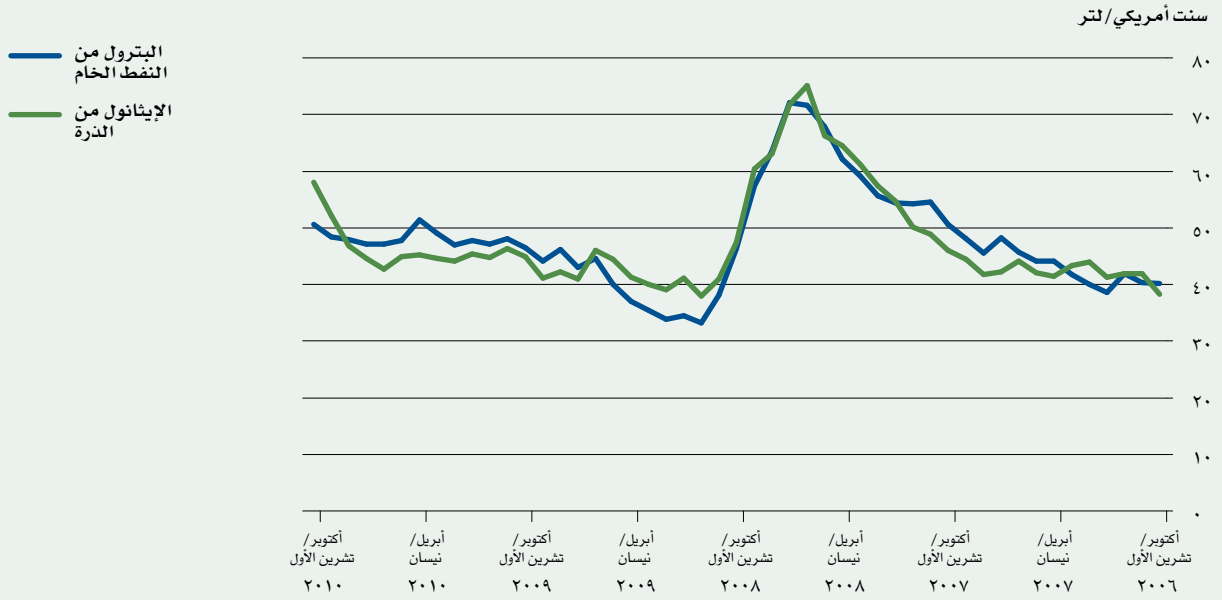

الملاحظات والمصادر: عملية حسابية لمنظمة الأغذية والزراعة باستخدام إنتاج الإيثانول، وميزانيات التكلفة البسيطة، وإحصاءات صندوق النقد الدولي بشأن أسعار السلع. والمكافئ النفطي هو سعر لتر النفط الخام معدلاً على أساس طاقة الإيثانول، زائداً تعديل التكلفة مراعاة لعامل التحويل إلى بترول. أما سعر الإيثانول المستخرج من الذرة فهو يمثل تكلفة إنتاج الإيثانول، مطروحاً منها إيرادات المنتجات المشتقّة، على أساس اللتر. والأسعار المصدرية هي أسعار نفط برنت الخام والذرة من الرتبة ٢ التي ينتجها خليج الولايات المتحدة.

زراعية، وهو أمر قد يؤدي إلى توطيد الصلة بين أسعار السلع الزراعية، لا سيما الذرة، والتطورات والظروف في الأسواق الدولية للطاقة، مما يعني ضمناً زيادة انتقال التقلبات في أسعار الطاقة إلى أسواق السلع الزراعية والغذائية. ويبيّن الشكل ٣١ العلاقة الوثيقة بين تكاليف إنتاج الإيثانول من الذرة وإنتاج البترول من النفط الخام. وهذا يعني ضمناً أيضاً وجود ارتباط وثيق في الوقت الراهن بين أسعار النفط الخام وأسعار الذرة. وعلى ضوء الشكوك الحالية التي تكتنف أسعار النفط في المستقبل وأثرها على الطلب على الوقود الحيوي وكذلك على أسواق المدخلات الزراعية (ومنها مثلاً أسواق الأسمدة والآلات والنقل)، يبدو أن القلق بشأن زيادة تقلب أسعار المواد الزراعية نتيجة لهذه المصادر الجديدة هي زيادة مبررة إلى حد ما. وعلاوة على ذلك، أدى أيضاً مؤخراً ارتفاع الأسعار الحقيقية للمحاصيل إلى ارتفاع الإنتاج في بعض المناطق التي تتسم أيضاً بدرجة أعلى من تقلب الغلات فيها، من قبيل المناطق المنتجة للحبوب المحيطة بالبحر الأسود. وقد تؤثر زيادة تقلب العرض من هذه المناطق على تقلب الأسعار بقدر ما ستنجح في زيادة حصص صادراتها في الأسواق.

وثمة عامل كان بالغ الأهمية في الآونة الأخيرة هو عدم تنسيق الاستجابات الوطنية على صعيد السياسات للتقلبات في الأسعار الدولية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاقم تقلّب الأسعار. وقد نوقش أثر هذه السياسات في طبعة العام الماضي من هذا التقرير (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩أ). وثمة مسألة أخرى هي دور المضاربة في تقلّب الأسواق مؤخراً؛ وقد اكتنف هذا قدر كبير من الجدل، ومن الضروري وجود مزيد من الأدلة البحثية بهذا الخصوص.

ملخص الحالة الراهنة وآفاق المستقبل للأسواق الزراعية

في أعقاب أزمة أسعار المواد الغذائية والأزمة المالية، يبدو أن الأسواق العالمية للأغذية والسلع الزراعية تتسم بارتفاع مستويات الأسعار وبزيادة عدم اليقين على حد سواء. وأثناء الأزمتين، انخفض نصيب الفرد الواحد من استهلاك الأغذية انخفاضاً هامشياً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وكذلك في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وأوروبا الغربية، ولكنه واصل نموه في أقاليم أخرى، وإن يكن ببطء أكبر في أوروبا الشرقية. وعلى الرغم من بعض التقلبات التي حدثت أثناء الأزمتين، زاد الإنتاج الغذائي خلال العقد الأخير في جميع

الإطار ١٤
تقلّب الأسعار وجماعتا منظمة الأغذية والزراعة الحكوميتان الدوليتان المعنيتان بالحبوب والأرزّ

لقد سلّم الاجتماع المشترك غير العادي في ما بين الدورات الذي عقدته جماعة منظمة الأغذية والزراعة الحكومية الدولية المعنية بالحبوب وجماعة منظمة الأغذية والزراعة الحكومية الدولية المعنية بالأرزّ في روما في ٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ بأنّ الارتفاعات غير المتوقعة في الأسعار وتقلب الأسعار غير المتوقع هما من بين التهديدات الرئيسية للأمن الغذائي. وأشارت الجماعتان إلى عدد من الأسباب الجذرية التي يجب معالجتها:

- الافتقار إلى المعلومات الموثوقة والحديثة بشأن عرض المحاصيل والطلب عليها وتوافر إمدادات متاحة للتصدير؛
- عدم كفاية شفافية الأسواق على جميع المستويات، بما في ذلك في ما يتعلق بأسواق العقود الآجلة؛
- تزايد الروابط مع الأسواق الخارجية، ولا سيما أثر "الأمولة" على أسواق العقود الآجلة؛
- التغيرات غير المتوقعة الناجمة عن حالات الأمن الغذائي الوطنية؛
- عمليات الشراء والتكديس الناجمة عن حالات الذعر.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ل.

الأقاليم باستثناء أوروبا الغربية، وكذلك اليابان وأوقيانوسيا. وباستثناء إقليمي أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، اللذين يمثلان موردين رئيسيين للأغذية في المستقبل، يبدو أن الإمدادات من البلدان المصدرة التقليدية تتزايد ببطء أكبر مما كانت تتزايد به في الماضي. وانخفضت الواردات الغذائية نتيجة لأزمة الأسعار وللأزمة المالية في جميع الأقاليم باستثناء إقليم آسيا وإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

ويبدو أن أسعار السلع قد استقرت عند مستوى أعلى ومن المتوقع أن تبقى عند مستويات أعلى من المستويات التي كانت عليها في الفترة التي سبقت الأزمة بينما ظلت الأسواق شديدة التقلب. وتتزايد بالنسبة لواضعي السياسات على نطاق العالم إشكالية تقلب الأسواق وآثاره المحتملة على الأمن الغذائي. وفي ظل تزايد عدم اليقين، ستكون الاستجابات للحالة الراهنة على صعيد السياسات عاملاً محدداً بالغ الأهمية للتطورات التي تحدث مستقبلاً في الأسواق وانعكاساتها المحتملة على الأمن الغذائي.

الاستنتاجات

لقد أدت أزمة أسعار المواد الغذائية في العالم، التي أعقبتها الأزمة المالية والانكماش الاقتصادي على مستوى العالم ككلّ، إلى دفع عدد ناقصي التغذية في العالم إلى مستويات غير مسبوقة في سنتي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. وتشير التقديرات إلى أن عدد ناقصي التغذية انخفض في سنة ٢٠١٠، عندما انخفضت أسعار الأغذية من مستويات الذروة التي كانت قد بلغتها وعندما بدأت الأحوال الاقتصادية العالمية تتحسن. ومع ذلك، تظلّ مستويات نقص التغذية مرتفعة بالمقاييس التاريخية، وما زال القلق بشأن الاقتصاد العالمي وكذلك بشأن الزراعة العالمية يحتل مركز الصدارة في جدول الأعمال الدولي بشأن السياسات. وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، أشار صندوق النقد الدولي إلى أن "انتعاش الاقتصاد الكلي يمضي قُدماً بوجه عام على النحو المتوقع، وإن كانت مخاطر حدوث هبوط ما زالت مرتفعة" (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٠ب، ص ١). وفي الوقت ذاته، أدى الارتفاع المفاجئ في أسعار الحبوب اعتباراً من يونيو/حزيران حتى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠ إلى إثارة المخاوف من حدوث أزمة جديدة بشأن أسعار المواد الغذائية.

وأياً كانت الاحتمالات المتوقعة في الأجل القصير بالنسبة إلى الاقتصاد والزراعة والأمن الغذائي في العالم، يبدو أن عدداً من الدروس المستفادة ذات الانعكاسات الطويلة الأجل قد انبثق أو قد تأكد نتيجة للتطورات التي شهدتها السنوات القليلة الماضية.

وقد وفّرت تجربتا أزمة أسعار المواد الغذائية والأزمة المالية تذكرةً حادة بقابلية الأمن الغذائي العالمي للتأثر بالصدمات التي تحدث في النظام الغذائي العالمي وفي الاقتصاد العالمي وأظهرت السرعة التي يمكن أن يتدهور بها مستوى غير مقبول أصلاً لانعدام الأمن الغذائي في العالم في مواجهة هذه الأحداث. وقد أبرز هذا أهمية وجود شبكات أمان ملائمة وبرامج اجتماعية ملائمة لحماية عديمي الأمن الغذائي من الأثر الفوري لصدمات من هذا القبيل، وكذلك الحاجة الماسة والعاجلة إلى تعزيز القدرة الإنتاجية للبلدان النامية وإلى تحسين قدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات.

وقد سلطت أزمة أسعار المواد الغذائية الضوء على سلسلة من المسائل التي تدعو إلى القلق والمقتصرة على قطاع الزراعة والأسواق الزراعية. فأولاً، تشير أحدث إسقاطات منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أنه، على الرغم من انخفاض الأسعار الدولية بسرعة إلى حد ما قياساً بمستويات الذروة التي كانت قد بلغتها أثناء أزمة أسعار المواد الغذائية العالمية، فإنها تظل أعلى مما كانت عليه قبل الأزمة ويبدو أن الأسعار الأعلى للمواد الغذائية ستبقى كذلك. وتواجه الزراعة ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الطلب من البلدان التي تنمو بسرعة في الأقاليم النامية وإلى زيادة إنتاج الوقود الحيوي. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تزيد الأسعار خلال العقد المقبل وأن تظل عند مستويات أعلى، في المتوسط، من المستويات التي كانت قد بلغتها في العقد المنصرم. وثمة اعتراف واسع النطاق الآن بالحاجة إلى زيادة الاستثمارات في الزراعة زيادة كبيرة من أجل توليد زيادات في الإنتاجية قابلة للاستدامة من الناحية البيئية ومن أجل التوسع في الإنتاج، مع زيادة مساهمة الزراعة في النمو الاقتصادي وفي التخفيف من وطأة الفقر في الوقت نفسه.

وثمة مسألة أخرى تدعو إلى القلق هي الاضطراب الذي حدث مؤخراً في الأسواق الزراعية الدولية وخطر زيادة تقلب الأسعار. ولقد كان تقلب الأسعار دوماً سمة من سمات الأسواق الزراعية؛ ولكن ثمة عدداً من الاتجاهات يبدو أنه يُبرز هذه الظاهرة. فتغير المناخ ربما كان يفضي إلى زيادة وتيرة الظواهر الجوية المتطرفة وإلى ما ينجم عن ذلك من خطر تعرُّض الأسواق الزراعية لصدمات. كذلك فإن زيادة إنتاج الوقود الحيوي باستخدام سلع زراعية سيجعل الأسواق الزراعية أكثر اعتماداً على التطورات التي تحدث في أسواق الطاقة العالمية.

وثمة تهديد محدد "من فعل الإنسان" يُحدق باستقرار الأسواق ويتمثل في عدم تنسيق الاستجابات الوطنية على صعيد السياسات لارتفاع أسعار الأغذية. وبالنظر إلى أن هذه التدابير نابعة حصرياً من القلق بشأن الأمن الغذائي المحلي، مع إيلاء اعتبار محدود لتأثيراتها على الشركاء التجاريين، فإنها قد تؤدي إلى تفاقم تقلُّب الأسواق الدولية وإلى تعريض الأمن الغذائي العالمي للخطر.

وبالنظر إلى أهمية الأسواق الدولية للسلع الغذائية بالنسبة للأمن الغذائي العالمي وللجهود العالمية الرامية إلى الحد من الفقر، ثمة حاجة إلى معالجة قضايا الحوكمة في الأسواق الزراعية العالمية وذلك بهدف التصدي لمشكلة تقلب الأسعار وتجنب الاستجابات على صعيد السياسات المتمثلة في "إفقار الجار" التي تأتي بنتيجة عكسية. وتشمل الخطوات الضرورية تحسين تنظيم الأسواق وزيادة شفافيتها، ووجود إحصاءات محسّنة وحسنة التوقيت عن أسواق السلع الغذائية، وإيجاد مستوى ملائم من مخزونات الطوارئ، وتوفير شبكات أمان تفي بالغرض وملائمة. ولقد أبرزت أزمة أسعار المواد الغذائية والأزمة المالية اللتان حدثتا مؤخراً، والاستجابات غير المنسقة على صعيد السياسات، والمخاوف المستمرة بشأن اضطراب الأسواق العالمية للأغذية، الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات مناسبة من جانب المجتمع الدولي.

الجزء الثالث

الملحق الإحصائي

الجزء الثالث
2002
1995
2001
2000
1992
1986
1990
1999
1989

ملاحظات بشأن جداول الملحق

الرموز

تُستخدم الرموز التالية في الجداول:

..	= لا تتوافر بيانات
٠ أو ٠,٠	= لا شيء أو مقدار لا يُذكر
خانة خالية	= لا ينطبق
(A)	= تقدير لمنظمة الأغذية والزراعة

والأرقام التي تبدو في الجداول قد تكون مختلفة اختلافاً طفيفاً عن تلك التي تم الحصول عليها من مصادر البيانات الأصلية وذلك بسبب التقريب إلى أرقام صحيحة أو بسبب معالجة البيانات. ولفصل الأجزاء العشرية عن الأعداد الكاملة تُستخدم نقطة (.).

الملاحظات الفنية

الجدول ألف ١: مجموع عدد السكان ونسبة الإناث بين السكان ونسبة الريفيين بين السكان في ١٩٨٠ و١٩٩٥ و٢٠١٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ب.

مجموع عدد السكان

عدد السكان الفعلي في بلد أو منطقة أو إقليم في ١ يوليو/تموز من السنة المبينة. والأرقام مبينة بالآلاف.

نسبة الإناث بين السكان

مجموع عدد النساء مقسوماً على مجموع عدد السكان ومضروباً في ١٠٠.

نسبة الريفيين بين السكان

العدد الفعلي للسكان الذين يعيشون في مناطق مصنّفة كمناطق ريفية (وفقاً للمعايير التي يستخدمها كل بلد) مقسوماً على مجموع عدد السكان ومضروباً في ١٠٠.

الجدول ألف ٢: نسبة الإناث بين سكان البلد وسكان الريف والحضر الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٩ سنة، أحدث رصد وأول رصد

المصدر: الأمم المتحدة، ٢٠٠٨.

البيانات المعروضة لا يمكن مقارنتها مباشرة في ما بين البلدان وذلك لأنها تتباين من حيث سنة (سنوات) جمع البيانات. وللاطلاع على التفاصيل، راجع الأمم المتحدة (٢٠٠٨).

الريفيون / الحضريون

السكان المصنفون كسكان ريفيين أو حضريين وفقاً للمعايير التي يستخدمها كل بلد.

الجدول ألف ٣: عدد السكان النشطين اقتصادياً ونسبة الإناث بين السكان النشطين اقتصادياً ونسبة النساء النشطات اقتصادياً العاملات في الزراعة في ١٩٨٠ و١٩٩٥ و٢٠١٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ب.

عدد السكان النشطين اقتصادياً

عدد جميع الأشخاص العاملين وغير العاملين (ومن بينهم أولئك الذين يسعون إلى العمل لأول مرة). ويشمل المصطلح أصحاب العمل؛ والعاملين لحسابهم الخاص؛ والموظفين الذين يتقاضون رواتب؛ والعاملين الذين يتقاضون أجوراً؛ والعاملين بدون أجر الذين يساعدون في عملية خاصة بأسرة أو مزرعة أو مشروع؛ وأعضاء تعاونيات المنتجين؛ وأفراد القوات المسلحة. ويُشار أيضاً إلى السكان النشطين اقتصادياً على أنهم قوة العمل.

نسبة الإناث بين السكان النشطين اقتصادياً

نسبة جميع الأشخاص العاملين وغير العاملين من الإناث (ومن بينهن أولئك اللائي يسعين إلى العمل لأول مرة). ويشمل المصطلح صاحبات الأعمال؛ والعاملات لحسابهن الخاص؛ والموظفات اللائي يتقاضين رواتب؛ والعاملات اللائي يتقاضين أجوراً؛ والعاملات بدون أجر اللائي يساعدن في عملية خاصة بأسرة أو مزرعة أو مشروع؛ وأعضاء تعاونيات المنتجين؛ وأفراد القوات المسلحة. ويُشار أيضاً إلى الإناث النشطات اقتصادياً على أنهن قوة العمل من الإناث.

نسبة النساء النشطات اقتصادياً العاملات في الزراعة

نسبة الإناث النشطات اقتصادياً اللائي يعملن أو يسعين للعمل في الزراعة أو صيد الحيوانات أو صيد الأسماك أو الحراجة.

الجدول ألف ٤: عدد السكان النشطين اقتصادياً ونسبة السكان النشطين اقتصادياً العاملين في الزراعة ونسبة الإناث بين السكان النشطين اقتصادياً العاملين في الزراعة في ١٩٨٠ و١٩٩٥ و٢٠١٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، (٢٠١٠ب).

عدد السكان النشطين اقتصادياً

انظر الملاحظات المتعلقة بالجدول ألف ٣.

نسبة السكان النشطين اقتصادياً العاملين في الزراعة

نسبة السكان النشطين اقتصادياً العاملين أو الذين يسعون للعمل في الزراعة أو صيد الحيوانات أو صيد الأسماك أو الحراجة.

نسبة الإناث بين السكان النشطين اقتصادياً العاملين في الزراعة

نسبة السكان النشطين اقتصادياً العاملين في الزراعة من النساء.

الجدول ألف ٥: نسبة الأسر في المناطق الريفية التي تعيلها إناث، أحدث رصد وأول رصد، ومجموع أصحاب الحيازات الزراعية ونسبة الإناث بين أصحاب الحيازات الزراعية، أحدث رصد

المصادر: شركة ماكرو إنترناشيونال (Measure DHS/ICF Macro)، ٢٠١٠ (العمودان ١ و٢)، ومنظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١١ (مطبوع يصدر لاحقاً) (العمودان ٣ و٤).

الأسر

تستند القيم إلى الأفراد بحكم القانون، أي المقيمين بصفة اعتيادية.

صاحب الحيازة الزراعية

يتباين تعريف صاحب الحيازة الزراعية من بلد إلى آخر، ولكنه يشير على نطاق واسع إلى الشخص أو مجموعة الأشخاص الذين يتخذون القرارات المتعلقة باستخدام الموارد

ويمارسون السيطرة الإدارية على عملية حيازة زراعية. ويتولى صاحب الحيازة الزراعية المسؤولية الفنية والاقتصادية عن الحيازة ويجوز أن يضطلع بجميع المسؤوليات مباشرةً أو أن يفوّض المسؤوليات المتعلقة بإدارة العمل اليومي. وصاحب الحيازة الزراعية يكون في معظم الأحيان، ولكن ليس دائماً، رب الأسرة.

الرموز المستخدمة

(ياء) تشير إلى أن المصدر هو منظمة الأغذية والزراعة، (٢٠١٠و).

(١) البيانات مستمدة من إقليم الشمال الشرقي فقط.

(٢) في قيرغيزستان ولبنان يكون أصحاب الحيازات الذين لا يملكون أرضاً بلا أرضٍ صالحة للزراعة (لا بلا أي أرضٍ على الإطلاق).

(٣) في حالة فييت نام، حُسب مالكو المزارع (لا أصحاب الحيازات الزراعية).

(٤) جُمعت البيانات في ما يتعلق بالنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٠ سنوات و٤٩ سنة. وقد أزيلت النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٠ سنوات و١٤ سنة من مجموعة البيانات وأعيد حساب الأوزان المرجحة في ما يتعلق بالفئة العمرية من ١٥ سنة إلى ٤٩ سنة.

(٥) جُمعت البيانات في ما يتعلق بالنساء اللائي تتراوح أعمارهن من ١٠ سنوات إلى ٤٩ سنة وحُسبت المؤشرات في ما يتعلق بالنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ سنة.

(٦) جُمعت البيانات في ما يتعلق بالنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٣ و٤٩ سنة وحُسبت المؤشرات في ما يتعلق بالنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ سنة.

(٧) في ما يتعلق بالنمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وألمانيا واليونان وأيرلندا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والبرتغال والسويد، يشمل أصحاب الحيازات "أصحاب الحيازات الذين لا يملكون أرضاً زراعية".

الجدول ألف ٦: نسبة السكان الراشدين الذين يعانون من نقص مزمن في الطاقة (نقص الطاقة المزمن – مؤشر الكتلة الجسمية يقل عن ١٨٫٥) حسب الجنس ونسبة الأطفال ناقصي الوزن حسب الجنس والإقامة وخميْس ثروة الأسر، أحدث رصد

المصدر: منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٠.

نسبة النساء اللائي يعانين من نقص مزمن في الطاقة

نسبة النساء الراشدات ذوات مؤشر الكتلة الجسمية (كلغ/م٢) الأقل من ١٨,٥.

نسبة الرجال الذين يعانون من نقص مزمن في الطاقة

نسبة الرجال الراشدين ذوي مؤشر الكتلة الجسمية (كلغ/م٢) الأقل من ١٨,٥.

نسبة الأطفال ناقصي الوزن

يقدّر شيوع نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة (٠–٥٩ شهراً ما لم يُشر إلى خلاف ذلك) بأنه نسبة الأطفال الذين يقل وزنهم بأكثر من نقطتي انحراف معياريتين عن الوزن الوسيط المناسب للعُمر والخاص بالسكان المرجعيين للمعيار الدولي الذي حدده المركز الوطني للإحصاءات الصحية/منظمة الصحة العالمية/مراكز مراقبة وإحصاءات الأمراض.

الإقامة

المعايير المستخدمة لتعريف الريفيين والحضريين كثيراً ما تكون قاصرة على كل بلد على حدة؛ وتستند البيانات الواردة في هذا الجدول إلى التعاريف الوطنية.

خُميْس ثروة الأسر

تقاس ملكية الأسر للأصول ويقاس حصولها على الخدمات ويُستخدم تحليل مكونات المبدأ لحساب مؤشر، تخصص قيمته لكل فرد من أفراد الأسرة. وبعد ذلك يجري ترتيب درجات المؤشر للسكان أجمعين ترتيباً صعودياً ويقسَّم التوزيع عند النقاط التي تشكّل مجموعات الـ ٢٠ في المائة الخمس.

الرموز المستخدمة والملاحظات الإضافية بشأن البيانات

(جيم) تشير إلى عدم توافر رصد لكل من الرجال والنساء من السنة ذاتها في ما يتعلق بالنقص المزمن في الطاقة.

وفي ما يتعلق بنسبة الأطفال ناقصي الوزن، يتعلق الرصد بالأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ و٥٩ شهراً ما لم يُشر إلى ذلك بواسطة:

(١) ٦ أشهر – ٥٩ شهراً، (٢) ٠–٧١ شهراً، (٣) ٣ أشهر – ٥٩ شهراً، (٤) ٦ أشهر – ٣٩ شهراً، (٥) ٢٤–٥٩ شهراً.

والبيانات الوطنية الخاصة بمؤشر الكتلة الجسمية المعروضة في هذا الجدول هي بيانات مستمدة من التجربة العملية وقد تم التحقق من أنها تستخدم نقاطاً فاصلة موصى بها دولياً لمؤشر الكتلة الجسمية. ومع ذلك، من الجدير بالذكر أن البيانات المعروضة لا يمكن مقارنتها مباشرةً لأنها تتباين من حيث إجراءات أخذ العينات، والنطاقات العمرية، وسنة (سنوات) جمع البيانات. وللاطلاع على التفاصيل، راجع منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٠.

مجموعات ومجاميع البلدان

تتضمن الجداول في هذا المطبوع مركبات مجموعات البلدان في ما يتعلق بجميع المؤشرات التي يمكن حساب مجاميع لها. وهذه تكون عموماً متوسطات مرجحة تُحسب لمجموعات البلدان على النحو الموصوف أدناه. وبوجه عام، لا يبيَّن مجموع خاص بمجموعة بلدان إلا عندما تتوافر بيانات في ما يتعلق بنصف البلدان على الأقل وتكون هذه البيانات ممثلة لثلثي السكان المتاحين في ذلك التصنيف على الأقل.

الملاحظات القطرية والإقليمية

تتبع المجموعات الإقليمية والإقليمية الفرعية، وكذلك تسمية الأقاليم النامية والأقاليم المتقدمة، الرموز المعيارية للبلدان أو للمناطق لأغراض الاستخدام الإحصائي التي حددتها شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. وهي متوافرة في الموقع http://unstats.un.org/unsd/methods/m49/m49regin.htm

وكلما أمكن، تبيَّن بيانات من سنة ١٩٩٢ أو بعد ذلك في ما يتعلق بكل بلد من البلدان التالية: أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، استونيا، جورجيا، كازاخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، ليتوانيا، مولدوفا، الاتحاد الروسي، طاجيكستان، تركمانستان، أوكرانيا، أوزبكستان. أما البيانات السابقة على سنة ١٩٩٢ فهي مبينة تحت اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية (في القوائم الواردة في الجداول).

ويبيَّن رصد منفصل لكل من بلجيكا ولكسمبرغ كلما أمكن ذلك.

وما لم يُشر إلى خلاف ذلك، تشمل البيانات المتعلقة بالصين البيانات المتعلقة بمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين، ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة التابعة للصين، ومقاطعة تايوان التابعة للصين. ولا تشمل البيانات المتعلقة بالبر الرئيسي للصين هذه المناطق.

وتبيَّن بيانات متى أمكن ذلك في ما يتعلق بكل بلد من البلدين اللذين تشكلا من تشيكوسلوفاكيا السابقة، وهما الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا. أما البيانات السابقة على سنة ١٩٩٣ فهي مبينة تحت مسمى تشيكوسلوفاكيا.

وتبيَّن البيانات المتعلقة بإريتريا وإثيوبيا كلاً على حدة، إن أمكن؛ وفي معظم الحالات قبل سنة ١٩٩٢ جُمعت البيانات المتعلقة بإريتريا وإثيوبيا وعُرضت تحت مسمى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية.

وتشير البيانات المتعلقة باليمن إلى ذلك البلد اعتباراً من سنة ١٩٩٠ فصاعداً؛ أما البيانات المتعلقة بالسنوات السابقة فهي تشير إلى البيانات المجمّعة الخاصة بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة والجمهورية العربية اليمنية السابقة.

وتقدّم البيانات المتعلقة بالسنوات السابقة على سنة ١٩٩٢ في ما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة ("جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية" في قوائم الجداول). ويقدّم رصد من السنوات ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٦ في ما يتعلق بكل بلد من البلدان التي تشكلت من يوغوسلافيا السابقة؛ وهذه البلدان هي البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسلوفينيا، وكذلك صربيا والجبل الأسود. ويقدّم رصد على حدة في ما يتعلق بصربيا والجبل الأسود بعد سنة ٢٠٠٦ وهو الوقت الذين انفصلت فيه صربيا والجبل الأسود وأصبحتا دولتين مستقلتين.

الجدول ألف ١
مجموع عدد السكان ونسبة الإناث بين السكان ونسبة الريفيين بين السكان في ١٩٨٠ و١٩٩٥ و٢٠١٠

	عدد السكان								
	المجموع (بالآلاف)			نسبة الإناث (٪ من المجموع)			نسبة الريفيين (٪ من المجموع)		
	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠
العالم	٤ ٤٢٨ ٠٨١	٥ ٧١٣ ٠٦٩	٦ ٩٠٨ ٦٨٥	٤٩,٧	٤٩,٦	٤٩,٦	٦٠,٩	٥٥,٣	٤٩,٤
بلدان الأقاليم النامية	٣ ٢٩٩ ٩٨٣	٤ ٥٣٨ ٣٨٩	٥ ٦٧١ ٤٥٦	٤٩	٤٩,١	٤٩,٢	٧٠,٧	٦٢,٤	٥٤,٧
أفريقيا	٤٨٢ ٢٣٢	٧٢٦ ٢٨٤	١ ٠٣٣ ٠٤٣	٥٠,٣	٥٠,٢	٥٠,١	٧٢,١	٦٥,٨	٥٩,٩
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣٨٩ ٧٥١	٥٩٣ ١٨٢	٨٦٣ ٣١٥	٥٠,٤	٥٠,٤	٥٠,٢	٧٦,١	٦٩,٣	٦٢,٥
أفريقيا الشرقية	١٤٣ ٤٩١	٢١٩ ٨٧٤	٣٢٧ ١٨٧	٥٠,٦	٥٠,٦	٥٠,٤	٨٥,٣	٨٠,٤	٧٦,٢
بوروندي	٤ ١٣٠	٦ ١٦٧	٨ ٥١٩	٥١,٩	٥١,٣	٥٠,٩	٩٥,٧	٩٢,٨	٨٩
جزر القمر	٣٨٤	٦١٥	٨٩٠	٤٩,٧	٤٩,٨	٤٩,٩	٧٦,٨	٧١,٧	٧١,٨
جيبوتي	٣٤٠	٦٢٤	٨٧٩	٥٠,٣	٥٠,٢	٥٠,١	٢٧,٩	٢٠,٢	١١,٩
إريتريا		٣ ٢٠٦	٥ ٢٢٤		٥١,٢	٥٠,٨		٨٣,٤	٧٨,٤
إثيوبيا		٥٦ ٩٨٣	٨٤ ٩٧٦		٥٠,٣	٥٠,٢		٨٦,١	٨٢,٤
جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية[ألف]	٣٧ ٨٧٨			٥٠,٤			٨٩,٣		
كينيا	١٦ ٢٦١	٢٧ ٤٩٢	٤٠ ٨٦٣	٥٠,٢	٥٠,٢	٥٠	٨٤,٣	٨١	٧٧,٨
مدغشقر	٨ ٦٠٤	١٣ ١٢١	٢٠ ١٤٦	٤٩,٧	٥٠	٥٠,٢	٨١,٥	٧٤,٢	٦٩,٨
ملاوي	٦ ٢١٥	١٠ ١٤٤	١٥ ٦٩٢	٥١,٦	٥٠,٦	٥٠,٣	٩٠,٩	٨٦,٧	٨٠,٢
موريشيوس	٩٦٦	١ ١٢٩	١ ٢٩٧	٥٠,٧	٥٠,١	٥٠,٥	٥٧,٧	٥٦,٧	٥٧,٤
موزامبيق	١٢ ١٣٨	١٥ ٩٤٥	٢٣ ٤٠٦	٥١,١	٥٢,٣	٥١,٣	٨٦,٩	٧٣,٨	٦١,٦
ريونيون	٥٠٦	٦٦٤	٨٣٧	٥١,٢	٥١,١	٥١,٣	٤٦,٦	١٣,٩	٦
رواندا	٥ ١٩٧	٥ ٤٤٠	١٠ ٢٧٧	٥٢	٥٢,١	٥١,٥	٩٥,٣	٩١,٧	٨١,٢
سيشيل	٦٦	٧٦	٨٥	٥٠	٥٠	٤٩,٤	٥٠	٥٠	٤٤,٧
الصومال	٦ ٤٣٤	٦ ٥٢١	٩ ٣٥٩	٥٠,٦	٥٠,٥	٥٠,٤	٧٣,٢	٦٨,٦	٦٢,٥
أوغندا	١٢ ٦٥٥	٢٠ ٩٥٤	٣٣ ٧٩٦	٥٠,٢	٥٠,٢	٤٩,٩	٩٢,٥	٨٨,٣	٨٦,٧
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٨ ٦٦١	٢٩ ٩٧٢	٤٥ ٠٤٠	٥٠,٦	٥٠,٥	٥٠,١	٨٥,٤	٧٩,٥	٧٣,٦
زامبيا	٥ ٧٧٤	٩ ١٠٨	١٣ ٢٥٧	٥٠,٣	٥٠,٣	٥٠,١	٦٠,٢	٦٢,٩	٦٤,٣
زمبابوي	٧ ٢٨٢	١١ ٧١٣	١٢ ٦٤٤	٥٠,٣	٥٠,٦	٥١,٦	٧٧,٦	٦٨,٣	٦١,٧
أفريقيا الوسطى	٥٣ ٧٩٣	٨٦ ٤٢٣	١٢٨ ٩٠٨	٥٠,٩	٥٠,٦	٥٠,٤	٧١	٦٥,٢	٥٦,٩
أنغولا	٧ ٨٥٤	١٢ ٥٣٩	١٨ ٩٩٣	٥٠,٨	٥٠,٧	٥٠,٧	٧٥,٧	٥٦	٤١,٥
الكاميرون	٩ ٠٨٠	١٤ ٠٥٤	١٩ ٩٥٨	٥٠,٤	٥٠,٣	٥٠	٦٨,١	٥٤,٧	٤١,٦
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢ ٢٦٩	٣ ٣٣٥	٤ ٥٠٦	٥٠,٩	٥٠,٩	٥٠,٩	٦٦,١	٦٢,٨	٦١,١
تشاد	٤ ٦٠٨	٧ ١٢٨	١١ ٥٠٦	٥٠,٨	٥٠,٥	٥٠,٣	٨١,٢	٧٨,١	٧٢,٤
الكونغو	١ ٨١٥	٢ ٧٨٢	٣ ٧٥٩	٥٠,٣	٥٠,٢	٥٠,١	٥٢,١	٤٣,٦	٣٧,٩
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٧ ١٧٠	٤٤ ٩٢١	٦٧ ٨٢٧	٥١,١	٥٠,٦	٥٠,٤	٧١,٣	٧١,٦	٦٤,٨
غينيا الاستوائية	٢٢٠	٤٥٢	٦٩٣	٥١,٤	٥٠,٧	٥٠,٤	٧٢,٣	٦١,١	٦٠,٣
غابون	٦٨٢	١ ٠٨٤	١ ٥٠١	٥٠,٧	٥٠,٥	٥٠	٤٥,٣	٢٤,٦	١٤
سان تومي وبرينسيبي	٩٥	١٢٨	١٦٥	٥٠,٥	٥٠	٥٠,٣	٦٦,٣	٥١,٦	٣٧,٦
أفريقيا الشمالية	١١٢ ٩٩٠	١٦٣ ٩٤٣	٢١٢ ٩٢٠	٤٩,٨	٤٩,٧	٤٩,٨	٥٩,٩	٥٣,٦	٤٨,٣
الجزائر	١٨ ٨١١	٢٨ ٢٦٥	٣٥ ٤٢٣	٤٩,٨	٤٩,٦	٤٩,٥	٥٦,٥	٤٤	٣٣,٥

الجدول ألف ١ (تابع)

	عدد السكان								
	المجموع (بالآلاف)			نسبة الإناث (٪ من المجموع)			نسبة الريفيين (٪ من المجموع)		
	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠
مصر	٤٤ ٤٣٣	٦٣ ٨٥٨	٨٤ ٤٧٤	٤٩,٩	٤٩,٦	٤٩,٧	٥٦,١	٥٧,٢	٥٧,٢
الجماهيرية العربية الليبية	٣ ٠٦٣	٤ ٨٣٤	٦ ٥٤٦	٤٦,٦	٤٧,٦	٤٨,٤	٢٩,٩	٢٤	٢٢,١
المغرب	١٩ ٥٦٧	٢٦ ٩٥١	٣٢ ٣٨١	٥٠	٥٠,٣	٥٠,٩	٥٨,٨	٤٨,٣	٤٣,٣
السودان	٢٠ ٥٠٩	٣٠ ٨٤١	٤٣ ١٩٢	٤٩,٩	٤٩,٧	٤٩,٦	٨٠	٦٨,٧	٥٤,٨
تونس	٦ ٤٥٧	٨ ٩٣٥	١٠ ٣٧٤	٤٩,٣	٤٩,٥	٤٩,٧	٤٩,٤	٣٨,٥	٣٢,٧
الصحراء الغربية	١٥٠	٢٥٩	٥٣٠	٤٦	٤٧,٩	٤٧,٢	٢٢,٧	١٢,٧	١٨,١
أفريقيا الجنوبية	**٣٢ ٩٧٢**	**٤٧ ٢٤٠**	**٥٧ ٩٦٨**	**٥٠,٥**	**٥٠,٩**	**٥٠,٧**	**٥٥,٣**	**٤٨,٦**	**٤١,٢**
بوتسوانا	٩٨٥	١ ٥٥٠	١ ٩٧٨	٥١,٢	٥٠,٦	٤٩,٩	٨٣,٦	٥١	٣٨,٩
ليسوتو	١ ٢٩٦	١ ٧٢٦	٢ ٠٨٤	٥٣,٩	٥٣,٤	٥٢,٧	٨٨,٥	٨٣	٧٣,١
ناميبيا	١ ٠١٣	١ ٦٢٠	٢ ٢١٢	٥١,٢	٥١,١	٥٠,٧	٧٤,٩	٧٠,٢	٦٢
جنوب أفريقيا	٢٩ ٠٧٥	٤١ ٣٧٥	٥٠ ٤٩٢	٥٠,٣	٥٠,٧	٥٠,٧	٥١,٦	٤٥,٥	٣٨,٣
سوازيلند	٦٠٣	٩٦٩	١ ٢٠٢	٥٢,٦	٥٢	٥١	٨٢,٣	٧٧	٧٤,٥
أفريقيا الغربية	**١٣٨ ٩٨٦**	**٢٠٨ ٨٠٤**	**٣٠٦ ٠٦٠**	**٥٠,١**	**٥٠**	**٤٩,٩**	**٧٢,٨**	**٦٤,١**	**٥٥,٤**
بنن	٣ ٥٦٠	٥ ٧٢٣	٩ ٢١٢	٥١,٦	٥٠,٣	٤٩,٥	٧٢,٧	٦٣,٣	٥٨
بوركينا فاسو	٦ ٨٦٢	١٠ ١٢٧	١٦ ٢٨٧	٥٠,٥	٥٠,٦	٥٠	٩١,٢	٨٤,٩	٧٩,٦
الرأس الأخضر	٢٨٩	٣٩٨	٥١٣	٥٤,٣	٥٢,٨	٥٢	٧٦,٥	٥١,٣	٣٨,٨
كوت ديفوار	٨ ٤١٩	١٤ ٩٨١	٢١ ٥٧١	٤٨	٤٨,٢	٤٩,١	٦٣,١	٥٨,٦	٤٩,٩
غامبيا	٦١٦	١ ٠٨٥	١ ٧٥١	٥٠,٦	٥٠,٥	٥٠,٤	٧١,٦	٥٦,١	٤١,٩
غانا	١١ ٠٢٦	١٧ ٢٤٥	٢٤ ٣٣٣	٤٩,٥	٤٩,٤	٤٩,٣	٦٨,٨	٥٩,٩	٤٨,٥
غينيا	٤ ٦٢٨	٧ ٤٧٨	١٠ ٣٢٤	٤٩,٨	٤٩,٥	٤٩,٥	٧٦,٤	٧٠,٥	٦٤,٦
غينيا - بيساو	٨٣٦	١ ١٦٦	١ ٦٤٧	٥٠,٦	٥٠,٥	٥٠,٥	٨٢,٤	٧٠,٢	٧٠
ليبريا	١ ٩١٠	١ ٩٤٥	٤ ١٠٢	٥٠,٧	٥٠,٦	٥٠,٣	٦٤,٨	٥٠	٣٨,٥
مالي	٧ ١٨٣	٩ ٥٤٩	١٣ ٣٢٣	٤٩,٩	٥٠,٥	٥٠,٦	٨١,٥	٧٤,٥	٦٦,٧
موريتانيا	١ ٥٢٥	٢ ٢٧٠	٣ ٣٦٦	٤٩,٨	٤٩,٧	٤٩,٣	٧٢,٧	٦٠,٢	٥٨,٦
النيجر	٥ ٩٢٢	٩ ٣٠٢	١٥ ٨٩١	٥٠,٢	٥٠,٤	٤٩,٩	٨٦,٦	٨٤,٢	٨٣,٣
نيجيريا	٧٤ ٥٢٣	١١٠ ٤٤٩	١٥٨ ٢٥٩	٥٠,٣	٥٠,٢	٤٩,٩	٧١,٤	٦١,١	٥٠,٢
سانت هيلانة	٥	٥	٤	٦٠	٦٠	٥٠	٦٠	٦٠	٧٥
السنغال	٥ ٦٣٦	٨ ٦٦٠	١٢ ٨٦١	٤٩,٤	٥٠,١	٥٠,٤	٦٤,٢	٦٠,٢	٥٧,١
سيراليون	٣ ٢٦١	٣ ٩٨٩	٥ ٨٣٦	٥١,٤	٥١,٥	٥١,٣	٧٠,٩	٦٥,٨	٦١,٦
توغو	٢ ٧٨٥	٤ ٤٣٢	٦ ٧٨٠	٥٠,٧	٥٠,٦	٥٠,٥	٧٥,٣	٦٦,٨	٥٦,٦
آسيا باستثناء اليابان	**٢ ٤٥٠ ١٢٨**	**٣ ٣٢٢ ٥٩١**	**٤ ٠٣٩ ٧٤٤**	**٤٨,٦**	**٤٨,٧**	**٤٨,٧**	**٦٤,٩**	**٥٧,٤**	**٥٠,٧**
آسيا الوسطى		**٥٣ ٣٩٩**	**٦١ ٣٤٩**		**٥٠,٨**	**٥٠,٩**		**٥٧**	**٥٧,٧**
كازاخستان		١٥ ٩٢٦	١٥ ٧٥٣		٥١,٧	٥٢,٤		٤٤,١	٤١,٥
قيرغيزستان		٤ ٥٩٢	٥ ٥٥٠		٥٠,٨	٥٠,٦		٦٣,٧	٦٣,٤
طاجيكستان		٥ ٧٧٥	٧ ٠٧٥		٥٠	٥٠,٦		٧١,١	٧٣,٥
تركمانستان		٤ ١٨٧	٥ ١٧٧		٥٠,٦	٥٠,٧		٥٤,٧	٥٠,٥
أوزبكستان		٢٢ ٩١٩	٢٧ ٧٩٤		٥٠,٤	٥٠,٣		٦١,٦	٦٣,١

الجدول ألف ١ (تابع)

	عدد السكان								
	المجموع (بالآلاف)			نسبة الإناث (٪ من المجموع)			نسبة الريفيين (٪ من المجموع)		
	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠
آسيا الشرقية باستثناء اليابان	**١ ٠٤٢ ٥٨١**	**١ ٢٨٦ ٢٣٣**	**١ ٤٣٦ ٩٥٦**	**٤٨,٦**	**٤٨,٤**	**٤٨,٢**	**٧٨**	**٦٦,٢**	**٥٣,٢**
الصين[ألف]	٩٨٦ ٢٢٠	١ ٢١٧ ٥٩٥	١ ٣٦١ ٧٦٣	٤٨,٥	٤٨,٣	٤٨,١	٨٠	٦٨,٣	٥٤,٨
الصين، هونغ كونغ (المنطقة الإدارية الخاصة)	٥ ٠٣٩	٦ ٢١٤	٧ ٠٦٩	٤٧,٩	٥٠,٣	٥٢,٦	٨,٥	٠	٠
الصين، ماكاو (المنطقة الإدارية الخاصة)	٢٥٢	٤١٢	٥٤٨	٤٩,٢	٥١,٧	٥٢,٤	١,٦	٠	٠
الصين، البر الرئيسي	٩٦٣ ١٢٣	١ ١٨٩ ٦١٢	١ ٣٣٠ ٨٤٠	٤٩,٤	٤٩,٢	٤٨,٩	٨١,٨	٦٩,٩	٥٦
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	١٧ ٢٣٩	٢١ ٧١٧	٢٣ ٩٩١	٥١,٣	٥٠,٩	٥٠,٦	٤٣,١	٤٠,٩	٣٦,٦
منغوليا	١ ٦٦٣	٢ ٢٧٠	٢ ٧٠١	٤٩,٩	٥٠	٥٠,٦	٤٧,٩	٤٣,٢	٤٢,٥
جمهورية كوريا	٣٧ ٤٥٩	٤٤ ٦٥١	٤٨ ٥٠١	٤٩,٩	٤٩,٩	٥٠,٥	٤٣,٣	٢١,٨	١٨,١
آسيا الجنوبية الشرقية	**٣٥٥ ٧٧٤**	**٤٧٩ ٨٣٤**	**٥٨٩ ٦١٦**	**٥٠,٢**	**٥٠,٢**	**٥٠,٢**	**٧٤,٥**	**٦٤,٧**	**٥١,٨**
بروني دار السلام	١٩٣	٢٩٥	٤٠٧	٤٦,٦	٤٧,٥	٤٨,٤	٣٩,٩	٣١,٥	٢٤,٣
كمبوديا	٦ ٧٤٨	١١ ٣٨٠	١٥ ٠٥٣	٥٣,٧	٥١,٩	٥١	٩١	٨٥,٨	٧٧,٢
إندونيسيا	١٤٦ ٥٨٢	١٩١ ٥٠١	٢٣٢ ٥١٧	٤٩,٩	٤٩,٩	٥٠,١	٧٧,٩	٦٤,٤	٤٦,٣
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣ ٢٣٨	٤ ٨٠٩	٦ ٤٣٦	٥٠,٣	٥٠	٥٠,١	٨٧,٦	٨٢,٦	٦٦,٨
ماليزيا	١٣ ٧٦٣	٢٠ ٥٩٤	٢٧ ٩١٤	٤٩,٧	٤٩,٢	٤٩,٢	٥٨	٤٤,٣	٢٧,٨
ميانمار	٣٣ ٥٦١	٤٣ ٨٦٤	٥٠ ٤٩٦	٥٠,٦	٥٠,٧	٥١,٢	٧٦	٧٣,٩	٦٦,١
الفلبين	٤٨ ١١٢	٦٩ ٩٦٥	٩٣ ٦١٧	٤٩,٦	٤٩,٦	٤٩,٦	٦٢,٥	٤٦	٣٣,٦
سنغافورة	٢ ٤١٥	٣ ٤٨٠	٤ ٨٣٧	٤٨,٩	٤٩,٧	٤٩,٨	٠	٠	٠
تايلند	٤٧ ٢٦٤	٦٠ ١٤٠	٦٨ ١٣٩	٤٩,٩	٥٠,٥	٥٠,٨	٧٣,٢	٦٩,٧	٦٦
تيمور - ليشتي	٥٨١	٨٤٩	١ ١٧١	٤٩,١	٤٨,٦	٤٩,١	٨٣,٦	٧٧,٤	٧١,٩
فييت نام	٥٣ ٣١٧	٧٢ ٩٥٧	٨٩ ٠٢٩	٥١,٥	٥١,٣	٥٠,٦	٨٠,٨	٧٧,٨	٧١,٢
آسيا الجنوبية	**٩٤٩ ٦١٨**	**١ ٣٣٢ ٥٣٤**	**١ ٧١٩ ١٢٢**	**٤٨**	**٤٨,٣**	**٤٨,٦**	**٧٦,٦**	**٧٢,٣**	**٦٨,١**
أفغانستان	١٣ ٩٤٦	١٨ ٠٨٤	٢٩ ١١٧	٤٨,١	٤٨,٢	٤٨,٢	٨٤,٣	٨٠,٢	٧٥,٢
بنغلاديش	٩٠ ٣٩٧	١٢٨ ٠٨٦	١٦٤ ٤٣٥	٤٨,٥	٤٩,٢	٤٩,٤	٨٥,١	٧٨,٣	٧١,٩
بوتان	٤٢٣	٥٠٩	٧٠٨	٤٨,٢	٤٩,١	٤٧,٣	٨٩,٨	٧٩,٤	٦٣,١
الهند	٦٩٢ ٦٣٧	٩٥٣ ١٤٨	١ ٢١٤ ٤٦٤	٤٨	٤٨,١	٤٨,٤	٧٦,٩	٧٣,٤	٦٩,٩
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٣٩ ٣٣٠	٦٢ ٢٠٥	٧٥ ٠٧٨	٤٨,٨	٤٩,١	٤٩,٢	٥٠,٣	٣٩,٨	٣٠,٥
ملديف	١٥٨	٢٤٨	٣١٤	٤٧,٥	٤٨,٨	٤٩,٤	٧٧,٨	٧٤,٢	٥٩,٦
نيبال	١٥ ٠٥٨	٢١ ٦٢٤	٢٩ ٨٥٣	٤٨,٧	٤٩,٩	٥٠,٣	٩٣,٩	٨٩,١	٨١,٨
باكستان	٨٢ ٦٠٩	١٣٠ ٢٩٧	١٨٤ ٧٥٣	٤٧,٤	٤٨,٢	٤٨,٥	٧١,٩	٦٨,٢	٦٣
سري لانكا	١٥ ٠٦٠	١٨ ٢٣٣	٢٠ ٤١٠	٤٩	٤٩,٨	٥٠,٨	٨١,٢	٨٣,٦	٨٤,٩
آسيا الغربية	**١٠٢ ١٥٥**	**١٧٠ ٥٩١**	**٢٣٢ ٧٠١**	**٤٨,٨**	**٤٨,٧**	**٤٨,٦**	**٤٨,٦**	**٣٧,٦**	**٣٣,٧**
أرمينيا		٣ ٢٢٣	٣ ٠٩٠		٥٢,٦	٥٣,٤		٣٣,٧	٣٦,٣
أذربيجان		٧ ٧٨٤	٨ ٩٣٤		٥١,١	٥١,١		٤٧,٨	٤٧,٨
البحرين	٣٤٧	٥٧٨	٨٠٧	٤١,٨	٤١,٧	٤٢,٦	١٢,٨	١١,٦	١١,٤
قبرص	٦١١	٧٣١	٨٨٠	٥٠,١	٥٠,١	٥١,٣	٤١,٤	٣٢	٢٩,٨
جورجيا		٥ ٠٦٩	٤ ٢١٩		٥٢,٥	٥٣		٤٦,١	٤٧
العراق	١٤ ٠٢٤	٢٠ ٩٧١	٣١ ٤٦٧	٤٩	٤٩,٨	٤٩,٤	٣٤,٥	٣١,٢	٣٣,٦
إسرائيل	٣ ٧٦٤	٥ ٣٧٤	٧ ٢٨٥	٥٠	٥٠,٧	٥٠,٤	١١,٤	٩,١	٨,٣

الجدول ألف ١ (تابع)

	عدد السكان								
	المجموع (بالآلاف)			نسبة الإناث (٪ من المجموع)			نسبة الريفيين (٪ من المجموع)		
	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠
الأردن	٢ ٢٢٥	٤ ٣٠٤	٦ ٤٧٢	٤٨,٣	٤٧,٧	٤٨,٧	٤٠	٢١,٨	٢١,٥
الكويت	١ ٣٧٥	١ ٧٢٥	٣ ٠٥١	٤٢,٧	٣٩,٩	٤٠,٦	٥,٢	١,٩	١,٦
لبنان	٢ ٧٨٥	٣ ٤٩١	٤ ٢٥٥	٥٠,٤	٥٠,٨	٥١	٢٦,٣	١٥,٢	١٢,٨
الأراضي الفلسطينية المحتلة[ألف]	١ ٤٧٦	٢ ٦١٧	٤ ٤٠٩	٤٨,٤	٤٩,٣	٤٩,١	٣٧,٥	٢٩,٦	٢٧,٩
عمان	١ ١٨٧	٢ ١٧٢	٢ ٩٠٥	٤٧,٣	٤١	٤٣,٧	٥٢,٥	٢٨,٣	٢٨,٣
قطر	٢٢٩	٥٢٦	١ ٥٠٨	٣٦,٢	٣٤	٢٤,٦	١٠,٥	٥,٩	٤,٢
المملكة العربية السعودية	٩ ٦٠٤	١٨ ٢٥٥	٢٦ ٢٤٦	٤٦	٤٤,٢	٤٥,٣	٣٤,١	٢١,٣	١٧,٩
الجمهورية العربية السورية	٨ ٩٧١	١٤ ٦١٠	٢٢ ٥٠٥	٤٩,٦	٤٩,٦	٤٩,٥	٥٣,٣	٤٩,٩	٤٥,١
تركيا	٤٦ ١٦١	٦١ ٢٠٦	٧٥ ٧٠٥	٤٩,٥	٤٩,٦	٤٩,٨	٥٦,٢	٣٧,٩	٣٠,٤
الإمارات العربية المتحدة	١ ٠١٥	٢ ٤٣٢	٤ ٧٠٧	٣٠,٩	٣٣,٩	٣٢,٩	١٩,٣	٢١,٦	٢١,٩
اليمن	٨ ٣٨١	١٥ ٥٢٣	٢٤ ٢٥٦	٥٠,١	٤٩,٣	٤٩,٤	٨٣,٥	٧٦,٢	٦٨,٢
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**٣٦٢ ٦٥٤**	**٤٨٢ ٢٦٥**	**٥٨٨ ٦٤٧**	**٥٠,١**	**٥٠,٤**	**٥٠,٦**	**٣٥,١**	**٢٧**	**٢٠,٧**
البحر الكاريبي	**٢٩ ٨٦٠**	**٣٦ ٦٤٠**	**٤٢ ٣١١**	**٥٠,١**	**٥٠,٣**	**٥٠,٥**	**٤٨,٣**	**٤١**	**٣٣,٢**
أنغيلا	٧	١٠	١٥	٤٢,٩	٥٠	٥٣,٣	٠	٠	٠
أنتيغوا وبربودا	٧٢	٦٨	٨٩	٥١,٤	٥١,٥	٥٠,٦	٦٥,٣	٦٦,٢	٦٩,٧
أروبا	٦١	٨٠	١٠٧	٥٠,٨	٥١,٣	٥٢,٣	٤٩,٢	٥١,٣	٥٣,٣
جزر البهاما	٢١٠	٢٨١	٣٤٦	٥٠,٥	٥٠,٥	٥١,٢	٢٧,١	١٩,٢	١٥,٩
بربادوس	٢٤٩	٢٥٨	٢٥٧	٥٢,٢	٥١,٩	٥١,٤	٦٠,٢	٦٥,٥	٥٩,١
جزر فرجن البريطانية	١١	١٨	٢٣	٥٤,٥	٥٠	٥٢,٢	٨١,٨	٦١,١	٦٠,٩
جزر كايمان	١٧	٣٣	٥٧	٥٢,٩	٥١,٥	٥٠,٩	٠	٠	٠
كوبا	٩ ٨٣٥	١٠ ٩١٠	١١ ٢٠٤	٤٩,٤	٤٩,٨	٤٩,٩	٣١,٩	٢٥,٧	٢٤,٣
دومينيكا	٧٣	٦٩	٦٧	٥٠,٧	٥٠,٧	٥٠,٧	٣٧	٣٠,٤	٢٥,٤
الجمهورية الدومينيكية	٥ ٩٢٧	٨ ١٢٤	١٠ ٢٢٥	٤٩,٤	٤٩,٦	٤٩,٨	٤٨,٧	٤٢,٢	٢٩,٥
غرينادا	٨٩	١٠٠	١٠٤	٥١,٧	٥١	٥٠	٦٧,٤	٦٩	٦٩,٢
غواديلوب	٣٢٧	٤٠٥	٤٦٧	٥١,١	٥١,٤	٥٢	٢,١	١,٥	١,٧
هايتي	٥ ٦٩١	٧ ٨٦١	١٠ ١٨٨	٥٠,٨	٥٠,٦	٥٠,٦	٧٩,٥	٦٧,٤	٥٠,٤
جامايكا	٢ ١٣٣	٢ ٤٦٦	٢ ٧٣٠	٥٠,٧	٥٠,٧	٥١,١	٥٣,٣	٤٩,٤	٤٦,٣
المارتينيك	٣٢٦	٣٧٠	٤٠٦	٥١,٥	٥٢,٢	٥٣,٢	٢٠,٢	٢,٢	٢
مونتيسيرات	١٢	١٠	٦	٥٠	٥٠	٥٠	٨٣,٣	٩٠	٨٣,٣
جزر الأنتيل الهولندية	١٧٤	١٩١	٢٠١	٥١,٧	٥٢,٤	٥٣,٧	١٩	١٢	٧
بورتوريكو	٣ ١٩٧	٣ ٧٠١	٣ ٩٩٨	٥١,٣	٥١,٧	٥٢,١	٣٣,١	١٢,٩	١,٢
سان كيتس ونيفيس	٤٣	٤٣	٥٢	٥١,٢	٥١,٢	٥١,٩	٦٥,١	٦٧,٤	٦٧,٣
سانت لوسيا	١١٨	١٤٧	١٧٤	٥٠,٨	٥١	٥١,١	٧٣,٧	٧٠,٧	٧١,٨
سان فنسنت وجزر غرينادين	١٠٠	١٠٨	١٠٩	٥٢	٥٠	٤٩,٥	٧٣	٥٧,٤	٥٢,٣
ترينيداد وتوباغو	١ ٠٨٢	١ ٢٦٥	١ ٣٤٤	٥٠	٥٠,٩	٥١,٤	٨٩,١	٩٠,٤	٨٦,١
جزر تركس وكايكوس	٨	١٥	٣٣	٥٠	٥٣,٣	٥١,٥	٣٧,٥	٢٠	٦,١
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	٩٨	١٠٧	١٠٩	٥٢	٥٢,٣	٥٣,٢	٢٠,٤	٩,٣	٤,٦
أمريكا الوسطى	**٩١ ٨٧٩**	**١٢٤ ٠٠٤**	**١٥٣ ١١٥**	**٥٠,١**	**٥٠,٤**	**٥٠,٨**	**٣٩,٨**	**٣٢,٩**	**٢٨,٣**
بليز	١٤٤	٢٢٠	٣١٣	٤٩,٣	٤٩,٥	٤٩,٥	٥٠,٧	٥٢,٧	٤٧,٣

الجدول ألف ١ (تابع)

	عدد السكان								
	المجموع (بالآلاف)			نسبة الإناث (٪ من المجموع)			نسبة الريفيين (٪ من المجموع)		
	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠
كوستاريكا	٢٣٤٩	٣٤٧٩	٤٦٤٠	٤٩	٤٩,٢	٤٩,٢	٥٦,٩	٤٤,٢	٣٥,٧
السلفادور	٤٦٦٣	٥٧٢٨	٦١٩٤	٥٠,٨	٥١,٦	٥٢,٩	٥٥,٩	٤٦	٣٨,٧
غواتيمالا	٧٠١٦	١٠٠٠٧	١٤٣٧٧	٤٩,٤	٥٠,٣	٥١,٣	٦٢,٦	٥٦,٩	٥٠,٥
هندوراس	٣٦٣٤	٥٥٨٨	٧٦١٦	٤٩,٨	٤٩,٩	٥٠	٦٥,١	٥٧,٧	٥١,٢
المكسيك	٦٨٨٧٢	٩١٦٥٠	١١٠٦٤٥	٥٠,٢	٥٠,٥	٥٠,٨	٣٣,٧	٢٦,٦	٢٢,٢
نيكاراغوا	٣٢٥٠	٤٦٥٩	٥٨٢٢	٤٩,٩	٥٠,٢	٥٠,٥	٥٠,١	٤٦,٥	٤٢,٧
بنما	١٩٥١	٢٦٧٣	٣٥٠٨	٤٩,٢	٤٩,٥	٤٩,٦	٤٩,٦	٤٠	٢٥,٢
أمريكا الجنوبية	**٢٤٠ ٩١٥**	**٣٢١ ٦٢١**	**٣٩٣ ٢٢١**	**٥٠,١**	**٥٠,٤**	**٥٠,٦**	**٣١,٦**	**٢٣**	**١٦,٤**
الأرجنتين	٢٨١٥٤	٣٤٧٧٢	٤٠٦٦٦	٥٠,٦	٥٠,٩	٥٠,٩	١٧,١	١١,٣	٧,٦
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	٥٣٥٦	٧٤٨٤	١٠٠٣١	٥٠,٧	٥٠,٣	٥٠,١	٥٤,٦	٤٠,٦	٣٣,٥
البرازيل	١٢١٦١٨	١٦١٦٩٢	١٩٥٤٢٣	٥٠,١	٥٠,٥	٥٠,٨	٣٢,٦	٢٢,٢	١٣,٥
شيلي	١١١٨١	١٤٤١٠	١٧١٣٥	٥٠,٧	٥٠,٦	٥٠,٥	١٨,٨	١٥,٦	١١
كولومبيا	٢٦٨٩١	٣٦٤٥٩	٤٦٣٠٠	٥٠,٢	٥٠,٦	٥٠,٨	٣٧,٩	٢٩,٥	٢٤,٩
إكوادور	٧٩٦٤	١١٤٠٧	١٣٧٧٥	٤٩,٧	٤٩,٨	٤٩,٩	٥٣	٤٢,٢	٣٣,١
جزر فوكلاند (مالفيناس)	٢	٢	٣	٥٠	٥٠	٦٦,٧	٥٠	٠	٠
غيانا الفرنسية	٦٨	١٣٩	٢٣١	٤٨,٥	٤٨,٢	٥٠,٢	٢٩,٤	٢٥,٢	٢٣,٨
غيانا	٧٧٦	٧٥٩	٧٦١	٥٠,٥	٥١,٤	٤٨,٦	٦٩,٥	٧٠,٩	٧١,٦
باراغواي	٣١٩٩	٤٨٠٢	٦٤٦٠	٤٩,٦	٤٩,٤	٤٩,٥	٥٨,٣	٤٧,٩	٣٨,٥
بيرو	١٧٣٢٨	٢٣٩٤٣	٢٩٤٩٦	٤٩,٧	٤٩,٨	٤٩,٩	٣٥,٤	٢٩,٧	٢٨,٤
سورينام	٣٦٦	٤٣٦	٥٢٤	٤٩,٥	٤٩,٣	٥٠	٤٥,١	٢٩,٨	٢٤,٤
أوروغواي	٢٩١٦	٣٢٢٤	٣٣٧٢	٥١	٥١,٦	٥١,٧	١٤,٦	٩,٥	٧,٤
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	١٥٠٩٦	٢٢٠٩٢	٢٩٠٤٤	٤٩,٤	٤٩,٦	٤٩,٨	٢٠,٨	١٣,٢	٦
أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا	**٤٩٦٩**	**٧٢٤٩**	**١٠٠٢٢**	**٤٧,٥**	**٤٨,٧**	**٤٩,٢**	**٧٨,٢**	**٧٥,٩**	**٧٦,٨**
ساموا الأمريكية	٣٣	٥٣	٦٩	٤٨,٥	٤٩,١	٤٩,٣	٢٤,٢	١٥,١	٧,٢
جزر كوك	١٨	١٩	٢٠	٥٠	٤٧,٤	٥٠	٤٤,٤	٤٢,١	٢٥
فيجي	٦٣٤	٧٦٨	٨٥٤	٤٩,٤	٤٩,٢	٤٩,٣	٦٢,١	٥٤,٦	٤٦,٦
بولينيزيا الفرنسية	١٥١	٢١٦	٢٧٢	٤٧,٧	٤٨,١	٤٨,٩	٤٢,٤	٤٦,٣	٤٨,٥
غوام	١٠٧	١٤٦	١٨٠	٤٧,٧	٤٧,٩	٤٨,٩	٦,٥	٨,٢	٦,٧
كيريباس	٥٥	٧٧	١٠٠	٤٩,١	٤٩,٤	٥٢	٦٧,٣	٦٣,٦	٥٦
جزر مارشال		٥١	٦٣		٤٩	٥٢,٤		٣٣,٣	٢٨,٦
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)		١٠٧	١١١		٤٨,٦	٤٨,٦		٧٤,٨	٧٧,٥
ناورو	٧	١٠	١٠	٥٧,١	٥٠	٥٠	٠	٠	٠
كاليدونيا الجديدة	١٤٣	١٩٣	٢٥٤	٤٨,٣	٤٨,٧	٥٠	٤٢,٧	٣٩,٩	٣٤,٦
نيوي	٣	٢	١	٦٦,٧	٥٠	١٠٠	١٠٠	٥٠	١٠٠
جزر ماريانا الشمالية		٥٨	٨٨		٥٠	٥٢,٣		١٠,٣	٩,١
بالاو		١٧	٢١		٤٧,١	٥٢,٤		٢٩,٤	١٩
بابوا غينيا الجديدة	٣١٩٩	٤٧٠٩	٦٨٨٨	٤٦,٨	٤٨,٧	٤٩,٢	٨٧	٨٥,٩	٨٧,٥
ساموا	١٥٥	١٦٨	١٧٩	٤٩	٤٨,٢	٤٨	٧٨,٧	٧٨,٦	٧٦,٥
جزر سليمان	٢٢٩	٣٦٢	٥٣٦	٤٨	٤٨,١	٤٨,١	٨٩,٥	٨٥,٤	٨١,٣

الجدول ألف ١ (تابع)

	عدد السكان								
	المجموع (بالآلاف)			نسبة الإناث (٪ من المجموع)			نسبة الريفيين (٪ من المجموع)		
	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠
توكيلاو	٢	١	١	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
تونغا	٩٧	٩٧	١٠٤	٤٩,٥	٤٩,٥	٤٩	٧٨,٤	٧٧,٣	٧٥
توفالو	٨	٩	١٠	٥٠	٥٥,٦	٥٠	٧٥	٥٥,٦	٥٠
فانواتو	١١٧	١٧٢	٢٤٦	٤٧	٤٨,٨	٤٨,٨	٨٥,٥	٧٩,٧	٧٤,٤
جزر واليس وفوتونا	١١	١٤	١٥	٥٤,٥	٥٠	٥٣,٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠
بلدان الأقاليم المتقدمة	**١ ١٢٧ ٩٦٥**	**١ ١٧٤ ٦٨٠**	**١ ٢٣٧ ٢٢٩**	**٥١,٧**	**٥١,٥**	**٥١,٤**	**٣٢,١**	**٢٧,٨**	**٢٤,٩**
آسيا وأوقيانوسيا	**١٣٤ ٦٣٦**	**١٤٧ ٢٤٥**	**١٥٢ ٨١٠**	**٥٠,٧**	**٥٠,٩**	**٥١,١**	**٣٧**	**٣٢,٢**	**٢٩,٥**
أستراليا	١٤ ٦٩٥	١٨ ١١٨	٢١ ٥١٢	٥٠,١	٥٠,٣	٥٠,٣	١٤,٢	١٣,٩	١٠,٩
اليابان	١١٦ ٧٩٤	١٢٥ ٤٤٢	١٢٦ ٩٩٥	٥٠,٨	٥١	٥١,٣	٤٠,٤	٣٥,٤	٣٣,٢
نيوزيلندا	٣ ١٤٧	٣ ٦٨٥	٤ ٣٠٣	٥٠,٣	٥٠,٦	٥٠,٦	١٦,٦	١٤,٧	١٣,٢
أوروبا	**٧٣٩ ٢٣٢**	**٧٢٧ ٣٦٢**	**٧٣٢ ٧٦٠**	**٥٢,١**	**٥١,٩**	**٥١,٩**	**٣٣,٢**	**٢٩**	**٢٧,٤**
أوروبا الشرقية	**٣٦٩ ٩٢٨**	**٣٠٩ ٨٠٥**	**٢٩١ ٤٨٥**	**٥٢,٨**	**٥٢,٦**	**٥٣,١**	**٣٩,٢**	**٣١,٨**	**٣١,٦**
بيلاروس		١٠ ٢٧٠	٩ ٥٨٨		٥٣,١	٥٣,٥		٣٢,١	٢٥,٧
بلغاريا	٨ ٨٦٢	٨ ٣٥٧	٧ ٤٩٧	٥٠,٢	٥١	٥١,٧	٣٧,٩	٣٢,٢	٢٨,٣
الجمهورية التشيكية		١٠ ٣١٩	١٠ ٤١١		٥١,٤	٥٠,٩		٢٥,٤	٢٦,٥
تشيكوسلوفاكيا[ألف]	١٥ ٢٦٠			٥١,٣			٣٢,٥		
هنغاريا	١٠ ٧٠٧	١٠ ٣٣٢	٩ ٩٧٣	٥١,٦	٥٢,٢	٥٢,٥	٣٥,٨	٢٤,٨	٣١,٧
بولندا	٣٥ ٥٧٤	٣٨ ٥٩٥	٣٨ ٠٣٨	٥١,٣	٥١,٣	٥١,٨	٤١,٩	٣٨,٥	٣٨,٨
جمهورية مولدوفا		٤ ٣٣٩	٣ ٥٧٦		٥٢,٢	٥٢,٥		٥٣,٧	٥٨,٨
رومانيا	٢٢ ٢٠١	٢٢ ٦٨١	٢١ ١٩٠	٥٠,٧	٥١	٥١,٤	٥٣,٩	٤٦	٤٥,٤
الإتحاد الروسي		١٤٨ ٤٩٧	١٤٠ ٣٦٧		٥٣,١	٥٣,٨		٢٦,٦	٢٧,٢
سلوفاكيا		٥ ٣٥٢	٥ ٤١٢		٥١,٣	٥١,٥		٤٣,٤	٤٣,٢
أوكرانيا		٥١ ٠٦٣	٤٥ ٤٣٣		٥٣,٦	٥٣,٩		٣٣	٣١,٩
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية[ألف]	٢٦٥ ٤٠٧			٥٣,٤			٣٧,٤		
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية[ألف]	١١ ٩١٧			٥١			٥٤,٥		
أوروبا الشمالية	**٨٢ ٤٧٩**	**٩٣ ٢٦٠**	**٩٨ ٩٠٧**	**٥١,١**	**٥١,٣**	**٥٠,٩**	**١٦,٨**	**١٧**	**١٥,٦**
الدانمرك	٥ ١٢٣	٥ ٢٢٨	٥ ٤٨١	٥٠,٦	٥٠,٧	٥٠,٤	١٦,٣	١٥	١٢,٨
إستونيا		١ ٤٣٩	١ ٣٣٩		٥٣,٦	٥٣,٩		٣٠	٣٠,٥
جزر فارو	٤٣	٤٣	٥٠	٥١,٢	٥١,٣	٥٠	٦٩,٨	٦٩,٨	٥٨
فنلندا	٤ ٧٨٠	٥ ١٠٨	٥ ٣٤٦	٥١,٧	٥١,٣	٥١	٤٠,٢	٣٨,٦	٣٦,١
آيسلندا	٢٢٨	٢٦٧	٣٢٩	٤٩,٦	٤٩,٨	٤٨,٦	١١,٨	٨,٢	٧,٦
أيرلندا	٣ ٤٠١	٣ ٦٠٩	٤ ٥٨٩	٤٩,٧	٥٠,٣	٤٩,٩	٤٤,٧	٤٢,١	٣٨,١
لاتفيا		٢ ٤٩٢	٢ ٢٤٠		٥٣,٩	٥٣,٩		٣١,٣	٣١,٨
ليتوانيا		٣ ٦٣٠	٣ ٢٥٥		٥٢,٩	٥٣,٢		٣٢,٧	٣٢,٨
النرويج	٤ ٠٨٦	٤ ٣٥٩	٤ ٨٥٥	٥٠,٤	٥٠,٦	٥٠,٣	٢٩,٤	٢٦,٢	٢٢,٤
السويد	٨ ٣١٠	٨ ٨٢٧	٩ ٢٩٣	٥٠,٥	٥٠,٦	٥٠,٣	١٦,٩	١٦,٢	١٥,٣

الجدول ألف ١ (تابع)

	عدد السكان								
	المجموع (بالآلاف)			نسبة الإناث (٪ من المجموع)			نسبة الريفيين (٪ من المجموع)		
	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠
المملكة المتحدة	٥٦ ٥٠٨	٥٨ ٢٥٨	٦٢ ١٣٠	٥١,٣	٥١,٤	٥٠,٩	١٢,٢	١١,٢	١٠,١
أوروبا الجنوبية	**١١٦ ٣٢٥**	**١٤٣ ٦٩٩**	**١٥٣ ٧٨٠**	**٥١,٢**	**٥١,٢**	**٥١**	**٣٤,٨**	**٣٥,٣**	**٣٢,٥**
ألبانيا	٢ ٦٧١	٣ ١٣٤	٣ ١٦٩	٤٨,٤	٤٩,٦	٥٠,٧	٦٦,٢	٦١,١	٥٢
أندورا	٣٧	٦٥	٨٧	٤٨,٦	٤٧,٧	٤٨,٣	٨,١	٦,٢	١١,٥
البوسنة والهرسك		٣ ٣٣٢	٣ ٧٦٠		٥١,٥	٥١,٩		٥٨,٩	٥١,٤
كرواتيا		٤ ٦٦٩	٤ ٤١٠		٥١,٨	٥١,٨		٤٥,١	٤٢,٢
جبل طارق	٢٨	٢٩	٣١	٤٦,٤	٤٨,٣	٤٨,٤	٠	٠	٠
اليونان	٩ ٦٤٣	١٠ ٦٧٢	١١ ١٨٣	٥٠,٩	٥٠,٦	٥٠,٤	٤٢,٣	٤٠,٧	٣٨,٦
الكرسي الرسولي	١	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠
إيطاليا	٥٦ ٣٠٧	٥٧ ٢٠٧	٦٠ ٠٩٨	٥١,٥	٥١,٦	٥١,٣	٣٣,٤	٣٣,١	٣١,٦
مالطة	٣٢٤	٣٧٨	٤١٠	٥١,٢	٥٠,٥	٥٠,٢	١٠,٢	٩	٥,٤
الجبل الأسود			٦٢٦			٥٠,٨			٤٠,٤
البرتغال	٩ ٧٦٦	١٠ ٠٣٨	١٠ ٧٣٢	٥١,٩	٥١,٨	٥١,٦	٥٧,٢	٤٨,٩	٣٩,٣
سان مارينو	٢١	٢٦	٣٢	٤٧,٦	٤٦,٢	٤٦,٩	١٩	٧,٧	٦,٣
صربيا[ألف]			٩ ٨٥٦			٥٠,٥			٤٧,٦
صربيا والجبل الأسود[ألف]		١٠ ٨٢٨			٥٠,٤			٤٩	
سلوفينيا		١ ٩٦٦	٢ ٠٢٥		٥١,٤	٥١,٢		٤٩,٤	٥٢
إسبانيا	٣٧ ٥٢٧	٣٩ ٣٩١	٤٥ ٣١٧	٥١	٥١	٥٠,٧	٢٧,٢	٢٤,١	٢٢,٦
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة		١ ٩٦٣	٢ ٠٤٣		٥٠	٥٠,١		٣٩,٧	٣٢,١
أوروبا الغربية	**١٧٠ ٥٠٠**	**١٨٠ ٥٩٨**	**١٨٨ ٥٨٨**	**٥١,٨**	**٥١,٣**	**٥١,١**	**٢٧,٣**	**٢٥,٢**	**٢٣**
النمسا	٧ ٥٤٩	٧ ٩٣٦	٨ ٣٨٧	٥٢,٧	٥١,٨	٥١,٢	٣٤,٦	٣٤,٢	٣٢,٤
بلجيكا			١٠ ٦٩٨			٥١			٢,٦
بلجيكا – لكسمبرغ[ألف]	١٠ ١٩٢	١٠ ٤٩٣		٥١,١	٥١,١		٥,٢	٣,٨	
فرنسا	٥٣ ٩٥٠	٥٧ ٩٩٩	٦٢ ٦٣٧	٥١,٢	٥١,٤	٥١,٤	٢٦,٧	٢٥,١	٢٢,٢
ألمانيا	٧٨ ٢٨٩	٨١ ٦٢٢	٨٢ ٠٥٧	٥٢,٤	٥١,٤	٥٠,٩	٢٧,٢	٢٦,٧	٢٦,٢
ليختنشتاين	٢٥	٣١	٣٦	٥٢	٥١,٦	٥٢,٨	٨٤	٨٣,٩	٨٦,١
لكسمبرغ			٤٩٢			٥٠,٤			١٧,٧
موناكو	٢٦	٣١	٣٣	٥٣,٨	٥١,٦	٥١,٥	٠	٠	٠
هولندا	١٤ ١٥٠	١٥ ٤٤٨	١٦ ٦٥٣	٥٠,٤	٥٠,٦	٥٠,٤	٣٥,٣	٢٧,٢	١٧,١
سويسرا	٦ ٣١٩	٧ ٠٣٨	٧ ٥٩٥	٥١,٤	٥١,٢	٥١,٢	٤٢,٩	٢٦,٤	٢٦,٤
أمريكا الشمالية	**٢٥٤ ٠٩٧**	**٣٠٠ ٠٧٣**	**٣٥١ ٦٥٩**	**٥٠,٩**	**٥٠,٩**	**٥٠,٦**	**٢٦,١**	**٢٢,٧**	**١٧,٩**
برمودا	٥٦	٦١	٦٥	٤٨,٢	٤٩,٢	٤٩,٢	٠	٠	٠
كندا	٢٤ ٥١٦	٢٩ ٣٠٢	٣٣ ٨٩٠	٥٠,٢	٥٠,٥	٥٠,٥	٢٤,٣	٢٢,٣	١٩,٤
غرينلاند	٥٠	٥٦	٥٧	٤٨	٤٨,٢	٤٩,١	٢٤	١٩,٦	١٥,٨
سان بيير وميكيلون	٦	٦	٦	٥٠	٥٠	٥٠	١٦,٧	١٦,٧	١٦,٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٢٩ ٤٦٩	٢٧٠ ٦٤٨	٣١٧ ٦٤١	٥١	٥٠,٩	٥٠,٦	٢٦,٣	٢٢,٧	١٧,٧

الجدول ألف ٢
نسبة الإناث بين سكان البلد وسكان الريف والحضر الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٩ سنة، أحدث رصد وأول رصد

	أحدث رصد (١٩٩٩-٢٠٠٨) (٪)			أول رصد (١٩٦٠-١٩٨٠) (٪)		
	البلد	الريف	الحضر	البلد	الريف	الحضر
العالم						
بلدان الأقاليم النامية						
أفريقيا						
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى						
أفريقيا الشرقية						
بوروندي	..	..	..	٥٠,١	٥٠,٢	٤٦,٢
جزر القمر	..	..	..	٥٢,٢	٥٢,٦	٥١
جيبوتي	..	..	..	..	..	..
إريتريا		..	..			
إثيوبيا	٥٠	٤٩,٩	٥٠,٥			
جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية				..	..	..
كينيا	٥٠,٩	٥٤,٣	٣٨,٩	٥١,١	٥٣,٢	٣٧,٦
مدغشقر	..	..	..	٥١,٦	٥١,٥	٥١,٨
ملاوي	٥١,٤	٥٢,١	٤٨,٧	٥٣,٣	٥٤,٥	٤٢,٦
موريشيوس	٤٩,٧	٤٩,٦	٤٩,٩	..	..	..
موزامبيق	..	..	..	..	..	..
ريونيون	..	..	..	..	..	..
رواندا	٥٢,٩	٥٥	٤٤,٣	٥٢,٣	٥٣,١	٤٠,٨
سيشيل	..	..	..	٥١,٧	٥٠,٦	٥٤,٨
الصومال	٥٠,٥	٥٠,١	٥١,٢	..	..	..
أوغندا	٥٢,٣	٥٢,٥	٥١,٥	٥٠,٢	٥١,١	٤٢,٣
جمهورية تنزانيا المتحدة	..	..	..	٥٢,٤	٥٣,٧	٤٥,٩
زامبيا	٥١,٧	٥٢,٤	٥٠,٥	٥٣,١	٥٦,٨	٤٧,٩
زمبابوي	٥٢,٣	٥٣,٢	٥٠,٩	..	..	..
أفريقيا الوسطى						
أنغولا	..	..	..	..	..	..
الكاميرون	..	..	..	٥٣,٣	٥٦	٤٧,٣
جمهورية أفريقيا الوسطى	..	..	..	٥٤,٥	٥٥,٢	٥٣,١
تشاد	..	..	..	..	..	..
الكونغو	..	..	..	..	..	..
جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	..	..	..	..	..
غينيا الاستوائية	..	..	..	..	..	..
غابون	..	..	..	..	..	..
سان تومي وبرينسيبي	٥١,٤	٤٩,٥	٥٢,٨	..	..	..
أفريقيا الشمالية				٤٩,٣	٥٠,٧	٤٧,١
الجزائر	..	..	..	٥٠,٧	٥٠,٨	٥٠,٥

الجدول ألف ٢ (تابع)

	أحدث رصد (١٩٩٩-٢٠٠٨) (٪)			أول رصد (١٩٦٠-١٩٨٠) (٪)		
	البلد	الريف	الحضر	البلد	الريف	الحضر
مصر	..	..	..	٥٠,٥	٥١,٢	٤٩,٣
الجماهيرية العربية الليبية	٤٩,٥	٤٩,٩	٤٩,٥	٤٨,٢	٤٩,٥	٤٧,٢
المغرب	٥١,٢	٥١	٥١,٤	٥١,٨	٥٢,٢	٥١
السودان	..	..	..	٥١,٤	٥٣,٧	٤٥,١
تونس	..	..	..	٥٠,٣	٥١,٨	٤٨,٤
الصحراء الغربية	..	..	..	٤٢,٤	٤٥,٤	٣٨,٥
أفريقيا الجنوبية	**٥١,٧**	**٥١,٧**	**٥٢,٣**	**٥٠,١**	**٥٣,٥**	**٤٣,٣**
بوتسوانا	٥٢,٤	٥٠,٩	٥٣,٢	٥٢,٥	٥٢,٦	٤٧,٥
ليسوتو	٥٠,٨	٤٩,٢	٥٤,٩	..	..	..
ناميبيا	٥١,٦	٥٢,٦	٥٠,١	٤٨,٧	٥٢,٣	٣٩,٢
جنوب أفريقيا	٥٢	٥٤	٥٠,٧	٤٩	٥٥,٦	٤٣,٢
سوازيلند	..	..	..	..	..	..
أفريقيا الغربية						
بنن	٥٤	٥٥,٧	٥١,٨	٥٧,٤	٥٩,١	٥٥
بوركينا فاسو	٥٤,٢	٥٥,٩	٤٩,٧	٥٢,٧	٥٣	٤٨,٩
الرأس الأخضر	٥١,٤	٥٢,٥	٥٠,٦	..	..	..
كوت ديفوار	..	..	..	٤٨,٧	٥١,٧	٤٣,٤
غامبيا	..	..	..	..	..	..
غانا	٥١,٣	٥١,١	٥١,٤	..	..	..
غينيا	..	..	..	..	..	..
غينيا - بيساو	..	..	..	..	..	..
ليبريا	..	..	..	٥٢,٢	٥٤,٩	٤٦,٣
مالي	..	..	..	..	..	..
موريتانيا	..	..	..	..	..	..
النيجر	٥١,٣	٥١,٦	٥٠	..	..	..
نيجيريا	..	..	..	٥١,٣	٥٢,٦	٤٥,٢
سانت هيلانة	..	..	..	..	..	..
السنغال	٥٣,٧	٥٤,٤	٥٣	٥٢,٦	٥٣	٥١,٨
سيراليون	..	..	..	..	..	..
توغو	..	..	..	..	..	..
آسيا باستثناء اليابان	**٤٩,٥**	**٤٩,٢**	**٤٩,٥**			
آسيا الوسطى	**٥٠,٢**	**٤٩,٥**	**٥١**	**٤٩,٨**	**٥٠**	**٤٩,٦**
كازاخستان	٥٠,٦	٤٨,٥	٥٢,٣	٤٩,٨	٤٨,٥	٥٠,٨
قيرغيزستان	٥٠,١	٤٩	٥٢	٤٩,٨	٤٩,٦	٥٠,٢
طاجيكستان	٥٠,١	٥٠,٣	٤٩,٥	٥٠	٥٠,٧	٤٨,٨
تركمانستان	..	..	..	٤٩,٧	٥٠,٥	٤٨,٨
أوزبكستان	٥٠,٢	٥٠,٣	٥٠	٤٩,٩	٥٠,٤	٤٩,٢

الجدول ألف ٢ (تابع)

	أحدث رصد (١٩٩٩-٢٠٠٨) (٪)			أول رصد (١٩٦٠-١٩٨٠) (٪)		
	البلد	الريف	الحضر	البلد	الريف	الحضر
آسيا الشرقية باستثناء اليابان	**٤٩,٣**	**٤٧,٨**	**٤٩,٩**			
الصين	٤٨,٧	٤٨,٦	٤٨,٨	..	..	..
الصين،هونغكونغ(المنطقةالإداريةالخاصة)	..	..	..	..	..	..
الصين، ماكاو (المنطقة الإدارية الخاصة)	..	..	..	٥٠,٧	٤٨,٤	٥٠,٨
الصين، البر الرئيسي	..	..	..	..	..	..
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..	..	..
منغوليا	٥٠,٣	٤٨,٥	٥١,٤	..	..	..
جمهورية كوريا	٤٩,١	٤٦,٤	٤٩,٦	٥٠,٣	٥٠,٢	٥٠,٤
آسيا الجنوبية الشرقية	**٥٠,٢**	**٤٩,٧**	**٥٠,٧**			
بروني دار السلام	٤٩,٨	٤٧,٨	٥٠,٥	٤٧,١	٥٠	٤٣,٩
كمبوديا	٥١,١	٥٠,٩	٥١,٩	٥٠,٥	٥٠,٧	٤٨,٥
إندونيسيا	٥٠,٣	٥٠,١	٥٠,٥	٥٢,٧	٥٢,٧	٥٣
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٥٠,٤	٥٠,٦	٥٠	..	..	..
ماليزيا	٤٩,٢	٤٨,٦	٤٩,٥	..	..	..
ميانمار	..	..	..	..	..	..
الفلبين	..	..	..	٥١,٣	٥٠,٣	٥٣,١
سنغافورة	..	..	..	..	..	..
تايلند	٥٠,٤	٥٠	٥١,٥	٥٠,٥	٥٠,٥	٥٠,٧
تيمور - ليشتي	..	..	..	..	..	..
فييت نام	٥٠,٢	٤٩,٨	٥١,٢	..	..	..
آسيا الجنوبية	**٤٩,٤**	**٤٩,٩**	**٤٧,٩**	**٤٨,٧**	**٤٩,٤**	**٤٤,٩**
أفغانستان	..	..	..	٤٩,٢	٤٩,٣	٤٨,٣
بنغلاديش	٥٠	٥١,٤	٤٦,٢	٤٨,٤	٤٩,٤	٣٩,٥
بوتان	٤٦,١	٤٧,٢	٤٤,٢	..	..	..
الهند	٤٨,٢	٤٨,٧	٤٧	٤٨,٤	٤٩,٥	٤٣,٩
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٤٩,٣	٤٩,٢	٤٩,٣	٤٨,٧	٤٩,٧	٤٧,١
مليديف	٥٠,٨	٥٠,٦	٥١,١	٤٦,٥	٤٦,٣	٤٨,٥
نيبال	٥٠,٩	٥١,٦	٤٨,٢	٥١,٥	٥١,٨	٤٥,٦
باكستان	٤٩,٦	٥٠,٢	٤٨,٧	٤٧,٧	٤٨,٩	٤٠,٩
سري لانكا	٥٠,٢	٥٠,٥	٤٨,٦	٤٨,٩	٤٩,٩	٤٥,٤
آسيا الغربية	**٤٨,٩**	**٤٨,٥**	**٤٩,١**	**٤٧,٢**	**٤٨,٥**	**٤٦**
أرمينيا	٥٠,٧	٤٩,٢	٥١,٦	٥٠,٧	٤٩,٨	٥١,١
أذربيجان	٥٠,٣	٤٩,٨	٥٠,٧	٥٠,٢	٥٢,١	٤٨,٩
البحرين	..	..	..	٤٣,٤	٤٩,٢	٤٢
قبرص	٥٠,٨	٤٩,٢	٥١,٥	٥٢	٥٣	٥٠,٤
جورجيا	٥١,٧	٤٩,٧	٥٣,٥	٥١,٥	٥٠,٤	٥٢,٤
العراق	٤٩,٨	٥٠,٣	٤٩,٦	٤٩,٩	٥١,٤	٤٨,٣
إسرائيل	٤٩,٨	٤٨,٧	٤٩,٩	٥٠,٢	٤٨,٦	٥٠,٥

الجدول ألف ٢ (تابع)

	أحدث رصد (١٩٩٩-٢٠٠٨) (٪)			أول رصد (١٩٦٠-١٩٨٠) (٪)		
	البلد	الريف	الحضر	البلد	الريف	الحضر
الأردن	٤٨,٢	٤٨	٤٨,٣	٤٨,٤	٤٩	٤٧,٩
الكويت	..	..	..	..	..	..
لبنان	..	..	..	٤٩,٥	٥٠	٤٩,٢
الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..	..			
عمان	٣٨,٥	٤٠,٣	٣٧,٩	..	..	..
قطر	..	..	..	..	..	..
المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..
الجمهورية العربية السورية	٥٠	٥٠,٣	٤٩,٩	٤٩,٥	٥٠,٥	٤٧,٩
تركيا	٤٩,١	٤٩,٩	٤٨,٧	٤٨,٥	٥١,٤	٤٢
الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	٢٢,٥	٢٦,٨	٢١,٨
اليمن	..	..	..	..	..	..
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٥٠,٧	٤٨,٣	٥١,٨	٥٠,٩	٤٨,٦	٥٣,٣
البحر الكاريبي						
أنغيلا	..	..	..	..	..	..
أنتيغوا وبربودا	..	..	..	٥٣,٥	٥٢,٤	٥٥
أروبا	..	..	..	..	..	..
جزر البهاما	..	..	..	..	..	..
بربادوس	..	..	..	..	..	..
جزر فرجن البريطانية	..	..	..	..	..	..
جزر كايمان	..	..	..	..	..	..
كوبا	٤٩,٣	٤٧,٧	٤٩,٨	٤٩,٢	٤٦,٧	٥٠,٧
دومينيكا	..	..	..	..	..	..
الجمهورية الدومينيكية	٥٠,٤	٤٩,٥	٥٠,٨	٥٠,٧	٤٨,٣	٥٥,٥
غرينادا	..	..	..	..	..	..
غواديلوب	..	..	..	..	..	..
هايتي	٥١,٢	٤٧,٧	٥٦,٦	..	..	..
جامايكا	٥١,٣	٤٨,٩	٥٣,٣	٥٣,٤	٥١,٩	٥٦,٢
المارتينيك	..	..	..	..	..	..
مونتيسيرات	..	..	..	..	..	..
جزر الأنتيل الهولندية	..	..	..	٥٠,٥	٥٠,٨	٥١,٤
بورتوريكو	..	..	..	٥٢,٥	٥١,٨	٥٢,٩
سان كيتس ونيفيس	..	..	..	٥٥,١	٥٤,٦	٥٦,٢
سانت لوسيا	٥٠,٩	٥١	٥٠,٦	..	..	..
سان فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	..	..	..
ترينيداد وتوباغو	..	..	..	..	..	..
جزر تركس وكايكوس	..	..	..	..	..	..
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	..	..	..	٤٩,٣	٤٦,٤	٥١,٥
أمريكا الوسطى	٥١,٦	٥٠,٢	٥٢,٧	٥٠,٩	٤٨,٤	٥٤,٢
بليز	٥١,٤	٥٠,٥	٥٢,٢	٥١,٥	٤٦,٤	٥٥,٧

الجدول ألف ٢ (تابع)

	أحدث رصد (١٩٩٩-٢٠٠٨) (٪)			أول رصد (١٩٦٠-١٩٨٠) (٪)		
	البلد	الريف	الحضر	البلد	الريف	الحضر
كوستاريكا	٥١,١	٥٠	٥١,٩	٥٠,٤	٤٧,٧	٥٣,٩
السلفادور	٥٤,١	٥٣,٢	٥٤,٦	٥٢,١	٤٩,٩	٥٥,٣
غواتيمالا	٥٢,٧	٥١,٩	٥٣,٣	٤٩,٧	٤٨,٢	٥٢,٤
هندوراس	٥١	٤٨,٤	٥٣,٢	٥١,٣	٥٠,٣	٥٤,٢
المكسيك	٥٢,٢	٥٢,٣	٥٢,٢	٥١,٢	٤٩,٥	٥٢,٧
نيكاراغوا	٥٠,٩	٤٨,٦	٥٢,٦	٥١,٩	٤٨,٦	٥٦,٦
بنما	٤٩,٧	٤٦,٩	٥١,٦	٤٩,٥	٤٦,٦	٥٣
أمريكا الجنوبية	**٥٠,١**	**٤٦,٨**	**٥١,١**	**٥٠,٢**	**٤٧,٣**	**٥٢,٢**
الأرجنتين	٤٩,٩	٤٧	٥٠,٢	٥٠,٣	٤٥,٤	٥١,٢
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	٥٠,١	٤٦,٨	٥١,٦	٥١,٢	٥٠,٥	٥٢
البرازيل	٥٠,٨	٤٦,٨	٥١,٦	٥٠,٩	٤٩	٥٢,٩
شيلي	٤٩,٨	٤٦,٢	٥٠,٣	٥١,٦	٤٥,٣	٥٤,١
كولومبيا	٥١,٥	٤٧	٥٢,٧	٥٢	٤٨,٣	٥٥,٢
إكوادور	٤٩,٨	٤٨,٤	٥٠,٤	٥٠,٨	٤٩,٣	٥٣,٥
جزر فوكلاند (مالفيناس)	..	..	..	٤٢,١	٤٠,١	٤٤,٢
غيانا الفرنسية	..	..	..	..	..	..
غيانا	٥٠,١	٤٩	٥٢,٦	٥٠,٥	٤٩,٧	٥٤,٥
باراغواي	٤٩,٤	٤٦,١	٥١,٧	٥٢,١	٥٠,٧	٥٤,٣
بيرو	٥٠,٧	٤٨	٥١,٤	٥٠,٥	٥٠,٩	٥٠
سورينام	٤٩,٢	٤٨,٣	٤٩,٦	..	..	..
أوروغواي	٥٠,٣	٤٣,٤	٥٠,٨	٥٠,٧	٤١,٧	٥٢,٦
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	٤٩,٨	٤٤,٧	٥٠,٤	..	..	..
أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا						
ساموا الأمريكية	..	..	..	..	..	..
جزر كوك	..	..	..	..	..	..
فيجي	٤٨,٨	٤٧,٤	٥٠	٤٩,٦	٤٩,٨	٤٩,٢
بولينيزيا الفرنسية	..	..	..	..	..	..
غوام	..	..	..	..	..	..
كيريباس	٥١	٤٩,٩	٥٢,٣	٥١,٦	٥٢,٢	٤٧,٢
جزر مارشال	..	..	..	..	..	..
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	..	..	..	..	..	..
ناورو	..	..	..	..	..	..
كاليدونيا الجديدة	..	..	..	..	..	..
نيوي	..	..	..	..	..	..
جزر ماريانا الشمالية	٦١,٢	٦٦,٣	٦٠,٥	..	..	..
بالاو	..	..	..	..	..	..
بابوا غينيا الجديدة	٤٩,١	٤٩,٨	٤٥,٤	٤٧,٦	٤٩,٢	٣٩,٣
ساموا	..	..	..	٤٨,٦	٤٨,٤	٤٩,٦
جزر سليمان	..	..	..	٤٨,٢	٥٠,٢	٢٩,٩

الجدول ألف ٢ (تابع)

	أحدث رصد (١٩٩٩-٢٠٠٨) (٪)			أول رصد (١٩٦٠-١٩٨٠) (٪)		
	البلد	الريف	الحضر	البلد	الريف	الحضر
توكيلاو	..	..	..	..	..	..
تونغا	٤٩,٥	٤٩,٣	٤٩,٩	..	..	..
توفالو	..	..	..	..	..	..
فانواتو	..	..	..	٤٧,٣	٤٩	٣٧,٦
جزر واليس وفوتونا	..	..	..	..	..	..
بلدان الأقاليم المتقدمة	**٤٩,٥**	**٤٧,٩**	**٥٠,٢**			
آسيا وأوقيانوسيا	**٥٠,١**	**٤٩,٣**	**٥٠,٢**	**٤٩,٨**	**٤٧,٩**	**٥٠,١**
أستراليا	٤٩,٨	٤٨,٩	٥٠	٤٨,٧	٤٤,٨	٤٩,٥
اليابان	٤٩,٤	٤٩,٥	٤٩,٤	٥١,٤	٥٢,٤	٥٠,٩
نيوزيلندا	٥١	٤٩,٤	٥١,٢	٤٩,٣	٤٦,٤	٤٩,٨
أوروبا	**٤٩,٥**	**٤٧,٧**	**٥٠,٤**			
أوروبا الشرقية	٤٩,٧	٤٧,٩	٥٠,٦	٥١,٥	٥١,٤	٥١,٤
بيلاروس	٥٠,٢	٤٧	٥١,١	٥٢,٦	٥٢,٩	٥٢,٢
بلغاريا	٤٩,٢	٤٦,٩	٥٠	٤٩,٧	٤٩,٧	٤٩,٦
الجمهورية التشيكية	٤٨,٧	٤٧,٨	٤٩			
تشيكوسلوفاكيا				..	..	..
هنغاريا	٤٩,٤	٤٧,٨	٥٠,٢	٥١,٦	٥١,٧	٥١,٤
بولندا	٤٩,٥	٤٨,١	٥٠,٤	٥٢,٥	٥٢,٧	٥٢,٤
جمهورية مولدوفا	٥٠,٣	٤٨,٩	٥٢	٥١,٩	٥١,٣	٥٢,٧
رومانيا	٤٩,٢	٤٦,٦	٥١,١	٥٠,٦	٥١	٤٩,٨
الإتحاد الروسي	٥٠,٦	٤٨,٩	٥١,٢	٥٠,٢	٤٨,١	٥١
سلوفاكيا	٤٩,٢	٤٨,٢	٥٠,١	..	..	..
أوكرانيا	٥٠,٦	٤٨,٧	٥١,٤	٥٢,٨	٥٤	٥٢
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية				..	..	..
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية				..	..	..
أوروبا الشمالية	**٤٩,٢**	**٤٧,٢**	**٥٠,١**	**٤٩,٦**	**٤٦,٨**	**٥١,٧**
الدانمرك	..	..	..	٥٠,١	٤٥,٧	٥١,٥
إستونيا	٥٠,٣	٤٨	٥١,٤	٥٠,١	٤٧,٤	٥١,١
جزر فارو	٤٦,٤	٤٥,٧	٤٧,٦	٤٦,٤	٤٤,٦	٥٠,٤
فنلندا	٤٩	٤٧,٦	٤٩,٥	٥٠,٨	٤٧,٣	٥٣,٣
آيسلندا	٤٧,٨	٤٣,٩	٤٨,١	٤٩,٢	٤٧,٢	٥١,٥
أيرلندا	٤٩,٨	٤٧,٩	٥١	٤٩,٨	٤٥,٨	٥٣,٩
لاتفيا	٥٠	٤٧,٢	٥١,٤	٥٠,٥	٤٨,٤	٥١,٣
ليتوانيا	٥٠,٢	٤٧,٢	٥١,٦	٥٠,٧	٤٨,٩	٥١,٦
النرويج	٤٩	٤٧,٤	٤٩,٥	٤٩,٣	٤٦,٦	٥١,٤
السويد	..	..	..	٤٩,٥	٤٥,٧	٥٠,٧
المملكة المتحدة	٥٠,٤	٤٩,٧	٥٠,٦	..	..	..

الجدول ألف ٢ (تابع)

	أحدث رصد (١٩٩٩-٢٠٠٨) (٪)			أول رصد (١٩٦٠-١٩٨٠) (٪)		
	البلد	الريف	الحضر	البلد	الريف	الحضر
أوروبا الجنوبية						
ألبانيا	٤٩,٥	٤٧,٩	٥٠,٥			
أندورا	٥٠,٩	٥٠,٢	٥١,٧	..	..	..
البوسنة والهرسك	..	..	..	..	..	..
كرواتيا	..	..	..	..	..	..
جبل طارق	٤٩,٦	٤٧,٦	٥١,١	..	..	..
اليونان	..	..	..	..	..	..
الكرسي الرسولي	٤٩,١	٤٥,٣	٥٠,١	٥١,٤	٥٢,٧	٥٠,٧
إيطاليا	..	..	..	..	..	..
مالطة	..	..	..	..	..	..
الجبل الأسود	٤٨,٩	٤٧,٤	٤٨,٩	..	..	..
البرتغال	٤٩,٨	٤٧,٣	٥١,٢	..	..	..
سان مارينو	٥٠,٢	٤٩,٦	٥١,٢	٥١,٩	٥١,٢	٥٤
صربيا	..	..	..	..	..	..
صربيا والجبل الأسود	٤٩,٨	٤٧,٧	٥١,١			
سلوفينيا				..	..	..
إسبانيا	٤٨,٤	٤٧,٩	٤٨,٨	..	..	..
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٤٩,٤	٤٨	٥٠,١	٥١	٤٩,٨	٥٢,٣
	..	..	..			
أوروبا الغربية						
النمسا	٤٩,٥	٤٨,٣	٥٠,١	٥٠,٧	٤٩,٦	٥١,٧
بلجيكا	٤٩,٥	٤٨,٧	٤٩,٥	..	..	..
بلجيكا – لكسمبرغ	..	..	..	..	..	..
فرنسا	٥٠,١	٤٨,٢	٥٠,٦	٤٩,٤	٤٧,٦	٥٠,٢
ألمانيا	..	..	..	..	..	..
ليختنشتاين	..	..	..	..	..	..
لكسمبرغ	..	..	..	٤٩,٨	٤٨,٥	٥٠,٦
موناكو	..	..	..	..	..	..
هولندا	٤٩,٥	٤٩	٤٩,٨	٤٩,٢	٤٨,١	٤٩,٦
سويسرا	٤٩,٥	٤٨,٨	٤٩,٧	٤٩,٦	٤٨,٢	٥٠,٧
أمريكا الشمالية	**٤٨,٩**	**٤٧,٢**	**٤٩,٢**	**٤٩,٨**	**٤٧**	**٥١,٢**
برمودا	..	..	..	..	..	..
كندا	٥٠,٤	٤٩,٣	٥٠,٧	٤٩,٦	٤٦,٨	٥٠,٨
غرينلاند	٤٦,٥	٤٣,٢	٤٧,١	٤٨,٨	٤٥,٤	٥١
سان بيير وميكيلون	..	..	..	..	..	..
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٩,٧	٤٩,١	٤٩,٩	٥٠,٩	٤٨,٨	٥١,٧

الجدول ألف ٣

عدد السكان النشطين اقتصادياً ونسبة الإناث بين السكان النشطين اقتصادياً ونسبة النساء النشطات اقتصادياً العاملات في الزراعة في ١٩٨٠ و١٩٩٥ و٢٠١٠

	عدد السكان النشطين اقتصادياً								
	المجموع (بالآلاف)			نسبة الإناث (٪ من المجموع)			نسبة النساء النشطات اقتصادياً العاملات في الزراعة (٪ من المجموع)		
	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠
العالم	١ ٨٩٤ ٩٧٨	٢ ٥٧٥ ٣٩٤	٣ ٢٨٢ ٣٠٨	٣٨,١	٣٩,٦	٤٠,٥	٥٣,٥	٤٨,٧	٤٢
بلدان الأقاليم النامية	١ ٣٥٣ ٢٨٠	٢ ٠٠٠ ٧١٦	٢ ٦٥٦ ٨٨٠	٣٦,٤	٣٨,٣	٣٩,٢	٧٢,١	٦٢,٨	٥٢,٧
أفريقيا	١٧٢ ٦٥٢	٢٦٨ ١٩٧	٤٠٧ ٩٠٥	٣٨,٥	٣٩,٥	٤١,٤	٧٨,٨	٧٠,٩	٦٢,٢
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٤٧ ٦٩٩	٢٢٧ ١٧٥	٣٤٦ ٩١٩	٤١,٨	٤٢,٤	٤٣,٨	٧٩,١	٧٢,٧	٦٥
أفريقيا الشرقية	٦١ ٣٤١	٩٧ ٠٣١	١٥٢ ٦٨٩	٤٦,٢	٤٧,٢	٤٨,٣	٩١	٨٦,٥	٧٩,٢
بوروندي	١ ٩٧٧	٢ ٩٧٨	٤ ٢٦٠	٥٣,٢	٥٢,٣	٥١,٤	٩٧,٨	٩٧,٦	٩٧,٣
جزر القمر	١٥١	٢٥٠	٣٨٧	٤٣	٤٢,٨	٤٣,٧	٩٣,٨	٨٨,٨	٨٢,٨
جيبوتي	١٣٣	٢٤٩	٣٨١	٤٢,٩	٤٣,٤	٤٣,٣	٩١,٢	٨٧	٧٩,٤
إريتريا		١ ٢٠٠	٢ ٠٨٦		٤٢,١	٤٠,٩		٨٣,٤	٧٨,٥
إثيوبيا		٢٤ ٣٠٦	٤١ ٩٢٩		٤٣,٦	٤٧,٩		٨٣,٣	٧٣,٥
جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية[أ]	١٤ ٨٣٣			٤١,١			٨٨,٦		
كينيا	٦ ٧١٨	١٢ ١٣٩	١٨ ٨٨٧	٤٥,٧	٤٦,٣	٤٦,٤	٨٨,١	٨٢,٩	٧٣,٩
مدغشقر	٣ ٨٨٠	٥ ٩٦٦	١٠ ٠٦٠	٤٨,٦	٤٨,٣	٤٩,١	٩٢,٧	٨٥,٨	٧٦,٤
ملاوي	٢ ٨٧٦	٤ ٣٠٢	٦ ٥٤٢	٥١,٦	٥٠,٢	٤٩,٨	٩٦,١	٩٥,١	٩٤
موريشيوس	٣٧٠	٤٨٥	٥٨٩	٢٩,٧	٣٣	٣٧	٢٧,٣	١١,٣	٥,٥
موزامبيق	٥ ٩٥١	٧ ٥٤٧	١٠ ٧٧٨	٥١,٢	٥٥,٥	٥٥,٨	٩٧	٩٥,٥	٩٤
ريونيون	١٧٠	٢٧٠	٣٦٢	٣٥,٣	٤٣,٣	٤٦,٤	٨,٣	٠,٩	٠,٦
رواندا	٢ ٣٢٨	٢ ٣٢٧	٤ ٧٢٢	٥٢,٦	٥٢,٧	٥٣,١	٩٨	٩٧,٣	٩٦,١
سيشيل	٢٨	٣٣	٤٠	٤٦,٤	٤٨,٥	٤٧,٥	٩٢,٣	٨١,٣	٧٨,٩
الصومال	٢ ٤٣٧	٢ ٥٦٥	٣ ٧٣١	٣٨	٣٨,٤	٣٩,٢	٩٠,٢	٨٥,٤	٧٦,٧
أوغندا	٥ ٦٧٩	٩ ٢٢٥	١٤ ٨٩٦	٤٧,٥	٤٧,٧	٤٧,٨	٩٠,٨	٨٦,٢	٧٧,٥
جمهورية تنزانيا المتحدة	٩ ٠٨٤	١٤ ٨٥٥	٢٢ ٣٣٩	٥٠,٢	٤٩,٨	٤٩,٧	٩١,٨	٨٩,٦	٨٤
زامبيا	١ ٩٨٥	٣ ٤٨١	٥ ١٤٦	٣٦,٣	٤٢,٩	٤٣,٣	٨٤,٧	٧٩,٧	٦٨
زمبابوي	٢ ٧٤١	٤ ٨٥٣	٥ ٥٥٤	٤٦,٨	٤٦,٧	٤٤,٢	٨٤,٥	٧٨,٢	٦٨,٢
أفريقيا الوسطى	٢١ ٠٦٨	٣٣ ٦٧٠	٥٠ ٧٦٧	٤٢,٧	٤٢	٤١,٨	٨٥,٤	٧٩,٩	٧٠,٢
أنغولا	٣ ٤٢١	٥ ٣٩٧	٨ ٤٤٧	٤٥,٧	٤٥,٦	٤٧,٣	٨٧,٣	٨٤,٤	٨٠,٦
الكاميرون	٣ ٤٠٢	٥ ٠٨٦	٧ ٦٢٢	٤٣,٢	٤٠,١	٤١,٧	٨٦,٥	٧٧,٣	٥٤,١
جمهورية أفريقيا الوسطى	١ ٠١٨	١ ٤٧٦	٢ ٠٣٠	٤٦,٦	٤٥,٨	٤٤,٩	٩٠,٣	٨٣,٩	٧٠,٣
تشاد	١ ٥٤٧	٢ ٧٩٠	٤ ٦٢٣	٢٥,٩	٤٥,٨	٤٩	٩٥,٣	٨٨,٣	٧٦,٢
الكونغو	٧٠٠	١ ٠٩٩	١ ٥٢٤	٤٠,٣	٤٢,١	٤٠,٦	٨٠,٥	٦٣,٣	٤٤,٤
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٠ ٥٥٨	١٧ ١٣٧	٢٥ ٤٨٨	٤٣,٨	٤٠,٥	٣٨,٥	٨٣,٧	٧٩,١	٧٢,٦
غينيا الاستوائية	٨٧	١٧٤	٢٦٨	٣٣,٣	٣٢,٨	٣٢,٥	٩٣,١	٨٩,٥	٨٧,٤
غابون	٣٠٥	٤٧٢	٧٠٨	٤٤,٩	٤٤,١	٤٣,٩	٧٣,٧	٥٠	٢٦,٧
سان تومي وبرينسيبي	٣٠	٣٩	٥٧	٣٣,٣	٣٣,٣	٤٠,٤	٨٠	٨٤,٦	٦٩,٦

الجدول ألف ٣ (تابع)

	عدد السكان النشطين اقتصادياً								
	المجموع (بالآلاف)			نسبة الإناث (٪ من المجموع)			نسبة النساء النشطات اقتصادياً العاملات في الزراعة (٪ من المجموع)		
	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠
أفريقيا الشمالية	٣١ ٥٥٤	٥٠ ٠٧٨	٧٤ ٦٩٤	٢٠,٤	٢٣,٩	٢٨,٣	٧٨,٢	٥٨,٥	٤٢,٨
الجزائر	٤ ٥٥٥	٩ ٠١٨	١٤ ٩٥٠	٢١,٤	٢٥,٦	٣٤	٦٩,٣	٥١	٣٢,٩
مصر	١١ ٧٨٠	١٨ ٥٣١	٢٧ ٤٩٢	١٦,٩	٢٢,١	٢٥,٧	٨٢,٧	٥٥,٣	٣٩,٣
الجماهيرية العربية الليبية	٨٣٨	١ ٥١٧	٢ ٤٢٥	١٣,٤	١٨,٣	٢٤,٥	٦٢,٥	٢٠,٩	٨,٦
المغرب	٥ ٨٤٨	٩ ٠١٥	١١ ٩٦٣	٢١,٣	٢٤,٢	٢٤,٨	٧٢,٣	٥٩,٧	٤٩,١
السودان	٦ ٦٠١	٩ ٠٥٦	١٣ ٧٠٨	٢٦,٥	٢٦,٧	٣١,٣	٨٨,٤	٨٠,٣	٦٥,١
تونس	١ ٨٦٥	٢ ٨٢٩	٣ ٨٨٦	١٩	٢٣,٤	٢٧,٤	٥٢,٧	٣٧,٣	٢٤,٦
الصحراء الغربية	٦٧	١١٢	٢٧٠	٣١,٣	٣٣,٩	٣٨,٥	٧٦,٢	٥٧,٩	٤٢,٣
أفريقيا الجنوبية	١٠ ٧٥٣	١٦ ٣٢٥	٢١ ٣٧١	٤١,٢	٤٣,٥	٤٥,٩	٢٣,٢	١٤,٤	٩,٨
بوتسوانا	٣٣٢	٥٠٦	٧٤١	٣٨,٣	٤٢,٩	٤٣,٦	٧٤,٨	٥٤,٨	٥٥,١
ليسوتو	٥٣٨	٧٢٠	٨٩٥	٥٠,٧	٥١,٥	٥٢,٣	٦٤,١	٥٧,١	٥٠,٦
ناميبيا	٣٠٩	٥٠٧	٧٦٩	٤٧,٢	٤٥,٤	٤٦,٨	٦٣,٧	٤٧,٨	٣١,٩
جنوب أفريقيا	٩ ٣٥٠	١٤ ٢٢٠	١٨ ٤٨١	٤٠,٣	٤٢,٩	٤٥,٥	١٥,٨	٨,١	٤,٢
سوازيلند	٢٢٤	٣٧٢	٤٨٥	٤٨,٧	٤٩,٥	٤٩,٧	٦٣,٣	٤٧,٨	٣١,٥
أفريقيا الغربية	٤٧ ٩٣٦	٧١ ٠٩٣	١٠٨ ٣٨٤	٣٨	٣٧,٧	٣٩,٦	٧٠,٣	٦٠,٢	٥٠,٧
بنن	١ ١٦٨	٢ ٢٤٠	٣ ٧٧٨	٣٣,٦	٤٠,٢	٤٠,٨	٦٨,٧	٥٩,٩	٤٣
بوركينا فاسو	٢ ٩٨٩	٤ ٤٢١	٧ ٤٢٥	٤٦,٤	٤٧,٦	٤٧,١	٩٢,٨	٩٣,٤	٩٣,٣
الرأس الأخضر	٩٠	١٣١	١٩٥	٤٠	٣٨,٢	٤٢,٦	٣٨,٩	٢٨	١٦,٩
كوت ديفوار	٣ ٠٩٦	٥ ٤٠٧	٨ ١٠٦	٣٠,٤	٢٩,٢	٣٠,٥	٧٥	٦٥,٩	٤٥
غامبيا	٢٧٣	٤٨٣	٨٠٦	٤٦,٢	٤٥,٥	٤٦,٨	٩٢,٩	٩٠,٥	٨٦,٥
غانا	٤ ٤٧٣	٧ ٢٤٧	١١ ١١٦	٤٩,٥	٤٩,٢	٤٩	٥٦,٨	٥٣,٤	٤٩,٣
غينيا	٢ ٢١٠	٣ ٥٣٥	٤ ٩٦٨	٤٧,٥	٤٦,٩	٤٧,١	٩٦,٤	٩٠,٣	٨٤,٣
غينيا - بيساو	٣٣١	٤٥١	٦١٣	٣٩,٣	٤٠,١	٣٨,٢	٩٧,٧	٩٦,١	٩٤,٤
ليبريا	٧١١	٧١٩	١ ٥٠٩	٤٠,٤	٣٩,٨	٤٠,٣	٨٨,٩	٨٠,٤	٦٨,٦
مالي	١ ٩٦٣	٢ ٥٠٨	٣ ٥١٧	٣٥	٣٤,٦	٣٨,٤	٩٢,٣	٨٦,٢	٧٣,٦
موريتانيا	٦٠٣	٩١٣	١ ٤٤١	٤٢,٦	٤٢,٥	٤٣,٢	٧٩,٤	٦٢,٤	٦٢,٦
النيجر	١ ٩٦٥	٣ ٠٤٥	٥ ٢٢٨	٣٣,٧	٣٢,٣	٣١,٣	٩٧,٦	٩٧,٤	٩٧
نيجيريا	٢٣ ٣٥٣	٣٣ ١٦٥	٤٩ ١٤٤	٣٤,٤	٣٣,٦	٣٦,٩	٥٧,٤	٣٩,٤	٢٦,٨
سانت هيلانة	٢	٢	٢	٥٠	٥٠	٥٠	١٠٠	٠	٠
السنغال	٢ ٣٨٢	٣ ٥٩١	٥ ٦٢٦	٤٠,١	٤٠,٧	٤٣,٢	٨٩,٩	٨٤	٧٧,٢
سيراليون	١ ٢٦٥	١ ٥٤٦	٢ ١٩٧	٥٢,٦	٥٠,٤	٥١,١	٨٢	٧٨,٨	٧٢,٦
توغو	١ ٠٦٢	١ ٦٨٩	٢ ٧١٣	٣٩,٨	٣٨,٣	٣٨,١	٦٦,٩	٦٢,٩	٥٧,٨
آسيا باستثناء اليابان	١ ٠٥٢ ٧٧١	١ ٥٣٣ ١٨٥	١ ٩٦٤ ٢٣٩	٣٦,٧	٣٨,٥	٣٨,٤	٧٦	٦٧,٥	٥٧,٦
آسيا الوسطى		٢١ ٠٥٩	٢٩ ٠٩٥		٤٦,٧	٤٧		٢٥	١٧,٨
كازاخستان		٧ ٧٧٣	٨ ٤٢٧		٤٧,٦	٤٩,٨		١٢,٦	٦,٨
قيرغيزستان		١ ٨٨٥	٢ ٥٤٧		٤٥,٥	٤٢,٦		٢٣,٩	١٤,٦
طاجيكستان		١ ٦٧٨	٢ ٨٩٦		٤٦,٧	٤٦,٨		٤١,٨	٣١,١
تركمانستان		١ ٦٣٥	٢ ٤٣٧		٤٦,٤	٤٧,١		٣٩,٣	٣٣,٤

الجدول ألف ٣ (تابع)

	عدد السكان النشطين اقتصادياً								
	المجموع (بالآلاف)			نسبة الإناث (٪ من المجموع)			نسبة النساء النشطات اقتصادياً العاملات في الزراعة (٪ من المجموع)		
	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠
أوزبكستان		٨ ٠٨٨	١٢ ٧٨٨		٤٦,٢	٤٦,٢		٣١,٢	٢٠,٢
آسيا الشرقية باستثناء اليابان	**٥٢٦ ٧٦٤**	**٧٣٧ ١٥٢**	**٨٥٥ ٧٨٦**	**٤٣**	**٤٥**	**٤٥,٥**	**٧٧,١**	**٧١,١**	**٦١,٨**
الصين[ألف]	٥٠٤ ٤٩٦	٧٠٤ ٧٦٩	٨١٧ ٠٣٣	٤٣,٢	٤٥,٢	٤٥,٦	٧٨,٢	٧٣,١	٦٤
الصين،هونغكونغ(المنطقةالإداريةالخاصة)	٢ ٤١٥	٣ ٠٨٦	٣ ٧٥٩	٣٣,٨	٣٩	٤٧,٤	١,٢	٠,٥	٠,١
الصين، ماكاو (المنطقة الإدارية الخاصة)									
الصين، البر الرئيسي									
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٧ ١٠٣	١٠ ٤٠٠	١٢ ٩٧٩	٣٩,٧	٤١,١	٤٤,٨	٥٢	٣٧	٢٣,٩
منغوليا	٥٧٤	٨٦٢	١ ٢٠٤	٤٦,٥	٤٦,٣	٥٠,٢	٣٦	٢٦,٦	١٧,١
جمهورية كوريا	١٤ ٥٩١	٢١ ١٢١	٢٤ ٥٧٠	٣٧	٣٩,٦	٤١,٢	٤٦,٩	١٤,٩	٥,٥
آسيا الجنوبية الشرقية	**١٤٧ ٩٠٧**	**٢٢١ ٤٠٥**	**٢٩٩ ١٢٣**	**٤١,٢**	**٤١,٩**	**٤١,٦**	**٦٤,٢**	**٥٧,١**	**٤٧,٨**
بروني دار السلام	٧١	١٣١	١٩٥	٢٣,٩	٣٥,٩	٤٣,٦	٥,٩	٠	٠
كمبوديا	٣ ٢٠٩	٤ ٩٣٠	٨ ٠٢٩	٥٤	٥١,٦	٤٨,٣	٨٠	٧٦,٤	٦٩,٨
إندونيسيا	٥٥ ١٨١	٨٤ ٢٧٦	١١٥ ٩٠٥	٣٤,٩	٣٧,٨	٣٦,٩	٥٥,٨	٥٣,٤	٤٤,٢
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١ ٤٦٣	٢ ١٧٢	٣ ٢٨١	٤٩,٨	٥٠	٥٠,٣	٨٢,٣	٨٠,٢	٧٧,٨
ماليزيا	٤ ٩٨٤	٨ ١٦٧	١٢ ٤٤٥	٣٤,٥	٣٣,٩	٣٥,٨	٤٩,٣	١٩,٣	٧,٥
ميانمار	١٥ ٩٧٢	٢٢ ٧٦٩	٢٩ ٤٦٤	٤٤,٩	٤٥,٢	٤٦,٣	٨٠,٣	٧٥,٨	٧٠
الفلبين	١٧ ٨٦١	٢٨ ٠١٩	٣٩ ٩٦٧	٣٨,٤	٣٧,١	٣٨,٨	٣٧	٢٨,١	٢٠,٩
سنغافورة	١ ١١٧	١ ٧٤٠	٢ ٦٣٧	٣٤,٦	٣٨,٧	٤٢,١	١,٣	٠,١	٠
تايلند	٢٣ ٧٠٩	٣٣ ٤٩٠	٣٩ ١٩٨	٤٦,٩	٤٥,٥	٤٦,٥	٧٤,٢	٦٠,٨	٤٧,١
تيمور - ليشتي	٢٤٢	٣٣٢	٤٦١	٣٩,٧	٣٨	٤٠,٦	٩٤,٨	٩٢,١	٨٨,٢
فييت نام	٢٤ ٠٩٨	٣٥ ٣٧٩	٤٧ ٥٤١	٤٩,٣	٤٩,٨	٤٨,٥	٧٥,٣	٧١	٦٤
آسيا الجنوبية	**٣٤٨ ٦٦٩**	**٤٩٦ ٥٠٤**	**٦٩٩ ٦٦٠**	**٢٦,٦**	**٢٨,٣**	**٢٩,٦**	**٨١,٥**	**٧٠,٥**	**٦٠,٤**
أفغانستان	٤ ٥٤٨	٥ ٦٢٠	٩ ٣٨٤	٢٤,١	٢٢,٤	٢٣,٤	٨٦	٨٣,٩	٨٢
بنغلاديش	٣٨ ٣٤٥	٥٦ ٤٠٩	٧٨ ٢٣٢	٣٧,٧	٣٨,٢	٤٠,٣	٨٠,٩	٦٩,٩	٥٧,٤
بوتان	١٤٦	١٥٠	٣٢٦	٢٥,٣	١٨,٧	٣٣,١	٩٧,٣	٩٦,٤	٩٧,٢
الهند	٢٥٩ ١٧٧	٣٦٤ ٦٦٥	٤٩١ ٣٢٦	٢٦,٨	٢٨,٢	٢٨,٦	٨٢,٦	٧١,٥	٦١,٨
إيران (جمهورية - الإسلامية)	١١ ٠٦٤	١٨ ٢٨٨	٣٠ ٧٤٦	١٩,٧	٢٤,٩	٣٠,٢	٥٠	٤٠,١	٣٣,٣
ملديف	٤٦	٧٠	١٥٠	٢١,٧	٢٧,١	٤٢	٤٠	٢١,١	١٤,٣
نيبال	٥ ٨٣٧	٨ ٠٦١	١٢ ٩٣٦	٣٣,٧	٤٠,٢	٤٥,٧	٩٨	٩٨	٩٧,٨
باكستان	٢٣ ٥٦٣	٣٥ ٩٨٠	٦٧ ٢٩٢	٨,١	١٢,٢	٢٠,٣	٨٧,٧	٦٨,٧	٥٦,٩
سري لانكا	٥ ٩٤٣	٧ ٢٦١	٩ ٢٦٨	٣١,٣	٣٣	٣٨,٢	٥٨	٤٨,٦	٤١,٦
آسيا الغربية	**٢٩ ٤٣١**	**٥٧ ٠٦٥**	**٨٠ ٥٧٥**	**٢١,٣**	**٢٦,١**	**٢٥,٧**	**٧٢,٢**	**٥٠,٢**	**٣٥,٨**
أرمينيا		١ ٣٧٥	١ ٥٧٥		٤٨,٤	٥٠,٢		٨	٣
أذربيجان		٣ ٢٢٩	٤ ٦٣٣		٤٧,٣	٤٧,٩		٣٣,١	٢٥,٦
البحرين	١٣٦	٢٦٣	٣٨٤	١١	١٨,٣	٢١,٦	٠	٠	٠
قبرص	٢٨٢	٣٤٣	٤٤٦	٣١,٩	٣٨,٥	٤٥,٧	٣٦,٧	١١,٤	٤,٩
جورجيا		٢ ٥٠٨	٢ ٢٧٨		٤٧,١	٤٦,٧		٢٠,٥	١١,٧
العراق	٣ ٠٩٧	٥ ٠١٨	٧ ٩١٨	١٢,٨	١٤,٢	١٧,٥	٦٢	٣٢	١٥,٧

الجدول ألف ٣ (تابع)

	عدد السكان النشطين اقتصادياً								
	المجموع (بالآلاف)			نسبة الإناث (٪ من المجموع)			نسبة النساء النشطات اقتصادياً العاملات في الزراعة (٪ من المجموع)		
	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠
إسرائيل	١ ٢٧١	٢ ٠٣٩	٢ ٩٣٥	٣٦,٢	٤٣,٦	٤٧	٣,٧	١,٧	٠,٨
الأردن	٤٤٤	١ ١٦٠	١ ٨٨٢	١١,٩	١٤,١	١٧,٦	٥٨,٥	٣٥,٦	٢٢,٤
الكويت	٤٥٧	٨٢٣	١ ٥٤١	١٤,٢	٢١,٥	٢٤,٧	٠	٠	٠
لبنان	٨٥٧	١ ١٩٠	١ ٥٦٣	١٩,٨	٢٣,٧	٢٦	٢٠	٧,١	٢,٢
الأراضي الفلسطينية المحتلة[ألف]	٤٦٥	٨٦٦	١ ٥٠٨	٢٦	٢٦,٣	٢٦	٥٧,٩	٣٦	٢٢,٢
عمان	٣٤١	٧٧٨	١ ١٢٣	١٧,٣	١٢,٥	٢٠,٤	٢٥,٤	١٧,٥	١٠,٥
قطر	١٠٦	٢٨٤	٩٧٦	٩,٤	١٣	١١	٠	٠	٠
المملكة العربية السعودية	٢ ٤١٥	٥ ٧٥٢	٩ ٥٧٠	٩,٩	١١,٢	١٦	٢٥,١	٧,٦	١,٨
الجمهورية العربية السورية	٢ ٠٢٠	٤ ٢٤٠	٧ ٣٦٥	١٣,٦	٢٢	٢١,٧	٧٨,٢	٦٥,٨	٥٦
تركيا	١٥ ٢٩٩	٢٢ ٥١٨	٢٥ ٩٤٢	٢٥,٨	٢٨,١	٢٥,٥	٨٧,٩	٧٩,١	٦٦,٣
الإمارات العربية المتحدة	٥٤٨	١ ٣٠٩	٢ ٩١٤	٥,١	١١,٨	١٥,٣	٠	٠	٠
اليمن	١ ٦٩٣	٣ ٣٧٠	٦ ٠٢٢	٢٠,٣	١٩,٨	٢٥,١	٩٨,٣	٨٣,٢	٦١,٩
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**١٢٥ ٩٥٤**	**١٩٦ ٣١٦**	**٢٨٠ ٣٢١**	**٣٠,٤**	**٣٥,٦**	**٤١,٨**	**٢٠,٦**	**١١,٢**	**٧,٤**
البحر الكاريبي	**١٠ ٧٣٣**	**١٤ ٤٩٦**	**١٨ ٣٨٠**	**٣٥,٦**	**٣٥,٣**	**٤٠,٨**	**٢٤,٥**	**١٥,٥**	**١٢,٢**
أنغيلا	٢	٤	٧	٥٠	٢٥	٤٢,٩	٠	٠	٠
أنتيغوا وبربودا	٢٦	٢٧	٣٨	٣٤,٦	٣٧	٤٢,١	٢٢,٢	١٠	١٢,٥
أروبا	٢٢	٣٢	٤٦	٣٦,٤	٣٤,٤	٤٣,٥	٢٥	١٨,٢	١٠
جزر البهاما	٨٨	١٤٠	١٨٦	٤٣,٢	٤٥	٤٨,٤	٢,٦	١,٦	٠
بربادوس	١١١	١٤٤	١٥٤	٤٤,١	٤٧,٩	٤٨,١	٨,٢	٤,٣	٢,٧
جزر فرجن البريطانية	٤	٧	١٠	٢٥	٤٢,٩	٤٠	٠	٠	٢٥
جزر كايمان	٦	١٣	٢٥	٣٣,٣	٣٨,٥	٤٠	٥٠	٢٠	١٠
كوبا	٣ ٤٩٥	٤ ٨٥٣	٥ ٢٣٩	٣١	٣٥,٤	٣٩,٧	١٠,٤	٧,٤	٥
دومينيكا	٢٦	٢٧	٢٩	٣٨,٥	٣٧	٤١,٤	٢٠	٢٠	٨,٣
الجمهورية الدومينيكية	١ ٨٣٤	٢ ٩٢٥	٤ ٤٩١	٢٧,٥	٢٧,١	٤٤,٨	١١,١	٨,٨	٧,٣
غرينادا	٣٢	٤٠	٤٥	٣٧,٥	٣٥	٤٠	٢٥	١٤,٣	١١,١
غوادلوب	١٢٦	١٨٤	٢١٣	٤٤,٤	٤٧,٣	٥٠,٧	١٠,٧	٢,٣	٠
هايتي	٢ ٣٤٤	٣ ٦٩٢	٣ ٩٤٠	٤٤,٧	٣٣,٢	٣٣,١	٦١	٥٣,٩	٤٤
جامايكا	٩٥١	١ ١٧٧	١ ٢١٨	٤٦,٦	٤٧,٢	٤٤,٤	١٨,١	١٣,٥	١٠,٩
المارتينيك	١٢٧	١٧٠	١٨٥	٤٥,٧	٤٩,٤	٥١,٩	٦,٩	٣,٦	١
مونتيسيرات	٤	٤	٣	٥٠	٢٥	٣٣,٣	٠	٠	٠
جزر الأنتيل الهولندية	٦٩	٨٢	٩٨	٣٧,٧	٤٥,١	٤٩	٠	٠	٠
بورتوريكو	٩٠٩	١ ٢٧٨	١ ٥١٢	٢٩,٦	٣٧,٩	٤٣,١	٠,٤	٠,٤	٠,٢
سان كيتس ونيفيس	١٥	١٧	٢٣	٤٠	٣٥,٣	٣٩,١	١٦,٧	١٦,٧	١١,١
سانت لوسيا	٣٩	٦١	٨٤	٣٠,٨	٤١	٤١,٧	٢٥	١٦	١١,٤
سان فنسنت وجزر غرينادين	٣٢	٤٣	٥٤	٣١,٣	٣٤,٩	٤٠,٧	٢٠	١٣,٣	١٣,٦
ترينيداد وتوباغو	٤٢٨	٥١٩	٧١٦	٣٥,٥	٣٨,٩	٤٤,٤	٨,٦	٤,٥	٢,٥
جزر تركس وكايكوس	٣	٦	١٤	٣٣,٣	٣٣,٣	٤٢,٩	٠	٠	١٦,٧
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	٤٠	٥١	٥٠	٥٠	٤٩	٥٢	٢٥	١٦	١١,٥

الجدول ألف ٣ (تابع)

	عدد السكان النشطين اقتصادياً								
	المجموع (بالآلاف)			نسبة الإناث (٪ من المجموع)			نسبة النساء النشطات اقتصادياً العاملات في الزراعة (٪ من المجموع)		
	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠
أمريكا الوسطى	٢٩ ٩٣٩	٤٦ ٤٦٢	٦٤ ٤٩٥	٣٠,٨	٣١,٧	٣٦,٥	١٨,٣	٩,٩	٦,١
بليز	٣٩	٧٥	١٣١	١٧,٩	٢٩,٣	٣٦,٦	١٤,٣	٤,٥	٢,١
كوستاريكا	٨٤٩	١ ٤١١	٢ ١٠٩	٢٧,٧	٣١,٤	٣٥,٢	٤,٧	٦,١	٥,٥
السلفادور	١ ٥٩٢	٢ ٢٠١	٢ ٥٨٧	٣٣,٩	٣٦,٣	٤١,١	٨,٥	٦,٥	٥,٣
غواتيمالا	٢ ٣١٣	٢ ٩٤١	٥ ٣٦٧	٢٥,٦	٢٣,٩	٣٨,٣	١٦,٩	١٤,٢	١٠
هندوراس	١ ١٤٤	١ ٩٩٩	٢ ٧٨٢	٢٦,٧	٣٢,٣	٣١,٥	٤٠,٣	٢٢,٢	١٥,٨
المكسيك	٢٢ ٣١٨	٣٥ ٢٠٢	٤٧ ٥٢٩	٣١,٣	٣٢,٢	٣٦,٦	١٩,٢	٩,٦	٥,٥
نيكاراغوا	١ ٠١٦	١ ٥٣١	٢ ٣٩٥	٣٣,٢	٢٨,٩	٣٢,٢	١٥,٧	٧	٣,٥
بنما	٦٦٨	١ ١٠٢	١ ٥٩٥	٣١,١	٣٢,٩	٣٧,٧	٤,٨	٢,٨	١,٥
أمريكا الجنوبية	٨٥ ٢٨٢	١٣٥ ٣٥٨	١٩٧ ٤٤٦	٢٩,٦	٣٧	٤٣,٦	٢٠,٨	١١,١	٧,٣
الأرجنتين	١٠ ٢٣١	١٤ ٣٢٠	١٩ ٠٩٤	٢٨,٦	٣٦,٧	٤١,٨	٣,١	٢,٦	١,٩
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	١ ٩٠٨	٢ ٨٣٧	٤ ٨٤٩	٣٢,٨	٤٢	٤٥,٥	٥٣,٣	٤٣,٣	٣٧,٨
البرازيل	٤٤ ٧١٠	٧٠ ٨٨٩	١٠١ ٠٢٦	٢٩,٤	٣٦,٩	٤٤,٢	٢٦,٣	١١,٢	٦,١
شيلي	٣ ٧٥٦	٥ ٦٣٢	٧ ٣٠٢	٢٩	٣١,٩	٣٧,١	٦,٤	٥,٧	٥,١
كولومبيا	٨ ٧٦٤	١٥ ٠٧٧	٢٣ ٩٢٧	٣٣	٣٩,٩	٤٦,٦	٢٣	١١,٥	٧,٨
إكوادور	٢ ٥٤٣	٤ ٢٦٠	٦ ٣٢٠	٢٤,٩	٣٣,٦	٤٠,٨	٢١,٨	١٤,٧	١١,٢
جزر فوكلاند (مالفيناس)	١	١	٢	٠	٠	٥٠			
غيانا الفرنسية	٢٩	٥٦	٩١	٢٧,٩	٣٩,٣	٤٦,٢	١٨,٢	١٣,٦	٧,١
غيانا	٢٥٢	٣٠١	٣٤٧	٢٥	٣٥,٥	٣٥,٤	١١,١	٦,٥	٣,٣
باراغواي	١ ٢٦٧	٢ ٠٤٥	٣ ٣٥٨	٣٨,٤	٣٩,٦	٤٥,٩	٨,٦	٦,٦	٤,٢
بيرو	٥ ٥٩٧	٩ ٩٤٨	١٥ ٤٩٧	٢٩,٦	٤٠,١	٤٤,٥	٢٥,١	٢٠,٩	١٧
سورينام	١٠٦	١٤٢	١٩٥	٣٢,١	٣٣,١	٣٦,٩	٢٠,٦	١٤,٩	١١,١
أوروغواي	١ ٢٤٢	١ ٥١١	١ ٦٥٤	٣٧,٨	٤١,٤	٤٤,٤	٣,٨	٣,٨	٣,٥
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	٤ ٨٧٦	٨ ٣٣٩	١٣ ٧٨٤	٢٥,٤	٣١,١	٣٩,٩	١,٩	١,٥	٠,٨
أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا	١ ٩٠٣	٣ ٠١٨	٤ ٤١٥	٣٩,٣	٤٤,١	٤٥,٨	٨٠,٥	٧٣,٣	٦٧
ساموا الأمريكية	١١	٢٠	٢٨	٢٧,٣	٣٥	٣٩,٣	٦٦,٧	٤٢,٩	٢٧,٣
جزر كوك	٦	٧	٨	٣٣,٣	٤٢,٩	٣٧,٥	٥٠	٣٣,٣	٣٣,٣
فيجي	٢٠٨	٢٩١	٣٤٨	٢١,٢	٣١,٦	٣٢,٨	٢٧,٣	٢٦,١	٢٣,٧
بولينيزيا الفرنسية	٥٦	٨٩	١٢٢	٣٣,٩	٣٨,٢	٣٩,٣	٤٧,٤	٣٥,٣	٢٥
غوام	٤٣	٦٧	٨٨	٣٧,٢	٣٧,٣	٤٠,٩	٢٥	٢٠	١٣,٩
كيريباس	٢٢	٣٥	٤٨	٣٦,٤	٤٠	٤٣,٨	٢٥	٢١,٤	١٤,٣
جزر مارشال		٢٣	٣١		٣٩,١	٤٥,٢		٢٢,٢	١٤,٣
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)		٤٩	٥٤		٣٦,٧	٤٠,٧		٢٢,٢	١٣,٦
ناورو	٣	٥	٥	٣٣,٣	٤٠	٤٠	٠	٠	٠
كاليدونيا الجديدة	٤٩	٨١	١٠٨	٣٦,٧	٣٧	٣٨	٥٥,٦	٤٣,٣	٣١,٧
نيوي	١	١	١	٠	٠	٠			
جزر ماريانا الشمالية		٢٦	٤٣		٣٨,٥	٤٤,٢		٢٠	١٥,٨
بالاو		٨	١٠		٣٧,٥	٤٠		٣٣,٣	٢٥
بابوا غينيا الجديدة	١ ٢٧٨	١ ٩٨٧	٣ ٠٥٤	٤٣,٣	٤٨	٤٩	٩١,٥	٨٦,٩	٧٩

الجدول ألف ٣ (تابع)

	عدد السكان النشطين اقتصادياً								
	المجموع (بالآلاف)			نسبة الإناث (٪ من المجموع)			نسبة النساء النشطات اقتصادياً العاملات في الزراعة (٪ من المجموع)		
	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠
ساموا	٥٤	٦١	٦٥	٣٣,٣	٣٢,٨	٣٣,٨	٥٠	٣٥	٢٧,٣
جزر سليمان	٨٥	١٤٤	٢٢٢	٤٠	٤٠,٣	٣٨,٧	٨٥,٣	٨٤,٥	٨٠,٢
توكيلاو	١	١	٠	٠	٠				
تونغا	٢٥	٣٣	٤١	٢٠	٣٦,٤	٤٣,٩	٦٠	٣٣,٣	٢٧,٨
توفالو	٣	٤	٤	٣٣,٣	٢٥	٥٠	٠	٠	٠
فانواتو	٥٤	٨١	١٢٩	٤٤,٤	٤٦,٩	٤٦,٥	٥٤,٢	٤٢,١	٣٠
جزر واليس وفوتونا	٤	٥	٦	٢٥	٤٠	٣٣,٣	١٠٠	٥٠	٥٠
بلدان الأقاليم المتقدمة	**٥٤١ ٦٤٤**	**٥٧٤ ٦٧٨**	**٦٢٥ ٤٢٨**	**٤٢,٣**	**٤٤,٣**	**٤٦**	**١٣,٤**	**٦,٢**	**٣**
آسيا وأوقيانوسيا	**٦٤ ٥١٨**	**٧٧ ٧٨٠**	**٧٧ ٧٠٧**	**٣٨,٤**	**٤٠,٨**	**٤٢,٧**	**١٢,٤**	**٥,٧**	**٢,٥**
أستراليا	٦ ٧٥٠	٩ ٠٦٨	١١ ٣١٥	٣٦,٧	٤٢,٧	٤٥,٧	٣,٩	٣,٨	٣,٨
اليابان	٥٦ ٤٣١	٦٦ ٨٨٣	٦٤ ٠٦٧	٣٨,٧	٤٠,٥	٤٢,١	١٣,٥	٦	٢,١
نيوزيلندا	١ ٣٣٧	١ ٨٢٩	٢ ٣٢٥	٣٤	٤٤	٤٦,٤	٧	٦,٨	٥,٩
أوروبا	**٣٥١ ٥٢٩**	**٣٤١ ٩٣٦**	**٣٦٣ ٤٩٢**	**٤٣,٤**	**٤٤,٦**	**٤٦,٦**	**١٧,٥**	**٨,٦**	**٤,١**
أوروبا الشرقية	**١٨٩ ٧٥١**	**١٤٩ ٧٤٤**	**١٤٧ ٩٩٩**	**٤٨,٧**	**٤٧,٥**	**٤٨,٦**	**٢٢,٦**	**١١,٧**	**٥,٥**
بيلاروس		٥ ٠١٦	٤ ٨٨٠		٤٨,٤	٤٩,١		٩,٦	٣,٤
بلغاريا	٤ ٧١٨	٣ ٧٠٩	٣ ٣٣٤	٤٧,٩	٤٧,٩	٤٦,٨	٢١,٩	٨,٧	٢,٤
الجمهورية التشيكية		٥ ١٦٠	٥ ٢٤٢		٤٤,٣	٤٤,٥		٧	٣,٢
تشيكوسلوفاكيا[ألف]	٨ ١١٦			٤٥,٨			١١,٨		
هنغاريا	٥ ٠٥٨	٤ ١٨٨	٤ ٣١٨	٤٣,٤	٤٣,٤	٤٥,٦	١٥,٢	٨,٢	٣,٧
بولندا	١٧ ٥٦٨	١٧ ٤٣٨	١٧ ٢٧٥	٤٥,٥	٤٥,٥	٤٥,٧	٣١,٩	٢٣,٣	١٣,٥
جمهورية مولدوفا		١ ٩٦٢	١ ٣٤٣		٤٨,٧	٥٢,٦		٢١	٨,٥
رومانيا	١٠ ٥٠٨	١٢ ١٢٢	٩ ٣٠٧	٤٦,٨	٤٦,٣	٤٥,٧	٤٥,٣	٢١,٣	٨,٧
الإتحاد الروسي		٧٢ ٤٦٦	٧٦ ٢١٧		٤٧,٨	٤٩,٨		٧,٨	٤
سلوفاكيا		٢ ٤٨١	٢ ٧٥٧		٤٤,٧	٤٤,٩		٧,٤	٣,٤
أوكرانيا		٢٥ ٢٠٢	٢٣ ٣٢٦		٥٠	٤٩,٧		١٢,٦	٥,٧
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية[ألف]	١٣٧ ٤٥٩			٤٩,٧			٢٠,٣		
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية[ألف]	٦ ٣٢٤			٤٥,٨			٣٢,٢		
أوروبا الشمالية	**٤٠ ٤٤٥**	**٤٦ ٤١٣**	**٥١ ٤٢٠**	**٤٠,٦**	**٤٥**	**٤٦,٦**	**٢,٧**	**٢,٤**	**١,٤**
الدانمرك	٢ ٦٦٦	٢ ٨٢٢	٢ ٩١٤	٤٤,٩	٤٥,٣	٤٧,٢	٢,٨	٢,٤	١,٣
إستونيا		٧١٣	٦٨٨		٤٨,٢	٥٠,٧		٩	٤,٦
جزر فارو	٢٢	٢٢	٢٦	٤٠,٩	٤٠,٩	٤٦,٢	٠	٠	٠
فنلندا	٢ ٤٦٨	٢ ٤٩٠	٢ ٧٢٤	٤٦,٢	٤٧,٥	٤٨,٣	١٠,٣	٥,١	٢,٧
آيسلندا	١٢١	١٥٣	١٩٥	٤٤,٦	٤٧,١	٤٦,٢	٣,٧	٤,٢	٢,٢
أيرلندا	١ ٢٤٦	١ ٤٦٦	٢ ٣٢٨	٢٧,٨	٣٧,٧	٤٣,٦	٦,١	٢,٥	١,١
لاتفيا		١ ٢٠٧	١ ٢١٩		٤٨,١	٤٨,٥		٩,٨	٤,٧
ليتوانيا		١ ٧٩٠	١ ٥٤٤		٤٧,٧	٤٩,٨		٩,٨	٣,٦

الجدول ألف ٣ (تابع)

	عدد السكان النشطين اقتصادياً								
	المجموع (بالآلاف)			نسبة الإناث (٪ من المجموع)			نسبة النساء النشطات اقتصادياً العاملات في الزراعة (٪ من المجموع)		
	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠
النرويج	٢٠٠٦	٢ ٢٣٤	٢ ٦١٦	٤١,٤	٤٥,٨	٤٧,٧	٦	٣,٦	٢,٨
السويد	٤ ٤٣٧	٤ ٥٥٥	٥ ٠٢٩	٤٥,١	٤٧,٤	٤٧,٦	٣,٧	٢,٤	١,٧
المملكة المتحدة	٢٧ ٤٧٩	٢٨ ٩٦١	٣٢ ١٣٧	٣٩,٤	٤٤,٣	٤٦,١	١,٤	١	٠,٨
أوروبا الجنوبية	**٤٦ ١٨٦**	**٦١ ٠٥٠**	**٧١ ٦٧٧**	**٣٢,٨**	**٣٩**	**٤٣**	**٢١,٨**	**١٢,٨**	**٦,٥**
ألبانيا	١ ٢٩٦	١ ٣٠٨	١ ٤٥٠	٤٣,١	٤٠,٨	٤٢,٨	٦٢,٤	٥٥,٨	٤٢,٣
أندورا	١٦	٢٨	٤١	٣١,٣	٣٥,٧	٤١,٥	٢٠	١٠	٥,٩
البوسنة والهرسك		١ ٦٣٦	١ ٨٧٦		٤٦,١	٤٦,٦		١٠,٦	٣
كرواتيا		٢ ١٠٤	١ ٩٣٨		٤٣,٤	٤٥,١		١٠,٣	٢,٩
جبل طارق	١٢	١٢	١٥	٣٣,٣	٣٣,٣	٤٠	٢٥	٢٥	٠
اليونان	٣ ٨٨١	٤ ٥٣٧	٥ ٢١٨	٣٣,٨	٣٦,٧	٤١,٢	٤٢,٣	٢٤,٩	١٥,٣
الكرسي الرسولي	٠	٠	٠						
إيطاليا	٢٢ ١٣٤	٢٣ ٠٥٨	٢٥ ٧٧٥	٣٣,٧	٣٦,٨	٤٢,١	١٤,٥	٧,٢	٣,٥
مالطة	١٢٠	١٤٠	١٧٢	٢٣,٣	٢٦,٤	٣٤,٣	٣,٦	٠	٠
الجبل الأسود			٣٠٥			٤٤,٩			١٠,٩
البرتغال	٤ ٤٦٧	٤ ٨٨٠	٥ ٦٩٦	٣٩,٦	٤٤,٦	٤٦,٩	٣٣,٦	١٨,٧	١٢,٣
سان مارينو	٩	١١	١٥	٣٣,٣	٣٦,٤	٤٠	٣٣,٣	٠	٠
صربيا[أ]			٤ ٨٠٦			٤٤,٧			١٠,٩
صربيا والجبل الأسود[أ]		٤ ٨٩٣			٤٥			٢٥,٤	
سلوفينيا		٩٤٩	١ ٠٢٥		٤٦	٤٦,١		٣,٧	٠,٦
إسبانيا	١٤ ٢٥١	١٦ ٦٨٨	٢٢ ٤٣٩	٢٨,٣	٣٧,٧	٤٢,٨	١٨,٢	٨,٢	٣,٩
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة		٨٠٦	٩٠٦		٣٧,٢	٣٩,٤		١٦,٧	٦,٢
أوروبا الغربية	**٧٥ ١٤٧**	**٨٤ ٧٢٩**	**٩٢ ٣٩٦**	**٣٨,٢**	**٤٣,١**	**٤٦,١**	**٧,٣**	**٣,٣**	**١,٥**
النمسا	٣ ٢٤٤	٣ ٨٤٥	٤ ٢٩٥	٣٨,٤	٤٣	٤٦,١	١٢,٢	٧	٣,٣
بلجيكا			٤ ٧١٣			٤٥,٤			٠,٩
بلجيكا – لكسمبرغ[أ]	٤ ٠٤٠	٤ ٣٣٧		٣٥,٨	٤١,١		٢,١	١,٥	
فرنسا	٢٤ ٠٠١	٢٥ ٣٨٢	٢٨ ٢٣٢	٤٠	٤٤,٩	٤٦,٩	٧,٤	٣,٤	١,٤
ألمانيا	٣٥ ٤١٥	٣٩ ٧٥٤	٤١ ٩١٤	٣٨,٤	٤٢,٥	٤٥,٦	٨,١	٣	١,٣
ليختنشتاين	١١	١٥	١٨	٣٦,٤	٤٠	٤٤,٤	٠	٠	٠
لكسمبرغ			٢٢٨			٤٤,٧			١
موناكو	١١	١٤	١٦	٣٦,٤	٤٢,٩	٤٣,٨	٠	٠	٠
هولندا	٥ ٢٨٨	٧ ٤٥٤	٨ ٧١٣	٣١,٢	٤١,٣	٤٥,٩	٣	٢,٩	٢
سويسرا	٣ ٠٣٧	٣ ٩٢٨	٤ ٢٦٧	٣٦,٥	٤٣,٣	٤٦,٦	٤,٤	٣,٩	٣
أمريكا الشمالية	**١٢٥ ٥٩٧**	**١٥٤ ٩٦٢**	**١٨٤ ٢٢٩**	**٤١,٢**	**٤٥,٤**	**٤٦,٢**	**٢,١**	**١,٣**	**١**
برمودا	٢٨	٣٢	٣٤	٣٩,٣	٤٣,٨	٤٤,١	٠	٠	٠
كندا	١٢ ١٠٢	١٥ ٠٢٣	١٩ ٣٢٠	٣٩,٧	٤٥	٤٧,٥	٦,١	٢,٣	١,٩
غرينلاند	٢٥	٢٩	٣٠	٤٠	٤٤,٨	٤٦,٧	٠	٠	٠
سان بيير وميكيلون	٣	٣	٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٠	٠	٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١١٣ ٤٣٩	١٣٩ ٨٧٥	١٦٤ ٨٤٢	٤١,٤	٤٥,٤	٤٦	١,٦	١,٢	٠,٩

الجدول ألف ٤

عدد السكان النشطين اقتصادياً ونسبة السكان النشطين اقتصادياً العاملين في الزراعة ونسبة الإناث بين السكان النشطين اقتصادياً العاملين في الزراعة في ١٩٨٠ و١٩٩٥ و٢٠١٠

	عدد السكان النشطين اقتصادياً								
	المجموع (بالآلاف)			نسبة العاملين في الزراعة (٪ من المجموع)			نسبة الإناث بين السكان النشطين اقتصاديا العاملين في الزراعة (٪ من المجموع)		
	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠
العالم	١ ٨٩٤ ٩٧٨	٢ ٥٧٥ ٣٩٤	٣ ٢٨٢ ٣٠٨	٥٠,٤	٤٦,١	٣٩,٩	٤٠,٤	٤١,٩	٤٢,٧
بلدان الأقاليم النامية	١ ٣٥٣ ٢٨٠	٢ ٠٠٠ ٧١٦	٢ ٦٥٦ ٨٨٠	٦٥,٣	٥٧,٢	٤٨,٢	٤٠,١	٤٢,١	٤٢,٩
أفريقيا	١٧٢ ٦٥٢	٢٦٨ ١٩٧	٤٠٧ ٩٠٥	٦٨,٤	٦٠,٣	٥٣,١	٤٤,٣	٤٦,٤	٤٨,٥
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٤٧ ٦٩٩	٢٢٧ ١٧٥	٣٤٦ ٩١٩	٧١,٩	٦٥,٤	٥٨,٤	٤٦	٤٧,١	٤٨,٧
أفريقيا الشرقية	٦١ ٣٤١	٩٧ ٠٣١	١٥٢ ٦٨٩	٨٤,٧	٨٠,٦	٧٤,٥	٤٩,٦	٥٠,٦	٥١,٣
بوروندي	١ ٩٧٧	٢ ٩٧٨	٤ ٢٦٠	٩٣,٢	٩١,٤	٨٩,٢	٥٥,٩	٥٥,٩	٥٦
جزر القمر	١٥١	٢٥٠	٣٨٧	٨٠,٨	٧٥,٦	٦٩,٥	٥٠	٥٠,٣	٥٢
جيبوتي	١٣٣	٢٤٩	٣٨١	٨٤,٢	٧٩,٩	٧٤	٤٦,٤	٤٧,٢	٤٦,٥
إريتريا		١ ٢٠٠	٢ ٠٨٦		٧٨,٧	٧٣,٧		٤٤,٦	٤٣,٦
إثيوبيا		٢٤ ٣٠٦	٤١ ٩٢٩		٨٤,٤	٧٧,٣		٤٣	٤٥,٥
جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية[ألف]	١٤ ٨٣٣			٨٨,٩			٤١		
كينيا	٦ ٧١٨	١٢ ١٣٩	١٨ ٨٨٧	٨٢,٢	٧٧,٦	٧٠,٦	٤٩	٤٩,٥	٤٨,٦
مدغشقر	٣ ٨٨٠	٥ ٩٦٦	١٠ ٠٦٠	٨٢,٣	٧٦,٩	٧٠,١	٥٤,٧	٥٣,٩	٥٣,٥
ملاوي	٢ ٨٧٦	٤ ٣٠٢	٦ ٥٤٢	٨٧,٤	٨٥,١	٧٩,١	٥٦,٧	٥٦,١	٥٩,٢
موريشيوس	٣٧٠	٤٨٥	٥٨٩	٢٧,٣	١٤	٨,١	٢٩,٧	٢٦,٥	٢٥
موزامبيق	٥ ٩٥١	٧ ٥٤٧	١٠ ٧٧٨	٨٤,٨	٨٣,٦	٨٠,٥	٥٨,٦	٦٣,٤	٦٥,٢
ريونيون	١٧٠	٢٧٠	٣٦٢	٢٨,٢	٤,٨	١,٤	١٠,٤	٧,٧	٢٠
رواندا	٢ ٣٢٨	٣ ٣٢٧	٤ ٧٢٢	٩٣,١	٩١,٥	٨٩,٤	٥٥,٣	٥٦,١	٥٧
سيشيل	٢٨	٣٣	٤٠	٨٥,٧	٨١,٨	٧٢,٥	٥٠	٤٨,١	٥١,٧
الصومال	٢ ٤٣٧	٢ ٥٦٥	٣ ٧٣١	٧٧,٢	٧٢,٣	٦٥,٦	٤٤,٤	٤٥,٣	٤٥,٩
أوغندا	٥ ٦٧٩	٩ ٢٢٥	١٤ ٨٩٦	٨٧,١	٨٢,٤	٧٤,٨	٤٩,٥	٤٩,٩	٤٩,٥
جمهورية تنزانيا المتحدة	٩ ٠٨٤	١٤ ٨٥٥	٢٢ ٣٣٩	٨٥,٨	٨٢,٦	٧٥,٩	٥٣,٧	٥٤,١	٥٥
زامبيا	١ ٩٨٥	٣ ٤٨١	٥ ١٤٦	٧٤,٧	٧١,٨	٦٣,٣	٤١,٢	٤٧,٦	٤٦,٥
زمبابوي	٢ ٧٤١	٤ ٨٥٣	٥ ٥٥٤	٧٣	٦٦	٥٦,٥	٥٤,٣	٥٥,٣	٥٣,٣
أفريقيا الوسطى	٢١ ٠٦٨	٣٣ ٦٧٠	٥٠ ٧٦٧	٧٣,٩	٦٧	٥٧,٧	٤٩,٤	٥٠,١	٥٠,٨
أنغولا	٣ ٤٢١	٥ ٣٩٧	٨ ٤٤٧	٧٦,١	٧٣	٦٩,٣	٥٢,٤	٥٢,٦	٥٥
الكاميرون	٣ ٤٠٢	٥ ٠٨٦	٧ ٦٢٢	٧٤,٥	٦٥,٣	٤٧,٧	٥٠,١	٤٧,٤	٤٧,٣
جمهورية أفريقيا الوسطى	١ ٠١٨	١ ٤٧٦	٢ ٠٣٠	٨٤,٥	٧٦,٦	٦٣,٣	٤٩,٨	٥٠,٢	٤٩,٩
تشاد	١ ٥٤٧	٢ ٧٩٠	٤ ٦٢٣	٨٥,٦	٧٩,٧	٦٥,٧	٢٨,٩	٥٠,٨	٥٦,٩
الكونغو	٧٠٠	١ ٠٩٩	١ ٥٢٤	٥٧,٣	٤٤,٤	٣٢	٥٦,٦	٦٠	٥٦,٥
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٠ ٥٥٨	١٧ ١٣٧	٢٥ ٤٨٨	٧١,٥	٦٤,٨	٥٧,٣	٥١,٣	٤٩,٥	٤٨,٨
غينيا الاستوائية	٨٧	١٧٤	٢٦٨	٧٧	٧١,٨	٦٤,٩	٤٠,٣	٤٠,٨	٤٣,٧
غابون	٣٠٥	٤٧٢	٧٠٨	٦٥,٦	٤٤,٥	٢٥,٧	٥٠,٥	٤٩,٥	٤٥,٦
سان تومي وبرينسيبي	٣٠	٣٩	٥٧	٧٠	٦٤,١	٥٦,١	٣٨,١	٤٤	٥٠

الجدول ألف ٤ (تابع)

	عدد السكان النشطين اقتصادياً								
	المجموع (بالآلاف)			نسبة العاملين في الزراعة (٪ من المجموع)			نسبة الإناث بين السكان النشطين اقتصاديا العاملين في الزراعة (٪ من المجموع)		
	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠
أفريقيا الشمالية	**٣١ ٥٥٤**	**٥٠ ٠٧٨**	**٧٤ ٦٩٤**	**٥٣,١**	**٣٧,٨**	**٢٨,٣**	**٣٠,١**	**٣٧**	**٤٢,٨**
الجزائر	٤ ٥٥٥	٩ ٠١٨	١٤ ٩٥٠	٣٥,٩	٢٥,٩	٢١,٢	٤١,٥	٥٠,٤	٥٢,٧
مصر	١١ ٧٨٠	١٨ ٥٣١	٢٧ ٤٩٢	٥٣,٨	٣٥	٢٥,١	٢٥,٩	٣٤,٩	٤٠,٣
الجماهيرية العربية الليبية	٨٣٨	١ ٥١٧	٢ ٤٢٥	٢٢,٤	٧,٦	٣	٣٧,٢	٥٠	٦٩,٩
المغرب	٥ ٨٤٨	٩ ٠١٥	١١ ٩٦٣	٥٣	٣٧,١	٢٥,٥	٢٩	٣٨,٩	٤٧,٧
السودان	٦ ٦٠١	٩ ٠٥٦	١٣ ٧٠٨	٧٢,١	٦٥,١	٥١,٥	٣٢,٥	٣٢,٩	٣٩,٥
تونس	١ ٨٦٥	٢ ٨٢٩	٣ ٨٨٦	٣٧	٢٥,٤	٢٠,٥	٢٧,١	٣٤,٤	٣٢,٨
الصحراء الغربية	٦٧	١١٢	٢٧٠	٥٦,٧	٤١,١	٣٠,٤	٤٢,١	٤٧,٨	٥٣,٧
أفريقيا الجنوبية	**١٠ ٧٥٣**	**١٦ ٣٢٥**	**٢١ ٣٧١**	**٢١,٨**	**١٥,٣**	**١٠,٦**	**٤٣,٨**	**٤٠,٩**	**٤٢,٥**
بوتسوانا	٣٣٢	٥٠٦	٧٤١	٦١,٤	٤٤,٩	٤٢,٢	٤٦,٦	٥٢,٤	٥٦,٩
ليسوتو	٥٣٨	٧٢٠	٨٩٥	٤٥,٢	٤٣,٢	٣٩,٣	٧٢	٦٨,٢	٦٧,٣
ناميبيا	٣٠٩	٥٠٧	٧٦٩	٥٧,٣	٤٥,٤	٣٣,٦	٥٢,٥	٤٧,٨	٤٤,٦
جنوب أفريقيا	٩ ٣٥٠	١٤ ٢٢٠	١٨ ٤٨١	١٧,٢	١١,١	٦,٥	٣٧,١	٣١,١	٢٩,٦
سوازيلند	٢٢٤	٣٧٢	٤٨٥	٥٢,٧	٣٩	٢٨,٩	٥٨,٥	٦٠,٧	٥٤,٣
أفريقيا الغربية	**٤٧ ٩٣٦**	**٧١ ٠٩٣**	**١٠٨ ٣٨٤**	**٦٥,٧**	**٥٥,٦**	**٤٦,٤**	**٤٠,٧**	**٤٠,٩**	**٤٣,٣**
بنن	١ ١٦٨	٢ ٢٤٠	٣ ٧٧٨	٦٧	٥٨,٧	٤٤,٣	٣٤,٥	٤١,١	٣٩,٦
بوركينا فاسو	٢ ٩٨٩	٤ ٤٢١	٧ ٤٢٥	٩٢,٢	٩٢,٣	٩٢,١	٤٦,٧	٤٨,١	٤٧,٧
الرأس الأخضر	٩٠	١٣١	١٩٥	٣٦,٧	٢٦,٧	١٦,٩	٤٢,٤	٤٠	٤٢,٤
كوت ديفوار	٣ ٠٩٦	٥ ٤٠٧	٨ ١٠٦	٦٤,٦	٥٤,١	٣٧,٩	٣٥,٣	٣٥,٦	٣٦,٢
غامبيا	٢٧٣	٤٨٣	٨٠٦	٨٤,٦	٨٠,٥	٧٥,٩	٥٠,٦	٥١,٢	٥٣,٣
غانا	٤ ٤٧٣	٧ ٢٤٧	١١ ١١٦	٦١,٦	٥٨,٢	٥٤,٥	٤٥,٦	٤٥,١	٤٤,٣
غينيا	٢ ٢١٠	٣ ٥٣٥	٤ ٩٦٨	٩٠,٩	٨٥,٦	٧٩,٨	٥٠,٤	٤٩,٥	٤٩,٧
غينيا - بيساو	٣٣١	٤٥١	٦١٣	٨٧,٣	٨٤	٧٩,٣	٤٣,٩	٤٥,٩	٤٥,٥
ليبريا	٧١١	٧١٩	١ ٥٠٩	٧٦,٨	٧٠,١	٦٢,١	٤٦,٧	٤٥,٦	٤٤,٥
مالي	١ ٩٦٣	٢ ٥٠٨	٣ ٥١٧	٨٨,٣	٨٣	٧٤,٩	٣٦,٦	٣٥,٩	٣٧,٧
موريتانيا	٦٠٣	٩١٣	١ ٤٤١	٧١,١	٥٣,٩	٥٠,٢	٤٧,٦	٤٩,٢	٥٣,٩
النيجر	١ ٩٦٥	٣ ٠٤٥	٥ ٢٢٨	٩٠,٢	٨٧,٢	٨٢,٩	٣٦,٥	٣٦,١	٣٦,٦
نيجيريا	٢٣ ٣٥٣	٣٣ ١٦٥	٤٩ ١٤٤	٥٣,٩	٣٨	٢٤,٩	٣٦,٦	٣٤,٨	٣٩,٧
سانت هيلانة	٢	٢	٢	٥٠	٥٠	٥٠	١٠٠	٠	٠
السنغال	٢ ٣٨٢	٣ ٥٩١	٥ ٦٢٦	٨٠,٤	٧٥	٧٠,٢	٤٤,٩	٤٥,٥	٤٧,٤
سيراليون	١ ٢٦٥	١ ٥٤٦	٢ ١٩٧	٧٣	٦٧,٩	٦٠,١	٥٩	٥٨,٥	٦١,٧
توغو	١ ٠٦٢	١ ٦٨٩	٢ ٧١٣	٦٨,٧	٦٢,٧	٥٣,٤	٣٨,٨	٣٨,٤	٤١,٣
آسيا باستثناء اليابان	**١ ٠٥٢ ٧٧١**	**١ ٥٣٣ ١٨٥**	**١ ٩٦٤ ٢٣٩**	**٦٨,٦**	**٦١,١**	**٥٢**	**٤٠,٧**	**٤٢,٥**	**٤٢,٦**
آسيا الوسطى		**٢١ ٠٥٩**	**٢٩ ٠٩٥**		**٢٧,٦**	**٢٠,٥**		**٤٢,٤**	**٤١**
كازاخستان		٧ ٧٧٣	٨ ٤٢٧		١٩,٧	١٣,٨		٣٠,٤	٢٤,٤
قيرغيزستان		١ ٨٨٥	٢ ٥٤٧		٢٨,٩	٢٠,٨		٣٧,٧	٢٩,٨
طاجيكستان		١ ٦٧٨	٢ ٨٩٦		٣٧,٤	٢٧,٤		٥٢,٢	٥٣
تركمانستان		١ ٦٣٥	٢ ٤٣٧		٣٥,٤	٢٩,٧		٥١,٦	٥٣

الجدول ألف ٤ (تابع)

	عدد السكان النشطين اقتصادياً								
	المجموع (بالآلاف)			نسبة العاملين في الزراعة (٪ من المجموع)			نسبة الإناث بين السكان النشطين اقتصاديا العاملين في الزراعة (٪ من المجموع)		
	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠
أوزبكستان		٨ ٠٨٨	١٢ ٧٨٨		٣١,٢	٢١,٤		٤٦,٢	٤٣,٥
آسيا الشرقية باستثناء اليابان	**٥٢٦ ٧٦٤**	**٧٣٧ ١٥٢**	**٨٥٥ ٧٨٦**	**٧٢,٤**	**٦٧,٢**	**٥٨,٦**	**٤٥,٨**	**٤٧,٦**	**٤٧,٩**
الصين[ألف]	٥٠٤ ٤٩٦	٧٠٤ ٧٦٩	٨١٧ ٠٣٣	٧٣,٩	٦٩,٤	٦٠,٨	٤٥,٨	٤٧,٧	٤٧,٩
الصين، هونغ كونغ (المنطقة الإدارية الخاصة)	٢ ٤١٥	٣ ٠٨٦	٣ ٧٥٩	١,٣	٠,٦	٠,٢	٣١,٣	٣١,٦	٢٥
الصين، ماكاو (المنطقة الإدارية الخاصة)	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الصين، البر الرئيسي	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٧ ١٠٣	١٠ ٤٠٠	١٢ ٩٧٩	٤٤,٢	٣٣,٨	٢٣,٣	٤٦,٧	٤٥	٤٦
منغوليا	٥٧٤	٨٦٣	١ ٢٠٤	٣٩,٧	٢٨	١٧,٩	٤٢,١	٤٤	٤٧,٩
جمهورية كوريا	١٤ ٥٩١	٢١ ١٢١	٢٤ ٥٧٠	٣٦,٩	١٣,٥	٥,٢	٤٧,١	٤٣,٨	٤٣,٨
آسيا الجنوبية الشرقية	**١٤٧ ٩٠٧**	**٢٢١ ٤٠٥**	**٢٩٩ ١٢٣**	**٦٣,٢**	**٥٦**	**٤٦,٨**	**٤١,٩**	**٤٢,٧**	**٤٢,٥**
بروني دار السلام	٧١	١٣١	١٩٥	٥,٦	١,٥	٠,٥	٢٥	٠	٠
كمبوديا	٣ ٢٠٩	٤ ٩٣٠	٨ ٠٢٩	٧٥,٥	٧١,٩	٦٥,٩	٥٧,٣	٥٤,٩	٥١,٢
إندونيسيا	٥٥ ١٨١	٨٤ ٢٧٦	١١٥ ٩٠٥	٥٧,٨	٥١,٧	٤١,٤	٣٣,٧	٣٩	٣٩,٣
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١ ٤٦٣	٢ ١٧٢	٣ ٢٨١	٧٩,٨	٧٧,٥	٧٤,٩	٥١,٣	٥١,٨	٥٢,٣
ماليزيا	٤ ٩٨٤	٨ ١٦٧	١٢ ٤٤٥	٤٠,٩	٢٢,٨	١٢,٧	٤١,٧	٢٨,٦	٢١
ميانمار	١٥ ٩٧٢	٢٢ ٧٦٩	٢٩ ٤٦٤	٧٥,٩	٧١,٩	٦٧,١	٤٧,٥	٤٧,٦	٤٨,٣
الفلبين	١٧ ٨٦١	٢٨ ٠١٩	٣٩ ٩٦٧	٥١,٥	٤٢,٦	٣٣,٧	٢٧,٦	٢٤,٥	٢٤
سنغافورة	١ ١١٧	١ ٧٤٠	٢ ٦٣٧	١,٥	٠,٢	٠,١	٢٩,٤	٢٥	٠
تايلند	٢٣ ٧٠٩	٣٣ ٤٩٠	٣٩ ١٩٨	٧٠,٩	٦٠,٣	٤٨,٥	٤٩,١	٤٥,٩	٤٥
تيمور - ليشتي	٢٤٢	٣٣٢	٤٦١	٨٣,٩	٨١,٩	٧٩,٦	٤٤,٨	٤٢,٦	٤٥
فييت نام	٢٤ ٠٩٨	٣٥ ٣٧٩	٤٧ ٥٤١	٧٣,٢	٦٩,٤	٦٣,٢	٥٠,٧	٥١	٤٩,١
آسيا الجنوبية	**٣٤٨ ٦٦٩**	**٤٩٦ ٥٠٤**	**٦٩٩ ٦٦٠**	**٦٧,٢**	**٥٩,٣**	**٥١,١**	**٣٢,٣**	**٣٣,٦**	**٣٤,٩**
أفغانستان	٤ ٥٤٨	٥ ٦٢٠	٩ ٣٨٤	٧٠,٤	٦٥,٨	٥٩,٧	٢٩,٤	٢٨,٥	٣٢,١
بنغلاديش	٣٨ ٣٤٥	٥٦ ٤٠٩	٧٨ ٢٣٢	٧١,٩	٥٩,٩	٤٥,٤	٤٢,٤	٤٤,٥	٥١
بوتان	١٤٦	١٥٠	٣٢٦	٩٣,٨	٩٢,٧	٩٢,٩	٢٦,٣	١٩,٤	٣٤,٧
الهند	٢٥٩ ١٧٧	٣٦٤ ٦٦٥	٤٩١ ٣٢٦	٦٨,٢	٦١,٤	٥٤,٤	٣٢,٤	٣٢,٨	٣٢,٤
إيران (جمهورية - الإسلامية)	١١ ٠٦٤	١٨ ٢٨٨	٣٠ ٧٤٦	٣٩	٢٩,٤	٢١,٦	٢٥,٢	٣٣,٩	٤٦,٤
ملديف	٤٦	٧٠	١٥٠	٥٢,٢	٢٨,٦	١٤,٧	١٦,٧	٢٠	٤٠,٩
نيبال	٥ ٨٣٧	٨ ٠٦١	١٢ ٩٣٦	٩٣,٤	٩٣,٤	٩٢,٩	٣٥,٤	٤٢,٢	٤٨,١
باكستان	٢٣ ٥٦٣	٣٥ ٩٨٠	٦٧ ٢٩٢	٥٨,٥	٤٥,٧	٣٩	١٢,٢	١٨,٤	٢٩,٦
سري لانكا	٥ ٩٤٣	٧ ٢٦١	٩ ٢٦٨	٥٢,٢	٤٧	٤٢,٥	٢٤,٨	٣٤,٢	٣٧,٤
آسيا الغربية	**٢٩ ٤٣١**	**٥٧ ٠٦٥**	**٨٠ ٥٧٥**	**٤٤**	**٣٠,٤**	**١٩,٢**	**٣٥**	**٤٣**	**٤٧,٩**
أرمينيا		١ ٣٧٥	١ ٥٧٥		١٤,٩	٩,٤		٢٥,٩	١٦,٢
أذربيجان		٣ ٢٢٩	٤ ٦٣٣		٢٩	٢٢,٨		٥٣,٨	٥٣,٩
البحرين	١٣٦	٢٦٣	٣٨٤	٣,٧	١,٥	٠,٥	٠	٠	٠
قبرص	٢٨٢	٣٤٣	٤٤٦	٢٥,٥	١٠,٨	٥,٤	٤٥,٨	٤٠,٥	٤١,٧
جورجيا		٢ ٥٠٨	٢ ٢٧٨		٢٢,٨	١٥,١		٤٢,٣	٣٦,٢
العراق	٣ ٠٩٧	٥ ٠١٨	٧ ٩١٨	٢٦,٦	١١,٩	٥,٥	٢٩,٧	٣٨,٢	٥٠,٣

الجدول ألف ٤ (تابع)

	عدد السكان النشطين اقتصادياً								
	المجموع (بالآلاف)			نسبة العاملين في الزراعة (٪ من المجموع)			نسبة الإناث بين السكان النشطين اقتصاديا العاملين في الزراعة (٪ من المجموع)		
	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠
إسرائيل	١ ٢٧١	٢ ٠٣٩	٣ ٩٣٥	٦,١	٣,٢	١,٧	٢٢,١	٢٢,٧	٢١,٦
الأردن	٤٤٤	١ ١٦٠	١ ٨٨٢	١٦,٧	١١,٣	٦,٣	٤١,٩	٤٤,٣	٦٢,٢
الكويت	٤٥٧	٨٢٣	١ ٥٤١	٢	١,٢	١	٠	٠	٠
لبنان	٨٥٧	١ ١٩٠	١ ٥٦٣	١٤	٥,١	١,٨	٢٨,٣	٣٢,٨	٣٢,١
الأراضي الفلسطينية المحتلة[ألف]	٤٦٥	٨٦٦	١ ٥٠٨	٢٣,٢	١٤,٨	٨	٦٤,٨	٦٤,١	٧٢,٥
عمان	٣٤١	٧٧٨	١ ١٢٣	٤٧,٢	٤٠,٦	٢٨,٥	٩,٣	٥,٤	٧,٥
قطر	١٠٦	٢٨٤	٩٧٦	٢,٨	١,٨	٠,٧	٠	٠	٠
المملكة العربية السعودية	٢ ٤١٥	٥ ٧٥٢	٩ ٥٧٠	٤٣	١٤,١	٥,١	٥,٨	٦	٥,٧
الجمهورية العربية السورية	٢ ٠٢٠	٤ ٢٤٠	٧ ٣٦٥	٣٣,٦	٢٨,٥	٢٠	٣١,٧	٥٠,٧	٦٠,٧
تركيا	١٥ ٢٩٩	٢٢ ٥١٨	٢٥ ٩٤٢	٥٦,٢	٤٦,٢	٣٢,٣	٤٠,٤	٤٨,٢	٥٢,٣
الإمارات العربية المتحدة	٥٤٨	١ ٣٠٩	٢ ٩١٤	٤,٦	٦,٣	٣,١	٠	٠	٠
اليمن	١ ٦٩٣	٣ ٣٧٠	٦ ٠٢٢	٦٧,٩	٥٢,٤	٣٨,٨	٢٩,٣	٣١,٤	٤٠,١
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**١٢٥ ٩٥٤**	**١٩٦ ٣١٦**	**٢٨٠ ٣٢١**	**٣٣,٦**	**٢٢**	**١٤,٨**	**١٨,٦**	**١٨,١**	**٢٠,٩**
البحر الكاريبي	**١٠ ٧٣٣**	**١٤ ٤٩٦**	**١٨ ٣٨٠**	**٣٣,٦**	**٢٥,٣**	**٢٠,٤**	**٢٦**	**٢١,٦**	**٢٤,٥**
أنغيلا	٢	٤	٧	٥٠	٢٥	١٤,٣	٠	٠	٠
أنتيغوا وبربودا	٢٦	٢٧	٣٨	٣٤,٦	٢٥,٩	٢١,١	٢٢,٢	١٤,٣	٢٥
أروبا	٢٢	٣٢	٤٦	٣١,٨	٢٥	١٩,٦	٢٨,٦	٢٥	٢٢,٢
جزر البهاما	٨٨	١٤٠	١٨٦	٥,٧	٤,٣	٢,٧	٢٠	١٦,٧	٠
بربادوس	١١١	١٤٤	١٥٤	٩,٩	٥,٦	٢,٦	٣٦,٤	٣٧,٥	٥٠
جزر فرجن البريطانية	٤	٧	١٠	٢٥	٢٨,٦	٢٠	٠	٠	٥٠
جزر كايمان	٦	١٣	٢٥	٣٣,٣	٢٣,١	٢٠	٥٠	٣٣,٣	٢٠
كوبا	٣ ٤٩٥	٤ ٨٥٣	٥ ٢٣٩	٢٣,٧	١٦,٤	١١,١	١٣,٥	١٦,١	١٧,٩
دومينيكا	٢٦	٢٧	٢٩	٣٤,٦	٢٥,٩	٢٠,٧	٢٢,٢	٢٨,٦	١٦,٧
الجمهورية الدومينيكية	١ ٨٣٤	٢ ٩٢٥	٤ ٤٩١	٣١,٧	٢٠,٨	١٠,٥	٩,٦	١١,٥	٣١,٢
غرينادا	٣٢	٤٠	٤٥	٣٤,٤	٢٥	٢٠	٢٧,٣	٢٠	٢٢,٢
غواديلوب	١٢٦	١٨٤	٢١٣	١٨,٣	٤,٣	١,٤	٢٦,١	٢٥	٠
هايتي	٢ ٣٤٤	٢ ٦٩٢	٣ ٩٤٠	٧٠,٩	٦٧,١	٥٨,٨	٣٨,٤	٢٦,٧	٢٤,٨
جامايكا	٩٥١	١ ١٧٧	١ ٢١٨	٣١,١	٢٢,٥	١٧,٥	٢٧	٢٨,٣	٢٧,٧
المارتينيك	١٢٧	١٧٠	١٨٥	١٢,٦	٥,٣	٢,٢	٢٥	٣٣,٣	٢٥
مونتيسيرات	٤	٤	٣	٢٥	٢٥	٣٣,٣	٠	٠	٠
جزر الأنتيل الهولندية	٦٩	٨٢	٩٨	٠	٠	٠	..	..	..
بورتوريكو	٩٠٩	١ ٢٧٨	١ ٥١٢	٥,٩	٣,١	١,١	١,٩	٥,١	٥,٩
سان كيتس ونيفيس	١٥	١٧	٢٣	٣٣,٣	٢٣,٥	٢١,٧	٢٠	٢٥	٢٠
سانت لوسيا	٣٩	٦١	٨٤	٣٣,٣	٢٤,٦	٢٠,٢	٢٣,١	٢٦,٧	٢٣,٥
سان فنسنت وجزر غرينادين	٣٢	٤٣	٥٤	٣٤,٤	٢٥,٦	٢٠,٤	١٨,٢	١٨,٢	٢٧,٣
ترينيداد وتوباغو	٤٢٨	٥١٩	٧١٦	١٠,٧	٩,٦	٦,٦	٢٨,٣	١٨	١٧
جزر تركس وكايكوس	٣	٦	١٤	٣٣,٣	٣٣,٣	٢١,٤	٠	٠	٣٣,٣
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	٤٠	٥١	٥٠	٣٢,٥	٣٣,٥	١٨	٣٨,٥	٣٣,٣	٣٣,٣
أمريكا الوسطى	**٢٩ ٩٣٩**	**٤٦ ٤٦٢**	**٦٤ ٤٩٥**	**٣٧,٥**	**٢٦,٨**	**١٨,٦**	**١٥**	**١١,٧**	**١١,٩**

الجدول ألف ٤ (تابع)

	عدد السكان النشطين اقتصادياً								
	المجموع (بالآلاف)			نسبة العاملين في الزراعة (٪ من المجموع)			نسبة الإناث بين السكان النشطين اقتصاديا العاملين في الزراعة (٪ من المجموع)		
	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠
بليز	٣٩	٧٥	١٣١	٤١	٢٩,٣	٢٣,٧	٦,٣	٤,٥	٣,٢
كوستاريكا	٨٤٩	١ ٤١١	٢ ١٠٩	٣٢,٤	٢٢,٥	١٥,٢	٤	٨,٥	١٢,٨
السلفادور	١ ٥٩٢	٢ ٢٠١	٢ ٥٨٧	٣٩,٨	٣١,٦	٢٢,٧	٧,٣	٧,٥	٩,٦
غواتيمالا	٢ ٣١٣	٢ ٩٤١	٥ ٣٦٧	٥٢,٣	٥٠,٤	٣٨,٤	٨,٣	٦,٨	١٠
هندوراس	١ ١٤٤	١ ٩٩٩	٢ ٧٨٢	٥٦,٨	٣٥,٩	٢٤	١٨,٩	١٩,٩	٢٠,٧
المكسيك	٢٢ ٣١٨	٣٥ ٢٠٢	٤٧ ٥٢٩	٣٥,٣	٢٤,٤	١٦,٢	١٧	١٢,٧	١٢,٣
نيكاراغوا	١ ٠١٦	١ ٥٣١	٢ ٣٩٥	٣٧,٧	٢٥,٤	١٤,٧	١٣,٨	٨	٧,٦
بنما	٦٦٨	١ ١٠٢	١ ٥٩٥	٢٨,٦	٢٣,٤	١٥,٥	٥,٢	٣,٩	٣,٦
أمريكا الجنوبية	**٨٥ ٢٨٢**	**١٣٥ ٣٥٨**	**١٩٧ ٤٤٦**	**٣٢,٣**	**٢٠**	**١٣**	**١٩,١**	**٢٠,٥**	**٢٤,٦**
الأرجنتين	١٠ ٢٣١	١٤ ٣٢٠	١٩ ٠٩٤	١٢,٨	١٠,٢	٧,٤	٦,٩	٩,٣	١٠,٧
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	١ ٩٠٨	٢ ٨٣٧	٤ ٨٤٩	٥٢,٨	٤٥,٣	٤١,١	٣٣	٤٠,١	٤١,٨
البرازيل	٤٤ ٧١٠	٧٠ ٨٨٩	١٠١ ٠٣٦	٣٦,٥	١٩,٥	١١	٢١,٣	٢١,٢	٢٤,٥
شيلي	٣ ٧٥٦	٥ ٦٣٢	٧ ٣٠٢	٢٠,٤	١٧,٢	١٣,٢	٩,٢	١٠,٦	١٤,٢
كولومبيا	٨ ٧٦٤	١٥ ٠٧٧	٢٣ ٩٢٧	٣٨,٩	٢٢,٩	١٤,٨	١٩,٥	١٩,٩	٢٤,٨
إكوادور	٢ ٥٤٣	٤ ٢٦٠	٦ ٣٢٠	٣٨,٧	٢٨	١٨,٥	١٤	١٧,٦	٢٤,٨
جزر فوكلاند (مالفيناس)	١	١	٢	٠	٠	٠			
غيانا الفرنسية	٢٩	٥٦	٩١	٣١	١٩,٦	١٣,٢	٢٢,٢	٢٧,٣	٢٥
غيانا	٢٥٢	٣٠١	٣٤٧	٢٦,٦	١٩,٣	١٤,٧	١٠,٤	١٢,١	٧,٨
باراغواي	١ ٢٦٧	٢ ٠٤٥	٣ ٣٥٨	٣٩	٣٢,١	٢٤,٨	٨,٥	٨,١	٧,٧
بيرو	٥ ٥٩٧	٩ ٩٤٨	١٥ ٤٩٧	٣٩,١	٣١	٢٤,٢	١٩	٢٧	٣١,٣
سورينام	١٠٦	١٤٣	١٩٥	٢٣,٦	١٩,٧	١٦,٩	٢٨	٢٥	٢٤,٢
أوروغواي	١ ٢٤٢	١ ٥١١	١ ٦٥٤	١٥,٤	١٣,٣	١١,٢	٩,٤	١١,٩	١٤
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	٤ ٨٧٦	٨ ٣٣٩	١٢ ٧٨٤	١٤,٨	١٠,١	٥,٣	٣,٣	٤,٦	٦,٤
أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا	**١ ٩٠٣**	**٣ ٠١٨**	**٤ ٤١٥**	**٧٢,١**	**٦٥,٨**	**٥٩**	**٤٣,٨**	**٤٩,١**	**٥٢**
ساموا الأمريكية	١١	٢٠	٢٨	٤٥,٥	٤٠	٢٨,٦	٤٠	٣٧,٥	٣٧,٥
جزر كوك	٦	٧	٨	٥٠	٤٢,٩	٢٥	٣٣,٣	٣٣,٣	٥٠
فيجي	٢٠٨	٢٩١	٣٤٨	٤٦,٢	٤١,٢	٣٥,٩	١٢,٥	٢٠	٢١,٦
بولينيزيا الفرنسية	٥٦	٨٩	١٢٢	٤٨,٢	٣٨,٢	٢٧	٣٣,٣	٣٥,٣	٣٦,٤
غوام	٤٣	٦٧	٨٨	٣٧,٢	٢٩,٩	٢٢,٧	٢٥	٢٥	٢٥
كيريباس	٢٢	٣٥	٤٨	٣٦,٤	٢٨,٦	٢٢,٩	٢٥	٣٠	٢٧,٣
جزر مارشال		٢٣	٣١		٣٠,٤	٢٢,٦		٢٨,٦	٢٨,٦
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)		٤٩	٥٤		٢٨,٦	٢٢,٢		٢٨,٦	٢٥
ناورو	٣	٥	٥	٣٣,٣	٢٠	٢٠	٠	٠	٠
كاليدونيا الجديدة	٤٩	٨١	١٠٨	٤٩	٣٩,٥	٣٠,٦	٤١,٧	٤٠,٦	٣٩,٤
نيوي	١	١	١	١٠٠	٠	٠	٠		
جزر ماريانا الشمالية		٢٦	٤٣		٣٠,٨	٢٣,٣		٢٥	٣٠
بالاو		٨	١٠		٢٥	٢٠		٥٠	٥٠
بابوا غينيا الجديدة	١ ٢٧٨	١ ٩٨٧	٣ ٠٥٤	٨٢,٧	٧٧,٩	٦٩,٤	٤٧,٩	٥٣,٥	٥٥,٨
ساموا	٥٤	٦١	٦٥	٤٨,١	٣٩,٣	٢٧,٧	٣٤,٦	٢٩,٢	٣٣,٣

الجدول ألف ٤ (تابع)

	عدد السكان النشطين اقتصادياً								
	المجموع (بالآلاف)			نسبة العاملين في الزراعة (٪ من المجموع)			نسبة الإناث بين السكان النشطين اقتصاديا العاملين في الزراعة (٪ من المجموع)		
	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠
جزر سليمان	٨٥	١٤٤	٢٢٢	٧٧,٦	٧٣,٦	٦٧,٦	٤٣,٩	٤٦,٢	٤٦
توكيلاو	١	١	٠	٠	٠				
تونغا	٢٥	٣٣	٤١	٤٨	٣٩,٤	٢٦,٨	٢٥	٣٠,٨	٤٥,٥
توفالو	٣	٤	٤	٣٣,٣	٢٥	٢٥	٠	٠	٠
فانواتو	٥٤	٨١	١٢٩	٥٠	٤٠,٧	٣٠,٢	٤٨,١	٤٨,٥	٤٦,٢
جزر واليس وفوتونا	٤	٥	٦	٥٠	٤٠	٣٣,٣	٥٠	٥٠	٥٠
بلدان الأقاليم المتقدمة	**٥٤١ ٦٤٤**	**٥٧٤ ٦٧٨**	**٦٢٥ ٤٢٨**	**١٣,١**	**٧,٥**	**٤,٢**	**٤٣,٤**	**٣٦,٩**	**٣٢,٧**
آسيا وأوقيانوسيا	**٦٤ ٥١٨**	**٧٧ ٧٨٠**	**٧٧ ٧٠٧**	**١٠,٥**	**٥,٥**	**٢,٦**	**٤٥,٤**	**٤٢,٧**	**٤٠,٨**
أستراليا	٦ ٧٥٠	٩ ٠٦٨	١١ ٣١٥	٦,٥	٥	٣,٩	٢٢,١	٣٢,٨	٤٤,٩
اليابان	٥٦ ٤٣١	٦٦ ٨٨٣	٦٤ ٠٦٧	١١	٥,٤	٢,٢	٤٧,٦	٤٤,٥	٤٠,٣
نيوزيلندا	١ ٣٣٧	١ ٨٢٩	٢ ٣٢٥	١١,٢	٩,٦	٧,٩	٢١,٣	٣١,٣	٣٤,٨
أوروبا	**٣٥١ ٥٢٩**	**٣٤١ ٩٣٦**	**٣٦٣ ٤٩٢**	**١٦,٩**	**١٠,٢**	**٥,٩**	**٤٤,٩**	**٣٧,٥**	**٣٢,٤**
أوروبا الشرقية	**١٨٩ ٧٥١**	**١٤٩ ٧٤٤**	**١٤٧ ٩٩٩**	**٢٣**	**١٥,١**	**٩,٤**	**٤٧,٨**	**٣٦,٩**	**٢٨,٥**
بيلاروس		٥ ٠١٦	٤ ٨٨٠		١٦,٢	٨,٩		٢٨,٨	١٨,٧
بلغاريا	٤ ٧١٨	٣ ٧٠٩	٣ ٣٣٤	٢٠,٣	٩,٨	٣,٧	٥١,٩	٤٢,٧	٣٠,٦
الجمهورية التشيكية		٥ ١٦٠	٥ ٢٤٢		٩,٧	٦,٢		٣٢,١	٢٣,١
تشيكوسلوفاكيا[أ]	٨ ١١٦			١٣,٣			٤٠,٧		
هنغاريا	٥ ٠٥٨	٤ ١٨٨	٤ ٣١٨	١٨,٤	١٢,٨	٧,٤	٣٥,٩	٢٧,٧	٢٢,٧
بولندا	١٧ ٥٦٨	١٧ ٤٣٨	١٧ ٢٧٥	٢٩,٨	٢٤,٥	١٧	٤٨,٧	٤٣,٤	٣٦,٢
جمهورية مولدوفا		١ ٩٦٢	١ ٣٤٣		٢٧,٥	١٤,٩		٣٧,٢	٣٠
رومانيا	١٠ ٥٠٨	١٢ ١٢٢	٩ ٣٠٧	٣٥	١٩,٢	٩,٢	٦٠,٦	٥١,٤	٤٣,٢
الإتحاد الروسي		٧٢ ٤٦٦	٧٦ ٢١٧		١٢,١	٨		٣١,١	٢٤,٧
سلوفاكيا		٢ ٤٨١	٢ ٧٥٧		١٠,٦	٧,١		٣١,٢	٢١,٥
أوكرانيا		٢٥ ٢٠٢	٢٣ ٣٢٦		١٦,٩	١٠,٣		٣٧,٤	٢٧,٤
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية[أ]	١٢٧ ٤٥٩			٢١,٨			٤٦,٢		
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية[أ]	٦ ٣٢٤			٢٧,٥			٥٣,٥		
أوروبا الشمالية	**٤٠ ٤٤٥**	**٤٦ ٤١٣**	**٥١ ٤٢٠**	**٤,٦**	**٤**	**٢,٥**	**٢٣,٧**	**٢٦,٣**	**٢٥,٤**
الدانمرك	٢ ٦٦٦	٢ ٨٢٢	٢ ٩١٤	٦,٩	٤,٦	٢,٥	١٨,٥	٢٣,٧	٢٤,٣
إستونيا		٧١٣	٦٨٨		١٢,٩	٨,٩		٣٣,٧	٢٦,٢
جزر فارو	٢٢	٢٢	٢٦	٤,٥	٤,٥	٣,٨	٠	٠	٠
فنلندا	٢ ٤٦٨	٢ ٤٩٠	٢ ٧٢٤	١٢,١	٦,٨	٣,٦	٣٩,٣	٣٥,٣	٣٦,١
آيسلندا	١٢١	١٥٣	١٩٥	٩,٩	٩,٢	٦,٢	١٦,٧	٢١,٤	١٦,٧
أيرلندا	١ ٢٤٦	١ ٤٦٦	٢ ٣٢٨	١٨,٦	١١,٥	٦,٦	٩,١	٨,٣	٧,٢
لاتفيا		١ ٢٠٧	١ ٢١٩		١٣,٨	٩,٢		٣٤,١	٢٥
ليتوانيا		١ ٧٩٠	١ ٥٤٤		١٥,١	٨		٣١	٢٢,٦
النرويج	٢ ٠٠٦	٢ ٢٣٤	٢ ٦١٦	٨,٢	٥,٣	٣,٤	٣٠,٣	٣١,١	٣٩,٨

الجدول ألف ٤ (تابع)

	عدد السكان النشطين اقتصادياً								
	المجموع (بالآلاف)			نسبة العاملين في الزراعة (٪ من المجموع)			نسبة الإناث بين السكان النشطين اقتصاديا العاملين في الزراعة (٪ من المجموع)		
	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠١٠
السويد	٤ ٤٣٧	٤ ٥٥٥	٥ ٠٢٩	٦,١	٣,٧	٢,٣	٢٧,٣	٣٠	٣٦
المملكة المتحدة	٢٧ ٤٧٩	٢٨ ٩٦١	٣٢ ١٣٧	٢,٦	٢	١,٥	٢٠,٦	٢١,٧	٢٤,٩
أوروبا الجنوبية	**٤٦ ١٨٦**	**٦١ ٠٥٠**	**٧١ ٦٧٧**	**١٨,٦**	**١١,٨**	**٦,٢**	**٣٨,٥**	**٤٢,٤**	**٤٥**
ألبانيا	١ ٢٩٦	١ ٣٠٨	١ ٤٥٠	٥٧,٦	٥١,٥	٤١,٨	٤٦,٦	٤٤,٣	٤٣,٢
أندورا	١٦	٢٨	٤١	١٨,٨	١٠,٧	٤,٩	٣٣,٣	٣٣,٣	٥٠
البوسنة والهرسك		١ ٦٣٦	١ ٨٧٦		٨,١	٢,٣		٦٠,٦	٥٩,١
كرواتيا		٢ ١٠٤	١ ٩٣٨		١١,٧	٤,٤		٣٨,١	٢٩,٤
جبل طارق	١٢	١٢	١٥	١٦,٧	٨,٣	٦,٧	٥٠	١٠٠	٠
اليونان	٣ ٨٨١	٤ ٥٣٧	٥ ٢١٨	٣٢,١	١٩,٧	١٢	٤٤,٦	٤٦,٥	٥٢,٦
الكرسي الرسولي	–	–	–						
إيطاليا	٢٢ ١٣٤	٢٣ ٠٥٨	٢٥ ٧٧٥	١٢,٦	٦,٨	٣,٣	٣٨,٥	٣٨,٩	٤٥,٢
مالطة	١٢٠	١٤٠	١٧٢	٨,٣	٢,١	١,٢	١٠	٠	٠
الجبل الأسود			٣٠٥			١٢,٨			٣٨,٥
البرتغال	٤ ٤٦٧	٤ ٨٨٠	٥ ٦٩٦	٣٦,١	١٥,٢	٩,١	٥٠,٩	٥٤,٩	٦٣,٧
سان مارينو	٩	١١	١٥	٢٢,٢	٩,١	٦,٧	٥٠	٠	٠
صربيا[ألف]			٤ ٨٠٦			١٢,٨			٣٨,١
صربيا والجبل الأسود[ألف]		٤ ٨٩٣			٢٤,٥			٤٦,٥	
سلوفينيا		٩٤٩	١ ٠٢٥		٣,٤	٠,٧		٥٠	٤٢,٩
إسبانيا	١٤ ٢٥١	١٦ ٦٨٨	٢٢ ٤٣٩	١٨,٤	٩,٣	٤,٤	٢٨	٣٣,٢	٣٧,٧
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة		٨٠٦	٩٠٦		١٦,٧	٧,٥		٣٧	٣٢,٤
أوروبا الغربية	**٧٥ ١٤٧**	**٨٤ ٧٢٩**	**٩٢ ٣٩٦**	**٧,١**	**٣,٧**	**١,٩**	**٣٨,٩**	**٣٨**	**٣٦,٨**
النمسا	٣ ٢٤٤	٣ ٨٤٥	٤ ٢٩٥	٩,٨	٦,٣	٣,٤	٤٧,٦	٤٧,٥	٤٥,٨
بلجيكا			٤ ٧١٣			١,٣			٣٢,٢
بلجيكا – لكسمبرغ[ألف]	٤ ٠٤٠	٤ ٣٣٧		٣	٢,٢		٢٤,٦	٢٨,١	
فرنسا	٢٤ ٠٠١	٢٥ ٣٨٢	٢٨ ٢٣٢	٨,٣	٤,٣	٢	٣٥,٧	٣٥,٦	٣٣,٦
ألمانيا	٣٥ ٤١٥	٣٩ ٧٥٤	٤١ ٩١٤	٦,٩	٣,٢	١,٦	٤٤,٩	٤٠,٩	٣٦,٨
ليختنشتاين	١١	١٥	١٨	٩,١	٦,٧	٠	٠	٠	
لكسمبرغ			٢٢٨			١,٣			٣٣,٣
موناكو	١١	١٤	١٦	٩,١	٧,١	٠	٠	٠	
هولندا	٥ ٣٨٨	٧ ٤٥٤	٨ ٧١٣	٥,٦	٣,٩	٢,٥	١٦,٧	٣٠,٩	٣٦,٤
سويسرا	٣ ٠٣٧	٣ ٩٢٨	٤ ٢٦٧	٦,٢	٤,٨	٣,٢	٢٦,١	٣٥,٨	٤٣,٤
أمريكا الشمالية	**١٢٥ ٥٩٧**	**١٥٤ ٩٦٢**	**١٨٤ ٢٢٩**	**٣,٨**	**٢,٥**	**١,٦**	**٢٢,٥**	**٢٤,٤**	**٢٨,٩**
برمودا	٢٨	٣٢	٣٤	٣,٦	٣,١	٢,٩	٠	٠	٠
كندا	١٢ ١٠٢	١٥ ٠٢٣	١٩ ٣٢٠	٦,٧	٢,٨	١,٧	٣٦,٢	٣٧,١	٥٢,٦
غرينلاند	٢٥	٢٩	٣٠	٤	٣,٤	٠	٠	٠	..
سان بيير وميكيلون	٣	٣	٣	٠	٠	٠	..	..	..
الولايات المتحدة الأمريكية	١١٣ ٤٣٩	١٣٩ ٨٧٥	١٦٤ ٨٤٢	٣,٥	٢,٤	١,٦	١٩,٧	٢٢,٨	٢٥,٩

الجدول ألف ٥
نسبة الأسر في المناطق الريفية التي تعيلها إناث، أحدث رصد وأول رصد، ومجموع أصحاب الحيازات الزراعية ونسبة الإناث بين أصحاب الحيازات الزراعية، أحدث رصد

	نسبة الأسر الريفية التي تعيلها إناث (٪)		أصحاب الحيازات الزراعية	
	أحدث رصد	أول رصد	(بالآلاف) المجموع	(٪ من المجموع) نسبة الإناث
العالم				
بلدان الأقاليم النامية				
أفريقيا	٢٥,٥			
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢٦,٢			
أفريقيا الشرقية	٢٩,٩			
بوروندي	..	..	..	..
جزر القمر	٣١,٩	..	٥٢ ٤٦٤	٣٢,٦
جيبوتي	..	..	..	..
إريتريا	٤٣,٢	٢٥,٩	..	..
إثيوبيا	٢٠,١	٢١,٣	١١ ٥٠٧ ٤٤٢	١٨,٧
جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..
كينيا	٣٣,٨	٣٥,٣	..	..
مدغشقر	٢٠,٦	٢٠,٨	٢ ٤٢٨ ٤٩٢	١٥,٣
ملاوي	٢٦,٣	٢٦,١	١ ٥٦١ ٤١٦	٣٢,١
موريشيوس	..	..	..	..
موزامبيق	٢٦,٣	٢٨,٢	٣ ٠٦٤ ١٩٥	٢٣,١
ريونيون	..	..	..	..
رواندا	٣٤	٢٠,٨	..	..
سيشيل	..	..	..	..
الصومال	..	..	..	..
أوغندا	٢٩,٣	٢٣,٨	١ ٧٠٤ ٧٢١	١٦,٣
جمهورية تنزانيا المتحدة[باء]	٢٥	١٧,٢	٤ ٩٠١ ٨٣٧	١٩,٧
زامبيا	٢٥,٤	١٨,٧	١ ٣٠٥ ٧٨٣	١٩,٢
زمبابوي	٤٢,٦	٣٩,٤	..	..
أفريقيا الوسطى	٢١,٦			
أنغولا	٢١,٨	..	..	..
الكاميرون	٢٢,٩	١٦,٨	..	..
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٨,٨	..	..	..
تشاد	١٩,١	٢١,٥	..	..
الكونغو	٢٣,٤	..	..	..
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٠	..	٤ ٤٧٩ ٦٠٠	٨,٩
غينيا الاستوائية	..	..	..	..
غابون	٢٥,٤	..	..	..
سان تومي وبرينسيبي	..	..	..	..

الجدول ألف ٥ (تابع)

	نسبة الأسر الريفية التي تعيلها إناث (٪)		أصحاب الحيازات الزراعية	
	أحدث رصد	أول رصد	(بالآلاف) المجموع	(٪ من المجموع) نسبة الإناث
أفريقيا الشمالية				
الجزائر	..	..	١ ٠٢٣ ٧٩٩	٤,١
مصر	١٢	١٠,٩	٤ ٥٣٧ ٣١٩	٥,٢
الجماهيرية العربية الليبية	..	..	..	..
المغرب	١٢	١٣,٣	١ ٤٩٢ ٨٤٤	٤,٤
السودان	..	..	..	..
تونس	..	..	..	..
الصحراء الغربية	..	..	..	..
أفريقيا الجنوبية		٤٦,٥		
بوتسوانا	..	..	٥١ ٢٦٤	٣٣,٩
ليسوتو	٣٦,٣	..	٣٣٧ ٧٩٥	٣٠,٨
ناميبيا	٤٧,٤	٣٠,٦	..	..
جنوب أفريقيا	٥٠	..	..	..
سوازيلند	٥٢,١	..	..	..
أفريقيا الغربية	١٩,٢	١٤,٦		
بنن	٢١,١	١٤,٢	..	..
بوركينا فاسو	٧,٥	٥	٨٨٦ ٦٣٨	٨,٤
الرأس الأخضر	..	..	٤٤ ٤٥٠	٥٠,٥
كوت ديفوار	١٣,٣	١٣,٢	١ ١١٧ ٦٦٧	١٠,١
غامبيا	..	..	٦٩ ١٤٠	٨,٣
غانا	٣٠,٨	٣٤,٦	..	..
غينيا	١٥,٨	١٠,٨	٨٤٠ ٤٥٤	٥,٧
غينيا - بيساو	..	..	..	..
ليبريا	٢٦,٦	٢٨,٨	..	..
مالي	١١,٥	٧	٨٠٥ ١٩٤	٣,١
موريتانيا	٣١,٧	..	..	..
النيجر	١٨,٨	٨,٥	..	..
نيجيريا	١٨,٦	١٢,٩	..	..
سانت هيلانة	..	..	..	..
السنغال	١٠,٧	١٠,٥	٤٣٧ ٠٣٦	٩,١
سيراليون	٢٠,٧	..	..	..
توغو	٢٢,١	..	..	..
آسيا باستثناء اليابان				
آسيا الوسطى		١٧,٦		
كازاخستان	٢٢	٢٣,٤	..	..
قيرغيزستان[٢]	١٨	..	٢٤٦ ٩٠١	١٢,٣
طاجيكستان	..	..	..	..

الجدول ألف ٥ (تابع)

	نسبة الأسر الريفية التي تعيلها إناث (٪)		أصحاب الحيازات الزراعية	
	أحدث رصد	أول رصد	(بالآلاف) المجموع	(٪ من المجموع) نسبة الإناث
تركمانستان	١٨,٦	..	..	..
أوزبكستان	١١,٦	..	..	..
آسيا الشرقية باستثناء اليابان	..	..	..	..
الصين	..	..	..	..
الصين، هونغ كونغ (المنطقة الإدارية الخاصة)	..	..	..	..
الصين، ماكاو (المنطقة الإدارية الخاصة)	..	..	..	..
الصين، البر الرئيسي	..	..	..	..
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..
منغوليا	..	..	..	..
جمهورية كوريا	..	..	..	..
آسيا الجنوبية الشرقية			٣٥ ٥٨١ ٨٣٠	١٣,٣
بروني دار السلام	..	..	..	..
كمبوديا	٢٣	٢٥	..	..
إندونيسيا[ب،ه]	١٢,٣	١٢,٨	٢٠ ٣٣١ ٧٤٦	٨,٨
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	٦٦٧ ٩٠٠	٩,١
ماليزيا[ب،ه]	..	..	٥٠٠ ٣٠٧	١٣,١
ميانمار	..	..	٣ ٤٦٤ ٧٦٩	١٥
الفلبين	١٤,٤	١٢,١	٤ ٧٦٨ ٣١٧	١٠,٨
سنغافورة	..	..	..	..
تايلند	..	..	٥ ٧٨٧ ٧٧٤	٢٧,٤
تيمور - ليشتي	..	..	..	..
فييت نام[٣] [ب،ه]	٢٢,٤	٢٠,٧	٦١ ٠١٧	٨,٨
آسيا الجنوبية				
أفغانستان	..	..	..	..
بنغلاديش[٤][٥]	١٣,٢	٨,٧	..	..
بوتان	..	..	..	..
الهند[٦]	١٤,٩	٩,١	١١٩ ٦٢١ ٠٠٠	١٠,٩
إيران (جمهورية - الإسلامية)	..	..	..	..
ملديف	..	..	..	..
نيبال	٢٤	١٢,٤	٣ ٣٦٤ ١٣٩	٨,١
باكستان	١١	٦,٨	..	..
سري لانكا	..	..	..	..
آسيا الغربية				
أرمينيا	٣٣,١	٢٥,١	..	..
أذربيجان	٢٤,٤	..	..	..
البحرين	..	..	..	..
قبرص	..	..	٤٤ ٧٥٢	٢٥,٥
جورجيا	..	..	٧٢٨ ٩٥٠	٢٩,١

الجدول ألف ٥ (تابع)

	نسبة الأسر الريفية التي تعيلها إناث (٪)		أصحاب الحيازات الزراعية	
	أحدث رصد	أول رصد	(بالآلاف) المجموع	(٪ من المجموع) نسبة الإناث
العراق	..	..	..	..
إسرائيل	..	..	..	..
الأردن	١٠,٩	٩	٩١ ٥٨٥	٣
الكويت	..	..	..	..
لبنان[٢]	..	..	١٩٤ ٢٦٤	٧,١
الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..	..	..
عمان	..	..	..	..
قطر	..	..	..	..
المملكة العربية السعودية	..	..	٢٤٢ ٢٦٧	٠,٨
الجمهورية العربية السورية	..	..	..	..
تركيا	٩,١	٨,٦	..	..
الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	..
اليمن	٩,٥	١٢,٨	..	..
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي				
البحر الكاريبي				
أنغيلا	..	..	..	..
أنتيغوا وبربودا	..	..	..	..
أروبا	..	..	..	..
جزر البهاما	..	..	..	..
بربادوس	..	..	..	..
جزر فرجن البريطانية	..	..	..	..
جزر كايمان	..	..	..	..
كوبا	..	..	..	..
دومينيكا	..	..	..	..
الجمهورية الدومينيكية[باء]	٢٩,٧	١٨	٢٤٣ ١٠٤	١٠,٢
غرينادا	..	..	..	..
غواديلوب	..	..	..	..
هايتي	٣٨,٦	٣٢,٩	..	..
جامايكا[باء]	..	..	١٨٢ ١٦٩	١٩,٣
المارتينيك	..	..	..	..
مونتيسيرات	..	..	..	..
جزر الأنتيل الهولندية	..	..	..	..
بورتوريكو	..	..	١٧ ٦٥٩	٨,٨
سان كيتس ونيفيس	..	..	٣ ٠٤٦	٢٧,٩
سانت لوسيا	..	..	..	..
سان فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	..
ترينيداد وتوباغو	..	..	١٩ ٠٥١	١٤,٧
جزر تركس وكايكوس	..	..	..	..
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	..	..	..	..

الجدول ألف ٥ (تابع)

	نسبة الأسر الريفية التي تعيلها إناث (٪)		أصحاب الحيازات الزراعية	
	أحدث رصد	أول رصد	(بالآلاف) المجموع	(٪ من المجموع) نسبة الإناث
أمريكا الوسطى				
بليز(باء)	..	..	٩ ٦٩٧	٨,١
كوستاريكا	..	..	..	..
السلفادور	..	..	..	..
غواتيمالا	١٦,١	١٨	٨١٩ ١٦٢	٧,٨
هندوراس	٢٠,٢	..	..	..
المكسيك	..	..	..	..
نيكاراغوا	١٩,٣	٢٠	١٩٦ ٩٠٩	١٨,١
بنما(باء)	..	..	٢٣٢ ٤٦٤	٢٩,٣
أمريكا الجنوبية				
الأرجنتين (باء)	..	..	٢٠٢ ٤٢٣	١٨,٢
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	١٧,١	١٧,٣	..	..
البرازيل(١)	١٣,٧	١٦,٨	..	..
شيلي (باء)	..	..	٢٦٨ ٧٨٧	٢٩,٩
كولومبيا	٢١,٧	١٦,٧	..	..
إكوادور	..	..	٨٤٢ ٨٨٢	٢٥,٤
جزر فوكلاند (مالفيناس)	..	..	..	..
غيانا الفرنسية	..	..	..	..
غيانا	..	..	..	..
باراغواي	١٣,٤	..	..	..
بيرو (باء)	١٦,٣	١٣,٣	١ ٧٥٠ ٦٤٠	٢٠,٤
سورينام	..	..	..	..
أوروغواي (باء)	..	..	٤٩ ٣٠٢	١٨,١
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	..	..	..	..
أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا				
ساموا الأمريكية	..	..	٧ ٠٩٤	٢٠,٦
جزر كوك	..	..	..	..
فيجي	..	..	..	..
بولينيزيا الفرنسية	..	..	..	..
غوام	..	..	..	..
كيريباس	..	..	..	..
جزر مارشال	..	..	..	..
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	..	..	..	..
ناورو	..	..	..	..
كاليدونيا الجديدة	..	..	..	..
نيوي	..	..	..	..
جزر ماريانا الشمالية	..	..	٢١٤	٩,٣
بالاو	..	..	..	..
بابوا غينيا الجديدة	..	..	..	..
ساموا	..	..	١٤ ٧٧٨	١,٧

الجدول ألف ٥ (تابع)

	نسبة الأسر الريفية التي تعيلها إناث (٪)		أصحاب الحيازات الزراعية	
	أحدث رصد	أول رصد	(بالآلاف) المجموع	(٪ من المجموع) نسبة الإناث
جزر سليمان	..	..	..	..
توكيلاو	..	..	..	..
تونغا	..	..	..	..
توفالو	..	..	..	..
فانواتو	..	..	..	..
جزر واليس وفوتونا	..	..	..	..
بلدان الأقاليم المتقدمة				
آسيا وأوقيانوسيا				
أستراليا	..	..	..	..
اليابان	..	..	..	..
نيوزيلندا	..	..	..	..
أوروبا				
أوروبا الشرقية				
بيلاروس	..	..	..	..
بلغاريا	..	..	..	..
الجمهورية التشيكية	..	..	..	..
تشيكوسلوفاكيا	..	..	..	..
هنغاريا	..	..	٩٥٨ ٥٣٤	٢٣,٩
بولندا	..	..	..	..
جمهورية مولدوفا	٣٠,٨	..	..	..
رومانيا	..	..	..	..
الإتحاد الروسي	..	..	..	..
سلوفاكيا	..	..	..	..
أوكرانيا	٤٧,٩	..	..	..
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	..	..	..	..
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية	..	..	..	..
أوروبا الشمالية			**٧٠٣ ٦٤٩**	**١٢**
الدانمرك[٧]	..	..	٥٧ ٣١٠	٨,٧
إستونيا	..	..	..	..
جزر فارو	..	..	..	..
فنلندا[٧]	..	..	٧٥ ٧٤٠	١٠,٨
آيسلندا[٧]	..	..	..	..
أيرلندا[٧]	..	..	١٤١ ٣٤٠	١٠,٧
لاتفيا	..	..	..	..
ليتوانيا	..	..	..	..
النرويج[٧]	..	..	٦٩ ٩٥٩	١٢,٩
السويد[٧]	..	..	٧٥ ٩١٠	١٠

الجدول ألف ٥ (تابع)

	نسبة الأسر الريفية التي تعيلها إناث (٪)		أصحاب الحيازات الزراعية	
	أحدث رصد	أول رصد	(بالآلاف) المجموع	(٪ من المجموع) نسبة الإناث
المملكة المتحدة [باء]	..	..	٢٨٣ ٣٩٠	١٨,٨
أوروبا الجنوبية				
ألبانيا	..	..	..	..
أندورا	..	..	..	..
البوسنة والهرسك	..	..	..	..
كرواتيا	..	..	..	..
جبل طارق	..	..	..	..
اليونان [٧]	..	..	٨١٦ ٥٣٠	٢٥,١
الكرسي الرسولي	..	..	..	..
إيطاليا [باء]	..	..	١ ٦٦٣ ٥١٠	٣٢,٢
مالطة	..	..	..	..
الجبل الأسود	..	..	..	..
البرتغال [٧]	..	..	٤٠٩ ٣٠٨	٢٣,٢
سان مارينو	..	..	..	..
صربيا	..	..	٧٧٨ ٨٩١	١٨,١
صربيا والجبل الأسود	..	..	..	..
سلوفينيا	..	..	..	..
إسبانيا [باء]	..	..	٩٨٨ ٠٦٠	٢٨,٨
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	..
أوروبا الغربية			١ ٢١٩ ٧٣٠	١٧,٣
النمسا [٧]	..	..	١٩٤ ٩١٠	٢٩,٥
بلجيكا [٧]	..	..	٥٩ ٢٨٠	١٥
بلجيكا – لكسمبرغ	..	..	..	..
فرنسا [باء]	..	..	٤٢٧ ٦٣٠	٢٣,١
ألمانيا [٧]	..	..	٤٤٠ ٠٦٠	٨,٨
ليختنشتاين	..	..	..	..
لكسمبرغ [٧]	..	..	٢ ٧٥٠	١٩,٦
موناكو	..	..	..	..
هولندا [٧]	..	..	٩٥ ١٠٠	٧,٨
سويسرا	..	..	..	..
أمريكا الشمالية				
برمودا	..	..	..	..
كندا	..	..	..	..
غرينلاند	..	..	..	..
سان بيير وميكيلون	..	..	..	..
الولايات المتحدة الأمريكية	..	..	..	..

الجدول ألف ٦

نسبة السكان الراشدين الذين يعانون من نقص مزمن في الطاقة (نقص الطاقة المزمن – مؤشر الكتلة الجسمية يقل عن ١٨,٥) حسب الجنس ونسبة الأطفال ناقصي الوزن حسب الجنس والإقامة وخميْس ثروة الأسر، أحدث رصد

	نسبة السكان الراشدين الذين يعانون من نقص مزمن في الطاقة (٪ من المجموع)		نسبة الأطفال ناقصي الوزن (٪ من المجموع)				
			حسب الجنس		حسب الإقامة	حسب خميْس ثروة الأسر	
	النساء	الرجال	الذكور	الإناث	الحضريون	الريفيون	الأفقر	الأغنى
العالم								
بلدان الأقاليم النامية			١٨	١٧,٣	١٤	١٩,٦		
أفريقيا	١٢,٥		٢٠,٦	١٩,٢	١٤,٥	٢٠,٨	٢٧,٨	١٣,٥
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٣		٢٣,١	٢١,٦	١٦,٨	٢٤	٢٨,٨	١٥,٣
أفريقيا الشرقية	١٤,٥		٢٧,٦	٢٥,٣	١٩,٣	٢٧,٣	٣٢,٣	١٥,٥
بوروندي	..	..	..	..	٢٢	٤١	..	..
جزر القمر	١٠,٣	..	٢٨	٢١	..	..	..	..
جيبوتي[١]	..	..	٣٤	٣٣	٣٠	٤٢	..	..
إريتريا	٣٧,٣	..	٤١	٣٩	٢٩	٤٥	٤٩	٢٠
إثيوبيا[جيم]	٢٦,٥	٣٦,٧	٣٩	٣٨	٢٣	٤٠	٤٣	٢٩
جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..
كينيا[١]	١٢,٣	..	٢٣	١٩	٢٣	١٣	..	..
مدغشقر	١٩,٢	..	٤١	٣٨	٣٥	٤١	٤٦	٢٩
ملاوي	٩,٢	..	٢٠	١٩	١٦	٢٠	٢٣	١٤
موريشيوس	..	..	..	..	..	..	..	..
موزامبيق	٨,٦	..	٢٠	١٥	١٣	١٩	٢٣	٧
ريونيون	..	..	..	..	..	..	..	..
رواندا	٩,٨	..	٢٣	٢٢	١٦	٢٤	٣١	١٠
سيشيل	..	..	..	..	..	..	..	..
الصومال	..	..	٣٧	٣٤	٢٣	٤٣	٤٨	١٦
أوغندا	١٢,١	..	٢١	٢٠	١٤	٢١	٢٥	١١
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٠,٤	..	٢٢	٢٢	١٧	٢٣	٢٥	١٢
زامبيا	٩,٦	..	٢١	١٨	١٧	٢٠	٢١	١٤
زمبابوي[جيم]	٩,٢	١٥,٥	١٧	١٦	١١	١٨	٢١	٩
أفريقيا الوسطى	١٣,٤		٢٣,٣	٢١,٢	١٨,٢	٢٥,٤	٢٩,٨	١٤,٥
أنغولا	..	..	٣٢	٢٩	٣٠	٣٢	..	..
الكاميرون	٦,٧	..	٢١	١٧	١١	٢٦	٣٥	٦
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٥,٣	..	٣١	٢٦	٢٦	٣٠	٣٠	٢٢
تشاد	٢٠,٣	..	٣٧	٣٧	٣٠	٣٨	٤٨	٢٩
الكونغو	١٣,٢	..	١٥	١٤	١٠	١٨	١٩	٥
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٨,٥	..	٣٣	٣٠	٢٤	٣٦	٣٤	٢٠
غينيا الاستوائية	..	..	١٩	١٨	١٥	٢١	..	..
غابون	٦,٦	..	١٣	١١	١٠	١٧	..	..
سان تومي وبرينسيبي	..	..	٩	٩	٨	١١	١٣	٥

الجدول ألف ٦ (تابع)

	نسبة السكان الراشدين الذين يعانون من نقص مزمن في الطاقة (٪ من المجموع)		نسبة الأطفال ناقصي الوزن (٪ من المجموع)				
			حسب الجنس		حسب الإقامة		حسب خميس ثروة الأسر
	النساء	الرجال	الذكور	الإناث	الحضريون	الريفيون	الأفقر	الأغنى
أفريقيا الشمالية			١٠,٣	٩,٧	٥,٣	٨	١٦,٨	٨
الجزائر	..	..	٤	٤	٣	٤	٥	٣
مصر	١,٦	٣,٢	٨	٧	٧	٨	٩	٧
الجماهيرية العربية الليبية	..	..	٥	٤	٤	٦	..	..
المغرب (جيم)	٧,٣	٥,٧	١٠	١٠	٧	١٤	١٧	٤
السودان	..	..	٣٢	٣٠	..	..	٣٦	١٨
تونس	..	..	٣	٣	..	..	..	..
الصحراء الغربية	..	..	..	..	..	..	..	..
أفريقيا الجنوبية	٧,٨		١٤,٤	١٤,٢	١٢	١٥,٢		
بوتسوانا	..	..	١٣	١٣	١٢	١٤	..	..
ليسوتو	٥,٧	..	١٩	٢١	١٦	٢٠	٢٧	١١
ناميبيا	١٥,٩	..	٢١	٢١	١٥	٢٥	٢٧	٩
جنوب أفريقيا	٦,٢	١٢,٥	١٣	١١	١٢	١١	..	..
سوازيلند	٣,٢	١٠,١	٦	٥	٥	٦	٨	٤
أفريقيا الغربية	١٢,٩		٢٧,١	٢٥,٨	١٧,٧	٢٨,١	٣٢,٤	١٥,٨
بنن	٩,٢	..	٢٤	٢١	١٨	٢٥	..	..
بوركينا فاسو	٢٠,٨	..	٣٨	٣٧	٢٦	٤١	٤٤	٢٤
الرأس الأخضر (١)	..	..	..	..	٩	٩	..	..
كوت ديفوار	٨,٢	..	٢٢	١٩	١٣	٢٤	٢٦	١٠
غامبيا	..	..	٢١	٢٠	١٥	٢٣	٢٦	١٤
غانا (جيم)	٨,٦	١٦,٢	١٨	١٧	١٢	٢١	٢٥	٨
غينيا	١٣,٢	..	٢٧	٢٦	٢٠	٢٩	٣٠	٢٤
غينيا - بيساو	..	..	١٩	٢٠	١٣	٢٢	٢١	١٠
ليبريا	١٠	..	٢٥	٢٣	٢١	٢٥	٢٧	١٨
مالي	١٣,٥	..	٣٣	٣١	..	..	..	..
موريتانيا	١٣	..	٣١	٢٩	٢٠	٣٧	٤٠	١٣
النيجر	١٩,٢	..	٤٥	٤٤	٢٧	٤٧	٤٨	٣٠
نيجيريا	١٢,٢	..	٢٩	٢٨	٢٢	٣٢	٣٥	١٣
سانت هيلانة	..	..	..	..	..	..	..	..
السنغال	١٨,٢	..	١٦	١٨	١٠	٢٢	٢٦	٦
سيراليون	١١,٢	..	٣٢	٢٩	٢٣	٣٣	٣٦	٢١
توغو	١٠,٩	..	٢٧	٢٥	١٦	٣٢	٣٧	١٥
آسيا باستثناء اليابان	١٣,٣		١٥,٦	١٩,٤	١٤,٧	١٩,٥		
آسيا الوسطى	٦,٩		٨,٦	٧,٨	٧,٤	٨,٤	٩,٦	٥,٢
كازاخستان	٧,٤	..	٤	٤	٣	٥	٥	١
قيرغيزستان	٤,٢	٣,٢	٤	٣	٣	٣	٣	٣
طاجيكستان	..	..	١٨	١٧	١٧	١٧	٢٢	١٤
تركمانستان	٩,٩	..	١٢	١٠	٩	١٢	١٢	٥

الجدول ألف ٦ (تابع)

	نسبة السكان الراشدين الذين يعانون من نقص مزمن في الطاقة (٪ من المجموع)		نسبة الأطفال ناقصي الوزن (٪ من المجموع)				
			حسب الجنس		حسب الإقامة		حسب خميس ثروة الأسر
	النساء	الرجال	الذكور	الإناث	الحضريون	الريفيون	الأفقر	الأغنى
أوزبكستان	٥,٩	٣,٨	٥	٥	٥	٥	٦	٣
آسيا الشرقية باستثناء اليابان	**٦,٣**	**٦**			**٤**	**٨**		
الصين (جيم)	٨,٥	٩,٢	..	..	٢	٩	..	..
الصين، هونغ كونغ (المنطقة الإدارية الخاصة)	..	..	..	..	..	..	..	..
الصين، ماكاو (المنطقة الإدارية الخاصة)	..	..	..	..	..	..	..	..
الصين، البر الرئيسي	..	..	..	..	..	..	..	..
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (٢)	..	..	٢٤	٢٣	..	..	..	..
منغوليا	٣,٩	٥,٩	٦	٧	٦	٧	٨	٤
جمهورية كوريا	٦,٥	٢,٨	..	..	..	..	..	..
آسيا الجنوبية الشرقية	**١٨,٢**	**١٤,١**	**٢٥,٣**	**٢٥,٣**	**٢٣,٤**	**٣٠,٤**		
بروني دار السلام	..	..	..	..	..	..	..	..
كمبوديا	١٦,١	..	٣٥	٣٦	٣٥	٣٦	٤٣	٢٣
إندونيسيا	..	..	..	..	٢٥	٣٠	..	..
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٤,٨	١٢,١	٣٧	٣٨	٢٦	٣٩	٤٤	١٨
ماليزيا	١٠	٩,٢	١٩	١٩	١٦	٢٣	..	..
ميانمار	..	..	٣١	٣٢	٢٥	٣٤	..	..
الفلبين	١٤,٢	١٠,٦	..	..	..	..	..	..
سنغافورة	١٤,٦	٤,٤	٤	٣	..	..	..	..
تايلند	٩,٦	١١,٦	٩	١٠	٦	١١	١٥	٤
تيمور - ليشتي	٣٧,٧	٢٦,٤	٤٦	٤٥	٤٢	٤٨	١٨	١٠
فييت نام	٢٨,٣	٢٤,٤	٢١	١٩	١٢	٢٢	٢٩	١٠
آسيا الجنوبية	**٢٣,٨**		**٣٢,٩**	**٣٣,٤**	**٣٠,٣**	**٣٩,٣**		
أفغانستان (١)	..	..	٣٨	٤٠	٤٧	٥٠	..	..
بنغلاديش	٢٩,٧	..	٤٤	٤٩	٤٠	٤٨	٥٦	٣٢
بوتان	..	..	٢٠	١٧	..	..	..	..
الهند	٣٥,٦	٣٣,٧	٤٦	٤٩	٣٨	٥١	٦١	٢٥
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٥,٤	٦	١٢	١٠	١٠	١٤	..	..
ملديف	..	..	٣١	٣٠	..	..	..	..
نيبال	٢٤,٤	..	٣٨	٤٠	٢٣	٤١	٤٧	١٩
باكستان	٣١,٦	٣٠,٨	٣٨	٣٦	٣٥	٣٩	..	..
سري لانكا (٣)	١٦,٢	..	٢٩	٣٠	١٩	٣٢	..	..
آسيا الغربية			**١١,٤**	**١١,١**				
أرمينيا	٥,٢	..	٢	٦	٤	٤	٥	١
أذربيجان	٤,٨	٢,١	٩	١٠	٦	١٣	١٧	٤
البحرين	..	..	٧	١١	..	..	..	..
قبرص	٦,٩	١,٧	..	..	..	..	..	..
جورجيا	..	..	٢	٢	٢	٣	٣	٢
العراق	..	..	٨	٧	٧	٨	..	..

الجدول ألف ٦ (تابع)

	نسبة السكان الراشدين الذين يعانون من نقص مزمن في الطاقة (٪ من المجموع)		نسبة الأطفال ناقصي الوزن (٪ من المجموع)				
			حسب الجنس		حسب الإقامة		حسب خميس ثروة الأسر
	النساء	الرجال	الذكور	الإناث	الحضريون	الريفيون	الأفقر	الأغنى
إسرائيل	..	..	..	..	..	..	..	..
الأردن	٣,٩	..	٤	٥	٤	٧	..	..
الكويت	٢,٣	٢,٧	١٠	٩	..	..	..	..
لبنان	..	..	..	..	..	..	..	..
الأراضي الفلسطينية المحتلة	..	..	٣	٣	٣	٣	..	..
عمان	..	..	١٨	١٨	..	..	..	..
قطر[٢]	..	..	٧	٥	..	..	..	..
المملكة العربية السعودية	٤,٩	٥,٩	١٧	١٢	..	..	..	..
الجمهورية العربية السورية	..	..	١١	٩	٩	١٠	١٣	٨
تركيا [جيم]	١,٦	١,٥	..	..	٢	٥	..	..
الإمارات العربية المتحدة	١٠	..	١٦	١٣	..	..	..	..
اليمن	٢٥,٢	..	٤٦	٤٥	٣٧	٤٨	..	..
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي								
البحر الكاريبي								
أنغيلا	..	..	..	..	..	..	..	..
أنتيغوا وبربودا	..	..	..	..	..	..	..	..
أروبا	..	..	..	..	..	..	..	..
جزر البهاما	..	..	..	..	..	..	..	..
بربادوس	٣,٣	٣,١	..	..	..	..	..	..
جزر فرجن البريطانية	..	..	..	..	..	..	..	..
جزر كايمان	..	..	..	..	..	..	..	..
كوبا	٦,٢	٥,٣	..	..	٤	٥	..	..
دومينيكا	..	..	..	..	..	..	..	..
الجمهورية الدومينيكية	٥,١	..	٤	٤	٤	٥	٧	٢
غرينادا	..	..	..	..	..	..	..	..
غواديلوب	..	..	..	..	..	..	..	..
هايتي	١٥,٥	..	٢٢	٢٢	١٥	٢٦	٢٧	٨
جامايكا	..	..	٤	٤	..	٥	..	..
المارتينيك	..	..	..	..	..	..	..	..
مونتيسيرات	..	..	..	..	..	..	..	..
جزر الأنتيل الهولندية	..	..	..	..	..	..	..	..
بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..
سان كيتس ونيفيس	..	..	..	..	..	..	..	..
سانت لوسيا	..	..	..	..	..	..	..	..
سان فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	..	..	..	..	..
ترينيداد وتوباغو	..	..	٧	٥	..	..	..	..
جزر تركس وكايكوس	..	..	..	..	..	..	..	..
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..
أمريكا الوسطى	٢,٩		٩,٨	٩,٩	٦,٩	١٢,٩		

الجدول ألف ٦ (تابع)

	نسبة السكان الراشدين الذين يعانون من نقص مزمن في الطاقة (٪ من المجموع)		نسبة الأطفال ناقصي الوزن (٪ من المجموع)				
			حسب الجنس		حسب الإقامة		حسب خميس ثروة الأسر
	النساء	الرجال	الذكور	الإناث	الحضريون	الريفيون	الأفقر	الأغنى
بليز	..	..	٥	٧	٤	٨	..	..
كوستاريكا[٢]	..	..	٦	٤	٤	٧	..	..
السلفادور	..	..	١٠	١١	٧	١٣	..	..
غواتيمالا[٣]	٢	..	٢٣	٢٣	١٦	٢٦	..	..
هندوراس	٤	..	١١	١٢	٦	١٥	٢٢	٢
المكسيك	١,٤	١,٥	٨	٧	٦	١٢	..	..
نيكاراغوا	٣,٧	..	٧	٧	٥	٩	١١	٢
بنما	٣,٦	٢,٦	٨	٨	..	..	..	..
أمريكا الجنوبية			٧,٢	٦,٩	٥,٤	٩,٩		
الأرجنتين[١]	٣,٤	..	..	..	..	..	..	..
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	٢	..	٦	٦	٤	٩	..	..
البرازيل [جيم]	٣,٥	٢,٨	٦	٥	٥	٩	..	..
شيلي[٢]	١,١	٠,٦	..	..	..	..	..	..
كولومبيا[٣]	٣,٩	٣,٧	٧	٧	٦	١٠	١٢	٣
إكوادور	..	..	٩	١٠	٨	١١	..	..
جزر فوكلاند (مالفيناس)	..	..	..	..	..	..	..	..
غيانا الفرنسية	..	..	..	..	..	..	..	..
غيانا	..	..	١٤	١٣	١٠	١٥	..	..
باراغواي	..	..	٥	٣	٣	٦	٩	٠
بيرو	١,٩	..	٦	٥	٢	٩	١٢	١
سورينام	..	..	١٠	١٠	..	..	١٢	٨
أوروغواي	..	..	٤	٥	..	..	..	..
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	..	..	٥	٥	..	..	..	..
أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا								
ساموا الأمريكية	٠,٢	..	..	..	..	..	..	..
جزر كوك	..	..	..	..	..	..	..	..
فيجي	٥,٦	٦,٦	..	..	..	..	..	..
بولينيزيا الفرنسية	..	..	..	..	..	..	..	..
غوام	..	..	..	..	..	..	..	..
كيريباس	٠,٦	٠,٣	..	..	..	..	..	..
جزر مارشال	..	..	..	..	..	..	..	..
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	..	..	..	..	..	..	..	..
ناورو	..	..	..	..	..	..	..	..
كاليدونيا الجديدة	..	..	..	..	..	..	..	..
نيوي	..	..	..	..	..	..	..	..
جزر ماريانا الشمالية	..	..	..	..	..	..	..	..
بالاو	..	..	..	..	..	..	..	..
بابوا غينيا الجديدة[١]	..	..	٢٨	٢٥	١٨	٢٨	..	..
ساموا	..	..	..	..	..	..	..	..
جزر سليمان	..	..	..	..	..	..	..	..

الجدول ألف ٦ (تابع)

	نسبة السكان الراشدين الذين يعانون من نقص مزمن في الطاقة (٪ من المجموع)		نسبة الأطفال ناقصي الوزن (٪ من المجموع)					
			حسب الجنس		حسب الإقامة		حسب خميس ثروة الأسر	
	النساء	الرجال	الذكور	الإناث	الحضريون	الريفيون	الأفقر	الأغنى
توكيلاو	..	..	..	..	..	..	..	..
تونغا	..	..	..	..	..	..	..	..
توفالو	..	..	..	..	..	..	..	..
فانواتو	٢,٩	١	١٨	١٣	١٥	١٦	١٨	١٣
جزر واليس وفوتونا	..	..	..	..	..	..	..	..
بلدان الأقاليم المتقدمة								
آسيا وأوقيانوسيا	٥,١	٢,٣						
أستراليا	٢,٨	١,٣	..	..	..	..	..	..
اليابان	١٠,٨	٤,٣	..	..	..	..	..	..
نيوزيلندا	١,٦	١,٣	..	..	..	..	..	..
أوروبا								
أوروبا الشرقية	٤,٩	١,١						
بيلاروس	..	..	١	١	١	٢	٢	١
بلغاريا	٥,٩	١,٦	..	..	..	..	..	..
الجمهورية التشيكية	٣,٧	١	..	..	..	..	..	..
تشيكوسلوفاكيا	..	..	..	..	..	..	..	..
هنغاريا	٣	٠,٤	..	..	..	..	..	..
بولندا	٣,٢	١	..	..	..	..	..	..
جمهورية مولدوفا	٥,٩	..	٣	٥	٣	٥	٧	١
رومانيا	٤,٨	١,١	٣	٣	٣	٣	..	..
الإتحاد الروسي	..	..	٣	٣	..	..	..	..
سلوفاكيا	٧,٤	١,٦	..	..	..	..	..	..
أوكرانيا[٤]	٥,٤	..	١	١	..	..	..	..
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	..	..	..	..	..	..	..	..
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية	..	..	..	..	..	..	..	..
أوروبا الشمالية	٣,٩	١,٧						
الدانمرك	٣,٧	٠,٨	..	..	..	..	..	..
إستونيا	٤,٤	١,٣	..	..	..	..	..	..
جزر فارو	..	..	..	..	..	..	..	..
فنلندا	٣,١	١,٦	..	..	..	..	..	..
آيسلندا	٣	١,٦	..	..	..	..	..	..
أيرلندا	١	٢	..	..	..	..	..	..
لاتفيا	٥,٣	١,٢	..	..	..	..	..	..
ليتوانيا	٣	١,٦	..	..	..	..	..	..
النرويج	٧	٢	..	..	..	..	..	..
السويد	٣	١	..	..	..	..	..	..
المملكة المتحدة	٥,٩	٤,١	..	..	..	..	..	..

الجدول ألف ٦ (تابع)

	نسبة السكان الراشدين الذين يعانون من نقص مزمن في الطاقة (٪ من المجموع)		نسبة الأطفال ناقصي الوزن (٪ من المجموع)				
			حسب الجنس		حسب الإقامة		حسب خميس ثروة الأسر
	النساء	الرجال	الذكور	الإناث	الحضريون	الريفيون	الأفقر	الأغنى
أوروبا الجنوبية								
ألبانيا	..	..	٨	٧	٥	٩	١٣	٣
أندورا	..	..	..	..	..	..	..	..
البوسنة والهرسك	..	..	٢	١	٢	١	٣	٢
كرواتيا	٠,٢	٠,١	..	..	..	..	..	..
جبل طارق	..	..	..	..	..	..	..	..
اليونان	..	..	..	..	..	..	..	..
الكرسي الرسولي	..	..	..	..	..	..	..	..
إيطاليا	٥,٨	٠,٩	..	..	..	..	..	..
مالطة	٣,٨	١,٣	..	..	..	..	..	..
الجبل الأسود	..	..	٤	٢	٣	٢	٦	٢
البرتغال	٣,٤	٠,٩	..	..	..	..	..	..
سان مارينو	..	..	..	..	..	..	..	..
صربيا	..	..	٢	٢	٢	١	٤	٢
صربيا والجبل الأسود	..	..	..	..	..	..	..	..
سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..
إسبانيا	٣	٠,٥	..	..	..	..	..	..
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٦,٤	..	٢	٢	٢	٢	٤	١
أوروبا الغربية								
النمسا	٤	١	..	..	..	..	..	..
بلجيكا	٥,٣	٢,٦	..	..	..	..	..	..
بلجيكا – لكسمبرغ	..	..	..	..	..	..	..	..
فرنسا	..	..	..	..	..	..	..	..
ألمانيا	..	..	..	..	..	..	..	..
ليختنشتاين	..	..	..	..	..	..	..	..
لكسمبرغ	..	..	..	..	..	..	..	..
موناكو	..	..	..	..	..	..	..	..
هولندا	..	..	..	..	..	..	..	..
سويسرا	٥,٩	١	..	..	..	..	..	..
أمريكا الشمالية	٣,٧	١,٤						
برمودا	..	..	..	..	..	..	..	..
كندا	٤,١	١,٢	..	..	..	..	..	..
غرينلاند	..	..	..	..	..	..	..	..
سان بيير وميكيلون	..	..	..	..	..	..	..	..
الولايات المتحدة الأمريكية[٥]	٣,٣	١,٥	٢	١	..	..	..	..

- **المراجع**
- **الفصول الخاصة من**
  حالة الأغذية والزراعة

المراجع

gender burden. Background paper prepared for *The State of Food and Agriculture 2010–11*. Rome, FAO.

Appleton, S. 1996. Women-headed households and household welfare: an empirical deconstruction for Uganda. *World Development*, 24(12): 1811–1827.

Armendariz, B. & Roome, N. 2008. *Empowering women via microfinance in fragile states.* CEB Working Paper 08/001. Brussels, Université Libre de Bruxelles, Solvay Business School, Centre Emile Bernheim.

Ashraf, N., Karlan, D. & Yin, W. 2010. Female empowerment: impact of a commitment savings product in the Philippines. *World Development*, 38(3): 333–344.

Baanante, C., Thompson, T.P. & Acheampong, K. 1999. Labour contributions of women to crop production activities in three regions of West Africa: an analysis of farm-survey data. *Institute of African Studies: Research Review*, 15(1): 80–100.

Baird, S., Friedman, J. & Schady, N. 2007. *Aggregate income shocks and infant mortality in the developing world.* World Bank Policy Research Working Paper 4346. Washington, DC, World Bank.

Bank of Uganda. 2001. *Annual Report 2000–2001*. Kampala.

Baydas, M.M, Meyer, R.L. & Alfred, N.A. 1994. Discrimination against women in formal credit markets: reality or rhetoric? *World Development*, 22(7): 1073–82.

Behrman, J.R. 2007. *Policy-Oriented Research Impact Assessment (PORIA) case study on the International Food Policy Research Institute (IFPRI) and the Mexican Progresa Anti-Poverty and Human Resource Investment Conditional Cash Transfer Program*. Washington, DC, IFPRI.

Behrman, J.R. & Deolalikar, A. 1988. Health and nutrition. *In* H. Chenery and T.N. Srinivasan, eds. *Handbook of development economics*, Vol. 1, pp. 633–711. Amsterdam, Elsevier.

Behrman, J.R. & Wolfe, B.L. 1989. Does more schooling make women better nourished and healthier? *Journal of Human Resources*, 24: 644–663.

Behrman, J.R., Alderman, H. & Hoddinott, J. 2004. *Hunger and malnutrition*. Paper prepared for the Copenhagen Consensus – Challenges and Opportunities. Unpublished.

Addati, L. & Cassirer, N. 2008. *Equal sharing of responsibilities between women and men, including care-giving in the context of HIV/AIDS*. Paper prepared for the Expert Group meeting on the Equal Sharing of Responsibilities between Women and Men, Including Care-giving in the Context of HIV/AIDS, organized by the United Nations Division for the Advancement of Women, Geneva, Switzerland, 6–8 October 2008.

Adeleke, O.A., Adesiyan, O.I., Olaniyi, O.A., Adelalu, K.O. & Matanmi, H.M. 2008. Gender differentials in the productivity of cereal crop farmers: a case study of maize farmers in Oluyole local government area of Oyo State. *Agricultural Journal*, 3(3): 193–198.

Adesina, A.A. & Djato, K.K. 1997. Relative efficiency of women as farm managers: profit function analysis in Côte d'Ivoire. *Agricultural Economics*, 16(1): 47–53.

Agarwal, B. 1994. *A field of one's own: gender and land rights in South Asia*. Cambridge, UK, Cambridge University Press.

Agarwal, B. 2003. Gender and land rights revisited: exploring new prospects via the state, family and market. *Journal of Agrarian Change*, (1&2): 184–224.

Ahmed, S. & Maitra, P. 2010. Gender wage discrimination in rural and urban labour markets of Bangladesh. *Oxford Development Studies*, 38(1): 83–112.

Akresh, R. 2008. *(In)Efficiency in intrahousehold allocations*. Working Paper. Department of Economics. Urbana, USA, University of Illinois at Urbana Champaign.

Alene, A.D., Manyong, V.M., Omanya, G.O., Mignouna, H.D., Bokanga, M. & Odhiambo, G.D. 2008. Economic efficiency and supply response of women as farm managers: comparative evidence from Western Kenya. *World Development*, 36(7): 1247–1260.

Allendorf, K. 2007. Do women's land rights promote empowerment and child health in Nepal? *World Development*, 35(11): 1975–1988.

Aly, H.Y. & Shields, M.P. 2010. Gender and agricultural productivity in a surplus labor traditional economy: empirical evidence from Nepal. *Journal of Developing Areas*, 42(2): 111–124.

Anríquez, G. 2010. *Demystifying the agricultural feminization myth and the*

Boucher, S., Carter, M.R. & Guirkinger, C. 2008. Risk rationing and wealth effects in credit markets: theory and implication for agricultural development. *American Journal of Agricultural Economics*, 90(2): 409–423.

Bozoglu, M. & Ceyhan, V. 2007, Measuring the technical efficiency and exploring the inefficiency determinants of vegetable farms in Samsun Province, Turkey. *Agricultural Systems*, 94: 649–656.

Bravo-Baumann, H. 2000. *Gender and livestock. Capitalisation of experiences on livestock projects and gender*. Working document. Berne, Swiss Development Cooperation.

Brown, C.K. 1994. *Gender roles in household allocation of resources and decision making in Ghana*. Legon, Ghana, Family and Development Programme, Department of Geography and Resource Development, University of Ghana.

Brown, J. 2003. Rural women's land rights in Java, Indonesia: strengthened by family law, but weakened by land registration. *Pacific Rim Law and Policy Journal*, 12(3): 631–651.

Buchy, M. & Basaznew, F. 2005. Gender-blind organizations deliver gender-biased services: the case of Awasa Bureau of Agriculture in Southern Ethiopia. *Gender, Technology and Development*, 9(2): 235–251.

Buck, A. 2001. Participatory evaluation of farmers' perceptions about impact from farmer field schools. Case study Province San Miguel, Peru. Unpublished dissertation, Technical University of Munich.

Buvinic, M., Médici, A., Fernández, E. & Torres, A.C. 2006. Gender differentials in health. *In* D.T. Jamison, J.G. Breman, A.R. Measham, G. Alleyne, M. Claeson, D.B. Evans, P. Jha, A. Mills & P. Musgrove, eds. *Disease control priorities in developing countries*. New York, USA, Oxford University Press.

CGAP (Consultative Group to Assist the Poor). 2004. Improving risk management for the poor. *Microinsurance*, No. 3. Washington, DC.

Charmes, J. 2006. A review of empirical evidence on time use in Africa from UN-sponsored surveys. *In* C.M. Blackden, & Q. Wodon, eds. *Gender, time use and poverty in sub-Saharan Africa*. World Bank Working Paper No. 73. Washington, DC, World Bank.

Chaudhury, N. & Parajuli, D. 2010. Conditional cash transfers and female schooling: the impact of the female school stipend programme on public school enrolments in Punjab, Pakistan. *Applied Economics*, 42(28): 3565–3583.

Chen, M. 2000. *Perpetual mourning: widowhood in rural India*. New Delhi and New York, USA, Oxford University Press.

Beintema, N.M. 2006. *Participation of female agricultural scientists in developing countries.* Brief prepared for the meeting "Women in Science: Meeting the Challenge", an adjunct to the CGIAR Annual General Meeting, Washington, DC, 4 December.

Beintema, N.M. & Di Marcantonio, F. 2009. *Women's participation in agricultural research and higher education: key trends in sub-Saharan Africa*. Washington, DC, and Nairobi, IFPRI and CGIAR Gender & Diversity Program.

Beneria, L. 1981. Conceptualizing the labor force: the underestimation of women's economic activities. *Journal of Development Studies*, 17(3): 10–28.

Berger, M. 1989. Giving women credit: the strengths and limitations of credit as a tool for alleviating poverty. *World Development*, 17(7): 1017–1032.

Besley, T. 1995. Savings, credit, and insurance. *In* J. Behrman and T.N. Srnivasan, eds. *Handbook of development economics,* Vol. 3, pp. 2123–2207. Amsterdam, Elsevier.

Best, M.L. & Maier, S.G. 2007. Gender, culture and ICT use in rural south India. *Gender, Technology and Development*, 11(2): 137–155.

Bhagowalia, P., Menon, P., Quisumbing, A. & Soundararajan, V. 2010. *Unpacking the links between women's empowerment and child nutrition: evidence using nationally representative data from Bangladesh*. Selected paper prepared for presentation at the AAEA, CAES, & WAEA Joint Annual Meeting, Denver, Colorado, USA, 25–27 July, 2010.

Bindlish, V., Evenson, R. & Gbetibouo, M. 1993. *Evaluation of T&V-based extension in Burkina Faso.* World Bank Technical Paper No. 226. Africa Technical Department Series. Washington, DC, World Bank.

Blackden, C.M. & Wodon, Q., eds. 2006. *Gender, time use, and poverty in sub-Saharan Africa.* World Bank Working Paper No. 73. Washington, DC, World Bank.

Blackden, C.M., Canagarajah, S., Klasen, S. & Lawson, D. 2006. *Gender and growth in sub-Saharan Africa*. UNU-WIDER Research Paper No. 2006/37. Helsinki, World Institute for Development Research.

Bloom, D.E. & Williamson, J.G. 1998: Demographic transition and economic miracles in emerging Asia. *World Bank Economic Review*, 12(3): 419–55.

Bloom, K. 2009. Social safety nets: learning from best practice. Presentation. Asian Development Bank (available at http://www.adb.org/Documents/Presentations/SocialProtection/Social-Safety-Nets.pdf).

prepared for the 2009 Congress of the Latin American Studies Association, Rio de Janeiro, 11–14 June, 2009.

Deininger, K., Ali, D.A., Holden, S. & Zevenbergen, J. 2007. *Rural land certification in Ethiopia: process, initial impact, and implications for other African countries.* World Bank Policy Research Working Paper 4218.Washington, DC, World Bank.

Dercon, S., Hoddinott, J., Krishnan, P. & Woldehanna, T. 2007. *Collective action and vulnerability*. Collective Action and Property Rights Working Paper No. 83. Washington, DC, Consultative Group on International Agricultural Research (CGIAR).

Dillon, A. & Quiñones, E. 2010. *Gender-differentiated asset dynamics in northern Nigeria*. Background paper prepared for *The State of Food and Agriculture 2010–11*. Rome, FAO.

Djebbari, H. 2005. *The impact on nutrition of the intrahousehold distribution of power*. IZA Discussion Paper No. 1701. Bonn, Germany, Institute for the Study of Labor (IZA).

Dolan, C.S. 2001. The "good wife": struggles over resources in the Kenyan horticultural sector. *Journal of Development Studies*, 37(3): 39–10.

Dolan, C.S. 2004. "I sell my labour now": gender and livelihood diversification in Uganda. *Canadian Journal of Development Studies*, 25(4): 643–661.

Dollar, D. & Gatti, R. 1999. *Gender inequality, income, and growth: are good times good for women?* Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper No. 1. Washington, DC, World Bank.

Doss, C.R. 2005. The effects of intrahousehold property ownership on expenditure patterns in Ghana. *Journal of African Economies*, 15(1): 149–180.

Doss, C. 2010. *If women hold up half the sky, how much of the world's food do they produce?* Background paper prepared for *The State of Food and Agriculture 2010–11*. Rome, FAO.

Doss, C. & Morris, M. 2001. How does gender affect the adoption of agricultural innovations? The case of improved maize technology in Ghana. *Agricultural Economics*, 25 (1), 27–39.

Due, J.M., Magayane, F. & Temu, A.A. 1997. Gender again – views of female agricultural extension officers by smallholder farmers in Tanzania. *World Development*, 25(5): 713–725.

Duncombe, R. & Boateng, R. 2009. Mobile phones and financial services in developing countries: a review of concepts, methods,

Chen, T., Comfort, A. & Bau, N. 2008. *Implementing health insurance through micro-credit: a case study of SKS Microfinance, India*. Chennai, India, Institute for Financial Management and Research, Center for Microfinance.

Cheston, S. 2007. *Women and microcredit*. Note prepared for the Consultation on Strengthening Women's Control of Assets, 13 November 2007. Washington, DC, IFPRI.

Chipande, G.H.R. 1987. Innovation adoption among female-headed households. *Development and Change*, 18(2): 315–327.

Chowdhury, J.A. 2009. *Microcredit, microenterprises, and self-employment of women: experience from the Grameen Bank in Bangladesh*. Dhaka, University of Dhaka.

Coles, C. & Mitchell, J. 2010. *Gender and agricultural value chains: a review of current knowledge and practice and their policy implications*. Prepared by the SOFA team. Rome, FAO.

Davis, K., Nkonya, E., Kato, E., Ayalew, D., Odendo, M., Miiro, R. & Nkuba, J. 2009. *Impact of farmer field schools on agricultural productivity, poverty, and farmer empowerment in East Africa*. Research Report submitted to IFPRI, 31 August 2009.

de Brauw, A., Li, Q., Liu, C., Rozelle, S. & Zhang, L. 2008. Feminization of agriculture in China? Myths surrounding women's participation in farming. *The China Quarterly*, 194: 327–348.

Deere, C.D. 1982. The division of labor by sex in agriculture: a Peruvian case study. *Economic Development and Cultural Change*, 30(4): 795–811.

Deere, C.D. 2003. Women's land rights and rural social movements in the Brazilian Agrarian Reform. *Journal of Agrarian Change*, 3(1–2): 257–288.

Deere, C.D. 2005. *The feminization of agriculture? Economic restructuring in rural Latin America*. United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), Occasional Paper 1. Geneva, Switzerland, UNRISD.

Deere, C.D. & León, M. 2003. The gender asset gap: land in Latin America. *World Development*, 31(6): 925–47.

Deere, C.D. & Doss, C.R. 2006. *Gender and the distribution of wealth in developing countries*. UNU-WIDER Research Paper No. 2006/115. Helsinki, United Nations University and World Institute for Development Economics Research.

Deere, C.D., Alvarado, G.E. & Twyman, J. 2009. *Poverty, headship and gender inequality in asset ownership in Latin America*. Paper

FAO. 2010f. FAO Gender and Land Rights Database (available at http://www.fao.org/gender/landrights).
FAO. 2010g. *The State of Food Insecurity in the World 2010. Addressing food insecurity in protracted crises.* Rome.
FAO. 2010h. *Land tenure, land policy, and gender in rural areas*, by S. Lastarria-Cornhiel and A. Manji. Rome.
FAO. 2010i. *Agri-Gender Statistics Toolkit* (available at http://www.fao.org/gender/arigender/agri-gender-toolkit/it/).
FAO. 2010j. GIEWS national basic food prices: data and analysis tool (available at http://www.fao.org/giews/pricetool/).
FAO. 2010k. *Food Outlook*, November. Rome.
FAO. 2010l. *Extraordinary Joint Intersessional Meeting of the Intergovernmental Group (IGG) on Grains and the Intergovernmental Group on Rice. Final Report*. Rome.
FAO. 2011 (forthcoming). *World Census of Agriculture: analysis and international comparison of the results (1996-2005).* FAO Statistical Development Series No. 13. (Columns 3 and 4). Rome.
FAO/GSO (General Statistics Office, Cambodia)/MoP (Ministry of Planning, Cambodia). 2010. *National gender profile of agricultural households, 2010*. Report based on the 2008 Cambodia Socio-Economic Survey. Rome.
FAO/MAF (Ministry of Agriculture and Forestry, Lao People's Democratic Republic). 2010. *National Gender Profile of Agricultural Households, 2010*. Report based on the Lao Expenditure and Consumption Surveys, National Agricultural Census and the National Population Census. Vientiane.
FAO/UNDP (United Nations Development Programme). 2002. *Gender differences in the transitional economy of Viet Nam.* Hanoi.
Fletschner, D. 2008. Women's access to credit: does it matter for household efficiency? *American Journal of Agricultural Economics*, 90(3): 669–683.
Fletschner, D. & Carter, M.R. 2008. Constructing and reconstructing gender: Reference group effects and women's demand for entrepreneurial capital. *The Journal of Socio-Economics*, 37(2): 672–693.
Fletschner, D. 2009. Rural women's access to credit: market imperfections and intrahousehold dynamics. *World Development*, 37(3): 618–631.
Fletschner, D. & Kenney, L. 2010. *Rural women's access to financial services: credit, savings, and insurance.* Background paper prepared for *The State of Food and Agriculture 2010–11*. Rome, FAO.
Eaton, C. & Shepherd, A.W. 2001. Contract farming: partnership for growth. FAO Agricultural Services Bulletin 145. Rome, FAO.
Ellis, A., Manuel, C. & Blackden, C.M. 2006. *Gender and economic growth in Uganda: unleashing the power of women*. Washington, DC, World Bank.
Estudillo, J.P., Quisumbing, A.R. & Otsuka, K. 2001. Gender differences in land inheritance, schooling and lifetime income: evidence from the rural Philippines. *The Journal of Development Studies*, 37(4): 23–48.
FAO. 1993. *Agricultural extension and women farm workers in the 1980s*. Rome.
FAO. 1997. *Women: the key to food security*. Rome.
FAO. 1998. *Village chicken production systems in rural Africa: household food security and gender issues*, by A.J. Kitalyi. Rome.
FAO. 2002. *Measurement and assessment of food deprivation and undernutrition*. Proceedings from the International Scientific Symposium convened by the Agricultural Development Economics Analysis Division, Rome, 26–28 June 2002. Rome.
FAO. 2004. *The State of Food and Agriculture 2003–04. Agricultural biotechnology: meeting the needs of the poor?* Rome.
FAO. 2006a. *Time for action: changing the gender situation in forestry*. Report of the UNECE/FAO Team of Specialists on Gender and Forestry. Rome.
FAO. 2006b. Technology for Agriculture. Labour Saving Technologies and Practices Decision Support Tool (available at http://www.fao.org/teca/tools/lst/index_en.html).
FAO. 2007. Gender mainstreaming in forestry in Africa. Regional Report. Rome.
FAO. 2009a. *The State of Food and Agriculture 2009. Livestock in the balance.* Rome.
FAO. 2009b. *The State of Food Insecurity in the World 2009. Economic crises: impacts and lessons learned.* Rome.
FAO. 2010a. *Roles of women in agriculture*. Prepared by the SOFA team and Cheryl Doss. Rome.
FAO. 2010b. FAOSTAT statistical database (available at faostat.fao.org).
FAO. 2010c. *Global Forest Resources Assessment 2010*. Rome.
FAO. 2010d. Rural Income Generating Activities (RIGA) database (available at http://www.fao.org/economic/riga/en/).
FAO. 2010e. *Gender differences in assets*. Prepared by the SOFA team. Rome.

Hashemi, S.M., Schuler, S.R. & Riley, A.P. 1996. Rural credit programs and women's empowerment in Bangladesh. *World Development*, 24(4): 635–653.

Hasnah, Fleming, E. & Coelli, T. 2004. Assessing the performance of a nucleus estate and smallholder scheme for oil palm production in West Sumatra: a stochastic frontier analysis, *Agricultural Systems*, 79(1): 17–30.

Hayami, Y., Kikuchi, M., Moya, P.F., Bambo L.M. & Marciano, E.B. 1978. *Anatomy of a peasant economy: a rice village in the Philippines.* Los Baños, Philippines, International Rice Research Institute.

Hazarika, G. & Guha-Khasnobis, B. 2008. *Household access to microcredit and children's food security in rural Malawi: a gender perspective.* IZA Discussion Paper No. 3793. Bonn, Germany, Institute for the Study of Labor (IZA).

Hertz, T., Winters, P., de la O, A.P., Quinones, E.J., Azzari, C., Davis, B. & Zezza, A. 2009. *Wage inequality in international perspective: effects of location, sector, and gender.* Paper presented at the FAO-IFAD-ILO workshop on "Gaps, trends and current research in gender dimensions of agricultural and rural employment: differentiated pathways out of poverty", 31 March–2 April 2009. Rome, FAO.

Hill, R.V. & Vigneri, M. 2009. *Mainstreaming gender sensitivity in cash crop market supply chains*. Background paper prepared for *The State of Food and Agriculture 2010–11*. Rome, FAO.

Hoddinott, J. & Haddad, L. 1995. Does female income share influence household expenditure patterns? *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, 57(1): 77–96.

Holden, S., Shiferaw, B. & Pender, J. 2001. Market imperfections and land productivity in the Ethiopian Highlands. *Journal of Agricultural Economics*, 52(3): 53–70.

Holmes, R. & Jones, N. 2010. *Gender inequality, risk and vulnerability in the rural economy: re-focusing the public works agenda to take account of economic and social risks.* Background paper prepared for *The State of Food and Agriculture 2010–11*. Rome, FAO.

Holvoet, N. 2004. Impact of microfinance programs on children's education: do the gender of the borrower and the delivery model matter? *Journal of Microfinance*, 6(2): 1–23.

Horrell, S. & Krishnan, P. 2009. Poverty and productivity in female-headed households in Zimbabwe. *Journal of Development Studies*, 43(8): 1351–1380.

Fontana, M. 2003. *The gender effects of trade liberalization in developing countries: a review of the literature*. Discussion Papers in Economics No. 101. Brighton, UK, University of Sussex.

Fontana, M. 2009. *Gender dimensions of rural and agricultural employment: differentiated pathways out of poverty*. Paper presented at the FAO-IFAD-ILO workshop on "Gaps, trends and current research in gender dimensions of agricultural and rural employment: differentiated pathways out of poverty", 31 March–2 April 2009. Rome, FAO.

Fontana, M. & Natali, L. 2008. *Gendered patterns of time use in Tanzania: public investment in infrastructure can help.* Paper prepared for the IFPRI Project "Evaluating the Long-Term Impact of Gender-focused Policy Interventions". Mimeo.

Friedemann-Sanchez, G. 2006. *Assembling flowers and cultivating homes: gender and labor in Colombia*. Lanham, USA, Lexington Books.

Fuwa, N. 2000. The poverty and heterogeneity among female-headed households revisited: the case of Panama. *World Development*, 28(8): 1515–1542.

Garcia, M. 1991. Impact of female sources of income on food demand among rural households in the Philippines. *Quarterly Journal of International Agriculture*, 30(2): 109–124.

Garikipati, S. 2008. The impact of lending to women on household vulnerability and women's empowerment: evidence from India. *World Development*, 36(12): 2620–2642.

German, L. & Taye, H. 2008. A framework for evaluating effectiveness and inclusiveness of collective action in watershed management. *Journal of International Development*, 20(1): 99–116.

Gilbert, R.A., Sakala, W.D. & Benson, T.D. 2002. Gender analysis of a nationwide cropping system trial survey in Malawi. *African Studies Quarterly*, 6 (1&2): 223–243.

Goetz, A.M. & Gupta, R.S. 1996. Who takes the credit? Gender, power, and control over loan use in rural credit programs in Bangladesh. *World Development*, 24(1): 45–63.

Goldstein, M. and Udry, C. 2008. The profits of power: land rights and agricultural investment in Ghana. *Journal of the Political Economy*, 116(6): 981–1022.

Guèye, E.F. 2000. The role of family poultry in poverty alleviation, food security and the promotion of gender equality in rural Africa. *Outlook on Agriculture*, 29(2): 129–136.

Haddad, L. 1999. The earned income by women: impacts on welfare outcomes. *Agricultural Economics*, 20(2): 135–141.

employment in Lucknow, India: barriers to voice and livelihood security. *World Development*, 37(1): 194–207.

Katsi, L. 2006. Zimbabwe: Gender mainstreaming. Best practices in water supply and sanitation in Manzvire village, Chipinge district. *In* United Nations, *Gender, water and sanitation. Case studies on best practices*, pp. 47–53. New York, USA.

Katz, E. 2000. Does gender matter for the nutritional consequences of agricultural commercialization? Intrahousehold transfers, food acquisition, and export cropping in Guatemala. *In* A. Spring, ed. *Women farmers and commercial ventures: increasing food security in developing countries*, pp. 89–112. Boulder, USA, Lynne Rienner.

Kempaka, G. 2001. Coffee and its impact and relevance to PEAP (Poverty Eradication Action Plan). *In* Coffee Trade Federation. *The Coffee Yearbook 2000–2001*. Kampala.

Kennedy, E. & Haddad, L. 1994, Are pre-schoolers from female-headed households less malnourished? A comparative analysis of results from Ghana and Kenya. *Journal of Development Studies*, 30(3): 680–695.

Kennedy, E. & Peters, P. 1992. Household food security and child nutrition: the interaction of income and gender of household head. *World Development*, 20(8): 1077–1085.

Khandker, S.R., Pitt, M.M. & Fuwa, N. 2003. *Subsidy to promote girls' secondary education: the Female Stipend Program in Bangladesh*. Unpublished manuscript, Washington, DC, World Bank.

Kinkingninhoun-Mêdagbé, F.M., Diagne, A., Simtowe, F., Agboh-Noameshie, A.R. & Adégbola, P.Y. 2010. Gender discrimination and its impact on income, productivity, and technical efficiency: evidence from Benin. *Agriculture and Human Values*. 27(1): 57–69.

Klasen, S. 2002. Low schooling for girls, slower growth for all? *World Bank Economic Review*, 16(3): 345–73.

Klasen, S., & Lamanna, F. 2009. The impact of gender inequality in education and employment on economic growth: new evidence for a panel of countries. *Feminist Economics*, 15(3): 91–132.

Knowles, S., Lorgelly, P.K. & Owen, P.D. 2002. Are educational gender gaps a break on economic development? Some cross country empirical evidence. *Oxford Economic Papers*, 54(1): 118–149.

Kosczberski, G. 2001. Loose fruit Mamas: creating incentives for smallholder women in oil palm production in Papua New Guinea. *World Development*, 35(7): 1172–1185.

IFAD (International Fund for Agricultural Development)/FAO/ Farm-level Applied Research Methods for East and Southern Africa (FARMESA). 1998. *The potential for improving production tools and implements used by women farmers in Africa*. Rome.

IFAD. 2007. *Gender and water. Securing water for improved rural livelihoods: the multiple-uses system approach*. Rome.

Ikdahl, I. 2008. "Go home and clear the conflict": human rights perspectives on gender and land in Tanzania. *In* B. Englert & E. Daley, eds. *Women's land rights and privatization in Eastern Africa*, pp. 40–60. Woodbridge, UK, James Currey.

Ilahi, N. 2000. *The intra-household allocation of time and tasks: what have we learnt from the empirical literature?* Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series No. 13. Washington, DC, World Bank.

ILO (International Labour Organization). 2009. *Key indicators of the labour market*, sixth edition. Geneva, Switzerland.

IMF (International Monetary Fund). 2010a. *World Economic Outlook* database (available at http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2009/02/weodata/index.aspx).

IMF. 2010b. *World Economic Outlook*. October. Washington, DC.

IMF. 2010c. *World Economic Outlook*. April. Washington, DC.

ITU (International Telecommunication Union). 2010. *Measuring the information society 2010*. Geneva, Switzerland.

Jacoby, H.G. 1992. Productivity of men and women and the sexual division of labor in peasant agriculture of the Peruvian Sierra. *Journal of Development Economics*, 37(1–2): 265–287.

Jain, D. 1996. Valuing work: time as a measure. *Economic and Political Weekly*, 31(43): WS46–57. (pp. 48–49).

Jandu, N. 2008. *Employment guarantee and women's empowerment in rural India* (available at http://www.righttofoodindia.org/data/navjyoti08_employment_guarantee_and_women's_empowerment.pdf).

Joshi, S. 2000. Counting women's work in the Agricultural Census of Nepal: a report. *Gender, Technology, and Development*, 4 (2): 255–270.

Kalaitzidakis, P., Mamuneas, T.P., Savvides, A. & Stengos, T. 2002. Measures of human capital and nonlinearities in economic growth. *Journal of Economic Growth*, 6 (3): 229–54.

Kantor, P. 2008. Women's exclusion and unfavorable inclusion in informal

Hunger Vulnerability Programme of Lesotho, South Africa.

Matin, I., Imam, N. & Ahmed, S.M. 2005. *Micro Health Insurance (MHI) pilot of BRAC: a demand side study.* BRAC Research Report. Dhaka.

Mayoux, L. & Hartl, M. 2009. *Gender and rural microfinance: reaching and empowering women. Guide for practitioners.* Rome, IFAD.

McCord, M. 2001. Health care microinsurance: case studies from Uganda, Tanzania, India and Cambodia. *Small Enterprise Development*, 12(1): 25–38.

McGuire, J.S. & Popkin, B.M. 1990. *Helping women improve nutrition in the developing world: beating the zero sum game*. World Bank Technical Paper (IBRD) No. 114. Washington, DC, World Bank.

Measure DHS/ICF Macro. 2010. STATcompiler (available at http://www.statcompiler.com/index.cfm).

Meier, V. 1999. Cut-flower production in Colombia: a major development success story for women? *Environment and Planning A*, 31(2): 273–289.

Meinzen-Dick, R., Quisumbing, A., Behrman, J., Biermayr-Jenzano, P., Wilde, V., Noordeloos, M., Ragasa, C. & Beintema, N. 2010. *Engendering agricultural research*. IFPRI Discussion Paper No. 973. Washington, DC, IFPRI.

Mgobo, S. 2008. *Kenya: new scheme for low-cost health insurance launched*. News article (accessed 27 January 2010 at http://allafrica.com/stories/200806231599.html).

Minot, N., Kherallah, M. & Berry, P. 2000. *Fertilizer market reform and the determinants of fertilizer use in Benin and Malawi*. Markets and Structural Studies Discussion Paper No. 40. Washington, DC, IFPRI.

Minten, B., Randrianarison, L. & Swinnen, J.F.M. 2009. Global retail chains and poor farmers: evidence from Madagascar. *World Development*, 37(11): 1728–41.

Mix Market. 2010. Profile for Spandana Sphoorty Financial Limited (accessed 27 January 2010 at http://www.mixmarket.org/mfi/spandana/data).

Moser, C. 1989. Gender planning in the Third World: meeting practical and strategic gender needs. *World Development*, 17(11): 1799–1825.

Nankhuni, F. 2004. Environmental degradation, resource scarcity and children's welfare in Malawi: school attendance, school progress, and children's health. PhD dissertation, College of Agricultural Sciences, The Pennsylvania State University, USA.

Kumar, S.K. 1994. *Adoption of hybrid maize in Zambia: effects on gender roles, food consumption, and nutrition*. Research Report No. 100. Washington, DC, IFPRI.

Kumar, S.K. & Hotchkiss, D. 1988. *Consequences of deforestation for women's time allocation, agricultural production, and nutrition in hill areas of Nepal*. Research Report No. 69. Washington, DC, IFPRI.

Kumase, W.N., Bisseleua, H. & Klasen, S. 2008. *Opportunities and constraints in agriculture: a gendered analysis of cocoa production in Southern Cameroon*. Discussion paper No. 27. Göttingen, Germany, Courant Research Centre "Poverty, Equity and Growth", University of Göttingen.

Kusabe, K. & Kelker, G., eds. 2001. *Gender concerns in aquaculture in Southeast Asia*. Gender Studies Monograph No. 12. Bangkok, Asian Institute of Technology, School of Environment Resources and Development.

Lagerlöf, N-P. 2003. Gender equality and long-run growth. *Journal of Economic Growth*, 8(4): 403–426.

Lastarria-Cornhiel, S. 1997. Impact of privatization on gender and property rights in Africa. *World Development*, 25(8): 1317–1333.

Leplaideur, A. 1978. *Les travaux agricoles chez les paysans du Centre-Sud Cameroun, les techniques utilisées et les temps necessaires*. Paris, IRAT.

Lilja, N., Randolph, T.F. & Diallo, A. 1998. *Estimating gender differences in agricultural productivity: biases due to omission of gender-influenced variables and endogeneity of regressors.* Selected paper submitted to the American Agricultural Economics Association meeting in Salt Lake City, Utah, USA, 2–5 August 1998.

Macours, K., Schady, N. & Vakis, R. 2008. *Cash transfers, behavioral changes, and cognitive development in early childhood: evidence from a randomized experiment*. World Bank Policy Research Working Paper No. 4759. Washington, DC, World Bank.

Maertens, M. & Swinnen, J.F.M. 2009. *Are modern supply chains bearers of gender inequality?* Paper presented at the ILO-FAO workshop "Gender Dimension of Rural Employment", 30 March–3 April 2009, Rome.

Malmberg-Calvo, C. 1994. *Case study on the role of women in rural transport: access of women to domestic facilities*. Sub-Saharan Africa Transport Policy Program Working Paper No. 12. Washington, DC, World Bank.

Mapetla, M., Matobo, T. and Setoi, S. 2007. *Burial as a social protection mechanism in Lesotho*. Commissioned Study by Regional

Pasquet, P. & Koppert, G. 1996. Budget-temps et dépense énergétique chez les essarteurs forestiers du Cameroun. *In* C.M. Hladik, A. Hladik, H. Pagezy, O.F. Linares, G. Koppert & A. Froment, eds. *L'alimentation en forêt tropical: Interactions bioculturelles et perspectives de développement*. L'Homme et la Biosphère. Paris, UNESCO.

Peterman, A., Quisumbing, A. & Behrman, J. 2010. *Review of empirical evidence on gender differences in non-land agricultural inputs, technology, and services in developing countries*. Background paper prepared for *The State of Food and Agriculture 2010–11*. Rome, FAO.

Peters, P.E. 1986. Household management in Botswana: cattle, crops, and wage labor. *In* J.L. Moock, ed. *Understanding Africa's rural households and farming systems*. Boulder, USA, and London, Westview.

Pitt, M.M. & Khandker, S.R. 1998. The impact of group based credit programs on poor households in Bangladesh: does the gender of participants matter? *Journal of Political Economy*, 106(5): 958–996.

Pitt, M.M., Khandker, S.R. & Cartwright, J. 2006. Empowering women with micro finance: evidence from Bangladesh. *Economic Development and Cultural Change*, 54(4): 791–831.

Porter, G. & Phillips-Howard, K. 1997. Contract farming in South Africa: a case study from Kwazulu-Natal. *Geography: Journal of the Geographical Association*, 82(3&4): 1–38.

Quisumbing, A.R. 1995. *Gender differences in agricultural productivity: a survey of empirical evidence*. FCND Discussion Paper No. 5. Washington, DC, IFPRI.

Quisumbing, A.R. 1996. Male–female differences in agricultural productivity: methodological issues and empirical evidence. *World Development*, 24(10): 1579–1595.

Quisumbing, A. & Maluccio, J. 2000. *Intrahousehold allocation and gender relations: new empirical evidence from four developing countries.* Washington, DC, IFPRI.

Quisumbing, A.R. & Otsuka, K. 2001a. Land inheritance and schooling in matrilineal societies: evidence from Sumatra. *World Development*, 29(12): 2093–2110.

Quisumbing, A.R. & Otsuka, K. with Suyanto, S., Aidoo, J.B. & Payongayong, E. 2001b. *Land, trees, and women: evolution of land tenure institutions in Western Ghana and Sumatra*. Research Report No. 121. Washington, DC, IFPRI.

Naved, R.T. 2000. *Intra-household impact of the transfer of modern agricultural technology: a gender perspective*. Food Consumption and Nutrition Division Discussion Paper No. 85, Washington, DC, IFPRI.

Newman, C. 2002. Gender, time use, and change: the impact of the cut flower industry in Ecuador. *The World Bank Economic Review*, 16(3): 375–396.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2010. The OECD Social Institutions and Gender Index (available at http://www.oecd.org/document/39/0,3343, en_2649_33935_42274663_1_1_1_1,00.html).

OECD-FAO. 2010. *OECD-FAO Agricultural Outlook: 2010–2019.* Paris, OECD, and Rome, FAO.

Okali, C. & Mims, J. 1998. *Gender and smallholder dairy production in Tanzania*. Report to the Livestock Production Programme of the United Kingdom Department for International Development (DFID), Appendixes 1 and 2, pp. 37–38.

Okello, V. 2005, The Upesi rural stoves project. *Boiling Point*, 51: 1–5.

Oladeebo, J.O. & Fajuyigb, A.A. 2007. Technical efficiency of men and women upland rice farmers in Osun State, Nigeria. *Journal of Human Ecology*, 22(2): 93–100.

Ongaro, W.A. 1990. Modern maize technology, yield variations and efficiency differentials: a case of small farms in Western Kenya. *Eastern Africa Economic Review*, 6(1): 11–29.

Ouma, J.O., De Groote, H. & Owuor, G. 2006. *Determinants of improved maize seed and fertilizer use in Kenya: policy implications*. Embu, Kenya, Agricultural Research Institute; Nairobi, International maize and Wheat improvement Centre; and Njoro, Kenya, Egerton University.

Pandolfelli, L., Meinzen-Dick, R. & Dohrn, S. 2008. Gender and collective action: motivations, effectiveness, and impact. *Journal of International Development*, 20(1), 1–11.

Paris, T.R. & Chi, T.T.N. 2005. The impact of row seeder technology on women labor: a case study in the Mekong Delta, Vietnam. *Gender Technology and Development*, 9: 157–184.

Pasquet, P. & Koppert, G. 1993. Activity patterns and energy expenditure in Cameroonian tropical forest populations. *In* C.M. Hladik, A. Hladik, O.F. Linares, H. Pagezy, A. Semple & M. Hadley. *Tropical forests, people and food: biocultural interactions and applications to development*. Man and the Biosphere Series, 13. Paris, UNESCO, and Carnforth, USA, The Parthenon Publishing Group.

Singh, S. 2003. *Contract farming in India: impacts on women and child workers.* Gatekeeper Series No. 111. London, International Institute for Environment and Development.

Singh, K. & Sengupta, R. 2009. *The EU FTA in agriculture and likely impact on Indian women*. New Delhi, Consortium for Trade and Development (Centad) and Heinrich Böll Foundation.

Singh, S.P., Puna Ji Gite, L. & Agarwal, N. 2006, Improved farm tools and equipment for women workers for increased productivity and reduced drudgery. *Gender, Technology and Development*, 10 (2): 229–244.

Smith, L.C., Ramakrishnan, U., Ndiaye, A., Haddad, L. & Martorell, R. 2003. The *importance of women's status for child nutrition in developing countries*. Research Report No. 131. Washington, DC, IFPRI.

Song, Y. & Jiggins, J. 2002. The feminisation of agriculture and the implications for maize development in China. *LEISA Magazine*, 18(4): 6–8.

Spring, A. 2000. Agricultural commercialization and women farmers in Kenya. *In* A. Spring. 2000. *Women farmers and commercial ventures: increasing food security in developing countries*. Boulder, USA, Lynne Rienner Publishers, Inc.

Sriram, M.S. 2005. *Expanding financial services access for the poor: the transformation of SPANDANA*. Vastrapur, India, Indian Institute of Management.

Subbarao, K. 2003. *Systemic shocks and social protection: role and effectiveness of public works programs*. Social Protection Discussion Paper No. 0302. Washington, DC, World Bank.

Takane, T. 2008. Labor use in smallholder agriculture in Malawi: six village case studies. *African Study Monographs*, 29(4): 183–200.

Tangka, F.K., Jabbar, M.A. & Shapiro, B.I. 2000. *Gender roles and child nutrition in livestock production systems in developing countries: a critical review*. Socio-economics and Policy Research Working Paper No. 27. Nairobi, ILRI (International Livestock Research Institute).

Termine, P. 2010. *Gender inequalities in rural labour markets*. Background paper for *The State of Food and Agriculture 2010–11*. Rome, FAO.

Thapa, S. 2008. *Gender differentials in agricultural productivity: evidence from Nepalese household data*. MPRA (Munich Personal RePEc Archive) Paper 13722 (available at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/13722/).

Quisumbing, A.R., Estudillo, J.P. & Otsuka, K. 2003. Investment in women and its implications for lifetime incomes. *In* A.R. Quinsumbing. *Household decisions, gender and development*. Washington, DC, IFPRI.

Quisumbing, A.R. & Pandolfelli, L. 2008. *Promising approaches to address the needs of poor female farmers*. IFPRI Note 13. Washington, DC, IFPRI.

Quisumbing, A.R. & Pandolfelli, L. 2010. Promising approaches to address the needs of poor female farmers: resources, constraints, and interventions. *World Development*, 38 (4): 581–592.

Rahji, M.A.Y. & Falusi, A.O. 2005. A gender analysis of farm households labour use and its impacts on household income in southwestern Nigeria. *Quarterly Journal of International Agriculture*, 44(2): 155–166.

Rahman, S. 2010. Women's labour contribution to productivity and efficiency in agriculture: empirical evidence from Bangladesh. *Journal of Agricultural Economics*, 61(2): 318–342.

Ranson, M.K., Sinha, T., Chatterjee, M., Acharya, A., Bhavsar, A., Morris, S.S. & Mills, A. 2006. Making health insurance work for the poor: learning from SEWA's community based health insurance scheme. *Social Science and Medicine*, 62(3): 707–720.

Raynolds, L.T. 2002. Wages for wives: renegotiating gender and production relations in contract farming in the Dominican Republic. *World Development*, 30(5): 783–798.

Rola, A., Rola, W., Tiongco, M. & Delgado, C. 2006. *An example of livestock intensification and the role of smallholders: Philippines hog and poultry sectors*. MTID Discussion Paper No. 59. Washington, DC, IFPRI, Markets Trade and Institutions Division.

Saito, K., Mekonnen, H. & Spurling, D. 1994. *Raising the productivity of women farmers in sub-Saharan Africa.* World Bank Discussion Papers, Africa Technical Department Series No. 230. Washington, DC, World Bank.

Schady, N. & Rosero, J. 2008. Are cash transfers made to women spent like other sources of income? *Economics Letters*, 101 (3): 246–248.

Seck, P. 2007. *The rural energy challenge in Senegal: a mission report.* Paper prepared for the *Human Development Report 2007/2008*. Human Development Report Office Occasional Paper No. 60. New York, USA, UNDP.

Seebens, H. 2010. *Intra-household bargaining, gender roles in agriculture and how to promote welfare enhancing changes*. Background paper prepared for *The State of Food and Agriculture 2010–11*. Rome, FAO.

efficiency and agricultural policy. *Food Policy*, 20(5): 407–423.

Udry, C. 1996. Gender, agricultural production and the theory of the household. *Journal of Political Economy*, 104(5): 1010–1045.

UIS (UNESCO Institute of Statistics). 2006. Women in science: under-represented and under-measured. *UIS Bulletin on Science and Technology Statistics*, Issue No. 3 (November).

UN (United Nations). 2008. Demographic Yearbook 2008 (available at http://unstats.un.org/unsd/demographic/products/dyb/dyb2008.htm).

UN (United Nations). 2009. *The Millennium Development Goals Report 2009*. New York, USA.

UNECA (United Nations Economic Commission for Africa). 1972. Women: the neglected human resource for African development. *Canadian Journal of African Studies / Revue Canadienne des Études Africaines,* 6(2) [Special issue: The roles of African Women: past, present and future]: 359–370.

UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). 2004. *Global Monitoring Report 2003/04: Gender and education for all: the leap to equality*. Paris.

van den Berg, H. & Jiggins, J. 2007. Investing in farmers: the impacts of farmer field schools in relation to integrated pest management. *World Development*, 35(4): 663–686.

Vasquez-Caicedo, G., Portocarrero, J., Ortiz, O. & Fonseca, C. 2000. *Case studies on farmers' perceptions about farmer field school (FFS) implementation in San Miguel Peru: contributing to establish the baseline for impact evaluation of FFS*. Report prepared for the World Bank.

von Braun, J. & Webb, P.J.R. 1989. The impact of new crop technology on the agricultural division of labour in a West African setting. *Economic Development and Cultural Change*, 37(3): 513–34.

von Braun, J., Hotchkiss, D. & Immink, M. 1989. *Nontraditional export crops in Guatemala: effects on production, income and nutrition*. Research Report 73. Washington, DC, IFPRI.

Wanjiku, J., Manyengo, J.U., Oluoch-Kosura, W. & Karugia, J.T. 2007. *Gender differentiation in the analysis of alternative farm mechanization choices on small farms in Kenya.* UNU-WIDER Research Paper No. 2007/15. Helsinki, World Institute for Development Economics Research.

Warner, R. & Bauer, M. 2002. *Mama Lus Frut scheme: an assessment of poverty reduction*. ACIAR Impact Assessment Series No. 20. Canberra, Australian Centre for International Agricultural Research.

Thomas, D. 1997. Incomes, expenditures and health outcomes: evidence on intrahousehold resource allocation. *In* L. Haddad, J. Hoddinott, & H. Alderman, eds. *Intrahousehold resource allocation in developing countries*. Baltimore, USA, Johns Hopkins University Press.

Thompson, J., Porras, I.T., Tumwine, J.K., Mujwahuzi, M.R., Katui-Katua, M., Johnstone, N. & Wood, L. 2001. *Drawers of water II: 30 years of change in domestic water use and environmental health in East Africa*. Summary. London, UK, International Institute for Environment and Development.

Thompson, T.P. & Sanabria, J. 2010. *The division of labour and agricultural innovation in Bangladesh: dimensions of gender*. Muscle Shoals, USA, IDFC.

Thornton, P.K., Kruska, R.L., Henninger, N., Kristjanson, P.M., Reid, R.S., Atieno, F., Odero, A.N. & Ndegwa, T. 2002. *Mapping poverty and livestock in the developing world*. Nairobi, ILRI (International Livestock Research Institute.

Timothy, A.T. & Adeoti, A.I. 2006. Gender inequalities and economic efficiency: new evidence from cassava-based farm holdings in rural south-western Nigeria. *African Development Review*, 18(3): 428–443.

Tiruneh, A., Tesfaye, T., Mwangi, W. & Verkuijl, H. 2001. *Gender differentials in agricultural production and decision-making among smallholders in Ada, Lume and Gimbichu Woredas of the Central Highlands of Ethiopia*. Mexico City, International Maize and Wheat Improvement Center and Ethiopian Research Organization.

Tripp, R., Wijeratne, M. & Piyadasa, V.H. 2005. What should we expect from farmer field schools? A Sri Lanka case study. *World Development*, 33(10): 1705–1720.

Tung, D.X. 2005. *Smallholder poultry production in Vietnam: marketing characteristics and strategies*. Paper presented at the workshop "Does Poultry Reduce Poverty? A Need for Rethinking the Approaches", 30–31 August, Copenhagen, Network for Smallholder Poultry Development.

Uaiene, R.N. & Channing, A. 2009. *Farm household efficiency in Mozambique: a stochastic frontier analysis*. Discussion Paper No. 66E. Maputo, National Directorate of Studies and Policy Analysis, and Ministry of Planning and Development, Republic of Mozambique.

Udry, C., Hoddinott, J., Alderman, H. & Haddad, L. 1995. Gender differentials in farm productivity: implications for household

World Bank, FAO & IFAD. 2009. *Gender in agriculture sourcebook*. Washington, DC, World Bank.

WHO (World Health Organization). 2010. Global Database on Body Mass Index (available at http://apps.who.int/bmi/index.jsp).

Zavale, H., Mabaya, E. & Christy, R. 2006. *Smallholders' cost efficiency in Mozambique: implications for improved maize seed adoption*. Contributed paper prepared for presentation at the International Association of Agricultural Economists Conference, Gold Coast, Australia, 12–18 August 2006.

Zezza, A., Davis, B., Azzarri, C., Covarrubias, K., Tasciotti, L. & Anríquez, G. 2008. *The impact of rising food prices on the poor*. Agricultural Development Economics Division Working Paper No. 08-07, Rome, FAO.

Zhang, L., de Brauw, A. & Rozelle, S. 2004. China's rural labor market development and its gender implications. *China Economic Review*, 15(2): 230–247.

White, S. 1991. *Evaluating the impact of NGOs in rural poverty alleviation: Bangladesh country study.* London, Overseas Development Institute.

WWB (Women's World Banking). 2010. Website (available at http://www.swwb.org).

World Bank. 2003. *Implementation Completion Report on a loan in the amount of 10 million US$ equivalent to the Kingdom of Morocco for a rural water supply and sanitation project.* Report No. 25917. Washington, DC, World Bank.

World Bank. 2007a. *World Development Report 2008. Agriculture for development*. Washington, DC.

World Bank. 2007b. Promoting gender equality and women's empowerment. In: *Global Monitoring Report 2007: Millennium Development Goals: Confronting the challenges of gender equality and fragile states*, pp. 105–148, Washington, DC.

World Bank. 2008. *Building roads to democracy*. Social Development Notes, Participation and Civic Engagement, No. 111, Washington, DC.

الفصول الخاصة من حالة الأغذية والزراعة

جرت العادة على أن يتضمن هذا التقرير فصلاً خاصاً أو فصولاً خاصة تعالج مشكلات ذات طابع بعيد المدى، إلى جانب معالجة التطور العالمي في الأغذية والزراعة. وفيما يلي بيان الفصول الخاصة التي تضمنتها الطبعات العربية:

١٩٧٠	الزراعة في مستهل عقد التنمية
١٩٧١	تلوث المياه وأثره في الأحياء المائية وصيد الأسماك
١٩٧٢	التعليم والتدريب من أجل التنمية: التعجيل بالبحوث الزراعية في البلاد النامية
١٩٧٣	الاستخدام الزراعي في البلاد النامية
١٩٧٤	السكان وإمدادات الأغذية والتنمية الزراعية
١٩٧٥	عقد التنمية الثاني للأمم المتحدة: استعراض وتقييم منتصف العقد
١٩٧٦	الطاقة والزراعة
١٩٧٧	حالة الموارد الطبيعية والبيئة البشرية وعلاقتها بالأغذية والزراعة
١٩٧٨	مشاكل الأقاليم النامية واستراتيجياتها
١٩٧٩	الغابات والتنمية الريفية
١٩٨٠	مصايد الأسماك العالمية وقانون البحار
١٩٨١	استعراض الحالة في أقل البلدان نمواً وفي العالم: تخفيف حدة الفقر في الريف
١٩٨٢	الإنتاج الحيواني: من منظور عالمي
١٩٨٣	دور المرأة في تنمية الزراعة
١٩٨٤	تضخم المدن: تحد متزايد أمام الأغذية والزراعة في البلدان النامية
١٩٨٥	استعراض أوضاع الأغذية والزراعة لمنتصف العقد
١٩٨٦	تمويل التنمية الزراعية
١٩٨٧–١٩٨٨	الأولويات المتغيرة في حقل العلوم والتكنولوجيا الزراعية في البلدان النامية
١٩٨٩	التنمية القابلة للاستمرار وإدارة الموارد الطبيعية
١٩٩٠	التكيف الهيكلي والزراعة
١٩٩١	السياسات والقضايا الزراعية: دروس الثمانينات وآفاق التسعينات
١٩٩٢	المصايد البحرية وقانون البحار: عقد من التغيير
١٩٩٣	سياسات المياه والزراعة

١٩٩٤	التنمية الحرجية ومشكلة السياسات
١٩٩٥	التجارة بالسلع الزراعية: هل تدخل عصراً جديداً؟
١٩٩٦	الأمن الغذائي: بعض الأبعاد على مستوى الاقتصاد الكلي
١٩٩٧	الصناعات الزراعية والتنمية الاقتصادية
١٩٩٨	الدخل غير الزراعي في ريف البلدان النامية
٢٠٠٠	الدروس المستفادة من فترة الخمسين عاماً الماضية
٢٠٠١	التأثيرات الاقتصادية للآفات النباتية والأمراض الحيوانية العابرة للحدود
٢٠٠٢	الزراعة والمنافع العامة العالمية بعد عشر سنوات من "قمة الأرض"
٢٠٠٣-٢٠٠٤	التقانة الحيوية الزراعية: تلبية احتياجات الفقراء؟
٢٠٠٥	التجارة الزراعية والفقر: هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء؟
٢٠٠٦	هل تحقق المعونة الغذائية الأمن الغذائي؟
٢٠٠٧	تقديم المعونات للمزارعين مقابل الخدمات البيئية
٢٠٠٨	الوقود الحيوي: الآفاق والمخاطر والفرص
٢٠٠٩	الثروة الحيوانية في الميزان

حالـــة الأغـذيـــة والـزراعـــة

٢٠١٠-٢٠١١

تقدم المرأة مساهمات هامة في الاقتصاد الريفي في جميع أقاليم البلدان النامية. وتختلف أدوارها باختلاف الأقاليم، بيد أن حصولها على الموارد والفرص التي تحتاج إليها لكي تكون أكثر إنتاجاً أقل من حصول الرجل على تلك الموارد و الفرص. وزيادة حصول المرأة على الأراضي والثروة الحيوانية والتعليم والخدمات المالية والإرشاد والتكنولوجيا والعمالة الريفية من شأنها أن تعزز إنتاجيتها وتحقق مكاسب من حيث الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. وسد الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق بالمدخلات الزراعية وحدها يمكن أن ينتشل ما يتراوح من ١٠٠ مليون شخص إلى ١٥٠مليون شخص من براثن الجوع. ولا يوجد مخطط عام لسد الفجوة بين الجنسين، ولكن بعض المبادئ الأساسية عالمية، وهي: أن على الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني العمل سوياً للقضاء على التمييز القائم بمقتضى القانون، وتحقيق المساواة في الحصول على الموارد والفرص لكفالة أن تكون السياسات والبرامج الزراعية على وعي بقضايا الفوارق بين الجنسين وأن تجعل صوت المرأة مسموعاً باعتبارها شريكاً مع الرجل في ما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة. وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في قطاع الزراعة ليسا الشيء الصحيح الذي يجب القيام به فحسب، بل هو أيضاً أمر حاسم الأهمية بالنسبة للتنمية الزراعية وللأمن الغذائي.

THE STATE OF FOOD AND AGRICULTURE - 2010–11

ISBN 978-92-5-606768-5 ISSN 0256-1190

I2050Ar/1/01.11